جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مجلة دفاتر اقتصادية

دورية علمية مُحكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة

العدد الثامن
جمادي الأول 1435 **هـ / مارس** 2014 م

ردمد: 2170-1040 الإيداع القانوني: 4844-2010

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

▣ دور الامتياز التجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ✍ أ. وهيبة براهمي «جامعة بومرداس»	01
▣ جدولة عمليات الإنتاج على الموارد ذات التشغيل المتوازي ✍ أ.زكرياء جمعة & أ. بومدين كشكوش «جامعة تلمسان»	19
▣ السياسات الاقتصادية في ظل عولمة الأسواق المالية ✍ أ. خالد عيجولي & أ.د. ياسين الطيب «جامعة الجلفة & جامعة الجزائر 3»	27
▣ دورة حياة المؤسسة الاقتصادية و أثرها على استخدام نظام التكاليف على أساس الأنشطة ✍ أ. هودة صلطان قدوري & د. محمد بن سعيد «جامعة سعيدة & جامعة سيدي بلعباس »	50
▣ تأثير الخدمات الجامعية المقدمة من جامعة الجلفة على رضا الطلبة ✍د. هيبة طوال «جامعة الجلفة»	61
▣ النظام المصرفي الجزائري في إطار العولمة ✍ أ. مجدوب وهراني « جامعة مستغانم»	79
▣ دور التكوين في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ✍ أ. عمر بلخير جواد & د. فتحي أرزي «جامعة سعيدة»	92
▣ السياسة النقدية و مدى فعاليتها في الحد من ظاهرة التضخم ✍ أ. يحي حولية «جامعة تلمسان»	105
▣ سياسات تسعير المنتج في المؤسسة الاقتصادية ✍ أ. قويدر بورقبة «جامعة الجلفة»	127
▣ عقبات تطوير التمويل التساهمي برأس المال المخاطر في الدول المغاربية ✍ د. سمير سحنون & أ. محمد لزرق «المركز الجامعي عين تموشنت & جامعة سيدي بلعباس»	140
▣ إدارة المخاطر الائتمانية ✍ أ. حورية قبايلي «جامعة الجزائر 3»	154

▣ نماذج واستراتيجيات بناء المنظمة المتعلمة 175

✍ د. سليمان بلعور «جامعة غرداية»

▣ علاقة العوامل الاقتصادية بالسلوك الانتحاري في المجتمع الجزائري- البطالة نموذجا- 188

✍ أ. سلامي عجال «جامعة الجلفة»

▣ مداخل الجودة في تصميم البرامج التدريبية وأثرها على أداء العاملين بالمؤسسات الاقتصادية 201

✍ أ. إيمان ايراين «جامعة البليدة2»

▣ دور العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر 219

✍ أ. سمية موري «جامعة بشار»

▣ ***SYSTEME DE REMUNERATION, UNE SOURCE DE MOTIVATION POUR LES SALARIES*** 17

✍ *TABET DERRAW Imane & SELAHAMI Samia «Université de Tlemcen»*

▣ ***Evidence de l'Entrepreneuriat Féminine Issue de la Migration-Retour des Algériens*** 01

✍ *DJELTI Samir & MOKHTARI Fayçal «Université de Mascara»*

الرئيس الشرفي:
أ.د. علي شكري

مدير المجلة:
د. أحمد طعيبة

رئاسة التحرير:
أ. محمد مصطفى سالت

نيابة رئاسة التحرير:
د. مراد علة & د. أحمد ضيف

هيئة التحرير:

خالد عيجولي	فؤاد محفوظي	سمير طعيبة
محمد علي الجودي	سليمان شيبوط	إسماعيل قشام
محمد شتوح	هبة طوال	محمد لعقاب
النعاس صديقي	علي حبيطة	كلثوم بوزيان
طارق هزرشي	حسينة تومي	طارق بن خليف

هيئة الاستشارة العلمية والتحكيم:

أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	د. محمد الطاهر قادري	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. رابح زبيري	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	د. نجوية الحدي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. محمد براق	المدرسة العليا للتجارة - الجزائر	د. عمر عزاوي	جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبد الله	جامعة تلمسان - الجزائر	د. محمد فرحي	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. عبد اللطيف كرزابي	جامعة تلمسان - الجزائر	د. ميلود زيد الخير	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. عبد القادر دربال	جامعة وهران - الجزائر	د. نور الدين شنوفي	مدرسة الدراسات العليا للتجارة - الجزائر
أ.د. إبراهيم بختي	جامعة ورقلة - الجزائر	د. جميل أحمد	المركز الجامعي بالبويرة - الجزائر
أ.د. فريد كورتل	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار - الجزائر
أ.د. موسى رحماني	جامعة بسكرة - الجزائر	د. طه حسين نوي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي	جامعة القادسية - العراق	د. المختار حميدة	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي	جامعة الكوفة - العراق	د. فاطنة بلخيري	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. نجم عبود نجم	جامعة الزيتونة - الأردن	د. أحمد بيرش	جامعة الجلفة – الجزائر
د. محمد داود عثمان	جامعة فيلادلفيا - الأردن	د. لخضر بن احمد	جامعة الجلفة – الجزائر
د. يحضية سملالي	جامعة الملك فيصل – السعودية	د. العباس بهناس	جامعة الجلفة – الجزائر

دور الامتياز التجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مع دراسة لبعض التجارب العربية

وهيبة براهمي

أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

جامعة بومرداس

ملخص:

تحضى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من قبل غالبية دول العالم والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، وذلك لأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، من خلال خلق مناصب الشغل،المساهمة فيالناتج الإجمالي المحلي، الرفع من قيمة الدخل،تحقيق النمو الاقتصادي،..الخ. ورغم أهميتها، ما زالت هذه المؤسسات في الدول العربية تعانيمن عدة مشاكل تحد من عملية تأسيسها وقد تؤدي إلى زوال المؤسسات القائمة منها، وهو ما يتطلب من هذه الدول ضرورة البحث الجاد عن حلول لهذه المشاكل، حتى تتمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تأدية دور فعال في تنمية الاقتصاديات العربية.

وقد ارتأينا في هذا البحث عرض أحد الأساليب التي نراها قد تساهم في حل جزء من المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو الامتياز التجاري.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الامتياز التجاري، تجارب الدول العربية في الامتياز التجاري.

Résumé :

Les pme font l'objet d'une attention bienveillante des pays, des organisations, et des institutions mondiales et régionales. Elles sont des acteurs essentiels de développement économique et social d'un pays, en termes de création d'emploi, participation à la production totale, génération des revenues, croissance économique,…etc. En vue des contraintes auxquelles font face les pme, les pays arabes doivent chercher des solutions pour renforcer leur rôle dans les économies arabes, et faire face aux principaux obstacles à la création, la survie, et la croissance de ces entreprises.

L'objectif de cet article est d'étudier le rôle de la franchise dans le développement des pme.

Mots clés : pme, franchise, la franchise dans les pays arabes.

تمهيد:

لقد تفطنت الجزائر على غرار الدول العربية إلى أهمية الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،خاصة وأن هذا النوع من المؤسسات يتناسب مع تركيبة المجتمع الجزائري الذي يتميز بارتفاع نسبة الشباب فيه، والذين أصبحوا في معظمهم يفضلون الأعمال الحرة، لذلك قامت الجزائر بعدة إجراءات بغرض دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الشباب لإنشاء مثل هذه المؤسسات. لكن بالرغم من ذلك لا يزال عدد هذه المؤسسات في الجزائر محدودا خاصة إذا ما قارناه بعدد السكان،كما أنها لازالت تعاني من عدة عوائق تحد من دورها التنموي، ومن بين هذه المشاكل عدم القدرة على توفير التمويل اللازم لتأسيسهاأو استمرار نشاطها، نقص الخبرات لدى أصحاب المؤسسات خاصة في مجال التسويق والإدارة، حدة المنافسة، وغيرها، وهو الحال السائد في سائر الدول العربية، وهو ما يقتضي البحث عن مختلف الحلول التي يمكن أن تساهم في دعم عمليات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتقليل من حالات الفشل التي تواجهها والحد من المخاطر التي تؤدي إلى زوالها، وجعلها قادرة على الاستفادة من الانفتاح على الأسواق العالمية من خلال الاستفادة من مختلف العقود التجارية التي يتيحها التحرير الاقتصادي للسوق، ومن بين العقود التي يمكن أن تنتج عن عملية التحرير الاقتصادي نجد عقود الامتياز التجاري.

وبناء على ما سبق، تتناول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: ما هو دور الإمتياز التجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ وسنتناول حل هذا الإشكالية باتباع الخطوات التالية: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعريف الامتياز التجاري ومجالاته وأساليب التعامل به، وإبراز دوره في التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، مع الإشارة إلى مكانته في اقتصاديات بعض الدول العربية.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية

على الرغم من الدور المحوري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد وشامل لهذه المؤسسات، حيث اختلفت التعاريف باختلاف الباحثين والهيئات المهتمين بهذا المجال واختلاف المعايير التي تم اعتمادها، وأيضا مع اختلاف مراحل التقدم الصناعي والتكنولوجي والأوضاع الاقتصادية السائدة في كل بلد. ومن بين التعاريف التي قدمت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي: تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من 10 عمال، والمؤسسات المتوسطة هي التي يعمل بها ما بين 10 و99 عاملا، أما المؤسسات التي يعمل بها أكثر من 99 عاملا فتعتبر من المؤسسات الكبيرة[1]. أما تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا للبنك الدولي، فيستوجب أن تستوفي المؤسسة المعنية شرطين من بين ثلاثة شروط بشأن العمالة، الأصول، أو المبيعات السنوية،حيث تعد مؤسسة صغرى تلك التي يعمل بها أقل من 10 عمال، والأصول أو المبيعات السنوية أقل من 100 ألف دولار، والمؤسسة الصغيرة أقل من 50 عاملا، والأصول أو المبيعات السنوية أقل من 3 ملايين دولار، أما المؤسسة المتوسطة فيعمل بها أقل من 300 عاملا، والأصول أو المبيعات السنوية أقل من 15 مليون دولار[2]. ووفقا

لمصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، يتم تعريف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بهامن 20 إلى 100 فرد، والمتوسطة يعمل من 101 إلى 500 فرد.[3]

وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في التنمية الاقتصادية لمعظم دول العالم، فوفقا لتقديرات البنك الدولي، تشكل هذه المؤسسات نحو 80 % من حجم المؤسسات العالمية وتساهم بنسبة 35 % من الصناعات اليدوية في العالم، وتزيد نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة عن 90 % من إجمالي عدد المؤسسات العاملة وتوظف ما يزيد عن 60 % من القوى العاملة، فمثلا، أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي 84 % من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي 52 % من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني، وفي إيطاليا يوجد 2 مليون و300 ألف مؤسسة فردية صغيرة. أما في الدول العربية، فنجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حوالي 94 % من إجمالي المؤسسات في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيما تبلغ نسبتها في كل من مملكة البحرين ودولة قطر وسلطنة عمان 92 %، ونحو 78 % في دولة الكويت، وحوالي 75 % في المملكة العربية السعودية، بحسب دراسة حديثة لدائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي. وتساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنحو 46 % من الناتج المحلي العالمي، وفي مصر تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشغل أقل من 50 عاملا حوالي 99 % من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في القطاع الخاص غير الزراعي، كما يساهم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن 80 % من إجمالي القيمة المضافة، ويعمل في هذا القطاع 76 % من العمالة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي، غير أن نسبة مساهمته في الصادرات المصرية لا تكاد تتجاوز 4 % مقارنة ب 60 % في الصين و 56 % في تايوان و70 % في هونج كونج.[4]

ثانيا: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى قسمين رئيسيين: مشكلات داخلية ومشكلات خارجية، وقد لخصت إحدى الدراسات أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي نذكر من بينها ما يلي:[5]

-التضخم: يقود التضخمإلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشكلة رئيسية تتمثل في المنافسة من المؤسسات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعارلتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

- التمويل: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات)، وبسبب حداثتها (ضعف السجل الإئتماني)، الأمر الذي يعرض المؤسسات التمويلية إلى مخاطر كبيرة عند سعيها إلى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها، لذلك، غالبا ما تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات.

- ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين، وضرورة اللجوء إلى الإستيراد وهنا تظهر مشكلة تقلبات أسعار الصرف.

- الإجراءات الحكومية والضرائب.

كذلك من بين المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يأتي:[6]

- العوائق المؤسسية: نظرا لتعقد اللوائح التي تحكم إنشاء وتشغيل المؤسسات الصغيرة فإن أغلبها يفضل العمل خارج القطاع المنظم، وهذا يشكل عقبة إضافية أمام المشاركة النشطة لهذه المؤسسات ويحد من إمكانيات إقامة روابط مع المؤسسات الأكبر.

- العوائق الفنية: على الرغم من أن هناك إجماعا على ضرورة تقديم مساعدات فنية لتحسين كفاءة المؤسسات الصغيرة، إلا أن ما يقدم من مساعدات في هذا المجال يعد ضئيلا جدا.

- من العوائق التسويقية:التباين الشديد في أسعار المواد الأولية كالارتفاع المفاجئ في أسعارها بسبب عوامل السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة السعرية، وتعدد الوسطاء التجاريين والمنافسة من المؤسسات الكبيرة، وضعف قدرتها التنافسية لا سيما عندما تعمل بشكل أفراد، وضعف قدرتها الرأسمالية اللازمة للترويج والمشاركة في معارض ومهرجانات التسوق الداخلية والخارجية والدخول إلى أسواق جديدة.[7]

ثالثا: تعريف عقدالإمتياز التجاري (الفرانشايز)

الامتياز التجاري يسمى أيضا **"فرانشايز"**، وهي كلمة فرنسية الأصل مشتقة من فعل affranchir وتعني أن تكون حرا[8]. ويعرف الفرانشايز بأنه عبارة عن مجموعة حقوق الملكية الصناعية أو الفكرية المتعلقة بالعلامات، الأسماء التجارية، الرموز، الرسوم والنماذج،حقوق المؤلف، المعارف الفنية، والبراءات الموجهة للاستغلال بهدف إعادة بيع المنتجات وتقديم الخدمات للمستخدمين النهائيين[9].

أما **عقد الامتياز التجاري** فلا يوجد تعريف محدد له، ولكن يمكن القول بأنه عقد بين طرفين مستقلين يقوم بموجبه المانح بالسماح للممنوح له باستخدام العلامة التجارية مع نقل المعرفة والمساعدة التجارية والفنية، في سبيل استنساخ تجربته الناجحة نظير رسوم محددة يتفق عليها الطرفان.[10]

وهناك من يعرفه بأنه عقد تمنح بموجبه المؤسسة المانحة للإمتياز Le franchiseur، لمؤسسة أخرى Lefranchisé، حق تسويق أنواع من المنتجات أو الخدمات، مقابل مقاصة مالية مباشرة أو غير مباشرة، ويجب أن يشمل العقد على الأقل:استخدام اسم أو رمز، طريقة عرض موحد للمحلات، نقل المعارف، مساندة تجارية طيلة فترة العقد، التزويد بالمنتجات أو الخدمات"[11]. ولا يعتبر نشاط المرخص له فرعا لنشاط المرخص وإنما يعد عملا أو مشروعا مستقلا وذلك تحت الاسم التجارى لصاحب حق الامتياز،ولكنه يتميز بالتماثل الكامل بين الوحدات المختلفة فى مختلف المناطق رغم اختلاف ملكيتها لحاصلين متعددين.[12]

ويعرف كذلك بأنه"عبارة عن عقد يلتزم بمقتضاه شخص يسمى الفرنشيزور (مانح الامتياز)، بالسماح لشخص آخر يسمى الفرنشيزي (الممنوح له الامتياز)، باستخدام العلامة التجارية وجميع الإشارات والرموز التجارية التابعة له مع نقل المعرفة الفنية، وتقديم المساعدات الفنية والتجارية له، في المقابل يلتزم الفرنشيزي بدفع رسوم دخول شبكة الفرانشايز

والأقساط الشهرية المتفق عليها في العقد"[13].وتتمثل المصاريف المترتبة عن نشأة عقد الامتياز التجاري في: رسوم الترخيص باستخدام الاسم التجاري والعلامة التجارية، تكلفة نقل نظام العمل والتدريب الأولي، تكلفة المساندة الفنية والادارية، رسوم التسويق والترويج.[14]

ويعرف أيضا بأنه "عقد ينطوي على علاقة طويلة المدى بين الطرفين، الأول مانح الامتياز التجاري، والثاني هو جهة أو أكثر من الحاصلين على حق الامتياز التجاري. وبموجب العقد، يقوم صاحب علامة تجارية ما بمنح حق استغلال تلك العلامة بما في ذلك حقوق المعرفة الفنية بالنسبة لإنتاج سلعة أو خدمة ما، وأساليب الخدمة والنظم المالية والإدارية والتسويقية الخاصة بالجهة مانحة حق الامتياز، مقابل مبالغ معينة. ويقوم الطرف الحاصل على حق الامتياز التجاري باستغلال موارده المالية والبشرية والتنظيمية في إدارة النشاط وتنميته. وعادة ما يكون حق الامتياز التجاري محددا بمنطقة جغرافية معينة، ولفترة محددة ينص عليهما العقد المبرم بين الطرفين".[15]

وبما أن المعرفة الفنية تمثل جوهر عقد الامتياز التجاري، فإنها تؤثر على الرابطة العقدية فيه نظرا للطابع الزمني لهذا العقد، فيظهر تأثيرها عليه ابتداء من التزامات الأطراف عند إبرام العقد، ومرورا بتنفيذه وانقضائه. فالدراسات السابقة على إبرام العقد التي يقوم بها المرخص على سوق المرخص له يتم الأخذ بها لتحديد الأقساط التي ستقتطع من أرباح هذا الأخير. من ناحية أخرى، فإن مستوى الجودة العام يبرر تدخل المرخص في كافة دقائق وتفاصيل نشاط الطرف الآخر وإدارته لمشروعه وعلاقات العمل...الخ، مما يجعل التبعية تسير جنبا إلى جنب مع الاستقلال. وبعد انقضاء العقد يظل المرخص له ملتزما ببعض آثار هذا العقد والمتمثلة في المحافضة على السرية.[16]

وقد أكد القانون الفرنسي على ضرورة توفير المعلومات للمترشح للإمتياز قبل التعاقد، وذلك من خلال القانون رقم 89 -1008 (Loi Doubin) المؤرخ في 1989/12/31، والمتعلق بتطوير المؤسسات التجارية وتحسين محيطها الاقتصادي والقانوني والاجتماعي، حيث ينص على أنه "يتعين على كل شخص يضع في متناول شخص آخر اسما تجاريا أو رمزا أو علامة، ويفرض عليه إلتزاما حصريا أو شبه حصري لممارسة نشاطه، أن يقوم بتوقيع كل العقود التي تصب في مصلحة كلا الطرفين، وإعداد ملف للطرف المستفيد يزوده من خلالهبكافة المعلومات الأساسية التي تساعده في أخذ القرار"، وقد تم إدراج هذا القانون في القانون التجاري L 330-3، الذي يفرض على كل المؤسسات التي تقوم بتطوير شبكات الامتياز التجاري، الترخيص التجاري، وغيرها من أشكال الشراكة، تكوين ملف "معلومات ما قبل التعاقد" يتضمن مايلي: تعريف المؤسسة (ملكية العلامة، المعلومات القانونية،..)، طبيعة النشاط، عرض الوضعية العامة والمحلية لسوق المنتجات أو الخدمات المعنية وآفاق تطويرها، قائمة ممنوحي الامتياز الذين يمارسون النشاط وأيضا الذين غادروا النشاط منذ 12 شهرا، تعريف المسيرين ومسارهم المهني وكل المؤشرات التي تسمح بتوقع الخبرة المهنية للمسيرين أو صاحب المؤسسة. وقد ترك هذا القانون مدة للتفكير تقدر ب 20 يوما من تاريخ إيداع الملف.[17]

رابعا: مجالات عقود الامتياز التجاري: تشمل عقود الامتياز التجاريثلاثة مجالاتأساسية، وهي كالآتي:[18]

أ - التصنيع: يشمل هذا النوع من الامتياز التجاري نقل المعرفة الفنية من المانح إلى الممنوح له الامتياز لتصنيع المنتجات أو تجميعها، ويقوم الممنوح له الامتيازبتصنيع وتوزيع السلعة التي تحمل العلامة، ويستعين في ذلك بخبرات مانح الامتياز

الذي يحدد نماذج قياسية يجب مراعاتها، كما يشرف على الإنتاج للتأكد من جودة السلعة التي تحمل العلامة ومطابقتها للمواصفات التى يحددها. ويتضمن العقد نقل التكنولوجيا حيث يكشف المانح الأسرار الصناعية اللازمة للإنتاج للممنوح له الامتياز. ومن أمثلةالعقود التى تأخذ هذا الشكل العقود التى تبرمها شركة كوكاكولا الأمريكية.

ب - التوزيع: يهدف هذا النوع من الامتياز التجاري إلى تمكين مانح الامتيازمن تسويق المنتجات،ويلتزم هذا الأخير بتوريد المنتجات خلال مدة العقد إلى الممنوح له الامتياز، كما يقدم له المساعدات الفنية فى مجال التسويق كالإعلان عن المنتجات وتقديم خدمات الصيانة وتوفير قطع الغيار، ويقرر العقد للممنوح له الامتيازبصفة أساسية الحق فى استعمال اسم المانح وعلامته التجارية، كما يستخدم وسائل التسويق الفنية بإتباع تعليمات المانح وتحت إشرافه، ويكثر إتباع هذا الشكل من العقود فيمجالات بيع السيارات وقطع الغيار، والدراجات، والأحذية.

ت - الخدمات:وهنا تظهر بعض شروط عقد الامتياز التجاري بصفة بارزة، وهي: أهمية المفهوم "المعرفة التقنية"، ضرورة وجود مساندة مستقرة، أهمية اختيار الممنوح له الامتياز. ويمكن تمييز ثلاثة أنواع في هذا النوع من الامتياز التجاري، كما يلي:[19]

- خدمات تتطلب استثمار مالي ضخم: مثل الامتياز التجاري الفندقي كفنادق Mercure مثلا، امتياز المطاعم مثل الماكدونالدز، امتياز تأجير التجهيزات والسيارات.

- خدمات تتطلب استثمار مالي أقل حجما: مثل خدمات التصليح، صيانة المعدات، الحلاقة، الأمن والحراسة، ترميم المنازل والحدائق، مستلزمات التجميل والحلاقة.

- خدمات ذات الطابع الروحاني، الفكري، أو الطبي: مثل التعليم والتجميل.

خامسا: أساليب منح الامتياز:هناك ثلاث طرق لمنح الامتياز التجاري، وهي:[20]

أ - نظام الوحدة الأساسية: هو المشروع الفردي أو الشركة المرخص لها بواسطة صاحب الامتياز سواء أكان منفذ بيع، أو ركن في مركز تجاري، أو خدمة تنطلق من منزل أو غيرها، يقوم في هذا النظام صاحب الامتياز التجاري بمنح حق الامتياز لوحدات فردية بطريقة مباشرة، وهذا يصلح في النظام المحلي لمنح الامتياز.

ب - منح الامتيازات المتعددة الوحدات: وفيه يدفع مشتري الامتياز التجاري مبلغ إجمالي منخفض لشراء عدة وحدات من نفس الفرانشايز (فرع) لحسابه الشخصي، ولا يتصرف فيه بالبيع أو الإيجار بدون موافقة مسبقة من البائع، مثل سلسلة مطاعم ماكدونالدز بمصر، وهو نظام يناسب منح الامتياز للشركات الكبيرة.

ت - منح الامتياز المتعدد الوحدات مع احتفاظ المشتري بحق بيع أو إيجار الامتياز: يكون البيع أوالإيجار في إقليم محدد، وهو ما يطلق عليه بيع الامتياز من الباطن.

سادسا: الفرق بين عقد الامتياز التجاري وبعض العقود الأخرى

أ- عقد التعهيد: تنطوي هذه العقود على إسناد أعمال الإدارة والتشغيل المختلفة اللازمة لنشاط جهة ما إلى طرف آخر يطلق عليه المتعهد، وقد يقوم المتعهد بالأعمال المطلوبة داخل مقار الجهة المسندة للعقد أو خارجها، بما في ذلك إمكان القيام بها في دولة أخرى، ويأخذ العقد شكل علاقة طويلة المدى نسبيا للإضطلاع بمهام ووظائف كانت ضمن وظائف

العاملين بالجهة. وقد أخذت اتجاها متناميا في أنشطة معينة منها نشاط تكنولوجيا المعلومات. وفي حالات كثيرة، يتم إسناد كافة مهام نظم المعلومات والإتصالات إلى متعهد خارجي، بما في ذلك من أعمال تركيب وصيانة للشبكات والنظم.[21]

ب- عقد ترخيص الملكية الصناعية: يعد من أهم وسائل نقل التكنولوجيا لتصنيع المنتجات المصنعة بها في أسواق بعيدة عن السوق الأم، ومن قبل أشخاص آخرين غير صاحب التكنولوجيا، فبدلاً من تصنيع هذه المنتجات من قبل صاحب التكنولوجيا في مصانعه في بلده، فإنها تصنع من قبل أشخاص آخرين مرخص لهم باستخدام التكنولوجيا وغالبا بوضع علامة المرخص عليها،بشرط الحفاظ على مستوى النوعية والجودة والرقابة على ذلك من قبل صاحب التكنولوجيا والعلامة. والملكية الصناعية تعتبرأموال معنوية منقولة. ورغم اختلاف القوانين في مفهومها لطبيعة الحق على هذا المال ومداه ومدته، إلا أنها جميعا تتفق على أن هذا الحق يمنح لصاحبه حق الحصرية والإحتكار في استغلال الملكية الصناعية بكافة الأشكال القانونية ومنع منافسيه من استغلالها بدون ترخيص منه. وعندما يأذن مالك العلامة لشخص آخر باستعمال ملكيته الصناعية على منتجاته أو خدماته، يكون قد رخص له لاستعمالهذه الملكية، وهذا هو عقد الترخيص في أبسط أشكاله، لذلك يصف البعض عقد الترخيص بأنه تنازل من صاحب الحق لشخص آخر عن حقه في مقاضاته عندما يستغل أو يستثمر الحق المرخص. والترخيص يكون عادة مقابل عائد مادي يحصل عليه صاحب الحق.[22]

أما في عقد الامتياز التجاري، فإن ما يتم ترخيصه لا يقتصر فقط على ترخيص العلامة، بل يتجاوز ذلك إلى اسم المحل وشعاره وما شابه، بحيث أن محل الممنوح له الامتياز يظهر تجاه الجمهور بنفس المظهر والهوية العامة الموحدة لكل محلات مانح الحق. وعقد الامتياز يغطي أيضاً طريقة البيع وخطط التوزيع والتسويق. ومع هذا كله، فإن كل من مانح الحق والممنوح له الحق يعتبر مستقلاً عن الآخر كمتجر.بإختصار، عقد الامتياز يتضمن عقد ترخيص للعلامة إضافة لأمور آخرى كالتي ذكرناها.[23]

ونظراً لطبيعته المعقدة والمركبة، فإنه لا يوجد قانون واحد يطبق على جميع جوانب عقد الإمتياز التجاري في أي بلد من البلدان. يوجد بعض القوانين أو الأنظمة في بعض الدول، على مستوى الإتحاد الأوروبي مثلاً، التي تعنى بتنظيم جانب من جوانب عقود الإمتياز، مثل الجانب المتعلق بقوانين المنافسة ومنع الاحتكار، ولكن ليس هناك إطار قانوني شامل ينظم كل جوانبه وأبعاده. فعقد الامتياز يخضع لأكثر من قانون أو تنظيم قانوني بنفس الوقت بحسب موضوعه، فهو يخضع بالدرجة الاولى لقانون العقود من حيث هو عقد. وهو يخضع للقوانين الخاصة بعقود التوزيع، من حيث هو عقد توزيع، خاصة في حال تضمن شرط بالحصرية، أما التراخيص الواقعة على العلامة التجارية وغيرها من عناصر الملكية الفكرية مثل البراءة أو حق المؤلف، فتكون خاضعة للقوانين المقابلة، فترخيص العلامة مثلاً، يكون خاضعاً لواجب التسجيل من أجل نفاذه تجاه الأشخاص.[24]

سابعا: أهمية الامتياز التجاري بالنسبة للمشروعات الريادية والمبادرات:

يعتبر نظام الامتياز التجاري استنساخا للمشاريع الناجحة وتطبيقاتها بنفس الأسلوب التي نجحت به، كما أن عامل الاسم التجاري الناجح له تأثير كبير لجذب المستهلك للمشروع والتعامل معه، بحيث يحقق الامتياز التجاري فوائدا لكلا الطرفين كما يلي:[25]

- **من وجهة نظر مانح الامتياز:**تتمثلفوائد تطبيق إدارة نظم الامتياز التجاري في توسيع قاعدة نشاطه، ومضاعفة وحدات البيع بأقل الاستثمارات الممكنة مع أقل مخاطرة.

- **من وجهة نظر الحاصل على الامتياز:**تتمثل فوائد تطبيق إدارة نظم الامتياز التجاري، في مشاركة مانح الامتياز القوة الاقتصادية والتسويقية والطموح لتحقيق أرباح أكثر من بدء العمل بشكل مستقل.

وهناك أربعة أبعاد لفوائد تطبيق إدارة نظم الامتياز التجاري لممنوح الامتياز، وهي:[26]

أ - الفوائد الإستراتيجية:وتتمثل في:حجم مخاطرة استثمارية أقل، فرصة التركيز على المتغيرات السوقية المحلية، حجم منافسة أقل نسبيا، توفر برامج بحث السوق، الفرصة للتطوير المستمر للمنتجات والخدمات، الانضمام إلى شبكة ممنوحي الامتياز من رجال الأعمال.

ب - الفوائد المالية:وتتمثل في:استثمار أقل بسبب تفادي عنصر التجربة والخطأ، الاستفادة من القوة الشرائية لمانح الامتياز، مصروفات تسويقية وتشغيلية مدروسة بعناية، فرصة أكبر لزيادة الأرباح والعائد على الاستثمار.

ت - الفوائد التسويقية:وتتمثل في:اسم تجاري أكثر انتشارا ومصداقية، منتجات وخدمات محل ثقة الجمهور، خطط تسويقية مجربة ومعتمدة، إمكانية إنفاق رسوم التسويق والترويج داخل منطقة الامتياز، الضخ المستمر للأفكار الجديدة للمنتجات والخدمات وطرق ترويجها.

ث - الفوائد التشغيلية والإدارية:وتتمثل في:إمكانية التشغيل بهيكل تنظيمي صغير نوعا ما، توفر برامج مراقبة الجودة، توفر برامج تدريب معدة مسبقا، ارتفاع مستوى جودة المنتجات والخدمات، استمرارية الجودة وتوحيد مستوياتها، فرصة وافرة في التحسن المستمر في الأداء.

ثامنا: أهمية الامتياز التجاري في الإقتصاد:

بلغ عدد شركات الامتياز التجاري في العالم أكثر من 15000 شركة تعمل في 110 قطاعا من قطاع الأعمال، منها أكثر من 2500 شركة في أمريكا، وقد وصل في كل بلد أوروبي رئيسي مثل بريطانيا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، وإيطاليا إلى ما بين 800و1200 شركة، وفي الصين بلغ أكثر من 2000 شركة، وأكثر من 350 شركة في ماليزيا، وأكثر من 300 شركة في سنغافورة[27].ويمكن إبراز أهمية الإمتيازالتجاري من خلال الإحصائيات التالية:[28]

- **الإحصائية الأولى:** في سنة 2007، بلغ حجم الإمتياز التجاري في الاقتصاد الأمريكي 01 تريليون دولار تقريبا،وهو عبارة عن تريليون من بين 15 تريليون دولار التي تمثل حجم الإقتصاد الأمريكي ككل، وقد بلغ عدد العاملين فيه أكثر من 10 ملايين عامل وعاملة.

- **الإحصائية الثانية:** وهي تبرز أهمية الامتياز التجاري كأسلوب استراتيجي في أداء الأعمال، وهذا بموجب دراسة ميدانية قام بها مكتب المؤسسات الصغيرة الأمريكي(SBB)، تضم مقارنة بين نتائج المؤسسات التي تعتمد نظام الامتياز التجاري في عملها والمؤسسات التي لا تعتمده، فقد بينت النتائج أن 95 % من الأنشطة القائمة على الإمتياز تظل موجودة ومستمرة بعد مضي أول ثلاث سنوات من عمرها، بينما 63 % من الأنشطة القائمة على تجربة الخطأ والصواب تصفي عملها وتخرج من السوق في أول ثلاث سنوات من عمرها.

- **الإحصائية الثالثة:** تدل على أهمية وضرورة اعتماد الامتياز التجاري من قبل الشركات المحلية كأسلوب استراتيجي للتوسع، فالمعدل العام لعدد الشركات المحلية الوطنية في البلد الأوروبية واليابان وبلدان النمور الآسيوية عموما تشكل ما نسبته 80 % تقريبا من الشركات العاملة في مجال الامتياز في كل بلد من تلك البلدان، بينما يبلغ نسبة 95 % من الشركات المحلية الوطنية الأمريكية في أمريكا.أما في البلدان العربية فهي محدودة جدا مثلا في السعودية تبلغ 8 % تقريبا وفي مصر لا تتجاوز 1 %.

كذلك يمكن تأكيد أهمية الإعتماد على الامتياز التجاري، من خلال الإستقصاء السنوي الذي تقوم به الفدرالية الفرنسية للامتياز التجاري بمساعدة البنك الشعبي وLe Figaro Économie، حيث تشير نتائج سنة (2011)[29]، إلى أن متوسط رقم الأعمال الذي يحققه الممنوح له الامتياز في فرنسا قد ارتفع من 440000 أورو سنة 2009 إلى 510000 أورو سنة 2010، ليصل في سنة 2011 إلى 520000 أورو، كما بينت الإحصائيات أن 97 % من مانحي الامتياز المستجوبين أكدوا بأن الممنوح له الامتياز يصمد أمام الأزمات أكثر من التاجر المنعزل، وقد تمكن 67 % من ممنوحي الامتياز من رفع رقم أعمالهم أو المحافظة عليه مقابل 61 % سنة 2010. وقدشغلت نقاط البيع بالامتيازالتجاري في المتوسط 09 أجراء في سنة 2011، حيث سجل تحسن في مساهمة الامتيازفي التشغيل بشكل واضح،فعدد ممنوحي الامتياز الذين قاموا بخلق منصب عمل واحد على الأقل، قد ارتفع من 42 % سنة 2009 إلى 48 % سنة 2010، ليصل في سنة 2011 إلى 49 % من عدد ممنوحي الامتياز المستجوبين.ومن بين الملاحظات التي تم تسجيلها فيما يخص ممنوحي الامتياز، هي: يبلغ متوسط أعمارهم 46 سنة (50 % ما بين 35 و49 سنة)، 45 % منهم سيدات بعدما كانت نسبتهم 36 % سنة 2009 و40 % سنة 2010، 46 % منهم لديهم مستوى تعليم بكالوريا زائد سنتين فأكثر، كان أغلبهم أجراء قبل ممارسة الامتياز، ويعد الامتياز التجاري من الأنشطة التي تمارس في إطار العائلة، فقد تبين مساهمة الزوج في المؤسسة (54 % من المؤسسات)،بحيث يمارس 40 % من الأزواج العمل داخل المؤسسة، بينما أقر 14 % من الأزواج أنهم يقدمون المساعدة في المؤسسة.

والامتياز التجاري هو من القطاعات التي تعرف نموا سريعا، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): تطور الامتياز التجاري في فرنسا من 2001 إلى 2011

السنة	عدد شبكات مانحي الامتياز	عدد الممنوح لهم الامتياز	رقم الأعمال (مليار أورو)
2001	653	32240	30.49
2002	719	33268	33.71
2003	765	34745	34.12
2004	835	36773	41.76
2005	929	39510	43
2006	1037	43680	45
2007	1141	45996	47.7
2008	1234	49094	47.7
2009	1369	51619	47.72
2010	1472	55871	47.88
2011	1569	62041	49.24

Source : www.observatoiredelafranchise.fr, le 29/10/2012.

وفي إحصائية أخرى يتبين أن الامتياز التجاري يشمل مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وبذلك يمكنه جذب الشباب للبحث عن فرص استثمار تتماشى وطموحاتهم. كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02): توزيع نشاط الامتياز التجاري حسب قطاعات النشاط المختلفة في فرنسا في 2011

قطاع النشاط	عدد شبكات مانحي الامتياز	عدد ممنوحي الامتياز
تجهيزات الأفراد	342	6999
تجهيزات المنازل	127	3213
التغذية	133	11171
تجارة متعددة	153	7505
خدمات السيارات	61	7313
البناء	39	1396
النظافة	18	403
حلاقة وتجميل	143	6228
خدمات أخرى للأفراد	164	4474
خدمات للمؤسسات	82	1749
التكوين	19	291
فنادق	23	1713
إطعام سريع	123	3740

المطاعم	79	1101
عقار	56	4010
سفر	7	735
المجموع	1569	62041

Source : www.observatoiredelafranchise.fr, le 29/10/2012.

تاسعا: التجارب العربية في الامتياز التجاري

أ - **تجربة المملكة العربية السعودية:** مرت تجربة الامتياز التجاري في المملكة العربية السعودية بثلاث مراحل هامة ولازال أمامها مرحلتان هامتان، تتمثل هذه المراحل في:[30]

1- **مرحلة الاستيراد:** بدأت بشكل متواضع في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، حيث تحصلت أحد الشركات السعودية الرائدة وهي شركة بن زقر على حقوق الامتياز من شركتين عالميتين، أحدهما شركة مطاعم ويمبي والأخرى شركة مارتينايزنغ لغسيل الملابس، ثم بعد حرب الخليج عام 1991 ازداد استيراد الامتياز كثافةً حتى بلغ الآن عدد الشركات العالمية العاملة في مجال الامتياز التجاري في السوق السعودي أكثر من 250 شركة.

2 - **انطلاق الشركات السعودية بمنح امتيازاتها:** حيث أطلقت مجموعة فقيه عام 1994 من مكة المكرمة مطاعم الطازج، وتعتبر أول شركة سعودية تمنح امتيازاتها التي وصلت الى جاكرتا (اندونيسيا) شرقا وشيكاغو (أمريكا) غربا، ثم تلتها شركات سعودية أخرى بلغ عددها اليوم اثنان وعشرون شركة منها، شركة كوب الذرة التي وصل عدد امتيازاتها الممنوحة إلى 700 امتياز في العديد من بلدان العالم منها السويد.

3- **مرحلة تفعيل صناعة الامتياز التجاري بالمملكة:** وهي المرحلة الحالية، حيث بدأت صناديق خدمة المجتمع وعلى رأسها صندوق عبداللطيف جميل وصندوق المئوية بتمويل مشاريع ممنوحي الامتياز التجاري، كما يفترض أن يبدأ البنك السعودي للتسليف والإدخار بتقديم قروض مجزية وميسرة للمؤسسات الصغيرة،حيث خصصت الدولة السعودية مبلغ ثلاث مليارات ريالللإقراض المؤسسات الصغيرة بهدف فتح المجال أمام رواد الأعمال لتأسيس أعمال صغيرة لهم،ومن المتوقع أن يكون الامتياز التجاري أحد أهم تلك الأنشطة الجاذبة لرواد الأعمال أصحاب المؤسسات الصغيرة.ففي بلجيكا مثلا، تزايد عدد المبتدئين الخواص الذين يقومون بتأسيس مؤسسات وعقد اتفاقيات تعاون، حيث تمثل عقود الامتياز التجاري أحد أهم أشكال التعاون التجاري في بلجيكا، وهي تعرف نموا مستمرا وناجحا في عدد كبير من القطاعات، حيث تشير إحصائيات الفدرالية البلجيكية للامتياز التجاري، بأن بلجيكا تضم 100 فرنشيزور، و 3500 فرنشيزي مستقل، ويوفر الامتياز التجاري مناصب عمل لـ 30000 شخص، ويحقق رقم أعمال 2.4 مليار أورو، وهو يمثل 6 % من تجارة التجزئة.[31]

4 - مرحلة سن القوانين والأنظمة مع العناية بالتعليم والتدريب.

5 - مرحلة تصدير الامتيازات السعودية للخارج.

ب -تجربة مصر:

1 – نشأة الامتياز التجاري في مصر:[32]عرفت مصر نظام الامتياز التجاري مع دخول أول سلسلة محلات تعمل في مجال الوجبات الجاهزة عام 1973 وهي سلسلة ويمبي، والتي افتتحت أول فروعها بحي المهندسين ليكون نواة لشركة أمريكانا والتي تعتبر أول شركة في مصر تعمل بهذا النظام. وتلى ذلك دخول الكثير من سلاسل المحلات الأمريكية مثل كنتاكي ومحلات البيتزا ليصبح في مصر 11 اسمامتياز في مجال المطاعم العالمية. ثم قامت شركة أمريكانا بعد ذلكبصناعة المواد الأولية اللازمة للتشغيل، فبدأتبإنشاء مصنع لتصنيع الهامبورغر ثم مصنع لتصنيع الدواجن (كوكي) مع إنشاء مزرعة للدواجن، وكذلك مصنع للأعلاف والمجازر، ثم مصنع لتصنيع البطاطس (فارم فريتس) المستخدمة في محلاتها، ومخابز لتصنيع الخبز بنوعياته،ولم يقتصر الأمر على السوق المحلي بل امتد للتصدير.

ونظرا لأهمية الامتياز في مصر، قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بإنشاء ادارة تنمية حقوق الامتياز التجاري، ويقوم الصندوق من خلال هذه الادارة بالترويج لإقامة وتمويل مشروعات صغيرة ناجحة بهذا النظام، واستقطاب كبرى الشركات المانحة لحقوق الامتياز التجاري وتقديم المشورة للشركات الراغبة في العمل بهذا النظام، والمشاركة فى المعارض الدولية والمحلية لنظم حقوق الامتياز التجاري، وعقد الندوات والتفاوض مع الشركات المانحة ودراسة العقود للتأكد من جودتها وجديتها، وإعداد دراسات جدوى ونماذج مشروعات صغيرة تعمل بهذا النظام، بالإضافة إلى تقديم التمويل اللازم من خلال بعض البنوك.

بلغ حجم استثمارات قطاع الامتياز التجاري في مصر حوالي 30 مليار جنيه خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حقق حجم مبيعات بلغ 7 مليارات جنيه عام 2006، وتعتبر مصر هي الدولة الوحيدة فيمنظمة الشرق الأوسط التي تتمتع بالعضوية في المجلس العالمي للامتياز التجاري، والتي حصلت عليها عام 2005 وذلك من خلال الجمعية المصرية للامتياز التجاري "افدا"،وهي الدولة الثانية أفريقيا بعد جنوب أفريقيا.

2 - تمويل مشروعات الامتياز التجاري في مصر:[33] يتم تمويل مشروعات الامتياز التجاري في مصر من خلال التمويل الذاتي من متلقي عقد الامتياز، تمويل جزئي من الشركة مانحة الامتياز، الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث تم إنشاء وحدة متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة العاملة بنظام الامتياز التجاري والتفاوض مع الشركات المانحة حول شروط عقد الامتياز، إضافة إلى الجهاز المصرفي حيث يتم تمويل هذه المشروعات وفقا لقواعد منح الائتمان بهذا الأخير.

وتعتبر المشروعات المقامة بنظام الامتياز التجاري جاذبة للبنوك من حيث التمويل نظرا لمايلي:

- ارتفاع نسبة نجاح هذه المشروعات نظرا لاعتمادها على علامة تجارية عالمية، وإنشاء المشروع طبقا لمواصفات الشركة المانحة للامتياز من حيث نظم التسويق والإدارة ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل.
- العلامة التجارية العالمية للشركة مانحة الامتياز تعتبر مصدر ثقة للبنوك مصدر التمويل.

– النمو المتزايد لأنشطة الامتياز التجاري في مصر والذي يعد مصدرا جيدا لتنمية وتنويع محفظة الائتمان بالبنوك.

– إقبال البنوك الإسلامية على تمويل مشروعات الامتياز التجاري باعتبارها أحد أساليب تمويل المشروعات وفقا للشريعة الإسلامية.

ت –الامتياز التجاري في دول المغرب العربي:

قامت تونس بتعريف عقد الامتياز التجاري بموجب القانون رقم 2009 – 69 الصادر في 2009/08/12 والمتعلق بتجارة التوزيع، بحيث يكمن موضوع الامتياز في الحق في استغلال حق الملكية الصناعية (علامة أو رمز تجاري)، وهو يتضمن نقل المعارف المحققة، والمعرفة الفنية واستغلال حقوق الملكية الفكرية، إضافة إلى ذلك قام هذا القانونبتحديد التزامات مانح الامتياز تجاه الممنوح له الامتياز، والمتمثلة في تقديم المساعدة التجارية والتقنية وتقديم كل المعلومات الضرورية حول شبكة الامتياز.[34]

تتفاوت أهمية الامتياز التجاري في دول المغرب العربي، بحيث يكتسي أهمية كبيرة في المغرب في حين هو ضعيف جدا في الجزائر، أما في تونس فهو يحتل مكانة متوسطة. ففي الوقت الذي تم فيه الإعلان عن إفتتاح نقاط بيع بنظام الامتياز لكبرى العلامات الفرنسية في المغرب(والذي كان ضيف شرف في معرض الامتياز التجاري في 2010) مثل: La Vie Claire, Les GaleriesLafayetteLa Fnac، لوحظ انسحابعلامات أخرى من الجزائر مثل:Carrefourفي سنة 2009 بعد سنتين فقط من توقيع العقد، لتلحق بها فيما بعد العلامتين:EtamوNafNaf، بينما لا يتعدى عدد مانحي الامتياز في علامات أخرى 03 نقاط بيع من أمثلتها مطاعم الوجبات السريعة مثلQuick.[35]

ويمكن توضيح تطور الامتياز التجاري في كل من الجزائر، المغرب، وتونس من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): مقارنة بين نظام الفرانشايز في الجزائر والمغرب وتونس

البلد	المغرب	الجزائر	تونس
تاريخ أول امتياز	1962	2003	Monoprix1933
عدد شبكات الامتياز	440	أقل من 30	
عدد محلات ممنوحي الامتياز	3200	أقل من 50	
التوزيع الجغرافي	46% في المدن الثلاث الكبرى(الدار البيضاء 27% الرباط 11%، مراكش 8%، وهي تنتشر في المدن الصغرى	محصورة في الجزائر العاصمة وترتكز في الأحياء الراقية مثل سيدي يحي	
قوة الامتيازات ذات الأصل المحلي	15% من الشبكات المغربية		
الامتيازات ذات الأصل الأجنبي	فرنسا 38%، الو.م.أ 12%، إيطاليا 11%، اسبانيا 7%		
أمثلة عن الامتيازات ذات الأصل الأجنبي (عدد المحلات)	Label'Vie (Carrefour,12 hypers), Quick (9)	Yves Rocher, Mango,Quick,Jacques Dessang,Frank Provost, Levi's	Monoprix(71), Carrefour(45),Géant Casino (1), Système U (1), Hertz, Avis

أمثلة عن الامتيازات ذات الأصل المحلي	Marjana (20 hypers), Acima (30 supers) Marwa, VeneziaIce, Hanouty, Kiotori, Mobilia, Yatout,		Magasin général (45) CerinaBeauté(20) Zen(13), Chahia(95dont 63en franchise) Elmazza(532dont 350en franchise)
قطاعات النشاط لشبكات الامتياز	الملابس 26%، الأثاث 7%، المطاعم 6%، الأحذية 5%، قطاعات أخرى 56%		تأخر في امتياز الخدمات

Source : Odile CHANUT, Nadjoua GHARBI : L'environnement institutionnel comme facteur explicatif du développement de la franchise : comparaison entre le Maroc, l'Algérie et la Tunisie,14eme colloque international E. thil sur la distribution,France , 22/23 septembre 2011, p 10. Site : www.distripedie.com

ويتميز نظام الامتياز التجاري في الجزائر بأنه يتركز في قطاع الخدمات وبالخصوص في أنشطة التوزيع، وهو ما يمكن ملاحظته من الجدول التالي:

جدول رقم (04): توزيع الامتيازات التجارية في الجزائر حسب مجالات النشاط

المؤسسة	العلامة / الرمز	مجال النشاط	عدد المحلات
Djazair Trade-Retail	Puma ,Levi's, Quicksilver	التوزيع	02
Ac Consulting	Speedy	صيانة السيارات	01
	Pigier	التعليم والتكوين	01
	Quick	الوجبات السريعة	02
Play Mode	Nike, Geox	التوزيع	03
NeskAlgeria	Mango Aldo	التوزيع	01
Geneviève Lethu	Geneviève Lethu	التوزيع	02
Carré Blanc	Carré Blanc	التوزيع	02
Swatch	Swatch	التوزيع	04
Yves Rocher	Yves Rocher	التوزيع	08
Adidas	Adidas	التوزيع	07
Pano boutique	Pano boutique	الإشهار	02
Berlitz	Berlitz	التعليم والتكوين	01
Orchestra	Orchestra	التوزيع	04
Dessange	Dessange	الحلاقة والتجميل	01
Franck Provost	Franck Provost	الحلاقة والتجميل	01
Hippopotamus	Hippopotamus	المطاعم	02
Bébé confort	Bébé confort	التوزيع	01
Mobilier de France	Mobilier de France	التوزيع	01
Réponse Lit	Réponse Lit	التوزيع	01

Source : Odile CHANUT, Nadjoua GHARBI : opcit, p 21.

خاتمة:

تمثلت الإشكالية المطروحة في هذا البحث فيما يلي: ما هو دور الإمتياز التجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى استخلاص مجموعة من النتائج تبين أهمية الامتياز التجاري والمزايا التي يتيحها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نلخصها فيما يلي:

- الامتياز التجاري يمكنه وضع حد لمشاكل تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنه يمكن أن يتيح فرص استثمار مناسبة ومتنوعة للشباب في جميع مجالات النشاط الاقتصادي وبتكاليف منخفضة.
- يمكنه المساهمة في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يستفيد المرخص له من التجربة الناجحة للمرخص، كما يستفيد من مساعدته خلال حياة المشروع، وبالتالي سوف يتجنب الفشل الذي يمكن أن يحدث في بقية المشاريع المماثلة التي تنطلق من نقطة الصفر.
- يمنح لرواد الأعمال عدة مزايا ذات طبيعة استراتيجية، مالية، تسويقية، تشغيلية وإدارية.
- إمكانية مشاركةأفراد العائلة في أعمال الامتياز التجاري، واستثمار المدخرات الذاتية لأفراد العائلة.
- يحضىالامتياز التجاري بثقة البنوك بسبب ارتباطه بالعلامات التجارية العالمية، كما أنه يتوافق مع التمويل الاسلامي للمشاريع الاقتصادية، مما يتيح إمكانية الحصول على تمويل بنكي للمتحصل على الامتياز، وتجاوز عقبات التمويل التي تعاني منها غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- على الرغم من أهمية الامتياز التجاري في التنمية الاقتصادية بصفة عامة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، إلا أنه لا يزال إلى يومنا هذا، لا يحضى بالاهتمام الكافي واللازم من قبل الحكومات العربية من أجل توسيع التعامل به.

الهوامش:

[1] - منظمة العمل العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الول العربية، البند العاشر، مؤتمر العمل العربي، الدورة 35، شرم الشيخ، 23 فبراير – 01 مارس 2008، ص 12.

[2] - مؤسسة التمويل الدولية: دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واشنطن، 2009، ص 10.

[3] - حسين عبد المطلب الأسرج: تأثير الإتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جانفي 2007، ص 03، على الموقع: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/3989/، تاريخ الإطلاع: 2010/08/19.

[4] - الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة طريق حقيقي للتنمية الاقتصادية، مجلة الغرفة، العدد 04، أغسطس 2009، ص 12.

[5] - مركز البحوث والدراسات: ورقة عمل، دور الفرع النسائي بغرفة الرياض في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، أكتوبر 2007، ص ص 05، 06.

[6] - حسين عبد المطلب الأسرج: سياسات تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جانفي 2009، ص 12، الموقع: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/20839/، تاريخ الإطلاع: 2012/09/22.

[7] - الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[8] - منصوري الزين: آليات دعم ومساندة المشروعات الريادية والمبدعة لتحقيق التنمية، حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 13/12 ماي 2010.

[9]- MM.Jan Peeters, Jean-Marc Délizée : Proposition de la loi portant réglementation de l'accord de franchise, chambre des représentants de Belgique, 30/10/2003, p 14.

[10] - ياسر السريحي: مشكلة عدم التجديد في عقد الفرانشايز في القانون السعودي والقانون المقارن، المؤتمر والمعرض الدولي للفرانشايز، 2008. موقع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، المملكة العربية السعودية، تاريخ الإطلاع www.riyadhchamber.com:2012/05/09

[11] - Observatoire de la franchis : Franchise, par où commencer, p 05, www.observatoiredelafranchise.fr/livre-blanc, le 12/05/2012.

[12] - نظام الامتياز التجاري "الفرانشايز"، مقال منشور على موقع مركز تشخيص الأعمال، سلطنة عمان، تاريخ الاطلاع www.omanbdc.com:2012/05/02

[13] - ياسر السريحي: عقد الفرانشايز، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص 02، منشور على موقع الجامعة، تاريخ الإطلاع faculty.ksu.edu.sa:2012/03/11

[14] - مقدمة في إدارة نظم الامتياز التجاري وأثر ذلك في تطور الشركات العربية، منشور على موقع الغرفة التجارية الصناعية بجدة، المملكة العربية السعودية، تاريخ الإطلاع www.jcci.org.sa:2011/10/18

[15] - علاء الدين مرجان محفوظ: صناعة التعهيد، وزارة التجارة والصناعة المصرية، جانفي 2010، ص 06.

[16] - حمدي بارود: عقد الترخيص التجاري "الفرانشايز" وفقا لأحكام مشروع قانون التجارة الفلسطيني، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 16، العدد 02، 2008، ص 820، تاريخ الإطلاع 2012/05/09، على موقع: http://www.iugaza.edu.ps

[17] - Observatoire de la franchis : opcit, p 06.

[18]- حسام الدين الصغير: ترخيص الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لأعضاء مجلس الشورى، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مسقط، 23 و 24 مارس 2004، ص05.

[19]-STDevelopments , caractéristiques de la franchise,pp 06,07,Paris. www.stdevelopments.net, le13/05/2012.

[20]- نظام الامتياز التجاري، مرجع سبق ذكره، الموقع: www.omanbdc.com

[21]- علاء الدين مرجان محفوظ: مرجع سبق ذكره، ص ص 05، 06.

[22]- كنعان الأحمر: الإنتفاع بالمعلومات المتعلقة بالعلامات التجارية لأغراض عقود الترخيص والامتياز، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الصناعية لأعضاء من أجل ريادة الأعمال والتجارة والبحث والتطوير، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، دمشق، 11 و 12 ماي 2004، ص03.

[23]- نفس المرجع السابق، ص 09.

[24] - نفس المرجع السابق، ص09.

[25] - منصوري الزين: مرجع سبق ذكره.

[26] - مقدمة في إدارة نظم الامتياز التجاري وأثر ذلك في تطور الشركات العربية، مرجع سبق ذكره.

[27]- طلال محمد بادكوك: ماضي وحاضر ومستقبل صناعة الإمتياز التجاري في المملكة العربية السعودية، مؤتمر معرض الامتياز التجاري الأول في المملكة العربية السعودية، الرياض من 01 إلى 03 جوان 2008، ص 02.

[28]- نفس المرجع السابق، ص 03.

[29] - Fédération Française de la franchise,Banque Populaire, Le Figaro économie : Résultats de la 8e enquête annuelle sur la franchise, La franchise, attractive, combative et efficace, Communiqué de presse, Paris, 07/12/2011, pp 01, 02. Sur le site :http://franchise-fff.com, le 12/05/2012.

[30]- طلال محمد بادكوك: مرجع سبق ذكره، ص 04.

[31]- M.JanSteverlynck : Proposition de la loi portant organisation de la franchise , Sénat De Belgique, session de 2004/2005, 17/05/2005, p 01.

[32] - وزارة التجارة والصناعة، الامتياز التجاري "الفرانشايز" مستقبل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مصر.

[33]- نظام الامتياز التجاري "الفرانشايز"، مرجع سبق ذكره :www.omanbdc.com

[34] - Wafa MSEDDI, Abdelfattah BOURI : La franchise en Tunisie : état de lieux, 2010, pp 02, 03. Sur le site : www.ps2d.net, le 13/05/2012.

[35]- Odile CHANUT, Nadjoua GHARBI : L'environnement institutionnel comme facteur explicatif du développement de la franchise : comparaison entre le Maroc, l'Algérie et la Tunisie, 14eme colloque international E. thil sur la distribution France , 22/23 septembre 2011, p 01. Sur le site : www.distripedie.com, le 13/05/2012.

المراجع بالعربية:

1- الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة طريق حقيقي للتنمية الاقتصادية، مجلة الغرفة، العدد 04، أغسطس 2009.

2- حسام الدين الصغير: ترخيص الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الفكرية لأعضاء مجلس الشورى، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، مسقط، 23 و 24 مارس 2004.

3- حسين عبد المطلب الأسرج: تأثير الإتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جانفي 2007، على الموقع: http://mpra.ub.uni-muenchen.de/3989/، تاريخ الإطلاع: 2010/08/19.

4- حسين عبد المطلب الأسرج: تأثير الإتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جانفي 2007، على الموقع:http://mpra.ub.uni-muenchen.de/3989/، تاريخ الإطلاع: 2010/08/19.

5- حمدي بارود: عقد الترخيص التجاري "الفرانشايز" وفقا لأحكام مشروع قانون التجارة الفلسطيني، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد 16، العدد 02، 2008، تاريخ الإطلاع 2012/05/09، على موقع:http://www.iugaza.edu

6- طلال محمد بادكوك: ماضي وحاضر ومستقبل صناعة الإمتياز التجاري في المملكة العربية السعودية، مؤتمر معرض الامتياز التجاري الأول في المملكة العربية السعودية، الرياض من 01 إلى 03 جوان 2008.

7- علاء الدين مرجان محفوظ: صناعة التعهيد، وزارة التجارة والصناعة المصرية، جانفي 2010.

8- كنعان الأحمر: الإنتفاع بالمعلومات المتعلقة بالعلامات التجارية لأغراض عقود الترخيص والامتياز، ندوة الويبو الوطنية عن الملكية الصناعية لأعضاء من أجل ريادة الأعمال والتجارة والبحث والتطوير، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، دمشق، 11 و 12 ماي 2004.

9- مؤسسة التمويل الدولية: دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واشنطن، 2009.

10- مركز البحوث والدراسات: ورقة عمل، دور الفرع النسائي بغرفة الرياض في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، أكتوبر 2007.

11- مقدمة في إدارة نظم الامتياز التجاري وأثر ذلك في تطور الشركات العربية، منشور على موقع الغرفة التجارية الصناعية بجدة، المملكة العربية السعودية، تاريخ الإطلاع www.jcci.org.sa:2011/10/18

12- منصوري الزين: آليات دعم ومساندة المشروعات الريادية والمبدعة لتحقيق التنمية، حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، الجزائر، 13/12 ماي 2010.

13- منظمة العمل العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الول العربية، البند العاشر، مؤتمر العمل العربي، الدورة 35، شرم الشيخ، 23 فبراير – 01 مارس 2008.

14- نظام الامتياز التجاري، على موقع مركز تشخيص الأعمال،سلطنة عمان، تاريخ الاطلاع www.omanbdc.com:2012/05/02

15- وزارة التجارة والصناعة، الامتياز التجاري "الفرانشايز" مستقبل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مصر.

16- ياسر السريحي: مشكلة عدم التحديد في عقد الفرانشايز في القانون السعودي والقانون المقارن، المؤتمر والمعرض الدولي للفرانشايز، 2008. موقع الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، المملكة العربية السعودية، تاريخ الإطلاع www.riyadhchamber.com:2012/05/09

17- ياسر السريحي: عقد الفرانشايز، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، منشور على موقع الجامعة، تاريخ الإطلاع faculty.ksu.edu.sa:2012/03/11

المراجع بالفرنسية:

18- Fédération Française de la franchise,Banque Populaire, Le Figaro économie : Résultats de la 8e enquête annuelle sur la franchise, La franchise, attractive, combative et efficace, Communiqué de presse, Paris, 07/12/2011. Sur le site : http://franchise-fff.com, le 12/05/2012.

19- M.JanSteverlynck : Proposition de la loi portant organisation de la franchise , Sénat De Belgique, session de 2004/2005, 17/05/2005.

20- MM.Jan Peeters, Jean-Marc Délizée : Proposition de la loi portant réglementation de l'accord de franchise, chambre des représentants de Belgique, 30/10/2003.

21- Observatoire de la franchis : Franchise, par où commencer. Site : www.observatoiredelafranchise.fr/livre-blanc , le 12/05/2012.

22-Odile CHANUT, Nadjoua GHARBI : L'environnement institutionnel comme facteur explicatif du développement de la franchise : comparaison entre le Maroc, l'Algérie et la Tunisie, 14eme colloque international E. thil sur la distribution France , 22/23 septembre 2011. Sur le site : www.distripedie.com, le 13/05/2012.

23-STDevelopments , caractéristiques de la franchise,Paris. www.stdevelopments.net, le 13/05/2012.

24- Wafa MSEDDI, Abdelfattah BOURI : La franchise en Tunisie : état de lieux, 2010. Sur le site : www.ps2d.net, le 13/05/2012.

25- www.observatoiredelafranchise.fr, le 29/10/2012.

جدولة عمليات الإنتاج على الموارد ذات التشغيل المتوازي

دراسة تطبيقية في المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية

زكرياء جمعة
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة تلمسان

بومدين كشكوش
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
جامعة تلمسان

ملخص:

لقد أصبحت مسائل الجدولة مُتواجدة في مختلف الميادين و المجالات العملية، من بينها الإنتاج الصناعي، أين نبحث عن وضع جدولة عملية للإنتاج. في الواقع تعد هذه المسائل من المسائل الجد معقدة، لاتساع مجالها العلمي و العملي و تعقيد الظروف المحيطة بها؛ لذا يتم اللجوء إلى استخدام أساليب و طرق في إطار "اجتهاد منظم" للتوصل إلى حلول مرضية حسب معطيات و ظروف المسألة. من خلال هذا المقال، نهدف إبراز دور الاعتماد على هذه الطرق كأداة مساهمة في حل مشكلات جدولة الإنتاج من خلال دراسة تطبيقية لدى المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية الكائن مقرها بالمنطقة الصناعية لولاية سيدي بلعباس.

الكلمات المفتاح: الجدولة، جدولة الموارد المتوازية، خوارزميات الجدولة، التتابع.

Résumé :

Les problèmes d'ordonnancement sont soulevés dans divers domaines et zones d'exploitation, y compris la production industrielle. En fait, ces problèmes sont N-P complexes dont on a recours à l'utilisation des méthodes et technique « Heuristiques » pour parvenir à des solutions satisfaisantes. Cet article vise à montrer le rôle de l'utilisation de ces méthodes comme un outil d'aide à la résolution d'un problème d'ordonnancement de la production sur des ressources parallèles, à travers une étude pratique au sein de l'Entreprise Nationale des Industries Electroniques, sise à la zone industrielle de Sidi Bel Abbes

Mots-Clés : ordonnancement, ordonnancement des ressources parallèles, algorithmes d'ordonnancement, séquencement des tâches.

1- تمهيد:

تقوم وظيفة إدارة الإنتاج و العمليات، على مستوى المؤسسات، باتخاذ القرارات المتعلقة بالنشاط الإنتاجي بهدف العمل عل تحقيق نظام إنتاجي فعَّال يُمكنها من الإنتاج بأقل قدر ممكن من المدخلات و بمستوى الجودة المطلوب، و في الوقت المحدد؛ و منه فإن مهمة إدارة الإنتاج و العمليات تكمن في البحث عن الاستغلال الفعال للموارد المتاحة بغرض تحقيق الأهداف المرجوة من العملية الإنتاجية. إن ضمان الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة و طاقاتها لا يُمكن أن يتحقق إلا إذا وضعت خطط إنتاجية تعمل على توجيه و تخصيص تلك الموارد بالشكل المناسب الذي يُساعد على تحقيق ذلك الهدف، و هو ما يتم من خلال ما يُعرف بجدولة الإنتاج أو العمليات.

2- مفهوم و ماهية جدولة عمليات الإنتاج:

تهتم مسألة الجدولة بتحديد طريقة إنجاز مجموعة من الأعمال و الأنشطة خلال الزمن مع مراعاة مجموعة من القيود التي تحكم هذه المسألة كالقيود الزمنية (آجال التسليم، قيود الأسبقية...) و القيود الخاصة بمدى إتاحة و وفرة الموارد المستعملة؛ وتُعبر مخرجات الجدولة عن حل لمسألة الجدولة و بالتالي سوف تصف طريقة انجاز تلك الأنشطة و الأعمال و تخصيص الموارد خلال الزمن بحثاً عن تحقيق هدف أو عدة أهداف.

و تقوم الجدولة على تخطيط الفعاليات و العمليات الإنتاجية في المدى المتوسط و القريب اللذان يُدعمان عملية صُنع القرارات المتعلقة بكل من التخطيط الإستراتيجي و التخطيط المرحلي في الشركة الصناعية.

و بما أن الجدولة ما هي إلا عبارة عن مجموعة خطط مرحلية للعمليات مترابطة بعضها بالبعض الآخر و الموجهة إلى تحديد الفعاليات الإنتاجية و الخدمية المساندة لهذه العمليات في الورش و المحطات الإنتاجية؛ لذا يجري في الجدولة تحديد و بدقة ما يتوجب على العاملين و المحطات و الورش الإنتاجية من إنجاز الأعمال و العمليات لتحقيق هدف الخطة التفصيلية في تلك المرحلة الإنتاجية.

و من المعلوم أنّ إدارة الإنتاج تسعى إلى تحقيق أعلى قدر من الكفاءة الإنتاجية وهو الهدف الّذي يُمكن التوصل إليه من خلال عدة عوامل كالتنظيم الجيد لأسلوب الإنتاج والتحديد الدقيق والتعريف الجيِّد لما يراد إنتاجه من منتجات وغيرها.

من بين تلك العوامل المساعدة على تعظيم الكفاءة الإنتاجية نجد مسألة الاستغلال الأمثل للموارد وهي المسألة الّتي تُمثل جوهر عملية الجدولة؛ ويمكن إبراز أهمية الجدولة بإبراز الآثار السلبية الّتي تنجم عن غيابها أو قصور في كفاءتها؛ فعدم كفاءة الجدولة سوف يؤدي إلى سوء استخدام الموارد المتاحة والّذي سوف ينعكس بدوره سلباً على درجة استغلال الطاقة حيث تكون هناك طاقات متاحة غير مشغلة في شكل آلات أو أفراد أو معدات أخرى عاطلة عن العمل، ولاشك أنّ ذلك يُعظم من النفقات الّتي تتحملها المنظمة وهو ما ينتج عنه ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي إضعاف القوة التنافسية للمنظمة.

و بالتالي فإنّ إعداد جدولة فعَّالة سوف يمكِّن من التخصيص الأمثل للموارد وبالتالي استغلالها استغلالاً أمثلاً، وإنجاز الأعمال والأوامر الإنتاجية في أحسن الآجال وبأقل تكلفة كما أنّها تساعد على السيطرة وضبط مجريات العملية

التصنيعية ومنه قيادة العملية الإنتاجية داخل الوحدة كونها تُسهم إسهاماً فعّالاً في العملية الرقابية؛ ومن الواضح في هذا الصدد أنّ جدولة فعالة للعمليات قد لا تجدي نفعا إذا لم تكن قد درسنا من قبل هذه العمليات لتعريفها وتحديد خصائصها بدقة. ويمكن الإطلاع أكثر على مزايا الجدولة بمعرفة الأهداف المرجوة منها.

3- أهداف جدولة العمليات:

تتباين أهداف الجدولة تبعاً لاختلاف أهداف المنظمات صناعية كانت أم خدمية، كما تختلف باختلاف نظم الإنتاج التي تعتمدها المنظمات. و تهدف الجدولة الكفوءة إلى تحقيق الآتي:

- مقابلة تواريخ الاستحقاق؛
- تقليل أوقات التأخير في إنجاز الأعمال؛
- تقليل وقت الاستجابة؛
- تقليل وقت الإنجاز؛
- تقليل الوقت الإضافي؛
- تعظيم استخدام الموارد؛
- تقليل الوقت العاطل؛
- تقليل التخزين تحت الصنع؛
- تقليل وقت التهيئة و الإعداد؛
- تقليل الوقت في نظام الإنتاج ككل.

و يمكن شرح بعض أهداف الجدولة على ما يلي:

- تحقيق التتابع السليم في العمليات و هذا يعني الاستغلال الأمثل للطاقة المتاحة و التخلص من الطاقات العاطلة و بالطبع هذا قد يُؤدي بدوره إلى تقليل تكاليف الإنتاج و يتحقق ذلك من خلال آلية تتم وفق أن العملية السابقة تسبق العملية اللاحقة و بالتالي مخرجات كل عملية هي مُدخلات العملية اللاحقة.
- تخفيض الوقت العاطل يساعد أيضاً في تخفيض الطاقات غير المستغلة سواء للآلات أو للعاملين مما يترتب عنه تعظيم الاستفادة من الموارد الإنتاجية المتاحة.
- تحقيق سرعة تنفيذ الطلبات و تقليل المستثمر من المخزون، و تُعد هذه المؤشرات من الأمور الأساسية في نجاح عملية الجدولة.

و من المفيد هنا التمييز بين الحالات المختلفة للجدولة و التي تختلف حسب نوع العملية، ففي نظام التشغيل الخطي عادة يكون الإنتاج الخطي مرتبطاً بالأسلوب الذي تم به تصميم ذلك التشغيل. أما جدولة الأنشطة التي تمثل نظام التشغيل الفردي تتطلب أساليب خاصة مثل أسلوب "المسار الحرج" و أسلوب " تقويم البرامج ومراجعتها" المعروفة بأساليب جدولة المشاريع. أما في الإنتاج حسب نظام التشغيل المتقطع فالأمر يختلف بسبب وجود عدة أوامر يراد إنتاجها و لكل منها مواصفات خاصة، لذلك كل منها له مسار إنتاجي معين بين الأقسام أو الآلات الإنتاجية؛ مما يتطلب وضع أولويات لهذه الحالات و تقليل وجود وقت عاطل لتنفيذ هذه الأوامر في الوقت المحدد لغرض تسليمها.

4- معايير التقييم :

بناءاً على تلك الأهداف التي تسعى الجدولة لتحقيقها، هناك عدة معايير تُستخدم لترجمة هذه الأهداف على الواقع، نُلخص أهمها في الجدول التالي:

المعيار	الهدف	الصيغة الرياضية تدنية: Min
الزمن الكلي للتصنيع	تدنية زمن التصنيع الكلي و بالتالي الاستعمال الفعال للآلات	$C_j \max_{j\in J} C_{max} =$
الوقت المتوسط داخل النظام	تدنية متوسط زمن تصنيع الأوامر الإنتاجية	$\bar{F} = \left(\frac{1}{n}\right)\sum_{1\le j\le n}(Cj - tj) \Rightarrow \bar{F} = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{n} Fj$
أقصى تأخر	تدنية مدة التأخر للأمر الذي يُسجل تأخرا كبيرا في تصنيعه	$T_{\max} = \max_{j\in J}\{Tj\} = \max_{1\le j\le n}\{\max(0, Cj - dj)\}$
متوسط التأخر	تقليل عدد الأوامر المتأخرة عن موعد إتمامها	$\bar{T} = \left(\frac{1}{n}\right)\sum_{1\le j\le n}\max(0, Cj - dj) = \frac{1}{n}\sum_{1\le j\le n}^{n} Tj$

الجدول1 : المعايير الأساسية للجدولة.

تم إعداد الجدول من طرفنا.

حيث:

- هناك مجموعة من الأعمال (الأنشطة) نُريد جدولتها، نرمز لها بالرمز j؛
- C_j : تاريخ الانتهاء الفعلي من العمل j ؛
- F_j : الوقت الّذي يقضيه العمل j داخل النظام؛
- d_j : وقت الانتهاء المتأخر للعمل j، وهو تاريخ استحقاقه؛
- T_j : التأخر الفعلي من الأمر j.

5- دراسة حالة في المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية:

5-1- مجال نشاط المؤسسة و منتجاتها :

لقد شهد عقد الثمانينات ازدياداً مضطرداً في الطلب على مختلف المنتجات الإلكترونية، الأمر الذي دفع بالمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية، الكائن مقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية لولاية سيدي بلعباس، حوالي 03 كلم جنوباً من عاصمة الولاية، في موقع جغرافي إستراتيجي حيث لا يفصلها عن مطار وهران سوى 70 كلم، و عن مرفأها البحري إلا 80 كلم، إلى تبني إستراتيجية جديدة و تطوير سياستها الصناعية و التجارية بغرض التكيف مع الواقع التكنولوجي الجديد و الظروف الخارجية المحيطة بالمؤسسة. و بالإضافة إلى ما كانت تمثله هذه الإستراتيجية الجديدة من أساس للانطلاق في صناعة إلكترونية حقيقية و فعّالة، كان لزاماً عليها أن تُراعي أيضاً، من ناحية عملية، الجانب الكمي في الإنتاج و خاصة جودة المنتَج و مواكبته لأحدث التقنيات و التطور التكنولوجي السريع.

حالياً تُركز المؤسسة نشاطها في إنتاج الأجهزة الإلكترونية ذات الاستعمال الواسع (Electronique Grand Public) المتمثلة أساساً في أجهزة التلفزيون LCD و LED ببوصات مختلفة وفق الأصناف التالية:

- LCD : 22'', 26'', 32" ,42" et 47"
- LCD-3D :47"
- LED : 32",42" et 46"
- LED-3D : 47" et 55"

تتكون وحدة الإنتاج لدى الشركة من ثلاثة خطوط إنتاجية تعمل بشكل متوازي خلال اليوم، يتم توجيه كل خط منها، من قبل مديري عملية الإنتاج، لإنتاج نوع معين من المنتجات يومياً، وهي العملية التي تحتاج إلى أسلوب علمي مساعد في عملية جدولة المنتجات على هذه الخطوط الثلاثة، بما يضمن فعالية أكبر داخل وحدة الإنتاج و استغلال أحسن للمتاح من موارد الإنتاج.

5-2- حل مشكلة جدولة الإنتاج :

نبحث في هذه الفقرة عن جدولة مجموعة من الأعمال (منتجات) على هذه الخطوط الإنتاجية المتقابلة ذات تشغيل متوازي، كما يبينه الشكل الموالي، حيث أن كل عمل يجب أن يُصنع من قبل خط إنتاج واحد؛ و ذلك باللجوء إلى "طريقة إجتهاد منظم" Heuristique، باحثين عن تدنية المعيارين الأولين في الجدول السابق، وهما زمن التصنيع الكلي و بالتالي الاستعمال الفعال للموارد، و متوسط زمن تصنيع هذه الإعمال.

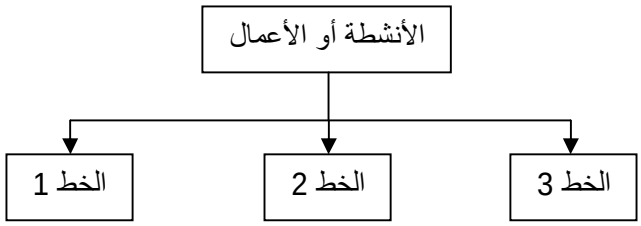

الشكل 1: جدولة الأعمال على خطوط الإنتاج ذات التشغيل المتوازي.

المصدر : تم وضع الشكل من طرفنا.

يُوضح الجدول التالي هذه الأعمال المقدر عددها بعشرة و التي نرمز لها بالرمز j، و كذا الزمن اللازم –بالدقائق- لتصنيع كل منها.

زمن التصنيع بالدقائق	(الأعمال)	زمن التصنيع بالدقائق	(الأعمال)
30	J_6	40	J_1
110	J_7	70	J_2
80	J_8	100	J_3
50	J_9	40	J_4
50	J_{10}	60	J_5

الجدول 2: مثال عن جدولة الأعمال على الآلات ذات التشغيل المتوازي.

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا.

5-2-1- تدنية متوسط زمن التدفق:

بغرض تدنية متوسط زمن التدفق داخل النظام التصنيعي سوف نستعمل قاعدة "أدنى زمن تصنيع" في جدولة الأعمال على خطوط الإنتاج، كون هذه القاعدة أثبتت فعاليتها في مسائل الجدولة، حيث سنقوم بتحديد تتابع الأعمال وفق تلك القاعدة ثم نحملها على الخط المتاح، على النحو:

- التتابع حسب قاعدة "أدنى زمن تصنيع" هو:

➡ $J_6 - J_1 - J_4 - J_9 - J_{10} - J_5 - J_2 - J_8 - J_3 - J_7$.

- نقوم الآن بعملية جدولتها على الخطوط الإنتاجية (L) كما يبينه الشكل:

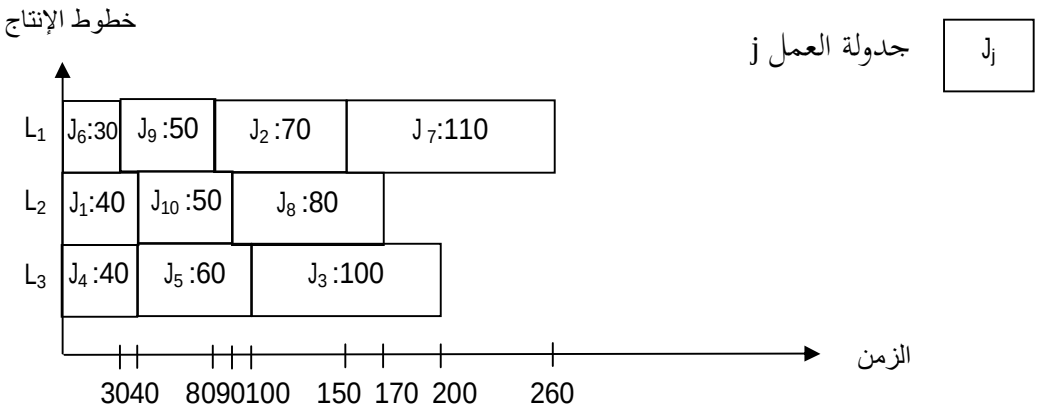

الشكل2 :جدولة الأعمال على الآلات بنظام تشغيل متوازي.

المصدر : تم وضع الشكل من طرفنا.

نُلاحظ من خلال هذه الجدولة أن الزمن الكلي للتصنيع يعادل 260 دقيقة؛ أما متوسط زمن التدفق فيتم حسابه كما يلي:

	L_1				L_2			L_3			
	J_6	J_9	J_2	J_7	J_1	J_{10}	J_8	J_4	J_5	J_3	
F_i	30	80	150	260	40	90	170	40	100	200	$\sum$
$\sum$	**520**				**300**			**340**			**1160**

الجدول 3: زمن التدفق في جدولة الأعمال على الموارد ذات التشغيل المتوازي.

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا.

وباتالي فإن متوسط زمن التدفق داخل وحدة الإنتاج سوف يُعادل 116 د $\bar{F} = \frac{1160}{10} = 116\,minute.$

5-2-2- تدنية الزمن الكلي للتصنيع:

للعمل على تدنية زمن التصنيع الكلي لجدولة الأعمال على مجموعة من الموارد ذات التشغيل المتوازي نتبع الخطوات التالية:

- الخطوة الأولى: تحديد تتابع الأعمال اعتمادا على قاعدة "أطول زمن تصنيع" LPT؛
- الخطوة الثانية: تحميل تلك الأعمال المرتبة على الموارد المتاحة؛
- الخطوة الثالثة: جدولة الأعمال المبرمجة على كل مَوْرد وفق قاعدة "أدنى زمن تصنيع" SPT.

و للقيام بوضع هذه الجدولة سوف نقوم بتطبيق تلك الخطوات كما يلي:

- الخطوة الأولى: تتابع الأعمال باستخدام قاعدة "أطول زمن تصنيع" هو:

➡ $J_7 - J_3 - J_8 - J_2 - J_5 - J_{10} - J_9 - J_4 - J_1 - J_6$.

- الخطوة الثانية: برمجة هذه الأعمال على الآلات الثلاثة:

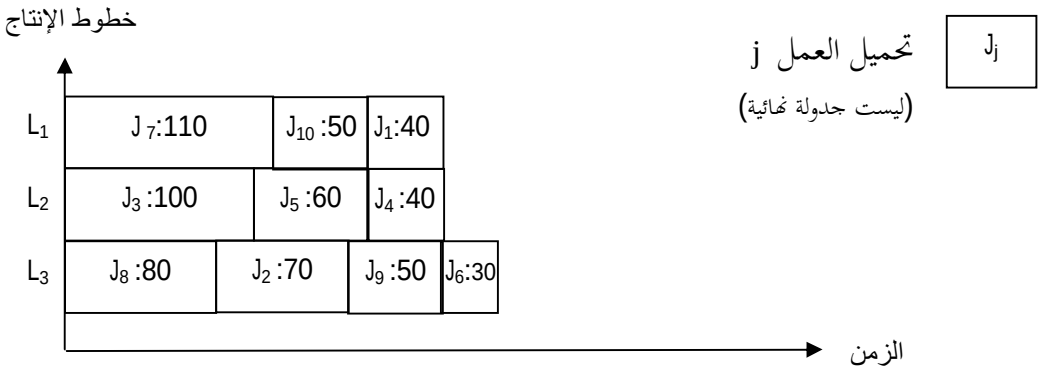

الشكل3 :تحميل الأعمال على الخطوط حسب قاعدة LPT.

المصدر : تم وضع الشكل من طرفنا.

- الخطوة الثالثة: نقوم أخيراً بإعداد الجدولة النهائية عن طريق ترتيب الأعمال المبرمجة على كل خط باستخدام قاعدة "أقل زمن تصنيع":

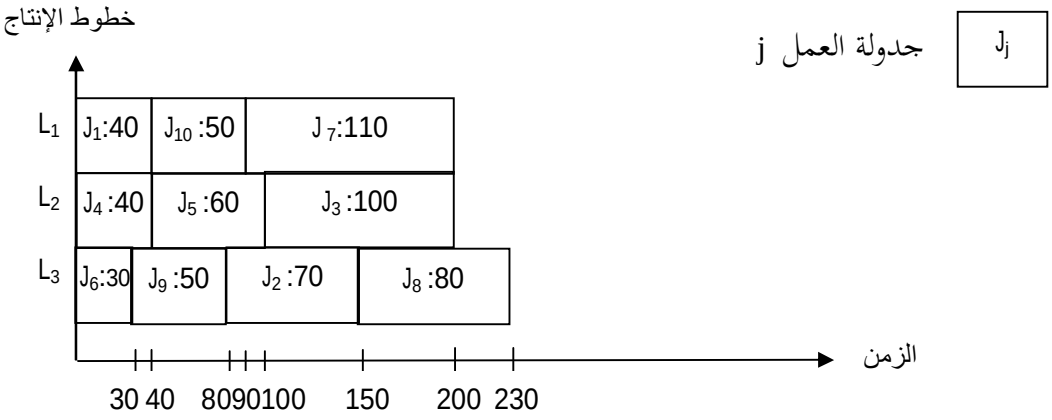

الشكل4:جدولة الأعمال على الخطوط ذات التشغيل المتوازي.

- حساب معدل زمن المصدر : تم وضع الشكل من طرفنا.

	L_1			L_2			L_3				
	J_1	J_{10}	J_7	J_4	J_5	J_3	J_6	J_9	J_2	J_8	
F_i	40	90	200	40	100	200	30	80	150	230	$\sum$
$\sum$	330			340			490				1160

الجدول4: زمن التدفق في جدولة الأعمال على الخطوط ذات التشغيل المتوازي.

المصدر: تم إعداد الجدول من طرفنا.

$$\bar{F} = \frac{1160}{10} = 116\,minute.$$

نُلاحظ بموجب هذه الجدولة أن متوسط زمن التدفق داخل النظام هو نفسه المتوسط المحصل عليه في السابق وهو في أدناه 116 دقيقة. في حين أنه تم تحسين زمن التصنيع الكلي، و في كل ما ينجر عن ذلك من تحسينات على النظام التصنيعي ككل، حيث أصبح هذا الزمن يُعادل 230 دقيقة بعد ما كان في السابق 260 دقيقة؛ و ذلك نتيجة التوزيع الجيِّد للأعمال، وبالتالي الأعباء، على الخطوط الإنتاجية نجم عنه نمط جدولة أكثر فعالية، وفق هذه الخوارزمية، الذي مكّن الرفع من فعالية استخدام الموارد المتعلقة بخطوط الإنتاج داخل النظام. و منه فإن الجدولة النهائية لهذه الأعمال و برمجتها يجب أن تتم وفق ما يُبيِّنه الشكل الأخير.

خاتمة:

تبحث مسائل الجدولة في برمجة إنجاز مجموعة من الأعمال أو الأنشطة و بالتالي تحديد أفضل خطة للإنجاز من بين عدد كبير من البدائل الممكنة لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف تُترجم في شكل معايير لتقييم هذه الجدولة. من أهم المعايير المستعملة في هذا الشأن نجد تلك المتعلقة بالزمن الإجمالي للإنجاز و زمن تدفق الأعمال داخل النظام.

من خلال هذه الورقة البحثية، عملنا على دراسة إحدى مسائل جدولة عمليات الإنتاج داخل المؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية، و هي مسألة الجدولة ذات الموارد المتوازية؛ حيث قمنا باقتراح خطة تصنيع داخل الوحدة الإنتاجية تتضمن أحسن توزيع لما يُراد إنتاجه على خطوط الإنتاج الثلاث المتاحة، بما يساعد في الأخير على تحقيق أمثلية المعيارين السالفين الذكر، و بالتالي ضمان استغلال فعال لموارد الإنتاج داخل الوحدة.

المراجع:

1- أ.د. عبد الستار محمد العلي، التخطيط و السيطرة على الإنتاج و العمليات، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى 2007.

2- أ.د محمد العزاوي، الإنتاج و إدارة العمليات: منهج كمي تحليلي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عَمان، الطبعة العربية 2006.

3- د. علي هادي جبرين، إدارة العمليات، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2006.

4- د. عبد الكريم محسن، د. صباح مجيد النجار، إدارة الإنتاج و العمليات، مكتبة الذاكرة بغداد، دار وائل للنشر عمان، الطبعة الثالثة 2009.

5- د. محمود أحمد فياض، د. عيسى يوسف قدادة، إدارة الإنتاج و العمليات (مدخل نظمي)، دار صفاء للنشر و التوزيع-عمان، الطبعة الأولى 2010.

6- Patrick Esquirol, Pierre Lopez. L'ordonnancement, Edition Economica, Paris, 1999.

7- Groupe GOThA (sous la direction de Philipe Baptiste, Emmanuel Néron, Francis Sourd), Modèles et Algorithmes en Ordonnancement, exercices & problèmes corrigés, ellipses, Paris, 2004.

السياسات الاقتصادية في ظل عولمة الأسواق المالية

خالد عيجولي
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجلفة

ياسين الطيب
أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر-3-

ملخص :

إن تطور الأسواق المالية وحرية حركة رأس المال الدولي والعولمة المالية بشكل عام، كان لها أثر كبير على اقتصاديات الدول، ولعل من بين الجوانب التي مسها التأثير بناء السياسات الاقتصادية.

الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو دراسة أثر عولمة الأسواق المالية على السياسات الاقتصادية. وذلك من خلال ثلاث محاور، الأول مفاهيم نظرية حول السياسات الاقتصادية، والثاني عن عولمة الأسواق المالية، وأخيرا عن عولمة الأسواق المالية والسياسات الاقتصادية، مع الاشارة إلى أهم السياسات الاقتصادية التي تم اعتمادها في ظل الأزمة المالية العالمية، وفي ظل أزمة منطقة اليورو.

الكلمات المفتاحية: السياسات الاقتصادية، الأسواق المالية، العولمة.

Abstract:

The development of financial markets, the free movement of international capital and financial globalization in general, have tremendously effect on economies of the countries in various different aspects, one of them is the design of economic policies.

The main objective of this Research paper is to study the impact of the financial markets globalization on economic policies in three axes, the first one, Theoretical concepts about economic policies, the second, Globalization of financial markets, and the last one, financial markets globalization and economic policies, with reference to the most important economic policies that have been adopted in the global financial crisis and in the Eurozone crisis.

Key words: economic policies, financial markets, globalization.

مقدمة :

لعل موضوع السياسات الاقتصادية من الموضوعات الهامة التي كانت ولاتزال تحظى بأهمية كبيرة من قبل فئات متعددة، ليست من الاقتصاديين فقط بل وحتى من السياسيين ومتخذي القرار، إن هذا الاهتمام نابع من أهمية ودور هذه السياسات في الاستقرار الاقتصادي والمالي لأي بلد، حيث أنه من شأن اختيار السياسات الصحيحة والملائمة تحقيق عدد من الاهداف الاقتصادية، إلا أن وجهات النظر قد اختلفت بين منهج وآخر، وفي المنهج الواحد بين مدارسه المختلفة، وذلك في مدى فاعلية وأهمية السياسات الاقتصادية، وفي قدرة كل منها على مواجهة وتخطي المشاكل الاقتصادية، وتباينت نتيجة لذلك نظرتهم للنتائج التي يمكن أن تترتب عن كل سياسة.

وفي ظل عولمة الأسواق المالية فإن السياسات الاقتصادية (بعض ادواتها بشكل خاص) اصبحت لا تؤدي إلى النتائج المتوقعة منها، وذلك نتيجة إلى الارتباط الكبير بين الدول، وهذا ما أدى بكثير منها إلى محاولة توحيد سياساتها على المستوى الدولي، وقد ظهر ذلك جليا خلال الاجتماعات المتكررة للبنوك المركزية العالمية خلال الازمة المالية لسنة 2008، والقرارات التي اتخذت خلالها، وحتى خلال أزمة منطقة اليورو (أزمة اليونان).

إن الانتقال الحر لرأس المال والارتباط القوي بين الاسواق المالية، يفرض على الدول ان تكيف سياساتها الاقتصادية مع هذا المتغير الجديد، ولكن لتكييف هذه السياسات لابد من معرفة الأثر الناتج عن عولمة الأسواق المالية على مختلف السياسات الاقتصادية، وهذا ما تناقشه هذه الورقة البحثية من خلال الاشكالية التالية:

❖ **ماهو أثر عولمة الأسواق المالية على السياسات الاقتصادية ؟**

لغرض الإجابة على هذه الاشكالية سوف سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور على النحو التالي:

المحور الاول: مفاهيم نظرية حول السياسات الاقتصادية

1. مفهوم السياسات الاقتصادية
2. أهداف السياسات الاقتصادية
3. أدوات السياسات الاقتصادية
4. إعداد وصياغة السياسات الاقتصادية

المحور الثاني: عولمة الأسواق المالية

1. العولمة المالية والنظام المالي الدولي
2. آليات التحرير المالي
3. العوامل المساعدة على تطور الأسواق المالية وزيادة ترابطها

المحور الثالث: عولمة الأسواق المالية والسياسات الاقتصادية

1. السياسة الاقتصادية وترابط الأسواق المالية
2. السياسات الاقتصادية والازمة المالية العالمية 2008
3. السياسات الاقتصادية وأزمة منطقة اليورو (أزمة اليونان)

المحور الاول: مفاهيم نظرية حول السياسات الاقتصادية

مما لا شك فيه أنه في ظل الظروف الراهنة التي يشهدها العالم من انفتاح، فإن للدولة دورا هاما في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل الاستقرار والتوازن الداخلي والخارجي، ولهذا ما يوجب على الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية، بحيث لا يمنع تدخلها هذا قوى السوق من أن تعمل بطريقة صحيحة، وفي نفس الوقت يتسنى لها إدارة الاقتصاد بما يتلاءم مع أهدافها التنموية.

1. السياسات الاقتصادية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي

بداية لابد من الاشارة أن السياسة كمصطلح تستخدم للدلالة على كل ما يتعلق بأمور الحكم والسلطة في الدولة وهو مصطلح قديم استخدمه الاغريق للدلالة على النظام السياسي والاطار القانوني والتشريعات الخاصة بنظام حكم الدولة المدنية التي ظهرت في ذلك الوقت، والترجمة الحرفية لها في اللغة اليونانية (فن تدبير أمور المدينة) حيث تعني المدينة هنا الدولة، أما في اللغة العربية فيستخدم المصطلح الآن بنفس المعنى، حيث نجده في معاجم اللغة بمعنى تولي أمور الناس والاشراف عليهم[1].

أما السياسة العامة فهي مجموعة من الأهداف والبرامج الاساسية التي تصاحبها مجموعة من القرارات تحدد كيفية صنع الاهداف وكيفية تنفيذها[2]، وتنبثق عنها مجموعة من السياسات كالسياسة الخارجية والسياسة الداخلية والسياسة العسكرية...إلخ، ومن بين هذه السياسات نجد السياسة الاقتصادية، وقد احتوى الأدب الاقتصادي على مفاهيم عديدة للسياسة الاقتصادية نذكر منها[3]:

تعريف M.Meynaud حيث عرفها على أنها: "مجموعة القرارات الحكومية في المجال الاقتصادي"، أما O.Fantini فقال بأنها: "مجموعة القواعد والاجراءات التي تتدخل بواسطتها الدولة في الحياة الاقتصادية العمومية أو الخاصة باسم الصالح العام"، وفي تعريف لـ K.Shiller: "هي إجراءات وحلول اقتصادية للمشاكل التي تدخل في إطار التطور الاقتصادي والهيكل الاقتصادي والنظام الاقتصادي وتقوم بوضعها الدولة أو من ينوب عنها"، أما Timbergen فقال: "ماهي إلا التصرف الغير مقيد في مجموعة الوسائل المتاحة للوصول إلى غايات محددة"، وفي تعريف آخر: "مجموعة من القواعد والوسائل والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الاهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة"[4].

وعليه ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة الاقتصادية :

مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والاجراءات والتدابير المتاحة، والتي يمكن استعمالها بطرق مختلفة من قبل الدولة أومن ينوب عنها، لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، خلال فترة زمنية معينة.

ولعل من الواضح أن السياسات الاقتصادية تختلف باختلاف النظم الاقتصادية، لان النظام الاقتصادي يحدد الاهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية وآثارها وحدودها، وعند الدخول في التفصيلات يظهر الاختلاف الواضح بين السياسات الاقتصادية على مستوى كل نظام، فكل نظام ومجتمع له خصائصه التي تميزه عن الآخر فالنظم الرأسمالية تختلف عن النظم الاشتراكية، وكل واحد له أهدافه وآلياته التي يعمل بها، بل إن هياكل السياسات الاقتصادية تختلف في

النظام الواحد[5]، حيث نجد مثلا تباينا واضحا بين السياسات الاقتصادية في المدارس المختلفة في النظام الرأسمالي. هذا بالإضافة إلى أن دور الدولة دور جوهري في إعداد وتطبيق هذه السياسات وبالتالي فإن هذا التطبيق يختلف باختلاف الدور الذي تمارسه الدولة، حيث يمكن تصنيفها إلى[6]:

- **الدولة الحارسة:** وهي دولة تستوحي وظائفها من الفكر الليبرالي الذي يدعو إلى حياد الدولة، وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، واقتصار جبايتها للضرائب على ما يمكنها من تغطية وظائفها التقليدية الاربع، ضمان الأمن العمومي، حماية الاقليم، التمثيل الخارجي، العادلة؛
- **الدولة المتدخلة:** وهي دولة غير حيادية وتمارس النشاط الاقتصادي، ويجد تدخل الدولة مبررا له في أطروحات التجاريين، بضمان ميزان تجاري موافق وذلك بالحد من الاستيراد حفاظا على عدم خروج المعدن النفيس، أو في أطروحات المدرسة التاريخية، والقاضية بضرورة حماية الصناعات الناشئة، أو في أطروحات الكنزيين، والقاضية بخلق الطلب الفعال، أو في بعض الأطروحات الاشتراكية الداعية إلى توسيع نطاق الملكية العامة للقضاء على التناقض الموجود بين المصالح الخاصة والمصالح العامة؛
- **دولة الرفاهية:** وهي شكل ظهر بعد 1945 معتمدا على سياسة ميزانية نشطة وعلى توسع في الحماية الاجتماعية، ذلك أن هذا الشكل للدولة أخذ على عاتقه مسؤولية توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وضمان تحقيق درجة عالية من العادلة والمساواة بينهم، إلا أن هذه الدولة عرفت أزمتها بنهاية السبعينيات نظرا لتراجع معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما جعل الحكومات عاجزة عن التكفل بمشاكل كل المجتمع مثلما كان ذلك سابقا.

وتجدر الإشارة أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوقت الحاضر ستستقر على مفهوم جديد لدور الدولة ليس بالضرورة أحد الأدوار الثلاثة سالفة الذكر، لأن الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا هاما في تشكيل مثل تلك المفاهيم، كما أن لكل دولة ظروفها وأوضاعها الخاصة بها، وبصفة عامة فأن دور الدولة يتضح أكثر عند وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية للبلاد[7].

2. أهداف السياسات الاقتصادية

تهدف السياسات الاقتصادية بمجملها إلى عدد من النقاط لعل من أهمها[8]:

- **التوظيف الكامل:** وهذا الهدف يعني زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من توظيف، والعمل عند أدنى مستوى ممكن من البطالة، وهذا يعني رفع مستوى العمالة من أجل زيادة الانتاج وتعظيم النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدل البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة؛
- **الاستقرار الاقتصادي واستقرار الاسعار:** يعبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي بصورة عامة عن مفهوم مركب يتضمن ضرورة السعي لتحقيق هدفين رئيسيين[9]، الهدف الأول يتمثل في استقرار الاقتصاد القومي عند مستوى التشغيل

الكامل للموارد الاقتصادية ثم تفادي حدوث الكساد في الاقتصاد، أما الهدف الآخر فيتمثل في تفادي حدوث ارتفاعات سعرية كبيرة ومستمرة في المستوى العام للأسعار[10]؛

- **التخصيص الكفؤ للموارد وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الناتج (القيمة المضافة):** أي توزيع الموارد الاقتصادية واستخدامها في أفضل استخدام لها بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة، أو الضائعة وبالتالي الوصول إلى أعلى إنتاجية لعناصر الانتاج، ومن ثم أحسن استخدام للموارد المتاحة وتحقيق ما يسمى بهدف الكفاءة الاقتصادية؛
- **التوازن الخارجي وتوازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:** التوازن الخارجي يعني التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي وأن يكون مجموع التزامات الاقتصاد القومي تتعادل وتتوازن تقريبا مع حقوقه تجاه العالم الخارجي ويبلور ذلك توازن ميزان المدفوعات حيث يسجل في الأخير كل تلك المعاملات؛
- **تحقيق النمو الاقتصادي:** ويأتي تحقيق هذا الهدف من تحقيق زيادة في الدخل القومي بالأسعار الثابتة أو الحقيقية عبر الزمن، وفي إطار الدفع بمزيد من الاستثمار داخل جسم الاقتصاد القومي، ويلاحظ أن هدف تحقيق معدل النمو الاقتصادي لابد ان يرتبط بمعدل النمو السكاني، أي لابد أن يتحقق معدل للنمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني، حتى نستطيع القول أن هدف النمو الاقتصادي بالصورة المطلوبة، التي ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع؛
- **تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة في التوزيع:** فعند السعي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى قد يحدث تفاوت في توزيع الدخل، وبالتالي لابد من إيجاد شبكة من الأمان والضمان الاجتماعي، تحقق درجة معينة من العدالة في التوزيع، بالتأثير على توزيع الدخل سواء بين الفئات الاجتماعية والأفراد، أو التوزيع بالتأثير بين أنماط الأسر المختلفة، أو التوزيع بين المناطق والأقاليم، أو التوزيع بين القطاعات الاقتصادية.

3. أدوات السياسات الاقتصادية

للسياسة الاقتصادية ثلاث مكونات كبرى ألا وهي السياسة النقدية، السياسة المالية والسياسة التجارية، ولكل منها أدوات خاصة بها:

- **السياسة النقدية:** والسياسة النقدية هي مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية ، والتي تهدف إلى التحكم في تطور ونمو كمية النقود، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي وهذا بغية تحقيق أهدافها المسطرة[11]. ومن أهم أدوات السياسة النقدية ما يلي[12]:
  - **التدخل في السوق النقدية:** ويضم سياسة السوق المفتوحة و سياسة معدل إعادة الخصم؛
  - **القيود على الحافظات المالية :** ويضم تأطير الائتمان، النسب الدنيا للسيولة، معدل الاحتياطي القانوني؛
  - **وسائل أخرى:** وتضم الودائع المشروطة من أجل الاستيراد، التأثير والإقناع الأدبي.
- **السياسة المالية:** السياسة المالية تعني مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بغية تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تحقيق نمو مرتفع وذلك من خلال استخدامها لأوعية الميزانية (النفقات العامة ، الإيرادات العامة، الأرصدة الميزانية)[13].

وأهم ما تشتمل عليه السياسة المالية من أدوات:

- **الضرائب:** وتشكل الاداة الرئيسية للسياسة المالية، وهي الوسيلة الأكثر فاعلية لتخفيض الاستهلاك الخاص، وتوفير الموارد إلى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها ولخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، ويتعين أن لا يكون الهدف الأساسي من الضرائب الحصول على أكبر قدر من الايرادات بل أن تستخدم أيضا كمحفز للادخار وتقليل التفاوت بين الدخول وتحويل الفائض الاقتصادي نحو النشاطات التنموية[14].
- **الانفاق الحكومي:** من المعروف ان المستثمرين في القطاع الخاص يترددون عادة في الاستثمار في المجالات التي تحتوي على المخاطر الكبيرة وكذلك المشروعات التي لا تعطي مردودات سريعة، وفي مثل هذه الحالات فإن الحكومة، ومن خلال الانفاق العام، يمكن أن تتجه لتأسيس مثل هذه المشروعات، كما هو الحال بالنسبة للصناعات الثقيلة، وكذلك بالنسبة لتوجيه الانفاق نحو رفع مستوى الانتاجية في الزراعة لمواجهة الطلب المتزايد على المواد الخام والغذاء، كما أن الانفاق على التعليم والصحة العامة والخدمات الصحية يساعد على تكوين رأس مال بشري، ومثل هذا يساعد على تعزيز قدرة الأفراد على كسب الدخول، فالإنفاق العام يعمل على تشجيع المشروعات الخاصة من خلال توفير الخدمات الضرورية والتمويل كما هو الحال مع مشروعات البنى الارتكازية والمؤسسات التمويلية[15].

- **السياسة التجارية:** يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده بدرجة أو بأخرى، أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي أو على المستوى الاقليمي، ومجموع هذه التشريعات واللوائح الرسمية وكل ما يلحق بها من أساليب واجراءات تنظيمية تتبعها السلطة المسؤولية في الدولة من أجل تنفيذها وتجسيدها[16].

وتنقسم أدوات السياسة التجارية إلى[17]:

- **أدوات مباشرة (كمية):** وهي أدوات لا يقتصر التدخل فيها على السوق كما هو الحال في الأدوات غير المباشرة، بل يتجه التأثير مباشرة وذلك من خلال تحديد الاستيراد بقرارات تنفيذية مباشرة، ومن أبرز أدواتها **نظام الحصص، وتراخيص الاستيراد؛**
- **أدوات غير مباشرة:** وهي التي تؤثر على حجم واتجاه التجارة الدولية من خلال التأثير على أثمان السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين الدول المختلفة ومن أهم الأدوات فيها **التعريفة الجمركية وإعانات التصدير.**

4. إعداد وصياغة السياسات الاقتصادية:

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات وهي[18]:

- **تحديد الهدف:** وهو نابع من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، وحتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم؛

- **تحديد البدائل:** بهدف تحقيق الهدف المنشود، من الأفضل تحديد أكثر من سياسة وعند الاستخدام تستخدم واحدة أو أكثر في حالة التضخم، المثال السابق، فإن راسم السياسة لديه عدة أساليب لمحاربة ظاهرة التضخم فقد يستخدم أدوات السياسة المالية مثل فرض ضريبة معينة لامتصاص قسم من النقد الفائض، أو خفض الإنفاق الحكومي، كما قد يعتمد على أدوات السياسة النقدية كأن يخفض العروض النقدي؛
- **تحليل البدائل: عندئذ** يجب تحليل جميع السياسات المقترحة تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب على كل واحدة من آثار، بمعنى في ظاهرة التضخم دائما ما هي الآثار المترتبة على خفض الإنفاق العام، وما هي الآثار المترتبة على تخفيض المعروض النقدي، وهنا يكون راسم السياسة أمامه عدة حلول وما عليه إلاّ أن يختار الحل المناسب، كما يمكن له أن يدرس الخلفية التاريخية للحل المختار أي معرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة من خلال تطبيق هذا الحل في الماضي وهنا يمكن أن يأخذ بهذه لسياسة المختارة أو يبحث عن سياسة أفضل وفي حالة التأكد من ملائمة السياسة المختارة للظروف الاقتصادية الحالية وعندئذ يكون في الخطوة الأخيرة والمتمثلة في اتخاذ قرار يتبنى السياسة المختارة الملائمة.

ونظريا في وجود هدفين وأداتين، فإن بإمكان متخذ القرار تحديد المستوى المرغوب لكلا الهدفين، طالما أن أثر الأدوات على الأهداف هو أثر يتسم بالاستقلالية الخطية، وبشكل عام فإن متخذ القرار عادة ما يعمل على عدد من الأهداف وعدد من الأدوات المساوية، وذلك من خلال ربط كل هدف بأداة سياسية (ومن ثم بمتخذ قرار) لها أكبر الأثر في تحقيق هذا الهدف، وهذا ما يعرف بمنهج تصنيف السوق الفعال المقترح من قبل R. Mundell، وفي الحالة التي يكون بها عدد الأدوات أقل من عدد الأهداف، فإنه لا يمكن تحقيق كافة الأهداف آنيا وعندئذ تظهر مشكلة المفاضلة بين الأهداف، وهنا من الضروري معرفة التكلفة المترتبة على المجتمع بسبب الابتعاد عن تحقيق القيم المثلى للأهداف[19].

ومن الناحية الفعلية فإن السياسات الاقتصادية تتسم في الواقع العملي بتعقيد أكبر بكثير من التعقيد المرتبط بمساواة عدد الأهداف بالأدوات، فالهيئات الاقتصادية مطلوب منها العمل في ظروف عدم التأكد، وهنا تأتي أهمية مصادر عدم التأكد، والتي منها دور الصدمات الخارجية عن سيطرة متخذ القرار مثل المناخ السيئ أو ما يطلق عليه بعدم التأكد الاضافي، كما يمكن أن يشير عدم التأكد إلى تأثير الأدوات على الأهداف أو ما يطلق عليه عدم التأكد ذو الطبيعة المتضاعفة، وفي هذه الحالة لابد أن يكون متخذو القرار أكثر حذرا في استخدام الأدوات، بالإضافة إلى ما يتعلق بالسلوك الفعلي لمتخذ قرار السياسات الاقتصادية، حيث لابد من فهم أن متخذ القرار ليس كيانا واحدا وإنما هم مجموعة مختلفة وبالتالي فقد لا تتوافق قراراتهم بل من الممكن أن تتنافر[20].

المحور الثاني: عولمة الأسواق المالية

لقد أصبح من المعلوم لدى الكثيرين أن العولمة قد أدت لزيادة التشابك المتبادل بين مختلف دول العالم، وذلك ينسحب بالضرورة على عولمة الأسواق المالية، حيث يتم من خلالها تبادل وتداول الديون والأصول النقدية والمالية خارج حدود السيادة الوطنية، كما أن الأسواق المالية العالمية أصبحت هي الأداة الأكثر ربطا للعديد من أمم العالم بما تشمله

من عمليات في سوق العملات والأسهم والسندات والقروض والأوراق المالية الأخرى، بل إنها عكست ثورة مالية حقيقية من حيث حجم الأسواق وتأثيرها وعلاقاتها وأدواتها المالية الجديدة[21].

1. العولمة المالية والنظام المالي الدولي

لقد ارتبطت عولمة الأسواق المالية ارتباطا وثيقا بالعولمة المالية التي تعتبر الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يعرف بالاندماج أو الانفتاح المالي، الذي أدى إلى تكامل الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية[22]، بحيث أصبحت هذه الأسواق أكثر ارتباطا وتكاملا وزاد من ارتباطها تقدم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث إمكانية الربط الدولي شبه الآلي للأسواق المالية، مما يمكن من سرعة الشراء والبيع للأسهم والسندات، ومن ثم انتقال الأموال.

تعتبر العولمة المالية ظاهرة تشير إلى ظهور سوق موحد للمعلومات من خلال رفع الرقابة على الصرف وتجانس الخدمات المالية[23]، أي أنها تمثل الارتباط أو الاتصال المتبادل بين مختلف الأسواق المالية بفضل تقنيات الإعلام الآلي، وهو ما يسمح بالتحركات الآنية لرؤوس الأموال[24]، وبالتالي فهي تشير إلى ظهور سوق موحدة لرؤوس الأموال على الصعيد العالمي و من ثم يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن توظف أو تقترض أموال دون حدود[25].

وقد كان للعولمة المالية أثر على النظام المالي الدولي ككل يمكن إجماله في النقاط التالية[26]:

- السيادة النسبية لقاعدة "3D": اللاوساطة، اللاتقنين، رفع الحواجز، بالإضافة إلى قاعدتين فرعيتين وهما (اللاتوطين واللاتخصص)؛
- صعود نشاط المضاربة: وذلك بفعل التوسع المفرط في آلية الائتمان، وذلك عندما أمكن الشراء دون دفع والبيع دون حيازة والضمان بأصل لم يدفع ثمنه بعد، هذا بالإضافة إلى حركة رؤوس الأموال الساخنة التي تبحث عن أفضل توظيف من حيث العائد والأقل خطرا والأكثر سيولة، في أسواق مال أكثر ربطا واندماجا؛
- مالية الاقتصاد: حيث أن التفسير والتعديل الاقتصادي أصبح يمر عبر المالية، وأن التوجه الاقتصادي العام تحدده مؤشرات الأسواق المالية؛
- عدم الاستقرار النقدي: وذلك من خلال سعر صرف العملات حيث يوجد عدم توافق بين أحجام التداول الهائلة في أسواق الصرف وحركة السلع والخدمات، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار والفجائية في تقلبات الأسعار، وهو ما ينعكس على عدم الاستقرار النقدي.

2. التحرير المالي وآلياته

كانت بداية التحرير المالي بقيام مجموعة من الدول الصناعية في بداية العقد السابع من القرن العشرين بتبني استراتيجية التحرير المالي وذلك من خلال رفع اليد بشكل جزئي أو كلي عن أسعار الفوائد المصرفية، أو تخفيض نسب الاحتياطيات الاجبارية لدى المصارف، كما تم تخفيض مستوى التدخل الحكومي في قرارات منح الائتمان الخاصة بالمصارف، إضافة إلى خصخصة شركات التأمين والمصارف الحكومية، وفوق ذلك كله قامت عدد كبير من هذه الدول بفتح أسواقها المالية المحلية أمام المؤسسات المالية الاجنبية[27].

ويعتبر التحرير المالي جوهر ولب العولمة المالية، وهو أي إجراء أو قرار يهدف إلى جعل النظام المالي أكثر استجابة لتغيرات قوى السوق وجعل السوق أكثر تنافسيا[28]، ويتم على مستويين، المستوى المحلي، ويتم ضمن نطاق القطر الواحد، ويتمثل بالإجراءات التي تتخذها الحكومات لإلغاء أو تخفيف القيود المفروضة على عمل المؤسسات والاسواق المالية لتعزيز مستوى كفاءة النظام المالي وإصلاحه[29]، والمستوى الثاني للتحرير المالي يتمثل في التحرير المالي الدولي، الخاص بتحرير رأس المال، أي من خلال إلغاء الحظر على المعاملات الخاصة بحساب راس المال، و الحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والاستثمار العقاري والثروات الشخصية، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل، وإلغاء القيود على معاملات الصرف الاجنبي[30].

وقد يؤدي إلى الانفتاح المالي إلى[31]:

- جعل قطاعات الخدمات أكثر كفاءة واستقرارًا، حيث أن المنافسة ترغم المؤسسات على تخفيض تكاليفها وتحسين تسييرها وجودة خدماتها المقدمة .
- يتيح القطاع المالي المفتوح إتباع سياسات أفضل للاقتصاد الكلي والتنظيمات الحكومية، فعمليات التحرير تتطلب من الحكومة تبني سياسات مقبولة ومناسبة.
- تحسين تخصيص الموارد المؤقتة المتبادلة دوليًا، كما يؤدي التنافس بين الخدمات المالية وتحرير معدلات الفائدة وظهور أدوات ادخار جديدة إلى زيادة العائد على الاستثمار.

ويقتضي التحرير المالي[32]:

- التخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية بما فيها تثبيت أسعار الفائدة، وتوجيه القروض إلى قطاعات محددة؛
- استخدام الأدوات غير المباشرة المعتمدة أكثر على آليات السوق في تخصيص الموارد، كسعر الخصم، معدل الاحتياطي، عمليات السوق المفتوح وآليات أخرى مثل التحويلات الحكومية إلى وخارج البنوك والمقايضة بالعملات الأجنبية.

يرى تيار الليبرالية الاقتصادية الجديدة، أنه ينبغي أن يكون تحرير حساب رأس المال بشكل مبكر كجزء متكامل ومندمج في عملية الإصلاح الاقتصادي[33].

إلا أن صندوق النقد الدولي أصبح يشير إلى قضيتين هامتين عند تحرير حساب رأس المال[34]:

من الأفضل البدء لتحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير الاستثمار في الحافظة المالية[35]، حيث أن ضمان الاستقرار المالي الوطني والدولي يتطلب إدارة فطنة للديون السيادية، وتحرير ملائم ومتتابع لحساب رأس المال[36].

3. العوامل المساعدة على تطور الأسواق المالية وزيادة ترابطها

لم تكن الأسواق المالية لتصل إلى ما وصلت إليه لولا توافر عدد من العوامل والتي نذكر منها:

- **انتصار المعسكر الرأسمالي والتوجه العالمي لتبني قيم الاقتصاد الحر:** بعد انتهاء هذه الحرب الباردة بانتصار المعسكر الرأسمالي، هذا الانتصار الذي تمثل بسقوط جدار برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، سارع المعسكر المنتصر على العمل في فرض السياسات الهادفة إلى تحويل السياسات الاقتصادية للدول التي كانت تحت سيطرة ونفوذ الاتحاد السوفيتي إلى النموذج الرأسمالي ومن ثم أصبح الهدف هو فرض النموذج الرأسمالي المعتمد على الاقتصاد الليبرالي الحر[37]؛
- **نشاط المؤسسات الدولية وترويجها:** لقد استطاعت المؤسسات المالية الدولية كمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة أن تفرض مجموعة من السياسات والاصلاحات الهيكلية والبرامج التي تصب كلها ضمن التوجه الايديولوجي للدول المؤسسة لهذه المؤسسات حيث تعمل على إرساء قواعد الاقتصاد الرأسمالي عبر فتح الاقتصاد، وتحرير أنظمة الصرف، وخوصصة المؤسسات الاقتصادية، وتقليص تدخل الدولة ضمن النشاط الاقتصادي؛
- **التطور العلمي والتكنولوجي:** وتصف العولمة التكنولوجية المجموعة المترابطة من تقنيات الكومبيوتر والاتصالات والأنترنت ...إلخ، والتي نجم عنها اختصار الزمن وتقليل أثر العائق الجغرافي من خلال التدفق الفوري للمعلومات حول العالم[38]. ومن أبرز مجالات الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة والتي حققت تطورا مهما مجال الاتصالات بحيث سمحت عملية تكامل المعلوماتية، الألياف البصرية، الأقمار الصناعية، التكنولوجيا الرقمية ...إلخ، بنقل المعلومات بكمية وبسرعة لم يسبق تصورها إطلاقا، وهي التي أصبح يطلق عليها أسم "تكنولوجيات الاعلام والاتصال" والتي تشير إلى جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين المعلومات في شكل إلكتروني. وقد استفادت الأسواق المالية والبورصات إلى أبعد الحدود من هذا التقدم التكنولوجي سواء في توفير المعلومات المالية وزيادة كفاءة الأسواق أو من خلال تسهيل تعامل الأفراد بيعا وشراءا لمختلف الأوراق المالية؛
- **ظهور أدوات مالية جديدة ومبتكرة:** فإلى جانب الأدوات المالية التقليدية المتداولة في الأسواق المالية كالأسهم والسندات، فقد ظهرت العديد من الأدوات الاستثمارية الأخرى كالمشتقات (العقود المستقبلية، الاختيارات، عقود المبادلة...إلخ)، وقد ظهر قسم من هذه الأدوات تحت ضغوط حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، وقد أدت دون شك لتسهيل وصول المستثمرين إلى الأسواق المالية المختلفة وبسرعة فائقة، وتنويع محافظهم المالية، كما أن لهذه الأدوات أهمية بالغة من خلال الدور الذي لعبته في إيجاد التقارب والتشابك بين مختلف الأسواق المالية[39]. ويمكن تلخيص هذه الثورة في مجال الابتكارات المالية في[40]:
  - ❖ اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق، وإتاحة مزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل؛
  - ❖ إيجاد أدوات إدارة المخاطر، والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقا لتفضيلات المستثمرين للمخاطر؛
  - ❖ تطوير أدوات المراجحة بين الأسواق، مما مكن من تحسين التكاليف وزيادة العائد والانفتاح على الأسواق العالمية؛
  - ❖ تعدد وتنوع استراتيجيات الاستثمار نتيجة لتعدد وتنوع وتجدد أدوات الاستثمار (خاصة المشتقات المالية).

- **إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:** وثمة ثلاث تحولات ينبغي رصدها في صناعة الخدمات المالية، لعبت دورا هاما في اتساع عملية العولمة المالية وهي: التغير في أعمال البنوك، فلم يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك يتحقق من عمليات الاقراض المصرفي للمشروعات، بل في الأصول الأخرى المدرة للدخل، وبالذات السندات ومن عمليات إدارة الأصول؛ دخول المؤسسات المالية غير المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما يوضح تراجع الدور التقليدي للبنوك في مجال الوساطة؛ التزايد في عمليات الاندماج والشراء بين البنوك وشركات التأمين[41].

المحور الثالث: عولمة الأسواق المالية والسياسات الاقتصادية

إن طبيعة الاقتصادي الرأسمالي الذي تميز بحدوث أزمات مختلفة عبر الزمن، والتطور الهائل الذي شهدته الأسواق المالية، والتي استطاعت أن توحد العالم ماليا، أدى إلى أن عولمة الأسواق المالية وتأثيراته على نجاعة السياسات الاقتصادية لم يقتصر على حالات العادية فقط، بل إن التأثير أشد وأقسى في حالة الأزمات المالية والاقتصادية، وهذا ما سنتطرق إليه فيما سيأتي.

1. السياسة الاقتصادية وترابط الأسواق المالية

يرى Hyman Minsky أن أدوات السياسة النقدية، مثل نسبة الاحتياطي الالزامي أو معدل الفائدة، سوف لن تجدي كثيرا على المدى المتوسط، نظرا لقدرة المؤسسات المالية على ابتكار أدوات مالية تمكنها من تجاوز قيود السياسة النقدية، وعلى سبيل المثال، استخدمت المؤسسات المالية عمليات "اتفاقيات إعادة الشراء" لحل مشكلة الاحتياطي الالزامي، حيث يبيع المصرف أوراقا مالية بثمن محدد على أن يشتريها من نفس البائع بثمن أعلى، فهذه الطريقة تعبر عن قرض بفائدة تساوي الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء مع رهن سندات، لكن المصرف لا يحتاج عند ممارستها إلى حجز احتياطي نظامي مقابل السيولة التي يحصل عليها، كما يمكن للمصارف الاقتراض من سوق الأورو دولار ، أو اللجوء إلى غيرها من الأدوات التي تمكنها من الحصول على سيولة دون حجز احتياطي نظامي. والنتيجة هي نقص فعالية السياسة النقدية وضعف أثرها الاقتصادي[42].

أما على مستوى السياسة المالية فإن الحكومات تستطيع التأثير ليس فقط في حجم الموجودات المالية والحقيقية التي يحتفظ بها المجتمع، وإنما في محتوى أو تركيب هذه الموجودات ويتولد ذلك عن طريق سياسة الاقتراض الحكومية من جهة، ومن جهة أخرى عن طريق استعمال الحكومة للنقد الحاصل من فائض الضرائب فالمدلولات النقدية للسياسة المالية تنعكس بصورة خاصة في عرض النقد وهي تنتج في الغالب عن وجود عجز أو فائض في الميزانية وعن الكيفية التي يتم بها تمويل الأول (العجز)، واستعمال الثاني (الفائض)[43]. فما هو مطروح اليوم من سياسات يقوم بالدرجة الأولى على تحفيز الطلب المحلي من خلال التوسع في الإنفاق العام ومنح إعفاءات ضريبية، والمشكلة في هذا التوجه ذات بعدين الأول يتعلق بعدم قدرة الحكومات على زيادة الانفاق العام وهذا ما هو واضح في بعض الدول التي تعاني من عجز في موازنتها، بالإضافة إلى عدم القدرة على التغيير في هيكلة الانفاق العام، والمسألة الثانية تتعلق بضعف القدرات المؤسسة للدول وضعف أدوات التأثير التي يمكن أن توظفها، فمن جهة تم التركيز خلال العقود الماضية على القطاع الخاص، وليس العام،

وتمت صياغة السياسات الاقتصادية على نحو ذلك، وبالتزامن قامت الحكومات بتخصيص الكثير من مرافقها الحيوية التي كان يمكن أن توظفها لتنفيذ بعض سياساتها خلال فترات الركود، لكن تلك المؤسسات والأدوات باتت ملكا للقطاع الخاص المتردد فمن الواضح أن الحكومات لن تتمكن من لعب دور أفضل مما لعبته في الماضي، ولعل أفضل ما يمكن للحكومات أن تقوم به هو تنمية مناخ للقطاع الخاص، ومحاولة هيكلة الانفاق العام بالتركيز على المشاريع التي من شأنها إزالة بعض الاختناقات التسويقية وحالات الركود (الزراعة والعقارات مثلا)، والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي[44].

وفيما يتعلق بالسياسة التجارية فإنه لاشك أن هناك علاقة بين الخدمات المالية وتطور الأسواق المالية وترابطها وتطوير التجارة العالمية، فإن أول بوادر هذه العلاقة تتجلى في أن الخدمات المالية من خلال فتح الاعتمادات المالية، ووسائل أخرى ذات صلة بتسيير التبادل التجاري تشكل عنصرا أساسيا في تطوير التجارة الدولية. كما أن الخدمات المالية الجيدة تؤدي لتخفيض تكاليف التجارة الدولية وتقلل كذلك من أخطارها، إضافة إلى أن وجود خدمات مالية منفتحة ومتميزة بالاستقرار والتنظيم الجيد من شأنه أن يقوي مناعة الاقتصاديات المختلفة ضد الصدمات الاقتصادية والمالية المحتملة، ويساعد على انفتاح الأسواق العالمية وبالتالي تطوير التجارة العالمية[45]. بالإضافة إلى عولمة التمويل، فبعد أن كان رجل الصناعة يصادف ما يعوقه في الاقتراض من بنك محلي، أصبحت الآن تتوفر له إمكانيات كثيرة للاختيار بينها، فهو يستطيع التسوق في أنحاء العالم للحصول على قرض بسعر فائدة أقل، والاقتراض بالعملة الأجنبية إذا كانت القروض بالعملة الأجنبية بشروط أكثر جاذبية، ويستطيع اصدار أسهم أو سندات سواء في أسواق المال المحلية أو الدولية، ويستطيع أن يختار بين مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التي ترمي إلى مساعدته في توقي المخاطر المحتملة بل يستطيع أيضا أن يبيع اسهما لشركات أجنبية[46].

2. السياسات الاقتصادية والازمة المالية العالمية 2008

- بداية الأزمة وتداعياتها: عرف النشاط الاقتصادي والمالي ازدهارا في الفترة الممتدة من 2001-2005 مما انعكس إيجابا على سوق العقار في أمريكا حيث ارتفعت أسعار العقارات بشكل ملحوظ، وبما أن البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية تتوفر على فوائض مالية معتبرة دون وجود المنافذ المناسبة لها[47] فقد تم التركيز على السوق العقاري نظرا للطفرة التي كان يشهدها وذلك بمنح قروض عقارية.

وتميز البنوك الأمريكية بين ثلاثة أنوع من القروض العقارية :

- ✓ القرض منخفض المخاطر ويكون فيه عملاء يتمتعون بسجل ائتماني جيد (عمل ثابت، أجور مرتفعة،....)؛
- ✓ القرض البديل وهو أكثر مخاطرة من النوع الأول ويتميز العملاء فيه بسجل ائتماني متوسط كعدم ثبات الدخل؛
- ✓ القرض عالي المخاطر ويتميز بأن أسعار الفائدة فيه تكون عالية نظرا لأن العملاء لا يتمتعون بسجل ائتماني جيد.

ويمكن إجمال أهم مراحل أزمة الرهن العقاري فيما يلي :

المرحلة الأولى : تشجيع الدولة للمؤسسات العقارية على تمويل الأفراد لشراء مساكن وذلك بأقساط منخفضة؛

المرحلة الثانية : ارتفاع أسعار المنازل مكن الأفراد من جلب تمويل من البنوك والمؤسسات المالية وذلك لتسديد أقساط هذه المنازل؛

المرحلة الثالثة : نظرا إلى أن البنوك تؤمن جل عملياتها فقد قامت بتأمين هذه القروض في شركات التأمين كما قامت باشتقاق سندات من الديون الممنوحة للأفراد وقامت ببيعها في الأسواق المالية؛

المرحلة الرابعة : ارتفاع أسعار الفائدة أدى إلى ارتفاع الأقساط المفروضة على الأفراد وبالتالي بدأت تظهر حالات التوقف عن الدفع خاصة في قروض الرهن العقاري عالية المخاطر كما صاحب هذا الأمر انخفاض في أسعار المنازل وبدأت البنوك والمؤسسات المالية تعاني من أزمة نقص السيولة؛

المرحلة الخامسة : ارتباط البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأمريكية بشكل عام مع بعضها البعض ومع الكثير من المؤسسات المالية الأوربية والآسيوية أدى إلى تأثر هذه المؤسسات وهبوط مجمل الأسواق المالية في هذه البلدان.

- أهم السياسات الاقتصادية للخروج من الأزمة

منذ الشرارة الاولى للازمة المالية العالمية حاولت أغلب الدول معالجة هذه الازمة عن طريق تبني عدد من السياسات الاقتصادية المختلفة، سواء على المستوى النقدي أو المالي أو التجاري، فقد تكتلت كبريات البنوك المركزية على مستوى العالم وعلى رأسها الفدرالي الأمريكي والبنك المركزي البريطاني والبنك المركزي الأوربي في محاولة للتنسيق فيما بينها لخفض أسعار الفائدة وذلك لامتصاص آثار الأزمة وانعكاساتها على المستوى العالمي هذا التنسيق نابع عن خصوصيات العولمة المالية حيث أن محاولات بلد ما لوضع أسعار للفائدة لا تتفق مع حالة تكافؤ سعر الفائدة، يمكن أن يؤدي إلى تدفقات كبيرة للداخل أو الخارج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ومن ثم فإن قدرة البلد على استخدام السياسة النقدية لتحقيق أهداف متصلة بالاقتصاد الكلي ستصبح مقيدة بزيادة حراك رأس المال[48] أو حجم التنسيق الدولي. ونجد أن عمليات التخفيض كانت على النحو التالي:

الفدرالي الأمريكي: منذ بدأ الأزمة قام بعدة تخفيضات لأسعار الفائدة بشكل سريع ومتكرر عدة مرات منذ سبتمبر 2007 حيث كان سعر الفائدة آنذاك 5.25%، ثم تتالت التخفيضات حيث وصل في أكتوبر 2008 إلى 01%، ثم في ديسمبر 2008 إلى حدود المجال من 0.25% إلى 00%، ليم تثبيته عند في هذا المجال إلى غاية آخر اجتماعات الفدرالي الأمريكي في مارس 2009؛

البنك المركزي البريطاني: قام بتخفيضات متعددة لأسعار الفائدة ففي أكتوبر 2008 تم تخفيض سعر الفائدة من 05% إلى 4.5% وفي نوفمبر 2008 إلى 03% ثم 02% ثم إلى 1.5% فيفري 2009 ليستقر عند 0.5 وذلك في آخر تخفيض له (مارس 2009). وبالتالي فقد تم تخفيض سعر الفائدة ست مرات منذ بدأ الأزمة المالية العالمية؛

البنك المركزي الأوربي: قام بدوره بعدد من التخفيضات في أسعار الفائدة فمن 4.25% في سبتمبر 2008 إنخفض إلى 3.75% في أكتوبر 2008 ثم إلى 3.25% في نوفمبر 2008 إلى 02% في جانفي 2009، ثم إلى 1.5% في مارس 2009. وبالتالي فقد تم تخفيض سعر الفائدة خمس مرات منذ بدأ الأزمة المالية. وكان أحد أعضاء مجلس محافظي البنك المركزي قد وضح بأن أسعار الفائدة الحقيقية في منطقة الأورو لا تختلف عنها في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك

بالأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم، ومن ثم فان أسعار الفائدة الحقيقية ليست مختلفة لا في الأجل القصير ولا في الأجل المتوسط[49].

ومع وصول معدلات الفائدة إلى حدود دنيا مقاربة للصفر وصلت السياسة النقدية إلى حدودها القصوى وبالتالي أصبح لزاما على الدول والحكومات أن تسعى لإجراءات جديدة ففي الولايات المتحدة الأمريكية كمثال تم العمل على ثلاثة أقسام[50] تصب في خانة السياسة المالية:

الأول : خاص بالضمانات لمكلفي الضرائب وفيه :

- تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع رفع هذا المبلغ إلى 350 مليارا بطلب من الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق الفيتو على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بـ 700 مليار دولار؛
- تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق؛
- يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة؛
- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد؛
- منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها حوالي 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

الثاني : خاص بتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم وذلك بـ :

- منع دفع تعويضات باهظة لرؤساء أو مديري الشركات الذين يتم تسريحهم أو يستقيلون بعد أن عملوا في شركات باعت أصولا إلى وزارة الخزانة طالما تساهم الخزانة فيها؛
- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتم تحديد المكافآت لمسئولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار؛
- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق.

الثالث: خاص بالمراقبة والشفافية وفيه :

- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة؛
- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على الحضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات؛
- يتم تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة؛
- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة؛
- اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات؛
- إجراءات حماية للمالكين المهددين بمصادرة؛
- السماح للدولة بمراجعة شروط منح القروض العقارية للمدينين الذين يواجهون صعوبات؛

- مساعدة المصارف المحلية الصغيرة التي تضررت بأزمة الرهن العقاري.

كما قام الرئيس الجديد بمجموعة من الإجراءات من ضمنها إقرار خطة بقيمة تقارب 790 مليار دولار لإنعاش الاقتصاد عبر ضخ الأموال في القطاعات المتعثرة كالمصارف وشركات السيارات.

بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق المشاريع في البنية القاعدية حيث تم تخصص 27.5 مليار دولار لشبكة الطرقات العامة و 8.4 مليار دولار لقطاع المواصلات العامة. ورصد حوالى 10 مليارات دولار لمشاريع الإسكان الاجتماعي. وذلك لخلق وظائف جديد. بالإضافة إلى تخصص 43.7 مليار دولار من النفقات الاجتماعية لمساعدة العائلات والأشخاص المتضررين جراء الأزمة، ومن ضمنها 26.9 مليار دولار ترصد لتمديد خطة الطوارئ للتعويض عن العاطلين عن العمل. وفي مجال العلوم، تحصلت عدد من الوكالات ومعاهد الأبحاث على ما يقارب ستة مليارات دولارات، من ضمنها مليار دولار لوكالة الفضاء الأمريكية - ناسا. أما في قطاع الصحة فقد تم رصد 19 مليار دولار من اجل تطوير وظائف مرتبطة بالتقنيات الحديثة. وعلى صعيد التربية التي تخصص لها الخطة 105.9 مليارات دولار، سيتم إنشاء "صندوق لتثبيت الميزانية" في الولايات ترصد له 53.6 مليار دولار، ويهدف إلى تمويل عمليات ترميم وتحديث العديد من المدارس.

أما الدول الأوربية فقد عملت على ضخ السيولة للبنوك والمؤسسات المالية المتعثرة في إطار تنسيق مشترك مع البنك المركزي الأوربي، ورغم بعض الاختلافات التي ظهرت بين بعض هذه الدول في إجراءات دعم اقتصادياتها – فألمانيا مثلا تدعو إلى إعطاء القطاع الخاص دورا كبيرا لحل هذه الأزمة بينما فرنسا تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة في ذلك - إلا أنها لم تؤثر عن الإطار العام للحل المشترك. وقد شملت الخطة البريطانية ضخ 450 مليار دولار من أموال الحكومة و86 مليارا دولارا من أموال دافعي الضرائب في أكبر بنوك البلاد. كما قامت بعرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل[51].

أما فرنسا فقد ضخت مايعادل 360 مليار أورو، حيث تلقى منها بنك "Crédit Agricole" و"BNP Paribas" أكبر الحصص، تصل إلى 3 ملايير أورو و2.55 مليار أورو، على التوالي، كما شمل الدعم الحكومي كذلك البنوك التالية: Banques Populaires وCredit Mutuel وd'eparge Caissese، بالإضافة إلى "Société Générale" في حين أن ألمانيا ضخت 480 مليار أورو[52]. وأعلنت قمة دول منطقة الأورو قمة الدول الخمسة عشر التي تتبنى الأورو عملة رسمية لها أنها ستناقش الخطة التي تدعو إلى ضمان الإقراض بين البنوك والذي تجمد بشكل شبه كامل في كل أنحاء العالم، وقد اعتبر جان كلود تريشيه رئيس المصرف المركزي الأوروبي أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي ليست مهيأة لإطلاق خطة إنقاذ مصرفية مماثلة للخطة الجاري إقرارها بالولايات المتحدة لعدم وجود ميزانية فدرالية بالاتحاد الأوروبي، كما طرح فكرة إقامة صندوق إنقاذ مصرفي أوروبي حجم 300 مليار أورو، لكن رئيس لجنة وزراء مالية منطقة لأورو أيد موقف ألمانيا بعدم ضرورة تكوين صندوق أوروبي للبنوك المتعثرة، وهو الموقف نفسه الذي تبنته الحكومة الهولندية مع تأييدها لفكرة صندوق إنقاذ يخصص له 3% من إجمالي الناتج المحلي لإنقاذ البنوك الوطنية[53].

وفيما يتعلق بالسياسات التجارية فقد شهدت التجارة الدولية أعمق هبوط جراء الانهيار الحاد خلال الفترة بين 2008 و2009، وقد كان الاشد حدة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، وقد فرضت معظم التدابير التجارية منذ عام 2008 في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة الأعضاء في مجموعة العشرين، ومعظمها لم ينطو على تعريفات جمركية، ولم تحدث زيادة كبيرة في الاستخدام الكلي للتعريفات الجمركية أو الحواجز التجارية المؤقتة، مثل تدابير مكافحة الاغراق، ولم يتجاوز تأثير هذه التدابير 2% تقريبا من التجارة العالمية، كذلك لم يتأثر الاتجاه العام نحو تحرير التعريفة الجمركية تدريجيا المشاهد منذ منتصف تسعينات القرن الماضي، وبالرغم من محدودية فرض التدابير الجمركية بوجه عام، استخدم كثير من البلدان تدابير غير جمركية، مثل فرض قيود على تراخيص الاستيراد وشروط المحتوى المحلي، حيث انخفضت تدفقات التجارة بما يتراوح بين 5% و8%، متأثرة بفرض هذا النوع من القيود، هذا بالإضافة إلا أن كثيرا من الاقتصاديات المتقدمة الكبرى بدلا من أدوات السياسة التجارية التقليدية اعتمدت على تقديم الدعم المالي للصناعات المحلية، ونظرا لتوجيه هذا الدعم نحو الشركات المحلية، فقد ينشأ عنه أثر حمائي[54].

3. السياسات الاقتصادية وأزمة الاتحاد الأوربي (أزمة اليونان)

لقد كان للازمة المالية العالمية الاثر البالغ على الدول الاوروبية، وإن اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى، ولكن ارتباط الدول الاوروبية ضمن الاتحاد الاوروبي، وبالأخص منها التي تنتمي إلى منطقة اليورو[55]، أدى إلى تفاقم حدتها وإلى تداعيات شملت كامل هذه المنطقة وحتى الاقتصاد العالمي، وقد كانت البداية من اليونان حيث ضرب الركود الاقتصادي بعمق، بسبب تأثر قطاع الخدمات بما فيه السياحة التي تمثل 75,8% من الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى المستويات المرتفعة أصلا لإجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي المسجلة خلال السنوات التي سبقت الأزمة كما يوضحه الشكل التالي:

المنحنى رقم (01): إجمالي الدين العام نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي لليونان

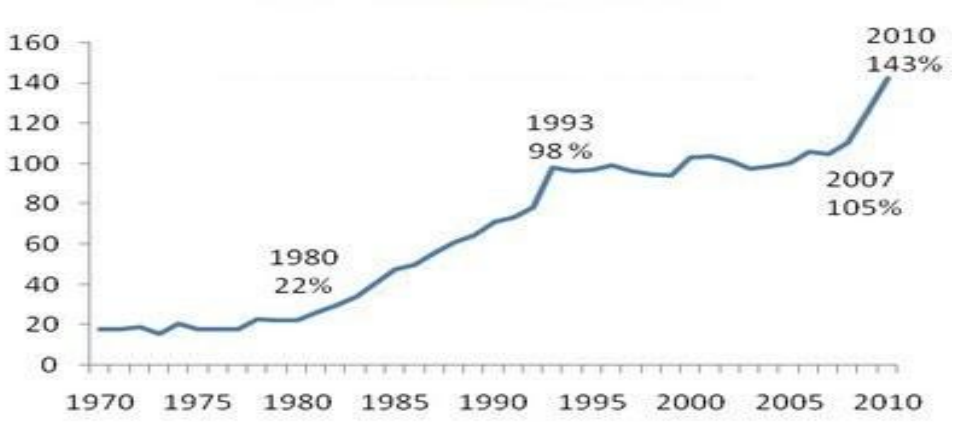

المصدر: بيانات المفوضية الأوروبية وصندوق النقد الدولي

وحيث هناك احتمال كبير أن تؤدي - في حال فشل الاجراءات – إلى اتشار عجز بعدي وغير منظم عن الوفاء بالتزامات الديون لدى العديد من الدول، الأمر الذي من شأنه التسبب في مشاكل كبيرة لاقتصادات المنطقة وخارج

حدودها، وسيعاني عدد كبير من المصارف في منطقة اليورو من خسائر كبيرة بالفعل وسيؤدي عدوى انتشار أزمة الديون السيادية إلى اقتصادات أكبر بلا شك إلى أزمة دولية في الائتمان، وإلى انهيار أسواق المال، في اطار تصور يذكرنا بشهر سبتمبر 2008، عندما انهارت مؤسسة Lehman Brothers الامريكية، إن حدوث مثل هذا الانصهار المالي من شأنه بلا شك أن يؤدي إلى انكماش حاد ليس فقط لدى الاقتصادات التي تعاني ضائقة الديون السيادية، وإنما أيضا لدى كافة الاقتصادات الرئيسية في منطقة اليورو[56]، وحتى على مستوى الاقتصاد العالمي، كما يبين الجدول التالي :

الجدول 01 : انكشاف البنوك على الدول التي تعاني من المديونية في منطقة اليورو

	اليونان	البرتغال	إيرلندا	إيطاليا	إسبانيا
فرنسا	65,8	34,0	55,4	495,9	183,7
ألمانيا	29,0	51,4	155,3	226,5	223,6
المملكة المتحدة	19,2	31,3	184,2	98,9	131,0
الولايات المتحدة	47,0	55,0	118,6	292,1	212,5

المصدر : بنك التسويات الدولية، البيانات الأولية للإحصائيات البنكية العالمية، الربع الأول 2011

من الواضح من خلال هذه الأرقام أن بنوك عدد من الدول منكشفة بشكل كبير على الدول التي تعاني ضمن منطقة اليورو، مما سيزيد حجم الارتباط والمخاطر المحتملة، فالبنوك تشكل الحلقة الرئيسية في اقتصاديات هذه الدول وأي آثار سلبية أو مشاكل على مستوى البنوك ستؤدي حتما لأخطار على مستوى اقتصادات هذه الدول.

وقد استدعت هذه المؤشرات السلبية اللجوء إلى سندات الخزانة اليونانية، إلا أن استمرار التدهور وتخفيض التصنيف الائتماني لليونان[57]، جعل من الصعب الحصول على قروض بأسعار فائدة متدنية، كما أن الارتباط باليورو ساهم أيضا في تفاقم المشكل، ففي العادة تلجأ الدول في مثل هذه الحالات إلى خفض قيمة عملتها فيزداد الطلب على المنتجات المحلية وتنخفض الواردات، إلا أن هذا الخيار لم يكن متاحا لليونان، كما أن الأثر السلبي تعدى سندات الخزانة اليونانية إلى سندات الخزانة للدول الأوروبية فقد كان من المفروض أن يكون الاتجاه نحو السندات الاقوى بالمنطقة كالسندات الالمانية ولكن الاتجاه كان قويا نحو السندات الامريكية مما أدى إلى ارتفاع سعر صرف العملة الامريكية وهبوط شديد لليورو[58]، وهذا ما أشار له الاقتصادي ستيغليتز حينما قال : "(وفي حال استمرت الازمة) فإن الملجأ الآمن للمستثمرين العالميين هو الولايات المتحدة الامريكية والتي عانت ولازالت من عجز هائل في الحساب الجاري، وهنا كيف يمكن للاتحاد الاوربي أن يفرق بين العجز الجيد في الحساب الجاري، والذي يؤسس لمناخ اقتصادي موات لجذب الاستثمار الاجنبي، وبين العجز السيئ في الحساب الجاري، والذي يتطلب للقضاء عليه تدخلا أكبر في القطاع الخاص والذي يعتبر من عقيدة الليبرالية الجديدة والسوق المشتركة، والتي كانت سائدة في زمن اعتماد اليورو[59]"، حيث أشار أن هناك مستويات

من العجز والدين العام يمكن القبول بها ولكن ليس بالمستويات التي شهدتها بعض دول منطقة اليورو، ومنتقدا السياسة المتبعة من قبل القادة الأوروبيين [60]: "إنه من الواضح بشكل متزايد أن القادة السياسيين في أوربا – ولالتزامهم جميعا بقاء اليورو- لم يكن لديهم الفهم الجيد لما هو مطلوب لعمل العملة الموحدة، لقد كان الرأي السائد عندما تم تأسيس اليورو، أن كل ماهو مطلوب هو الانضباط المالي –عدم وجود عجز مالي أو دين عام مرتفع نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي- ولكن حدث في ايرلندا واسبانيا أنه بعد أن كانتا تتمتعان بفوائض في الميزانية وديون منخفضة أن تحولت بشكل سريع بعد الازمة إلى عجز كبير وديون مرتفعة، ورغم ذلك وحتى الآن مازال القادة الاوربيون يقولون أن الدول الأعضاء في منطقة الاورو والتي تعاني من العجز من الضروري أن تبقى ولكن مع وضعها تحت المراقبة" كما أشار إلى نقطة مهمة تربط بين الأزمات المالية الأخيرة حينما قال أن هناك خيطا مشتركا بين أزمات السابقة[61]، وهو أن القطاعات المالية تصرفت بشكل سيئ، وأخفقت في تقييم الجدارة الائتمانية، وفي إدارة المخاطر والتي كان من المفروض أن تضطلع بالقيام بهما[62]. كما أنها تساهم في تفاقم الأوضاع وذلك برفع القيود الائتمانية بشكل مفرط، وتشكل هذه القيود الائتمانية أحد الأسباب التي تجعل معدلات البطالة تستمر في الارتفاع في العديد من الدول غالبا- وهي مستويات مثيرة للقلق في الأصل- مثل معدل 25% في اليونان وإسبانيا (حيث معدل البطالة بين الشباب فيها أعلى من 50%). إن ارتفاع معدل البطالة لا يعتبر مسألة هدر للقدرات وسببا في زيادة مستويات الفقر فحسب، بل إن البطالة المرتفعة بشكل ستمر تؤدي أيضاً إلى اضطرابات اجتماعية، وتؤدي إلى تآكل الثقة في الزعماء السياسيين والمؤسسات السياسية، وتهدد بزيادة خطر ضياع جيل كامل[63].

ويبرز بشكل واضح كل من البنك المركزي الأوروبي الذي يعمل على تحديد الخطوط العريضة للسياسة النقدية لمنطقة اليورو، والمفوضية الأوربية والهيئات الفرعية المساعدة على تنفيذ ومتابعة البرامج[64] وصندوق النقد الدولي[65] في العمل على حل الأزمة الأوروبية، حيث قامت بدعم الدول المتعثرة حيث تجدر الاشارة أن حالة اليونان كانت الأسوء ولكن لم تكن الوحيدة حيث شملت عددا من الدول الأوروبية الأخرى ولكن بدرجات أقل حدة وتتمثل أهمها في[66]:

- البرتغال ثاني أضعف اقتصاد بمنطقة اليورو، تقدمت بطلب قرض قدره 78 مليار يورو من الاتحاد الاوروبي وصندوق النقد الدولي في النصف الأول من سنة 2010؛
- إيرلندا التي خسرت البنوك فيها حوالي 100 مليار نتيجة القروض العقارية، هذه الخسارة التي انتقلت إلى الدولة كونها كانت ضامنا لتلك القروض مما أدى إلى انهيار اقتصادي حيث ارتفعت البطالة من 4% سنة 2006 إلى 14% سنة 2010 ووصلت نسبة العجز حد 32% من الدخل القومي، وفي جويلية 2011 اتفق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على خفض سعر الفائدة من 6% إلى 3,5% وتمت مضاعفة مدة السداد حتى 15 سنة؛
- اسبانيا التي يحتل اقتصادها المرتبة الرابعة في منطقة اليورو فقد وصل دينها إلى 820 مليار دولار عام 2010 وهو ما يتجاوز ديون اليونان وإيرلندا والبرتغال مجتمعة، وهي ديون ناتجة عن الانفاق العالي على القطاع العام، وقد استطاعت

خفض العجز من 11,2% سنة 2009 إلى 9.2% سنة 2010 وإلى 8,5% سنة 2011 وقد حصلت على 100 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي؛

- إيطاليا التي تحتل المرتبة الثالثة في اقتصاديات منطقة اليورو فقد وصل العجز فيها إلى 4,6% من الدخل القومي وارتفع الدين العام إلى 120% من الدخل القومي أي ما يعادل 2,4 تريليون دولار سنة 2010.

وبالعودة إلى حالة اليونان فقد تم اقتراح برنامج تكييف اقتصادي تتمثل أهم السياسات الاقتصادية فيه فيما يلي:

إصلاحات هيكلية وتتمثل أساسا في تحرير أسواق السلع والخدمات والطاقة، وإصلاحات مالية عبر المزيد من سياسات التقشف وذلك بخفض النفقات العامة بما فيها الانفاق القطاعات الحكومية والصحة والدفاع، القيام بعمليات تسريح للعمال في القطاعات العامة، خفض الحد الأدنى للأجور، وزيادة أيام العمل من خمسة إلى ستة أيام. بالإضافة إلى إصلاح النظام الضريبي وذلك برفع معدلات الضرائب ومحاربة التهرب الضريبي المنتشر بقوة. هذا ولا تخلو هذه السياسات من آثار سلبية فمن الممكن أن تؤدي السياسات التقشفية إلى تفاقم معدلات البطالة والتضخم وتؤدي إلى الدخول في مرحلة انكماش، ذلك ان السياسات الهيكلية غالبا ما تكون نتائجها على المدى المتوسط والطويل ولذا لابد من تدابير لدعم الطلب على المدى القصير لتوليد النمو وخلق فرص عمل.

وهنا لابد من القول أن الاتحاد الأوربي بحاجة إلى سياسات اقتصادية إقليمية، فمنطقة اليورو بحاجة إلى التحرك بوضوح نحو اتحاد أكثر اكتمالا، وللاستفادة من التقدم المحرز على صعيد السياسات على مستوى الدول والذي ساعد على الحد من المخاطر، يتعين على أوروبا أن تفي بالالتزامات التي تعهدت بها بالفعل بتطبيق سياسات أكثر دعما في هذا الصدد على مستوى جميع البلدان الأوروبية وإصلاح آلية التحول النقدي المعطلة، كما يجب تنفيذ واستكمال لبنات البناء الأولى للاتحاد المصرفي، والذي تم الاتفاق على إقامته في قمة الاتحاد الأوروبي المنعقدة في يونيو 2012 – الاطار الرقابي الموحد- ببرنامج للتأمين على الودائع في منطقة اليورو، وآلية لتسوية أوضاع البنوك واحتياطات وقائية مشتركة كافية، كما يجب زيادة التكامل المالي – الذي يجمع بين تعزيز الحوكمة المركزية وزيادة اقتسام المخاطر – بالتوازي مع إقامة الاتحاد المصرفي[67].

خاتمة:

إن تطور الأسواق المالية والتشابك الحاصل بينها والحركة غير المقيدة وغير المحدودة لرأس المال المالي الدولي، أوجدت متغيرا أساسيا وفاعلا لا يمكن تجاوزه في رسم وبناء السياسات الاقتصادية لأي دولة، فصانعو السياسات الاقتصادية أمام معضلة نقص فاعلية بعض الأدوات الرئيسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، إن سياسات مثل نسبة الاحتياطي الالزامي أو معدل الفائدة، أصبحت تفضي إلى نتائج غير متوقعة كهروب رؤوس الأموال مثلا، كما أن الأدوات المالية المبتكرة أسهمت بدورها أيضا في القدرة على تجاوز هذه السياسات، ونفس الشيء بالنسبة للسياسة الضريبية التي أصبحت أكثر تأثيرا ليس في جلب وإنما حتى في انتقال الاستثمارات والمشاريع بسرعة غير متوقعة، إن هذه الآثار وغيرها أوجبت البحث عن السياسات الأكثر نجاعة من ناحية، وعن التنسيق الدولي – أكثر من أي وقت مضى- لتبني

سياسات مشتركة ومتوفقة تسهم في رفع أداء السياسات الاقتصادية، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي لا على المستوى المحلي فحسب بل أيضا على المستوى الدولي.

الهوامش والاحالات:

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الاشعاع، المعمورة، مصر، 1999، ص:47.

[2] نعيمة خليفة الجهاني، **اثر التوجهات الايديولوجية على السياسات الاقتصادية في ليبيا 1978- 1995**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة قاريونس، ليبيا، 1996، ص:11.

[3] وفيق أحمد فوزي سيد، **تقييم السياسات الاقتصادية في تحليل أنماط الاستهلاك**، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2009، ص،ص:1، 2.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص:208.

[5] المرجع السابق، ص: 210.

[6] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص،ص:12، 13.

[7] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص:42.

[8] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص:213، 214.

[9] سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية (مدخل تحليلي مقارن)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص:136.

[10] عاتق سالم جابر الأحول، **السياسة المالية: فاعليتها وآثارها النقدية في الاقتصاد اليمني (1990-2002)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2005، ص، ص:35، 36.

[11] عقيل جاسم عبد الله، **النقود والبنوك منهج نقدي مصرفي**، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 1999 ، ص:207.

[12] لكحل ليلى، **السياسة النقدية ومسارها في الجزائر**، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص:38.

[13] عوف محمود الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة**، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص:154.

[14] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، السلط، الأردن، 2007، ص:228.

[15] المرجع السابق، ص:230.

[16] عبد الرحمن يسري، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص:126.

[17] معين أمين السيد، **نقد المبررات المتبناة من قبل مؤيدي سياسة تقييد التجارة الخارجية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي حول السياسات التجارية الدولية والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 26-2012/09/27، ص-ص:13-15.

[18] جودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي**، الطبعة الثالثة، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1986، ص:157.

[19] أحمد الكواز، **السياسات التنموية**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 71، مارس 2008، ص:3.

[20] المرجع السابق، ص:4.

[21] أحمد منير النجار، **عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية مع الاشارة للسوق المالي الكويتي**، ورقة بحثية مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول الريادة والابداع (استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة)، كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، 15-2005/03/16، ص:6.

[22] بن داودية وهيبة، مديوني جميلة، **واقع الجهاز المصرفي العربي وتحديات العولمة المالية**، مداخلة ضمن ملتقى سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 21 و 22 نوفمبر 2006، ص:7.

[23] Frédéric Teulon, **Les marchés de capitaux - bourses, marché monétaire, marché des changes, produits dérivés**, édition de Seuil, collection "Mémo économie", 1997, P:65.

[24] Y.Crozet, L.Abdelmalki, D.Dufourt et R.Sandrette, **les grandes questions de l'économie mondiale**, 2eme Ed, édition de Nathan, 2001, P:138.

[25] D.Plihon, **La montée en puissance de la finance spéculative**, édition d'Economica, 1996, P:24.

[26] عماني لمياء، **العولمة المالية: ديناميكية رأس المال المالي وتطلعاته**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 31، جوان 2009، ص:221.

[27] أحمد طه محمد العجلوني، **آثار العولمة المالية على المصارف الاسلامية الاردنية والاستراتيجيات المقترحة لمواجهتها**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، قسم التمويل، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2004، ص:128.

[28] EL-Issa N.S, **Globalization of financial markets : its development, indicators and effects**, the Arab economic journal, 29, 2002, P 2-3.

[29] أحمد طه محمد العجلوني، **مرجع سبق ذكره**، ص:129.

[30] المرجع السابق، ص:129.

[31] طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص:36.

[32] أحمد طلفاح، **الأزمات المالية وأزمات سعر الصرف وأثرها على التدفقات المالية**، برنامج تدريب بعنوان "التدفقات المالية الدولية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2006، ص:44.

[33] أمير السعد، **قضايا نظرية في العولمة المالية**، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 15، ديسمبر 2005، ص:24.

[34] المرجع السابق، ص،ص:23،24.

[35] Barry Johnson, **Sequencing Capital Account Liberalization**, finance and development, International Monetary Fund, December 1998, P:20.

[36] جيرد هاوسلر، **عولمة التمويل**، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2002، ص:10.

[37] بوزغاية باية، بن داود العربي، **إشكالية الهوية والعولمة الثقافية**، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية، جامعة ورقلة، 27-2011/02/28، ص:2.

[38] أحمد طه محمد العجلوني، **مرجع سبق ذكره**، ص:109.

[39] أحمد منير النجار، **مرجع سبق ذكره**، ص:12.

[40] عبد الكريم قندوز، **الهندسة المالية الاسلامية**، مجلة الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 20، العدد 2، 2007، ص:12.

[41] أمير السعد، **مرجع سبق ذكره**، ص،ص:30،31.

[42] عبد الكريم قندوز، **مرجع سبق ذكره**، ص:14.

[43] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 385.

[44] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص:50.

[45] أحمد منير النجار، **مرجع سبق ذكره**، ص:23.

[46] جيرد هاوسلر، **مرجع سبق ذكره**، ص:10.

[47] ساهم في تكوين هذه الفاوائض المالية الارتفاع الكبير لأسعار البترول حيث تم توظيفها في البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية مما خلق لهذه البنوك قدر كبير من السيولة.

[48] أمير السعد، **مرجع سبق ذكره**، ص:41.

[49] أكسل فيبر، الرئيس السابق للبنك المركزي الألماني، **مقابلة خاصة لوكالة رويتر للأخبار**، على الموقع :
http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE52L0A620090322 consulté le: 12/11/2012.

[50] لمزيد من التفصيل انظر تقرير بعنوان : مشروع خطة إنقاذ القطاع المصرفي الأمريكي ، على الموقع :
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1ACC512A-9B53-4F70-8A44-B8774B0DFE91.htm consulté le: 12/11/2012.

[51] سامر مظهر قنطقجي، **ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية**، دار النهظة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سورية، 2008، ص:85.

[52] http://arabic.cnn.com/2008/business/10/21/french.inject/index.html consulté le: 09/11/2012.

[53] سامر مظهر قنطقجي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 85-86.

[54] برنارد هوكمان، **السياسة التجارية**، التمويل والتنمية، منشورات صندوق النقد الدولي، جوان 2012، ص،ص:17،18.

[55] يضم الاتحاد الاوروبي سبعة وعشرين دولة منها سبعة عشر دولة ضمن منطقة اليورو (وهي الدول التي تعتمد اليورو عملة رسمية وحيدة في تداولتها) وهي : إحدى عشر دولة مؤسسة في 1999 ألمانيا، النمسا، بلجيكا، اسبانيا، فنلندا، فرنسا، ايرلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، البرتغال، 2001 اليونان، 2007 سلوفينيا، 2008 قبرص ومالطا، 2009 سلوفاكيا، 2011 استونيا. ولمزيد من التفصيل راجع موقع الرسمي للبنك المركزي الأوربي على الرابط التالي:
Site de la banque centrale européenne : http://www.ecb.int/euro/intro/html/map.fr.html consulté le:09/11/2012.

[56] الأمم المتحدة، **حالة وآفاق الاقتصاد العالمي 2012**، الملخص التنفيذي، ص 12، تقرير منشور على صفحة الموقع الرئيسي للأمم المتحدة على الرابط التالي:
http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/index.shtml consulté le: 09/11/2012.

[57] مؤسسات التصنيف الائتماني تقوم بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين سواء للشركات أو الحكومات، وقدرة المصدر على الوفاء بتسديد فوائد الدين والأقساط المترتبة عليه ولعل أبرز شركات التصنيف في العالم تتمثل في ثلاث شركات أمريكية هي : Standard and Poor's و Moody's و Fitch، وقد سارت هذه الشركات على خطى بعضها حيث خفضت التصنيف الائتماني لليونان لأدنى المستويات فمثلا وصلت لمستوى "التخلف الانتقائي عن السداد" من طرف شركة S&P، وعلى الرغم من أنه تم رفع هذا التصنيف بعد أن نجحت اليونان في تطبيق الالتزامات التي تتعلق باتفاقية مبادلة السندات الحكومية مع الدائنين من القطاع الخاص وكذا تخفيض ديونها، إلا أن تصنيفها مازال في أدنى الترتيب، كما فقدت أغلب دول منطقة اليورو تصنيفها الائتماني ماعدا ألمانيا التي حافظت على تصنيفها الممتاز AAA.

[58] http://aljazeera.net/ecoverage/pages/19a2e31e-fdf7-4f42-9871-bb676887f4de consulté le: 09/11/2012.

[59] Joseph E. Stiglitz, **What can save the euro?**, http://www.project-syndicate.org/commentary/what-can-save-the-euro- consulté le: 15/11/2012.

[60] Ibid.

[61] وقد كان يشير إلى أزمة أمريكا الاتينية 1980، أزمة المكسيك 1994، أزمة شرق آسيا وأزمة 2008 والتي كان قد أشار إليها في هذا المقال.

[62] Joseph E. Stiglitz, Opcit.

[63] محمد عبد الله العريان، **الوجه الآخر للأزمة المالية العالمية**، قضايا إقتصادية من موقع :
http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/5a4cde3d-9342-475d-9d83-7b4ce6e3adea consulté le: 08/11/2012.

[64] الهيئة الأوروبية المشتركة EFC (تابع هذه الهيئة تنفيذ القوانين والعقوبات وتحديد نسبة العجز المسموح بها، وتضع شروط الاقراض)، هيئة الاستقرار المالي الأوروبي EFSF (متابعة وتأمين الاستقرار المالي)، الجهاز المالي الأوروبي للموازنة EFSM (تقديم التمويل للحالات الطارئة والمستعجلة)، بالإضافة إلى هيئات أخرى. هذا وقد وافقت الدول الاوروبية وضع جهة رقابية واحدة (البنك المركزي الأوروبي) تعمل على الاشراف المباشر على المصارف في الدول التي تتعامل باليورو، ومن الممكن ان يبدأ العمل به في سنة 2014.

[65] وليكون له قدرة أكبر على المساهمة في دعم حلول أزمة اليورو تسعى الدول الأوربية من خلال مجموعة العشرين لزيادة موارد الصندوق ولكن عددا من هذه الدول يربط ذلك بقبول دول منطقة اليورو بزيادة مخصصاتها لحل الأزمة، كما ان دول مجموعة بريكس (الصين البرازيل روسيا الهند وجنوب افريقيا) تربط موافقتها بمزيد من الاصلاحات داخل الصندوق.

[66] عبد اللطيف درويش، **اليورو في مواجهة التحديات**، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص،ص:3،4. منشورة على الرابط التالي :
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/08/2012812102556783756.htm consulté le: 08/11/2012.

[67] برغليوت باركبو وجيمس رحمن، **إعادة تشكيل نمط النمو**، مجلة التمويل والتنمية، العدد 49، ديسمبر 2012، ص51.

دورة حياة المؤسسة الاقتصادية و أثرها على استخدام نظام التكاليف على أساس الأنشطة - ABC -

هودة صلطان قدوري
أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة سعيدة

محمد بن سعيد
أستاذ محاضر – مخبر إدارة أعمال المؤسسات
جامعة سيدي بلعباس

ملخص:

يشكل نظام التكاليف على أساس الأنشطة ABC أحد أهم التطورات الحاصلة في آليات مراقبة التسيير ، تبرز أهمية النظام في عملية التسيير من خلال توفير معلومات أكثر دقة عن التكاليف .

نحاول من خلال هذه الدراسة إبراز أثر دورة حياة المؤسسة الاقتصادية على استخدام هذا النظام ، من خلال عرض الجوانب النظرية المتعلقة بالنظام ، وكذا مختلف مراحل دورة حياة المؤسسة الاقتصادية وأهم خصائصها وحاجاتها .

بينت الدراسة مدى التفاوت في استخدام النظام بين المراحل الأولى لبداية المؤسسة و مراحلها المتقدمة، ان هذا التفاوت يرجع إلى اختلاف أسباب استخدام نظام ABC خلال مختلف مراحل دورة حياة المؤسسة، والذي يعكس الاختلافات في الحاجة الإدارية لاستخدامه في كل مرحلة من مراحل دورة حياة المؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة الاقتصادية، دورة حياة المؤسسة الاقتصادية، نظام التكاليف على أساس الأنشطة.

Résumé:

Le système de calcul des couts basé sur les activités ABC représente l'un des développements les plus importants des outils de contrôle de gestion, l'importance du système dans la gestion est de fournir des informations plus précises sur les coûts.

Cette étude souligne l'impact du cycle de vie de l'entreprise économique à utilisation de ce système, en exposant les divers aspects théoriques du système, ainsi que les différentes étapes du cycle de vie de l'entreprise économique, ses caractéristiques et ses besoins les plus importants.

L'étude a montré une disparité dans l'application du système entre les premiers stades d'entreprise et ses stades avancés, cette disparité Causée par la différence des raisons d'utilisation du système pendant les différentes étapes du cycle de vie de l'entreprise, Qui reflète les différences dans la nécessité managériale Pour être utilisé dans toutes les étapes du cycle de vie d'entreprise économique.

مقدمة:

لقد شكلت التكلفة اهتماما كبيرا من قبل المسيرين، خصوصا فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار، فمنذ انتشار الصناعة ظهرت الحاجة إلى استخدام أدوات تسمح بمتابعة التكاليف ومحاولة التحكم بها، حيث لعبت مراقبة التسيير دورا فعالا في المساعدة على عملية التسيير، وفي هذا السياق تحديدا من خلال توفير آليات اعتمدت على أسس علمية وعملية سليمة (المحاسبة التحليلية، الموازنات التقديرية لمراقبة الانحرافات).

غير إن تغيرات المحيط الاقتصادي أوجبت ضرورة البحث عن آليات جديدة تكون قادرة على استيعاب هذه التحديات والمتغيرات، حيث طور كوبر وكابلان Cooper , Caplan في أواخر القرن الماضي نظاما جديدا لحساب تكلفة المنتجات والخدمات، أطلق عليه نظام التكاليف على أساس الأنشطة Activity Based Costing ABC ، والذي يرتكز على الحاجة إلى تفهم أعمق لسلوك التكاليف و بالتالي تحديد مسببات التكلفة غير المباشرة.

I - نظام التكاليف على أساس الأنشطة:

ظهر نظام ABC كأداة لمراقبة التسيير، وكأحد أهم التطورات المحاسبية الناتجة عن عجز الأنظمة التقليدية، ونتيجة السعي للوصول إلى نظام أكثر دقة في تحديد التكاليف وفي القدرة على التحكم فيها.

قبل أكثر من خمسين سنة دافع Goetz عن مبادئ نظام ABC، عندما أشار لعلاقة التكاليف غير المباشرة بمشاكل الإدارة الخاصة بالتخطيط والرقابة (التكريتي 2008- ص160).

أما البداية الحقيقية لنظام ABC كانت في منتصف ثمانينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل Robin Cooper ,Robert Caplan في شركات مثل Union Pacific Juhndeer (ALCOUFFE et autres 2008)، حيث تم وصف الأسلوب الذي يتم من خلاله تعيين مصاريف التشغيل بواسطة الأنشطة إلى المنتجات والخدمات بمصطلح التخصيص (التكريتي 2008 – ص160)

الظهور الفعلي للنظام كان سنة 1987 بمقال نشر في صحيفة مدرسة الإدارة التابعة لجامعة هارفارد بعنوان : كيف تقوم محاسبة التكاليف بالتوزيع المنظم لتكاليف المنتجات للكاتبين Kaplan وCooper .(REBISCHKE 2005 – p12)

I-1- مفهوم نظام ABC:

لقد تناول العديد من الباحثين مفهوم نظام التكاليف على أساس الأنشطة ABC.

فحسب Kaplan و Cooper 1988: يعد نظام ABC بمثابة أداة إستراتيجية للمؤسسة تساعدها في الحصول على تكلفة أكثر دقة ، ومعلومات عن ربحية العمليات والمنتجات والخدمات ، وعملاء المؤسسة ، مما يساعدها في اتخاذ القرارات الهامة ، ومنها قرار التسعير والتسويق وتصميم المنتج او الخدمة وقرارات توظيف الموارد (بارود 2007 -ص 91)

Drury 1989 : يمثل ABC وسيلة تقوم على تفهم أفضل لسلوك التكلفة بالتعرف على ما يسبب التكلفة غير المباشرة (مسببات التكلفة) ثم تتبع التكلفة إلى المنتجات أو الخدمات وفقا للأنشطة التي استفادت منها هذه المنتجات أو الخدمات

(الجخلب 2007 ص 23).

في سنة 1991 أصدر CAM-I* معجما شاملا لمصطلحات نظامي التكاليف والإدارة على أساس الأنشطة ABC/ABM وعرف نظام ABC وفقا لهذا المعجم : منهج يقيس تكلفة وأداء الأنشطة والموارد وكذلك أهداف التكلفة، حيث يوزع تكلفة الموارد على الأنشطة، ويوزع تكلفة الأنشطة على أهداف التكلفة بالاعتماد على استخدامها، ويميز العلاقات السببية لمسببات التكلفة بالأنشطة(المسحال 2005 ص 49)

Morgan 1993: إن مفهوم نظام ABC مغاير لمفهوم الأنظمة المعروفة حاليا فيما يتعلق بتخصيص التكاليف على المنتجات ، حيث يفترض أن الأنشطة تستهلك الموارد ثم تستهلك المنتجات تلك الأنشطة (الزطمة 2006 ص 56)

Horngern, Dater 1994 : يؤدي نظام ABC إلى توفير معلومات عن تكلفة الإنتاج ، أكثر دقة وعدالة ، ومن ثمة فهي أكثر أهمية ومنفعة للمستفيدين بالمقارنة مع الأنظمة الموجودة حاليا ، ذا فإنه في نظام ABC تحمل عناصر التكاليف كافة، والتي يصعب تحميلها مباشرة على وحدات الإنتاج ، تحمل على تلك الأنشطة المحدثة للتكلفة ، ثم يعاد تحميل تكلفة كل نشاط على تلك المنتجات المحدثة أو المسببة لحدوث ذلك النشاط (الزطمة 2006 ص 56)

Hicks 1999 : إن مفهوم نظام ABC هو فعليا سهل وبسيط ، إذ يتم حساب تكلفة الأنشطة على حدة ، ومن ثم يتم تحميل هذه التكاليف على المنتجات أو الخدمات التي تم استخدام هذه الأنشطة فيها ، وذلك عن طريق استخدام أسس تحميل مناسبة تسمى موجهات التكلفة وبذلك يمكن الحصول على صورة واضحة ودقيقة عن تكلفة كل منتج أو خدمة(A.SMITH 2007-p38).

Hilton 2002 : نظام ABC هو نظام لتوزيع التكاليف غير المباشرة على المنتجات بناءا على تحليل الأنشطة باعتبارها هدفا لاحتساب التكلفة الأساسية والتي تنجم عنها خدمات مشتركة ، وتجميع تكاليف كل نشاط على حدة ، وتحمل على أساس حجم استهلاكها للخدمة باستخدام محركات التكلفة (الجخلب 2007 ص 23).

Newman 2003 : نظام ABC يعمل على توزيع التكاليف غير المباشرة وتصنيفها ضمن مجمعات تكلفة بحيث تكون هذه المجمعات متجانسة داخليا ومن ثمة يتم تحميل هذه التكاليف على المنتجات والخدمات الخاصة بها باستخدام موجهات التكلفة. (عابورة 2005 – ص 13)

Grandlich 2004 : نظام ABC عبارة عن فن أو تكتيك محاسبي يعمل على مساعدة المؤسسات على تحديد التكلفة الفعلية المرتبطة بالخدمات والمنتجات بناءا على الموارد التي يتم استهلاكها من قبل الأنشطة التي تم القيام بها لإنجاز هذه الخدمات والمنتجات. (عابورة 2005 – ص 13)

Horngren 2006: نظام ABC هو نظام يقوم بتنقيح نظام التكلفة بالتركيز على الأنشطة كأهداف تكلفة أساسية ويحسب هذا النظام تكلفة هذه الأنشطة ومن ثمة تخصص هذه التكلفة لأهداف التكلفة مثل المنتجات والخدمات والعملاء (هديب 2009 – ص 43-44).

إن معظم التعاريف التي تناولت مفهوم نظام ABC تستند إلى نفس المبدأ والذي يمكن من خلالها إعطاء تعريف لهذا النظام :

نظام التكاليف على أساس الأنشطة أداة حديثة لمراقبة التسيير، يعمل على تحديد التكلفة الفعلية للمنتجات والخدمات، وتوفير معلومات أكثر دقة، من خلال تحميل تكلفة كل نشاط إلى أهداف التكلفة (المنتجات والخدمات) المستفيدة منه باستخدام موجهات التكلفة. إذن ABC نظام يقوم على افتراض أن الأنشطة تستهلك الموارد والمنتجات تستهلك الأنشطة.

يعتبر مدخل التكاليف على أساس الأنشطة ABC نظاما لأنه يشمل على كافة مقومات النظام من : مدخلات، عمليات التشغيل ، مخرجات ، تغذية عكسية :(التكريتي 2008 – ص 161)

- مدخلات نظام ABC : البيانات المالية المتعلقة بحسابات التكاليف والبيانات غير المالية المتمثلة في المعلومات الخاصة بموجهات التكلفة .

- عمليات التشغيل : كافة العمليات والإجراءات اللازمة لتحديد تكلفة الوحدة من موجهات التكلفة ، تحديد تكلفة كل نشاط

- المخرجات: تتمثل في تكلفة أهداف التكلفة (منتجات، عملاء، خط توزيع....) يقوم نظام ABC على فكرة أن الأنشطة تستهلك الموارد ، والمنتجات تستهلك الأنشطة ، أي أن الأنشطة هي المسببة للتكاليف (LORINO 2003- p 227) لذا وجب نسبة التكاليف إليها ومن ثمة تحميلها على المنتجات بقدر استهلاك كل منتوج من هذه الأنشطة باستخدام موجهات التكلفة (محرم 2008 - ص 394)

I-2- أهمية نظام ABC

لقد أصبحت أسعار المنتجات والخدمات تتحدد في ظل ظروف خارجة عن إرادة وتحكم المؤسسات، بسبب التطور التكنولوجي الهائل وتزايد حدة المنافسة ، من اجل تقديم منتجات ترضي المستهلكين، الشيء الذي قلص من دورة حياة المنتجات ولم يعد أمام المؤسسات خيارات سوى التركيز على تخفيض التكلفة مع المحافظة على الجودة، وهذا من اجل تقديم منتج يمكن المنافسة به في الأسواق مع تحقيق الأرباح الكافية.ولعل نظام ABC أهم النظم المحاسبية التي تمكن من ذلك ، تبرز أهمية هذا النظام :

I-2-1- في التخطيط :

يمكن التحليل على أساس الأنشطة من دراسة كل نشاط تقوم به المؤسسة بشكل مستقل، مما يسمح بتصنيف الأنشطة إلى أنشطة مضيفة للقيمة وأنشطة غير مضيفة للقيمة، هذا التصنيف يعتبر ذو أهمية كبيرة في عملية التسيير (التسيير على أساس الأنشطة).

إن تقديم معلومات عن تكاليف كل نشاط والتعرف مقدما على موجهات التكلفة يمكن من التنبؤ بالأنشطة وتكاليفها، وبذلك تعتبر معلومات نظام ABC مصدرا لإعداد الموازنات(الموازنات على أساس الأنشطة)(WATHELET 2000-p152)

I-2-2- في الرقابة على التكاليف:

يمارس نظام ABC الرقابة على عناصر التكاليف على مستوى الأنشطة، مع وجود علاقة سببية بين التكلفة والنشاط، مما يجعل قياس وتحليل الانحرافات في ظل نظام ABC ذو دلالة اكبر ونتائج أفضل، في حين تركز الأنظمة التقليدية الرقابة على مستوى المنتج النهائي.

يمكن نظام ABC من تخصيص التكلفة على العناصر الملائمة المختلفة باستخدام موجهات التكلفة التي ترتبط بعلاقة سببية مناسبة مع عناصر التكلفة و بالتالي تجنب النتائج المظللة.(NIESSEN, CHANTEUX 2006- p171)

التحليل على أساس الأنشطة يسهل التحكم في التكاليف، بالتركيز على الأنشطة التي تستهلك الموارد.(langois et autres 2008-P81)

ان تحديد دور كل نشاط في العملية الإنتاجية، وبيان الأنشطة غير المضيفة للقيمة يساعد على معالجتها والتخفيض من تكاليفها.

التخلص من العشوائية في توزيع التكاليف غير المباشرة من خلال تحديد نصيب كل منتج او خدمة من الأنشطة باستخدام موجهات التكلفة الملائمة.(GREENWOOD2002- P163)

يساعد نظام ABC على تعيين الفرص المتاحة لتخفيض التكلفة بكل دقة من خلال توفير معلومات أوضح عن الأنشطة وموجهات التكلفة، تسمح هذه المعلومات للمسير بالقضاء على التكاليف المرتبطة بالأنشطة غير المضيفة للقيمة. (BANKER et autres 2008-P03)

I-2-3- في قياس الأداء:

يشكل نظام ABC أداة لقياس الأداء (الرجبي 2009– ص 257) ، يساعد على تقييم أداء الأنشطة من خلال تحديد مدى مساهمة الأنشطة في تحقيق القيمة المنتظرة من قبل العملاء MENDOZA et autres-2004- (P291)

يوفر النظام مجموعة من المقاييس غير المالية من خلال مؤشرات غير مالية لقياس موجهات التكلفة والتي تشمل الوقت والجودة.

تساهم إدارة التكلفة من خلال تحديد الأنشطة الأكثر ارتباطا بالتكاليف في قياس الأداء بفعالية وبصورة أدق مما يتيح فرصة إعادة توزيع الموارد بصورة أفضل.إذ أثبتت الدراسات درجة الارتباط العالية بين تطور الأداء المالي وتطبيق نظام ABC كما إن النظام يوفر معلومات دقيقة عن التكلفة، الأمر الذي يزيد من دقة المؤشرات والمقاييس والنسب المالية، مما يساعد على التعرف على الوضعية المالية الصحيحة للمؤسسة.

I-2-4- في اتخاذ القرار

إن اتخاذ القرارات الإدارية الصائبة يحقق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ، تطبيق نظام ABC يوفر معلومات دقيقة عن تكاليف الأنشطة ومن ثمة تكاليف المنتجات .

تحديد تكاليف المنتجات بدقة كبيرة يسمح بتوفير معلومات تساعد على اتخاذ قرارات التسعير التي تتأثر بالتكلفة ، مما يسهل على إدارة المؤسسة اختيار وتطبيق سياسات سعرية ملائمة (محرم وآخرون2008 – ص 395)

يساعد نظام ABC في إعطاء صورة واضحة عن الأنشطة المسببة للتكاليف(COULMONT 2008- P86) ومن ثمة اتخاذ القرارات المناسبة بشأن تطويرها أو التقليص منها.

يمكن القول أن نظام ABC أداة لها أهمية كبيرة في عملية التسيير من خلال توفير معلومات أكثر تفصيلا عن التكاليف ، والتي تساهم في قياس الأداء بفعالية وتعطي صورة أكثر واقعية عن وضعية المؤسسة وتمكنها من الرقابة على عناصر تكاليفها، وأداء أنشطتها ، والمساهمة الفعالة في قرارات التسعير الصائبة ولعل أهم ما قدمه نظام ABC ما يعرف بنظام التسيير على أساس الأنشطة ABM ونظام الموازنات على أساس الأنشطة ABB (الشيخ 2008– ص 123).

II - دورة حياة المؤسسة الاقتصادية:

II- 1- مفهوم المؤسسة الاقتصادية

المؤسسة هي مفهوم ذو طبيعة جد معقدة، تتميز بالشمولية ويمكن النظر إليها من جوانب متعددة، لقد تعددت تعاريف المؤسسة الاقتصادية، وذلك حسب اختلاف وجهات نظر المفكرين ، وكل منها يرتكز على جانب من الجوانب، والاختيار بين تلك التعاريف يتوقف على الغرض من استعمالها والأهمية التي تعطى لكل جانب (المؤسسة بصفتها عون اقتصادي، المؤسسة منظمة اجتماعية، المؤسسة كنظام).

تعتبر المؤسسة الاقتصادية مجموع عناصر الإنتاج البشرية والمادية والمالية التي تستخدم وتنظم وتسير بهدف إنتاج سلع أو خدمات موجهة للبيع، وهذا بكيفية فعالة تضمنها آليات مراقبة التسيير (كتسيير الموازنات، المحاسبة التحليلية، لوحة القيادة).

II-2- أهداف المؤسسة الاقتصادية:

تعبر الأهداف عن النتائج أو الغايات التي ترغب المؤسسة بلوغها، ويمكن تلخيصها في الأهداف التالية:

II-2-1- الأهداف الاقتصادية:

تسعى المؤسسة الاقتصادية بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي، متمثلة في تحقيق الربح ، والذي يعتبر أهم المعايير الدالة على صحة المؤسسة الاقتصادية، بالإضافة إلى تحقيق متطلبات المجتمع من خلال توفير الإنتاج المادي و تغطية تكاليفها، فهي بذلك تحقق هدفين في الوقت نفسه: تحقيق طلبات المجتمع وتحقيق الأرباح، ولعل من ابرز أهداف المؤسسة الاقتصادية هو الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج (عقلنة الإنتاج).

II-2-2- الأهداف الاجتماعية:

تسعى المؤسسة إلى ضمان مستوى مقبول من الأجور للعمال مقابل مجهوداتهم ، وكذلك تحقيق علاقات اجتماعية داخلية، تسمح بخلق جو عمل ملائم في الداخل والخارج، و ضمان التقارب الاجتماعي داخل المؤسسة بين الأفراد وتحقيق المستوى العالي من المعلومات.

II- 2- 3- الأهداف الثقافية والرياضية:

تتعلق بالجانب التكويني والترفيهي الخاص بالعمال وماله من اثر بالغ على مستوى العامل فكريا، حيث أن الشعور باهتمام المؤسسة به يحسن مستواه . بالإضافة إلى تدريب وتكوين العمال والذي يساعد على التحكم بالتكنولوجيا، خصوصا مع تطور وسائل الإنتاج المتسارع.

II-2-4- الأهداف التكنولوجية:

البحث والتطوير من خلال توفير قسم خاص بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا.

II- 3- دورة حياة المؤسسة الاقتصادية:

المؤسسة الاقتصادية مثل أي كائن حي لها دورة حياة، تنمو آو تتوقف عند حد معين، تموت أو تعيش، تهرم وتمرض.

تمر المؤسسات الاقتصادية بمراحل مختلفة خلال حياتها، أطلقت على هذه المراحل : **دورة حياة المؤسسة.**

لقد قدمت عدة تقسيمات من قبل الباحثين للمراحل العمرية التي تمر بها المؤسسة، وسوف نعتمد خلال هذه الدراسة على تقسيمات دافت Daft ، التي كانت حصيلة لمسح الدراسات السابقة في مجال دورة حياة المنظمات:

II- 3-1- مرحلة النشأة (الولادة):

هي بداية إنشاء المؤسسة وصدور القرارات الخاصة بإعلان ظهورها في السوق، والإشهار عن مباشرتها عملياتها التي تحقق أهدافها وغاياتها (شوقي 2010- ص 290).

تتمثل هذه المرحلة في السنوات الأولى من تأسيس المؤسسة.

II-3-2- مرحلة النمو :

في هذه المرحلة تتبلور رسالة المؤسسة في أذهان أعضاءها، والبدء في وضع أهداف طويلة الأجل، مع اكتمال الملامح الأساسية المميزة للهيكل التنظيمي .(مسلم 2002 – ص 120)

خلال هذه المرحلة تشهد المؤسسة نمو متسارع في حجم الإنتاج والمبيعات (بن ساسي 2006-ص55)

II-3-3- مرحلة النضج :

تكون المؤسسة في هذه المرحلة كبيرة، ونظامها يميل إلى التركيبة الميكانيكية، ويعمل في بيئة مستقرة، وقادرة على استقراء منافسيها.(شوقي 2010– ص 291)

يتزايد حجم المؤسسة، واتساع حصتها في السوق الذي تعمل فيه، وتدعيم مركزها التنافسي في الصناعة.(مسلم – 2002 ص 121)

II – 3- 4- مرحلة التدهور و التراجع:

تعبر هذه المرحلة عن الفشل الذي أصبح يهدد استقرار نشاط المؤسسة، تشكل بداية النهاية، و آخر حلقة في حياة المؤسسة ونشاطها الحالي. و يتضح ذلك من خلال الانخفاض الكبير في رقم الأعمال و الفقدان التدريجي للحصص السوقية، مما يدفع المسؤولين إلى التفكير في تصميم جديد للمنتج، حيث تنتهي هذه المرحلة بعمليات التنازل عن الاستثمارات وتسريح جزء من العمال . (بن ساسي 2006– ص 56/55)

II- 4- خصائص مراحل دورة حياة المؤسسة:

إن دورة حياة المؤسسة هي مراحل متعاقبة للنمو الطبيعي للمؤسسة وتقدم حياتها ،كل مرحلة تميزها خصائص ومشاكل قد تواجهها المؤسسة خلالها:

II- 4-1- مرحلة النشأة:

غالبا ما تتصف المؤسسات خلال هذه الفترة بصغر حجمها والتركيز على إنتاج عدد قليل من المنتجات، أو عدد محدود من الخدمات. (مسلم 2002– ص 119)

قد يباشر المؤسسون غالبية أنشطة المؤسسة، و يندفع الجميع لترسيخ وجود المؤسسة في السوق.

استخدام أساليب رقابة تعتمد على أسس شخصية (الرقابة المباشرة) كما لا توجد إجراءات رسمية للرقابة.

II-4-2- مرحلة النمو:

تعبر هذه المرحلة عن مدى الانتعاش والتوسع الذي حققته المؤسسة، تتميز بوجود علامة تجارية، زيادة الطلب على منتجات المؤسسة، القدرة على التحكم في التكاليف، العمل من اجل الحصول على مصادر تمويل قصيرة الأجل.

في هذه المرحلة تتبلور أقسام المؤسسة و تخصصاتها، ويزداد عدد العاملين فيها، وفي ضوء هذا التوسع الحاصل تميل الإدارة العليا إلى اللامركزية ، وتعمل على تخويل الصلاحيات المناسبة لإدارة النشاط. (شوقي 2010– ص 290)

ويميل الهيكل فيها إلى العلاقات غير الرسمية، وتقدم نظم الرقابة والحوافز فيها، ويتمثل هدف المؤسسة في هذه المرحلة في تحقيق مزيد من النمو.(مسلم -2002 ص 123)

II- 4- 3- مرحلة النضج:

تتميز هذه المرحلة عن باقي المراحل بقدرة المؤسسة على المنافسة والتحكم في الأسعار، توسع المؤسسة يقودها للبحث عن أسواق جديدة و العمل على تطوير الإنتاج، حسن العلاقة مع العملاء، الذي يعزز ولاءهم للعلامة التجارية، قدرة المؤسسة على معالجة الانحرافات و تحقيقها للسمعة الجيدة.

تعتمد نظم الرقابة على اعتبارات رسمية و غير شخصية، كما يتمثل هدف المؤسسة خلال هذه المرحلة في الاستقرار الداخلي والتوسع الخارجي.(مسلم 2002– ص 124)

II- 4- 4- مرحلة التدهور و التراجع:

ما يميز هذه المرحلة البحث عن تخفيض عدد العمال و التكاليف، التخلص من بعض الأنشطة المكلفة، التنازل عن بعض الأصول غير الضرورية وهذا لتوفير السيولة.

إن نهاية المؤسسة ليس بالضرورة مؤشر على فشلها ، فقد تكون بسبب تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها.

خاتمة:

تتميز دورة حياة المؤسسة بعدة مراحل مختلفة، تتخذ من خلالها المؤسسة أشكالا واتجاهات متعددة، وكل مرحلة تتميز بمجموعة من الأهداف والخصائص المختلفة، فكلما تقدمت مراحل دورة حياة المؤسسة كلما كانت هذه الأخيرة قادرة على المنافسة أكثر، وعلى التنويع في منتجاتها وكذا التركيز أكثر على التحكم في التكاليف وتحسين الأداء مقارنة مع المراحل الأولى لدورة حياتها.

هذا التقدم يعقد المهمة الإدارية، مما يستدعي إدماج أنظمة إدارية حديثة، ولعل نظام التكاليف على أساس الأنشطة ABC أحد أهم هذه الأنظمة المتطورة باعتباره نظاما للمعلومات يقدم تخصيصا أكثر دقة للأعباء غير المباشرة وللتكاليف الكلية.

هناك ارتباط بين ارتفاع التكاليف واستخدام نظام التكاليف على أساس الأنشطة ABC، حيث بينت الدراسات انه كلما زادت التكاليف كلما زادت الحاجة إلى استخدام نظام التكاليف على أساس الأنشطة ABC.

من خلال ما تم تقديمه سابقا نستنتج أن:

تنوع حجم وعدد المنتجات يستوجب تخصيص أدق للأعباء غير المباشرة مما يتطلب استخدام أنظمة تكاليف ذات فعالية تمكن من ذلك، ومن أبرزها نظام التكاليف على أساس الأنشطة، لهذا نجد أن هذا النظام منتشر أكثر بين المؤسسات ذات المنتجات و الخدمات المتعددة.

من خلال استعراض مختلف خصائص كل مرحلة من مراحل دورة حياة المؤسسة، نلاحظ أن المؤسسات في مراحل دورة حياتها المتقدمة تكون أكثر تعقيدا، أكثر قدرة على المنافسة و تنشط في بيئة أعمال أكثر تحديا، مما يستوجب التركيز على مراقبة التكاليف لأنها بحاجة إلى إنتاج منتجات ذات جودة عالية مع تحقيق هامش ربح كافي ، في سوق أكثر قدرة على المنافسة، بالإضافة إلى توسعها وكبر حجمها مما يتطلب تقسيم العمل، و تخصيص المهام الأمر الذي يصعب من أداء المهمة الإدارية، بالإضافة إلى إن المؤسسات في هذه المرحلة من دورة حياتها ونتيجة لكبر حجمها ومواردها تلجأ إلى تبني ابتكارات إدارية حديثة لهذا يكون استخدام نظام التكاليف على أساس الأنشطة أكثر انتشارا في هذه المرحلة من دورة حياة المؤسسة مقارنة مع مرحلة بداياتها الأولى.

إن ضرورة تخفيض التكاليف والتحكم بها والحاجة إلى فهم العوامل التي تؤثر في سلوكها، بالإضافة إلى تخصيص الأعباء غير المباشرة بشكل أكثر دقة و السعي إلى عصرنة نظام التكاليف لمواجهة التغيرات الحاصلة في بيئة المؤسسات، وتحسين عملية اتخاذ القرارات، تعتبر من الأسباب التي تدفع المؤسسة إلى استخدام نظام ABC في مراحل دورة حياتها المتقدمة.

إن تعقد المهمة الإدارية للمؤسسات في مرحلة النضج والتدهور، يستدعي استخدام نظم متقدمة لمراقبة التسيير على غرار نظام التكاليف على أساس الأنشطة ABC.

قد تستخدم المؤسسات الاقتصادية نظام التكاليف على أساس الأنشطة ABC لأسباب مختلفة، إن اختلاف أسباب استخدام نظام ABC خلال مختلف مراحل دورة حياة المؤسسة، يعكس الاختلافات في الحاجة الإدارية لاستخدامه في كل مرحلة من مراحل دورة حياة المؤسسة الاقتصادية.

المراجع المعتمدة:

1- بارود طلعت ممدوح: مدى توافر مقومات تطبيق نظام التكاليف المبنية على الأنشطة في المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير محاسبة وتمويل ، الجامعة الإسلامية غزة 2007 .

2- التكريتي إسماعيل يحي "محاسبة التكاليف المتقدمة – قضايا معاصرة – " الطبعة الثانية – دار حامد للنشر والتوزيع – عمان –الأردن – 2008.

3- الجخلب درويش مصطفى " دور أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في تطوير الأداء المالي" مذكرة لنيل شهادة ماجستير محاسبة وتمويل – الجامعة الإسلامية –كلية التجارة – غزة – فلسطين- 2007.

4- الرجبي محمد تيسير عبد الحكيم "مبادئ محاسبة التكاليف" الطبعة الرابعة – دار وائل للنشر – عمان- الاردن- 2009 .

5- الزطمة حسام الدين بشير : نظام مقترح لتطوير عملية تسعير العطاءات وفقا لنظام تكاليف الأنشطة في صناعة الإنشاءات في قطاع غزة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2006.

6- بن ساسي اليأس- قريشي يوسف " التسيير المالي: الإدارة المالية – دروس وتطبيقات-" الطبعة 1- دار وائل للنشر- عمان الأردن – 2006 .

7- الشيخ عماد يوسف "محاسبة التكاليف" الطبعة الاولى – إثراء للنشر و التوزيع – عمان- الاردن- 2008

8- شوقي ناجي جواد "المرجع المتكامل في إدارة الإعمال – منظور كلي –" الطبعة 1 –دار الحامد – عمان – الأردن- 2010.

9- عابورة أشرف جمال فايز : تطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة في المستشفيات ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة اليرموك ، أربد ، الأردن ، 2005 .

10- محرم محمد زينات – الجمال محمد رشيد – شحاتة السيد شحاتة " أصول محاسبة التكاليف " الدار الجامعية – الاسكندرية-مصر- 2008

11- مسلم علي عبد الهادي " تحليل وتصميم المنظمات" الدار الجامعية – الإسكندرية – مصر -2002-

12- المسحال أمير إبراهيم : تصور مقترح لتطبيق نظام التكاليف على أساس الأنشطة في الشركات الصناعية الفلسطينية ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير محاسبة وتمويل ، كلية التجارة الجمعة الإسلامية غزة 2005 .

13- هديب عمر محمد : نظام محاسبة التكاليف المبني على الأنشطة في الشركات الصناعية في الأردن وعلاقته بالأداء المالي ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم المحاسبة ، كلية العلوم المالية والمصرفية ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2009 .

14- ALCOUFFE Simon- BERLAND Nicolas –LEVANT Yves « Actor net works and the diffusion of management accounting innovation : a comparative stady » management reserch – volume 19 – issue 01- March 2008

15- BANKER.D.rajiv –BARDHAN Indranil.r – CHEN tai yuan « the rôle of manufacturing practices in mediating, the impact of activity based costing on plan performance » accounting organizations and society-vol 33- issue1- january 2008.

16- COULMONT Michel : évaluation de l'efficacité clinique et mesure de l'efficience des interventions de réadaptation en déficience visuelle pour les personnes ages , proquest canada 2008.

17- GREENWOOD robert p « hand book of Financial planning and control » 3 th édition – GOWER publishing LTD -2002.

18- L.langois et autres « contrôle de gestion » BERTI édition -2008-.

19- LORINO Phillipe : méthodes et pratiques de la performance 3eme édition – édition d'organisation, paris 2003.

20- MENDOZA Carla et autres « couts et décision » Gaulino édition – Paris- 2004

19- NIESSEN Wilfried, CHANTEUX Anne « les tableaux de bord et business plan » Edi pro-Belgique -2006.

21- REBISCHKE Sa « activity based information for Financial institution » journal of performance management – vol 1- USA – May 2005.

22- WATHELET jean Claude « Budget, comptabilité et contrôle externe des collectivités territoriales » édition l' haramattan -2000.

تأثير الخدمات الجامعية(التعليمية، المكتبية، الإطعام، القاعات الصفية، السكن) المقدمة من جامعة الجلفة على رضا الطلبة

هيبة طوال
أستاذة محاضرة بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة الجلفة

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى جودة الخدمات الجامعية المقدمة من جامعة الجلفة، والتعرف على وجهة نظر الطلبة عن الخدمات ومدى رضاهم عنها، كما هدفت الدراسة إلى معرفة الصورة المدركة لدى الطلبة عن جامعة الجلفة، ولتحقيق هذه الأهداف قامت الباحثة بصياغة مجموعة من الفرضيات لاختبارها وتحليلها.

الكلمات المفتاحية: الخدمات الجامعية، الرضا.

Abstract:

This study aimed to identify the quality of the university services provided by the university of Djelfa, to reveal the student's point of view concerning the services and the degree of their satisfaction, the study has aimed to know the formed pictures for students concerning the university of Djelfa, in order to achieve these purposes, the researcher had framed a group of hypothesis to be tested and analyzed.

Key words: university services, satisfaction.

مقدمة:

إن للمنظمات الرائدة في مجال الخدمات صورة واضحة عن أسواقها المستهدفة واحتياجات العملاء التي تسعى إلى إشباعها ولقد طورت تلك المنظمات إستراتيجية مميزة للوفاء بتلك الاحتياجات وذلك لكسب ولاء العملاء ويحاول مقدمو الخدمات وضع معايير عالية للجودة في ضوء المنافسة التي تتعرض لها تلك المنظمات، ومراجعة وتقييم أداء الخدمة من آن لآخر وذلك باعتمادها على عدة مؤشرات منها المقارنة بالمنافسين، شكاوي ومقترحات العملاء ونماذج استطلاع العملاء.

كما أن مفهوم تسويق التعليم العالي لا يهدف إلى استقطاب الطلاب فقط بقدر ما يعني تقديم خدمات تعليمية أفضل ترضي العملاء (الطلاب والمجتمع)، ومما لاشك فيه أن الجامعات في الدول النامية عموما وفي بلادنا العربية

خصوصا بأمس الحاجة إلى تطبيق مفهوم التسويق هذا، أكثر من أي وقت مضى حتى تتعامل مع مجتمعاتها، وتلبي احتياجاتها التنموية المستقبلية.

ونجد أن مجال التعليم الجامعي كغيره من المجالات الخدمية يهدف إلى تقديم خدمات ذات جودة، فالخدمة التي ينتظرها المستفيد هي الحصول على ضالته من المعرفة بأيسر الطرق وأسرعها وبأقل التكاليف وعبر مجموعة من الإجراءات التي لابد منها، فالمرحلة الجامعية تعتبر من المراحل الهامة في حياة الشباب بما تقدمه لهم من تحصيل علمي وبناء لشخصية سوية وصقل قدراتهم الفكرية مما تجعلهم مستعدين لتحمل المسؤوليات المخولة لهم مستقبلا.

مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة في كيفية إدراك الطلبة للخدمات الجامعية المقدمة لهم من جامعة الجلفة ومدى تلبيتها لحاجاتهم المتزايدة وتحقيقها للرضا المتوقع، ولتقييم هذه الخدمات حاولت الباحثة في هذه الدراسة التعرف على آراء الطلبة لأنهم هم الأقدر على تقييم الخدمة المقدمة لهم وعلى هذا الأساس تم صياغة الإشكالية التالية:

- ✓ هل تؤثر الخدمات الجامعية (التعليمية، الصفية، المطاعم، المكتبية وخدمات السكن) المقدمة من جامعة الجلفة على رضا الطلبة؟ .

وتتفرع عنها الأسئلة التالية :

1. هل تؤثر الخدمات التعليمية على رضا الطلبة ؟
2. هل تؤثر الخدمات الصفية على رضا الطلبة ؟
3. هل تؤثر خدمات المطاعم على رضا الطلبة ؟
4. هل تؤثر الخدمات المكتبية على رضا الطلبة ؟
5. هل تؤثر خدمات السكن على رضا الطلبة ؟
6. هل تختلف تصورات الطلبة للخدمات باختلاف:الجنس والكلية ومكان الإقامة والسنة الجامعية؟.

الفرضيات: بعد تحديد المشكلة المراد دراستها بأبعادها المختلفة تقترح هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

- ✓ **الفرضية الأولى:**

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الجامعية (التعليمية، الصفية، المكتبية، السكن والإطعام) ورضا طلبة جامعة الجلفة.

- ✓ **الفرضية الثانية:**

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة رضا الطلبة (مصنفة حسب: الجنس والسنة الجامعية ومكان الإقامة والكلية) عن الخدمات الجامعية المقدمة من جامعة الجلفة.

أهداف الدراسة: بشكل عام يمكن إيراد الأهداف على الشكل التالي:

1. معرفة الصورة المدركة لدى الطلبة عن الخدمات التي تقدمها جامعة الجلفة؛
2. معرفة مدى رضا الطلبة عن الخدمات التي تقدمها جامعة الجلفة؛

3. إعطاء صورة توضيحية للعاملين في الجامعة عن مدى جودة الخدمات المقدمة من وجهة نظر الطلبة؛
4. معرفة مواطن القوة والضعف في الخدمات المقدمة من قبل جامعة الجلفة؛
5. تقديم مجموعة من الاقتراحات لتحسين الخدمات المقدمة من قبل الجامعة.

أهمية الدراسة: يعد موضوع الخدمات المقدمة من قبل الجامعات من أهم الموضوعات المعاصرة لذا وجب تسليط الضوء عليه حيث لم يلق اهتمام الباحثين بالرغم من المكانة الهامة لهذه الخدمات في تكوين الصورة الذهنية للطلبة عن الجامعة .

نطاق الدراسة: تقتصر الدراسة على الخدمات التالية: الخدمات التعليمية، الخدمات الصفية، خدمات المطاعم، خدمات المكتبة وخدمات السكن، ولم تشمل هذه الدراسة باقي الخدمات الجامعية.

وشملت الدراسة طلبة جامعة الجلفة المسجلة في الكليات للعام الجامعي2013/2012، وكانت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 12نوفمبر الى 12 ديسمبر.

كما اقتصرت الدراسة على المتغيرات المعدلة التالية: الجنس والسنة الجامعية ومكان الإقامة والكلية.

أولا. الخلفية النظرية:

1. تعريف الخدمات:

هناك مجموعة من المحاولات لتعريف الخدمات ومنها:

الجمعية الأمريكية للتسويق: عرفت الخدمة بأنها (النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة) إلا أن هذا التعريف يتسم بكونه ضعيفا فضلا عن عدم تمييزه بصورة كافية بين السلعة والخدمة.

أما Zeitaml & Bitner (2000)فقد عرفا الخدمات بأنها: «عبارة عن أفعال، عمليات وإنجازات أو أعمال». ويقول Gronroos (2000) أن الخدمة هي: «أي نشاط أو سلسلة من الأنشطة ذات طبيعة غير ملموسة في العادة ولكن ليس ضروريا أن تحدث عن طريق التفاعل بين المستهلك وموظفي الخدمة أو الموارد المادية أو السلع أو الأنظمة والتي يتم تقديمها كحلول لمشاكل العميل» (الضمور، 2008: 20).

أما فيليب كوتلر فيعرف الخدمة بأنها: «نشاط أو منفعة غير ملموسة يستطيع أن يقدمها طرف(وهو منتجها) إلى طرف آخر (وهو العميل الذي تقدم إليه ليستخدمها في إشباع حاجة غير مشبعة)، دون أن يترتب على ذلك نقل للملكية من المنتج إلى العميل، كما و أن إنتاج الخدمة طبقا لهذا المفهوم قد يرتبط وقد لا يرتبط بناتج مادي ملموس» Kotler) and Keller, 2006: 402).

2. مدخل عام عن أهمية التعليم :

يكتسب التعليم أهمية بالغة في حياة المجتمعات والدول باعتباره السبيل الوحيد لإحداث التطور الحضاري والاقتصادي والثقافي والاجتماعي ، فهو من ناحية يمثل أحد أهم مجالات التنمية البشرية وأبرز أهدافها وهو من ناحية ثانية يمثل استثماراً في رأس المال البشري والذي يعد أهم وأرقى أنواع الاستثمار على الإطلاق ، إذ أن الإنسان في المحصلة النهائية هو الثروة الحقيقية للأمم وأن التطور الحضاري للمجتمعات لا يقاس فقط بحجم الإنجاز المادي والثراء النقدي و

إنما وهو الأهم بما أحرزه من إنجاز علمي وإنتاج معرفي وما أحدثه التعليم من تطور في بناء القدرات البشرية والمهارات الإنسانية والقدرات الذهنية والإبداعية .

من ناحية أخرى أصبح التعليم مورداً استراتيجياً للمجتمعات الحديثة والذي يمد المجتمع بكافة احتياجاته من الكوادر العلمية المتخصصة بحيث أصبح التعليم طاقة إنتاجية متنوعة وثروة متجددة ودائمة يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة وتعزيز النمو الاقتصادي والتي من شأنها تحسين جودة الحياة الإنسانية فقد أوضحت الدراسات العلمية أن 34% من النمو الاقتصادي يعزى إلى المعارف العلمية الجديدة وان 16% من النمو ناتج عن الاستثمار في رأس المال الإنسان من خلال التعليم، أي أن 50% من النمو الاقتصادي يرجع إلى التعليم بمفهومة الشامل (محمد أحمد الحاوري).

3. مفهوم جودة التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي على انه ذلك التعليم الذي يقوم على التوجيه والإرشاد وصقل مواهب الطالب وملكته المعرفية، وبناء شخصيته، وتنمية قدراته، ومساعدته على إبراز واستخدام كل ما لديه من إمكانيات في الترشيد والتطوير والابتكار(الترتوري وجويحان، 2009: 135).

يعتبر التعليم العالي من أهم المراحل التعليمية في حياة الإنسان لأنه يأتي استكمالا لما تم تحقيقه في مراحل التعليم الأساسية والثانوية ولذلك فان تحقيق الأهداف التربوية التي يتوخاها المجتمع يعتمد على قدرة النظام التربوي على تحقيق أهدافه في هذه المراحل، فإذا كان النظام التربوي والتعليمي في مراحل التعليم العالي قادرا على بناء المعارف والاتجاهات والتعليم بالجودة المطلوبة فان التعليم العالي يصبح قادرا على تحقيق الأهداف وبالجودة القادرة على بناء الفرد المتعلم والمجتمع ومن ثم تحقيق التنمية وفق التطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة.

فجودة التعليم العالي تعني مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة، حيث أن تحقيق جودة التعليم يتطلب توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من اجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع في ضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوى الذي نسعى جميعا لبلوغه(الطائي والعبادي والعبادي، 2008: 135).

4. تقديم حول جامعة الجلفة:

لقد انطلق التعليم العالي بولاية الجلفة بإنشاء معهد وطني للتعليم العالي للإلكترونيك والذي افتتح أبوابه خلال السنة الجامعية 1991/1990م، وذلك بعد المجهود الذي قامت به السلطات الولائية والمحلية نظرا لاحتياجات المنطقة لمثل هذه المعاهد والذي يعتبر كمكسب علمي وتنموي سواء من حيث الهياكل والبناءات أو من حيث التأطير واستقبال الطلبة الجامعيين، باعتباره كمكانة تعليمية بيداغوجية هامة يوفر على الطلبة متاعب التنقل والإيواء خاصة القاطنين بتراب الوطن.

ولقد شهد المعهد عدة تغيرات سواء البيداغوجية أو الإدارية أو على مستوى المجالات الأخرى بفضل نخبة من الأساتذة والإداريين، حيث جعلوا من هذا المعهد يرتقي الى مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000/197 وذلك في شهر جويلية 2000.

وبعد التطورات البارزة التي عرفها المركز والتوسع الذي شهده سواء على مستوى التخصصات المفتوحة أو على مستوى الهياكل البيداغوجية، وخلال السنة الجامعية 2009/2008 تم ارتقاء المركز الجامعي الى جامعة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09/09 المؤرخ في 04 جانفي 2009.

تتوفر جامعة الجلفة داخل المقر الرئيسي على هياكل قاعدية و تتربع على مساحة شاسعة محفوفة بالمساحات الخضراء، كما تحتوي جامعة الجلفة على 5 كليات هي:

- كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية(والتي سوف تصبح 3 كليات مطلع سنة 2014)؛
- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛
- كلية الحقوق والعلوم السياسية؛
- كلية العلوم والتكنولوجيا؛
- كلية علوم الطبيعة والحياة.

كما تضم جامعة الجلفة في العموم على هيكل إداري وآخر بيداغوجي كلاهما يقوما بدورهما المنوط لهما، و تتوفر على مكتبة مركزية ومكتبة على مستوى كل كلية، ومجموعة من المخابر وهذا تشجيعا منها على البحث العلمي، كما أنها تسعى الى تطوير الحس الثقافي والرياضي عند الطالب وذلك بإنشائها نوادي علمية وثقافية.

الدراسات السابقة: من خلال مراجعة الباحثة الدراسات السابقة وجدت أنها تقع في مجالين هما: دراسات عربية ودراسات أجنبية.

أولا: الدراسات العربية:

1. أجرى الشدوخي (1986)، دراسة هدفت إلى بحث المشكلات التي يواجهها الطلبة السعوديين في مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية، وتحديد الفروق التي قد توجد بين مختلف المجموعات في تصورهم للمشكلات التي يواجهونها أثناء دراستهم .وقد تكونت عينة الدراسة من (734) طالبا وطالبة من الطلبة السعوديين في أمريكا ،وقد طبق الباحث عليهم إستبانة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم مشكلة في نظر الطلبة السعوديين تتعلق بالمساعدات المالية، تليها مشكلات تتعلق بالإرشاد الأكاديمي ثم المسكن ثم مشكلات تتعلق بالقبول والتسجيل، وقد بينت النتائج أن المشكلات تقل كلما ارتفع مستوى الطالب الدراسي، كما أن المشاركة في برنامج التوجيه قبل السفر إلى أمريكا يحد من المشكلات في مجالات المساعدات المالية والخدمات الإرشادية.
2. وقام الشريف وعودة (1986)بدراسة هدفت إلى التعرف على المشكلات التي تواجه طلبة جامعة الكويت وتؤثر بالتالي على توافقهم النفسي والاجتماعي، كما هدفت الدراسة إلى تحديد نوعية المشكلات التي يحتاج الطالب إلى من يرشده بشأنها. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أبرز المشكلات تلك المتعلقة بالمجال الإرشادي وأقلها أهمية لهم

المتعلقة بالمجال الصحي، وقد أظهرت النتائج عدم وجود فروق في المشكلات في الكلية العلمية والنظرية يعزي إلى الجنس والتخصص.

3. كما أجرى العيساوي (1989) دراسة هدفت إلى تقصي المشكلات التي يشكو منها طلبة جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن المشكلات الخمس الأكثر خطورة في مضايقتها للطلبة هي : ارتفاع نفقات الدراسة، ارتفاع أسعار الكتب المقررة، ارتفاع أجور المواصلات ،عدم توفر مركز لبيع الكتب داخل الحرم الجامعي، وبعد أماكن ممارسة الأنشطة الرياضية عن مركز الجامعة، وأوضحت الدراسة تقارب شكوى الطلبة من مختلف التخصصات عن مشكلات المجال الدراسي واختلافهم عن مشكلات بقية المجالات .

ثانيا:الدراسات الأجنبية:

1. قام تراشهايم وآخرون (Trusheim et al, 1990) باستطلاع آراء 3141 طالبا من جامعة "دلاور" الأمريكية للتعرف على قرارات التسجيل بالجامعة ومواقف الطلبة المتقدمين، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة دالة إحصائيا بين تصورات الطلبة عن البرامج الرياضية وكفاءة الهيئة التدريسية، والأنشطة الاجتماعية وتنوع التخصصات الدراسية ومرونة إجراءات القبول وقرب سكن الطالب من الجامعة والإقبال على المؤسسات الجامعية.
2. وأبرزت دراسة سترنتا وآخرون (Strenta et al,1994) بعض المشكلات المؤدية إلى ترك الطلبة الدراسة بالجامعة ومنها طبيعة المناخ الأكاديمي السائد في القاعة الدراسية وعدم مراعاة أعضاء هيئة التدريس للفروق الفردية بين الطلبة، وعدم إتاحة الفرصة للنقاش، وطرائق التدريس، واقترحت الدراسة أن يكون عضو هيئة التدريس مصدر حماس وتشجيع وضرورة التعرف على قدرات الطلبة قبل التحاقهم بالجامعة .
3. وأجرى هدسون (Hudsun, 1994) دراسة هدفت إلى معرفة أثر الخدمات الطلابية على الإنجاز الأكاديمي، ومعرفة الطلبة الذين يواجهون صعوبات في التعلم، وهل هناك تأثير لهذه الخدمات على قدراتهم التحصيلية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود فروق في معدلات الطلبة عند الدخول إلى الجامعة وبعد تقديم الخدمات الطلابية لهم في السنة الأكاديمية الأولى، بالإضافة لذلك بينت نتائج الدراسة أن هناك تأثيرا في استخدام الطلبة للخدمة الطلابية وبين تحصيلهم الأكاديمي، حيث أشارت النتائج إلى أن الطلبة الذين يواجهون صعوبات في التعلم قد أبدو تذمرهم عن مستوى الخدمات الطلابية المقدمة لهم.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: وفيما يلي نوجز الاختلافات بين دراستنا والدراسات السابقة:

- إن هذه الدراسة تركز عن الخدمات الجامعية في جامعة الجلفة وحسب علم الباحثة لم تجر دراسة ميدانية حول الخدمات المقدمة منها؛
- إن هدف هذه الدراسة معرفة مدى رضا وولاء الطلبة عن جامعتهم بشكل مخصوص؛
- كما أن هذه الدراسة تحاول إشراك الطلبة في تقييم جامعتهم وإعطاء آرائهم التي تجعل من الجامعة المضي قدما في ظل المنافسة السائدة.

ثانيا. نموذج الدراسة:

- ✓ **المتغيرات المستقلة:** هي الخدمات الطلابية المراد دراستها ومدى تأثيرها على المتغير التابع وستقاس بالأسئلة الواردة في الاستمارة.
- ✓ **المتغير التابع:** مدى الرضا المتحقق للطلبة عن الخدمات الجامعية المقدمة والتي سيتم قياسها من خلال عدة أسئلة على مقياس ليكرت لخمس مستويات.
- ✓ **المتغيرات المعدلة:** هي خصائص مجتمع الدراسة والمحتمل تأثيرها على قوة العلاقة بين المتغيرين التابع والمستقل وهي: الجنس والسنة الجامعية ومكان الإقامة والكلية.

الشكل رقم(1): نموذج الدراسة

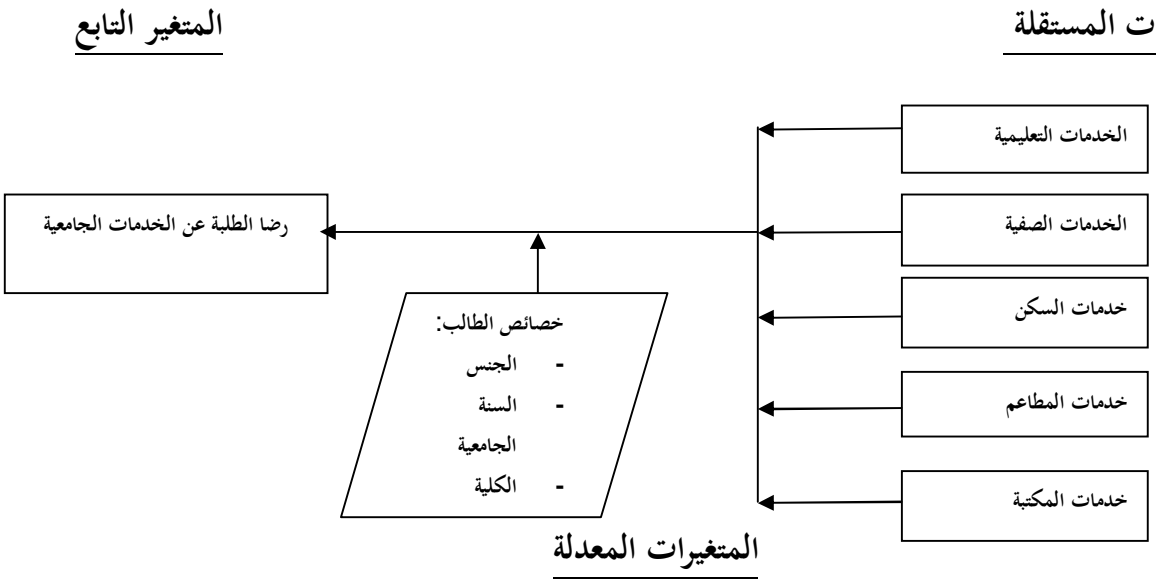

التعريفات الإجرائية:

- **الرضا:** هو انطباعات واتجاهات الفرد نحو أداء الخدمة أو المنتج ومقارنتها بتوقعاته (Schiffman and Kanuk, 2006)؛
- **الخدمات:** الخدمة منتج غير ملموس يقدم المنافع للمستفيد نتيجة لاستخدام جهد بشري أو آلي، ولا ينتج عنه حيازة شيء مادي ملموس (مصطفى، 2003). أما في مجال التعليم الجامعي فالخدمة التي ينتظرها المستفيد هي الحصول على ضالته من المعرفة؛
- **الطلبة:** طلبة جامعة الجلفة المسجلين في كل الكليات، وتقاس بالقسم الأول من الإستبانة.

ثالثا. منهجية الدراسة:

1. أسلوب البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي وذلك لأن الدراسة تهدف إلى وصف موقف الطلبة من الخدمات المقدمة لهم من جامعة الجلفة ومدى رضاهم عنها.

2. مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة الجلفة المسجلين في السنة الجامعية 2013/2012 في الكليات وعددهم 18540 طالب وطالبة.

تم اختيار عينة وفق طريقة العينة الطبقية وعددها 100 طالب وطالبة وذلك بهدف تمثيل مجتمع الدراسة الذي سيقسم إلى مجموعات أو فئات طبقا لأساس معين هو الكليات وستأخذ نسبة من كل كلية.

الجدول رقم(01): كيفية اختيار عينة من الكليات

الكلية	المجموع الكلي	عدد العينة المختارة
الحقوق و العلوم السياسية	2245	12
علوم الطبيعة و الحياة	1974	11
العلوم و التكنولوجيا	3614	19
العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير	2201	12
الآداب و اللغات و العلوم الاجتماعية و الإنسانية	8506	46
المجموع العام للكليات	18540	(100)

وكان اختيار العينة الطبقية بالطريقة التالية:

- عدد العينة المختارة على مستوى كل كلية=عدد الطلبة في كل كلية/عدد الطلبة الكلي.
- النسبةxعدد العينة المختارة للكلية.

3. مصادر البيانات والمعلومات: تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة ومتغيراتها باستخدام الطرق التالية:

أ. البيانات الثانوية: تم الاعتماد على الكتب والدوريات والمقالات الأدبية ذات العلاقة بالدراسة لهدف توضيح المفاهيم الأساسية والأبعاد المختلفة لموضوع الدراسة؛

ب. البيانات الأولية: اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية والتي توضح الظاهرة قيد الدراسة على الإستبانة والتي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة .

4. الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحليل نتائج هذه الدراسة :

- مقاييس الإحصاء الوصفي :التكرارات،المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- مقاييس الإحصاء التحليلي: T-test, One way ANOVA، وذلك لاختبار الفرضيات.
- اختبار الثبات (كرومباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس.

رابعا. التحليل الإحصائي وعرض النتائج:

تم تخصيص هذا الجزء لعرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليل بياناتها وفق الأساليب الإحصائية المستخدمة، واختبار فرضيات الدراسة التي تهدف إلى استقصاء آراء طلبة الجامعة الجلفة عن الخدمات الجامعية المقدمة لهم.

1. خصائص عينة الدراسة:

لإجراء دراستنا تم توزيع 100 استبيان وهذا للحصول على نتائج أكثر دقة وذلك لتعميمها على مجتمع الدراسة الذي يبلغ عدده 18540 طالب المسجلين في جامعة الجلفة.

ويجب توضيح نتائج اختبار المصداقية لمتغيرات الدراسة، والتي جاءت كما يلي:

الجدول رقم(02): نتائج اختبار معامل الثبات ألفا

فقرات الاستبيان	عدد الفقرات	قيمة ألفا
الفقرات الخاصة بمتغير الخدمات التعليمية	5	0.680
الفقرات الخاصة بمتغير الخدمات الصفية	3	0.789
الفقرات الخاصة بمتغير الخدمات المكتبية	4	0.669
الفقرات الخاصة بمتغير خدمات السكن	4	0.786
الفقرات الخاصة بمتغير خدمات المطاعم	4	0.846
الفقرات الخاصة بمتغير الرضا	5	0.669
كافة فقرات الاستبانة	25	0.835

يتضح من الجدول رقم(02) أن معامل الثبات ألفا للاستجابات على فقرات الاستبانة الخاصة بمتغيرات الدراسة كان اكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات(60%)، وهذا يعني أن الإجابات تتوفر على درجة كبيرة من الثبات وهذا يجعل من الممكن تعميم نتائج الدراسة على مجتمع البحث.

جدول رقم(03): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

متغير الجنس	التكرارات	النسبة%
ذكر	50	50
أنثى	50	50
مجموع	100	%100

يوضح الجدول رقم(03) أن عدد الإناث و الذكور متساوي.

جدول رقم(04): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الكلية

متغير الكلية	التكرارات	النسبة%
كلية علوم الطبيعة والحياة	11	11
كلية الحقوق والعلوم السياسية	12	12
كلية العلوم والتكنولوجيا	19	19
كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية	46	46
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير	12	12
المجموع	100	%100

من الجدول رقم(04) نجد أن اكبر نسبة من عينة الدراسة كانت في كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية التالية، وأقل نسبة كانت في كلية علوم الطبيعة والحياة وهذه النسب تم اختيارها وفق طريقة العينة الطبقية وكما هي موضحة سابقا.

الجدول رقم(05): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	التكرارات	النسبة%
داخلي	43	43
خارجي	57	57
المجموع	100	%100

من الجدول رقم(05) نجد أنه هناك تقارب في نسبة الطلبة الداخليين والخارجيين المشاركين في الدراسة.

الجدول رقم(06): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السنة الجامعية

السنة الجامعية	التكرارات	النسبة%
سنة أولى ليسانس	26	26
سنة ثانية ليسانس	23	23
سنة ثالثة ليسانس	18	18
سنة أولى ماستر	14	14
سنة ثانية ماستر	19	19
المجموع	100	%100

2. التحليل الوصفي لبيانات الدراسة:

في هذا الجزء سيتم تحليل إجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة، حيث تم تصنيف الاستجابات إلى ثلاثة مستويات: عالي، متوسط، متدني على اعتبار أن درجة محايد درجة متوسطة القبول يقابلها العدد(03) وكانت المجالات كما يلي:

- اقل من 2.32 تقييم متدني.
- من 2.33 إلى 3.66 تقييم متوسط.
- أكثر من 3.67 تقييم عالي.

أ- المتغيرات المستقلة:

للتعرف على مدى انسجام إجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبيان.

الجدول رقم(07): قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الخدمات الصفية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	مساحات القاعات التدريسية لا تكفي عدد الطلبة	2.98	1.442
2	تتوفر القاعات على آلات العرض والتجهيزات التي يستفيد منها الطالب في تلقي المحاضرات	2.40	1.263
3	لا تتوفر القاعات التدريسية على نظافة وتهوية مناسبة خلال المحاضرات	2.81	1.440
	الخدمات الصفية	2.73	0.872

يتضح من الجدول رقم(07) ما يلي:

- إن تقييم أفراد عينة الدراسة للخدمات الصفية متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.73 وبانحراف معياري 0.872؛
- الفقرة رقم(1) تحصلت على اكبر متوسط حسابي، كما أن تقييم أفراد عينة الدراسة متوسط لهذه الفقرة؛
- الفقرة رقم(2) تحصلت على اقل متوسط حسابي 2.40، يعني أنها الأقل قبولا.

الجدول رقم(08): قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الخدمات التعليمية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	طبيعة المناخ الأكاديمي السائد في القاعة الدراسية غير ملائم	2.21	0.977
2	طرائق التدريس في جامعة زيان عاشور بالجلفة متقدمة وتشجع الطلبة على التقدم	3.08	1.203
3	صعوبة الاتصال والتحدث مع الأساتذة والعاملين في جامعة زيان عاشور بالجلفة	2.17	1.173
4	القيمة العلمية لمعظم المواد غير كافية	2.09	1.045
5	التخصصات التي توفرها الجامعة تتوافق مع متطلبات سوق العمل	2.90	1.418
	الخدمات التعليمية	2.49	0.714

يتضح من الجدول(08) ما يلي:

- تقييم أفراد عينة الدراسة للخدمات التعليمية متوسط قريب من المتدني حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.49 مقابل تشتت متوسط دال عليه الانحراف المعياري 0.714 ويدل ذلك على تقارب وجهات النظر لدى أفراد العينة حول متغير الخدمات التعليمية؛
- الفقرة رقم (2) تحصلت على أعلى متوسط حسابي 3.08، أي هي الأكثر قبولا من أفراد عينة الدراسة؛
- الفقرة رقم (1) (3) (4)هي الأقل قبولا من أفراد عينة الدراسة وكان تقييمها متدني وهذا اعتمادا على المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات.

الجدول رقم(09): قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير خدمات المكتبة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	لا تكفي المصادر العلمية المطلوبة في مكتبات جامعة زيان عاشور بالجلفة احتياجات الطلبة	2.23	1.246
2	السعة المكانية للمكتبات في الجامعة لا تكفي عدد الطلبة	2.77	1.399
3	صعوبة البحث عن الكتب والرسائل	2.27	1.246
4	العاملون في المكتبة يتميزون بكفاءة عالية ويقدمون مساعداتهم بكل احترام ولطف	3.25	1.438
	خدمات المكتبة	2.63	0.946

من الجدول رقم (09) نجد أن:

- توجه أفراد عينة الدراسة نحو خدمات المكتبة توجه متوسط قريب من المتدني حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.63؛
- الفقرة رقم (4) هي الأكثر قبولا حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 3.25 وبانحراف معياري 1.438 وهذا يدل على تشتت كبير في وجهات النظر لدى أفراد عين الدراسة؛

- الفقرة رقم (1) هي الأقل قبولا وتقييمها متدني حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.23، يعني أن المصادر العلمية لا تكفي عدد الطلبة، كما أن الفقرة رقم (3) تقييمها متدني أي انه هناك صعوبة في البحث عن الكتب والرسائل في المكتبة.

الجدول رقم(10): قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير خدمات السكن

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	السعة المكانية للغرفة تكفي عدد الطلبة المقيمين فيها	2.97	1.210
2	السكنات تتميز بمظهر جميل ونظافة عالية	2.79	1.131
3	تتوفر السكنات على أماكن استجمام وترفيه	2.54	0.999
4	يستطيع الطلبة الدراسة والراحة في السكن	2.45	1.095
	خدمات السكن	2.69	0.867

جاءت نتائج الجدول (10) كما يلي:

- تقييم أفراد عينة الدراسة لخدمات السكن متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.69، وبانحراف معياري 0.867 أي تقارب وجهات النظر لدى أفراد عينة الدراسة؛
- الفقرة رقم (1) هي الأكثر قبولا حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 2.79؛
- الفقرة رقم (4) هي الأقل قبولا لدى أفراد عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.45.

الجدول رقم(11): قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير خدمات المطاعم

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	السعة المكانية للمطاعم تكفي عدد الطلبة	2.83	1.326
2	الوجبات المقدمة ذات جودة عالية وذات قيمة غذائية	1.99	1.193
3	تتميز مطاعم الجامعة بنظافة جيدة	2.04	1.127
4	يتم تقديم الوجبات بطريقة جيدة ويتم التعامل مع الطلبة بلطف	2.07	1.217
	خدمات المطاعم	2.23	1.008

يتضح من الجدول رقم (11):

- تقييم أفراد عينة الدراسة متدني لخدمات المطاعم حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.23؛
- الفقرة (1) هي الأكثر قبولا من أفراد عينة الدراسة حيث كان تقييمهم لها متوسط فبلغ المتوسط الحسابي 2.83؛
- الفقرة رقم (2) هي الأقل قبولا من أفراد عينة الدراسة وتقييمهم لها كان متدني حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 1.99.

ويمكننا تلخيص المتغيرات المستقلة في الجدول التالي:

جدول رقم (12): تلخيص نتائج تحليل ودراسة فقرات الاستبانة الخاصة بالمتغيرات المستقلة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخدمات التعليمية	2.49	0.714
الخدمات الصفية	2.73	0.872
الخدمات المكتبية	2.63	0.946
خدمات المطاعم	2.23	1.008
خدمات السكن	2.69	0.867

نلاحظ من الجدول رقم (12) أن تقييم أفراد عينة الدراسة للمتغيرات المستقلة كان قريب من المتدني، ونرى أن تقييم أفراد عينة الدراسة كان اكبر للخدمات الصفية ثم يليه خدمات السكن ثم الخدمات المكتبية، وبعدها الخدمات التعليمية، وفي الأخير خدمات المطاعم.

ب- المتغير التابع: الرضا

الجدول رقم(13): قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير رضا الطلبة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	المستوى التعليمي الذي تقدمه جامعة زيان عاشور بالجلفة	3.03	0.810
2	كفاءة الهيئة التدريسية والعاملين في الجامعة	3.06	0.919
3	التخصصات التي توفرها الجامعة	3.08	0.895
4	موقع الجامعة	3.58	1.182
5	المرافق التي تتكون منها الجامعة	3.20	1.172
	رضا الطلبة	3.19	0.660

يتضح من الجدول(13) ما يلي:

- تقييم أفراد عينة الدراسة لفقرات المتغير التابع الرضا متوسط حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.19 مقابل تشتت متوسط دال عليه الانحراف المعياري 0.660 ويدل ذلك على تقارب وجهات النظر لدى أفراد العينة حول متغير الرضا عن الجامعة؛
- الفقرة رقم (4) تحصلت على أعلى متوسط حسابي 3.58، أي هي الأكثر قبولا من أفراد عينة الدراسة؛
- الفقرة رقم (1) هي الأقل قبولا من أفراد عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.03.

3. اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة لقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. استخدام أسلوب (Regression) تحليل الانحدار الخطي وذلك لمعرفة مدى علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع.
2. استخدام كل من (T-test, One way ANOVA)، وذلك لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المعدلة على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

كما سيتم تحليل النتائج عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$.

- **الفرضية الأساسية الأولى:** تنص على ما يلي:

توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الجامعية ورضا طلبة جامعة الجلفة.

جدول رقم (14): نتائج تحليل الانحدار الخطي للفرضية الأساسية الأولى

قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (R^2) Adjusted	قيمة F	المعنوية Sig	درجة الحرية	نتيجة الفرضية
0.575	0.330	0.294	43.150	*0.000	5	مقبولة

* عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$.

يشير الجدول رقم (14) إلى قبول الفرضية، حيث تشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن قيمة (F) تساوي 43.150 وبمستوى معنوية تساوي 0.000(Sig=0.000<0.05) ، وهذا يعني أن الخدمات الجامعية مجتمعة (التعليمية، السكن، المطاعم، المكتبية ، الصفية) المقدمة من جامعة الجلفة تؤثر على رضا الطلبة، واعتمادا على قيمة معامل الارتباط فقد كانت العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قوية وهذا يدل عليه قيمة: R=0.575 كما أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 29.4% من المتغير التابع.

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: تنص على ما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات التعليمية ورضا طلبة جامعة الجلفة.

جدول رقم (15): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (R^2) Adjusted	Beta	قيمة T	المعنوية Sig	نتيجة الفرضية
0.396	0.157	0.148	0.396	4.270	*0.000	مقبولة

* عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$.

من الجدول رقم (15) نجد انه تم قبول الفرضية، وذلك لان نتائج تحليل الانحدار أشارت إلى أن قيمة (T) تساوي 4.270 بمستوى معنوية تساوي 0.000(Sig=0.000<0.05) ، وهذا يعني انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات التعليمية ورضا طلبة جامعة الجلفة، و العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع قوية نسبيا وهذا يدل عليهR حيث بلغ 0.396. كما أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 14.8% من المتغير التابع(الرضا).

الفرضية الفرعية الثانية: تنص على ما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الصفية ورضا طلبة جامعة الجلفة.

جدول رقم (16): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (R^2) Adjusted	Beta	قيمة T	المعنوية Sig	نتيجة الفرضية
0.337	0.113	0.104	0.337	3.542	*0.001	مقبولة

* عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$.

يشير الجدول رقم (16) إلى قبول الفرضية أي انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات الصفية ورضا طلبة جامعة الجلفة وهذا استنادا إلى قيمة (T) التي تساوي 3.542 بمستوى معنوية 0.001(0.05>0.001=Sig) ، كما أن العلاقة بين المتغير المستقل والتابع (الرضا) كانت قوية نسبيا لان R=0.337، والخدمات الصفية تفسر ما نسبته 10.4% من المتغير التابع (الرضا).

الفرضية الفرعية الثالثة: وتنص على ما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات المكتبة ورضا طلبة الجامعة الجلفة.

جدول رقم (17): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

نتيجة الفرضية	المعنوية Sig	قيمة T	Beta	قيمة (R^2) Adjusted	قيمة (R^2)	قيمة (R)
مقبولة	*0.000	5.418	0.480	0.223	0.231	0.480

* عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$.

يشير الجدول رقم (17) إلى قبول الفرضية وذلك يدل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات المكتبة ورضا طلبة جامعة الجلفة، وذلك لان قيمة(T) تساوي 5.418 بمستوى معنوية 0.000(0.05>0.000= Sig) ، و0.480=R وهذا يدل على قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

الفرضية الفرعية الرابعة: وتنص على ما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات السكن ورضا طلبة جامعة الجلفة.

جدول رقم (18): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

نتيجة الفرضية	المعنوية Sig	قيمة T	Beta	قيمة (R^2) Adjusted	قيمة (R^2)	قيمة (R)
مرفوضة	*0.063	1.883	0.187	0.025	0.035	0.187

* عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$.

من الجدول رقم (18) نجد انه تم رفض الفرضية أي انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات السكن ورضا طلبة جامعة الجلفة، وذلك لان قيمة(T) تساوي 1.883 بمستوى معنوية 0.063(0.05<0.063=Sig) ، والعلاقة بين المتغيرين علاقة متوسطة لان R=0.187، كما أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته 2.5% من المتغير التابع (الرضا).

الفرضية الفرعية الخامسة: وتنص على ما يلي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات المطاعم ورضا طلبة الجامعة الجلفة.

جدول رقم (19): نتائج تحليل الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة

نتيجة الفرضية	المعنوية Sig	قيمة T	Beta	قيمة (R^2) Adjusted	قيمة (R^2)	قيمة (R)
مقبولة	*0.001	3.371	0.322	0.095	0.104	0.322

* عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$.

يشير الجدول رقم (19) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خدمات المطاعم ورضا طلبة جامعة الجلفة أي قبول الفرضية وذلك لان قيمة (T) تساوي 3.371 بمستوى معنوية 0.001(Sig=0.001<0.05) ،كما أن العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع قوية نسبيا حيثR=0.322، والمتغير المستقل يفسر ما نسبته 9.5% من المتغير التابع (الرضا).

- **الفرضية الأساسية الثانية:** تنص على ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة رضا طلبة جامعة الجلفة (مصنفة حسب: الجنس، السنة الجامعية، الكلية، مكان الإقامة) عن الخدمات الجامعية المقدمة لهم.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام اختبار التباين الأحاديOne way ANOVA وفق المتغيرات(السنة الجامعية، الكلية، مكان الإقامة)، واختبار T-test وفق متغير (الجنس)، وذلك للتأكد من وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، حيث تم تقسيم هذه الفرضية إلى عدد من الفرضيات الفرعية وهي:

الفرضية الفرعية الأولى: تنص على ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة رضا طلبة جامعة الجلفة حسب الجنس عن الخدمات الجامعية المقدمة لهم.

الجدول رقم (20): نتائج اختبار T-test للفرضية الفرعية الأولى

النوع / المتغير	ذكر		أنثى		قيمة T	المعنوية Sig	نتيجة الفرضية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري			
الرضا	3.09	0.658	3.29	0.654	-1.492	*0.682	مرفوضة

* عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$.

تشير نتائج هذا الاختبار إلى انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة رضا الطلبة تعزى إلى الجنس عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ حيث بلغت قيمة T=-1.492 وبمستوى معنوية 0.682(Sig=0.682>0.05) ، وبذلك يتم رفض الفرضية، أي أن تقييم الذكور والإناث للخدمات ودرجة رضاهم عنها كانت متقاربة.

الفرضية الفرعية الثانية: تنص على ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة رضا طلبة جامعة الجلفة حسب السنة الجامعية عن الخدمات الجامعية المقدمة لهم.

الجدول رقم (21): نتائج اختبار One way ANOVA للفرضية الفرعية الثانية

المتغير	قيمة F	المعنوية Sig	نتيجة الفرضية
الرضا	1.700	*0.156	مرفوضة

* عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$.

من الجدول رقم (21) نجد انه تم رفض الفرضية، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة رضا الطلبة يعزى إلى السنة الجامعية عن الخدمات الجامعية المقدمة من جامعة الجلفة، وذلك لان F=1.700 عند مستوى الدلالة

0.156(Sig=0.156>0.05)، أي أنه لا يوجد اثر لمتغير السنة الجامعية في تقييم الطلبة للخدمات ودرجة رضاهم عنها.

الفرضية الفرعية الثالثة: تنص على ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة رضا طلبة جامعة الجلفة حسب مكان الإقامة عن الخدمات الجامعية المقدمة لهم.

الجدول رقم (22): نتائج اختبار One way ANOVA للفرضية الفرعية الثالثة

المتغير	قيمة F	المعنوية Sig	نتيجة الفرضية
الرضا	2.041	*0.095	مرفوضة

* عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$.

من الجدول رقم (22) نرى أن الفرضية قد تم رفضها أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة رضا الطلبة حسب مكان الإقامة على الخدمات الجامعية المقدمة من جامعة الجلفة، وذلك لان F=2.041 عند مستوى الدلالة 0.095(Sig=0.095>0.05) ،أي لا يوجد تأثير لمكان الإقامة في تقييم الطلبة للخدمات ودرجة رضاهم عنها.

الفرضية الفرعية الرابعة: تنص على ما يلي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة رضا طلبة جامعة الجلفة حسب الكلية عن الخدمات الجامعية المقدمة لهم.

الجدول رقم (23): نتائج اختبار One way ANOVA للفرضية الفرعية الرابعة

المتغير	قيمة F	المعنوية Sig	نتيجة الفرضية
الرضا	2.027	*0.158	مرفوضة

* عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha \leq 0.05$.

يوضح الجدول رقم (23) أن الفرضية قد تم رفضها أي لا يوجد اثر لمتغير الكلية على درجة رضا طلبة جامعة الجلفة عن الخدمات الجامعية، وذلك لان F=2.027 بمستوى معنوية 0.158(Sig=0.158>0.05) ، أي أن الطلبة لا يختلفون حسب الكلية في تقييمهم للخدمات ودرجة رضاهم عنها.

كما نرى من الجدول رقم (24) أن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير كان تقييمها الأكبر للخدمات حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 3.47، واقل متوسط حسابي كان في كلية علوم الطبيعة والحياة أي هي الأقل تقييما ورضا عن الخدمات الجامعية المقدمة من جامعة الجلفة.

الجدول رقم (24): قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الكلية

متغير الكلية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الحقوق والعلوم السياسية	2.98	0.679
علوم الطبيعة والحياة	2.87	0.431
العلوم والتكنولوجيا	3.40	0.670
العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير	3.47	0.574
الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية	3.16	0.685

خامسا. التوصيات:

بالاعتماد على النتائج السابقة التي أظهرتها الدراسة يمكننا وضع التوصيات التالية:

1. ضرورة اهتمام الجامعة بجودة ونوعية الخدمات التي تقدمها، وان تعرف جيدا كيف تتعامل مع مشاكل يمكن أن تطرأ؛
2. اتجاه سياسة الإدارة نحو التقييم الحالي لخدماتها والعمل على إيصالها إلى المستوى العالي المرغوب من الطلبة؛
3. اتسام إدارة الجامعة بروح عالية من التفاهم مع المستفيدين (الطلبة) من خدماتها بهدف إرضائهم وهذا ما يدفعها إلى اتخاذ استراتيجيات مختلفة تساهم في إشباع احتياجات المستفيدين الحاليين من الطلبة وكسب مستفيدين جدد بمستوى جودة الخدمة؛
4. العمل على تدريب العاملين في الجامعة على الطريقة المثلى في المعاملة مع الطلبة وهذا لتلبية حاجاتهم؛
5. إشراك الطلبة في تحسين الخدمات وطلب رأيهم مع كل تجديد وذلك بإجراء دراسات استطلاعية عن مدى رضاهم عن كل خدمة تقدم لهم؛
6. العمل على كسب ثقة الطلبة وتحسيسهم بأن رأيهم هو الأول في عمليات تطوير الجامعة وذلك بإجراء لقاءات معهم أي الطلبة والسماع إلى آرائهم ومشاكلهم.

قائمة المراجع:

1. الترتوري محمد عوض، جويحان أغادير عرفات، **إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات**، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.
2. الحاوري محمد أحمد، **التعليم في اليمن بين قيود التمويل ومتطلبات التطوير**، http://scepye.org/page/haweri.doc .
3. الضمور هانئ حامد، **تسويق الخدمات**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، 2008.
4. الطائي يوسف حجيم، العبادي محمد فوزي، العبادي هاشم فوزي، **إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
5. مصطفى محمد محمود، **التسويق الاستراتيجي للخدمات**، دار المناهج عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2003.
6. http://www.univ-djelfa.dz/ar بتاريخ: 10.10.2013 على الساعة 11:15.
7. معلومات مقدمة من مصلحة الإحصاء والاستشراف التابعة لإدارة الجامعة.
8. Kotler, Philip, and Keller, Kevine, ***Marketing Management,*** Pearson, prentice hall, United States, 12th edition, 2006.
9. Schiffman, Leon, and kanuk, Lazar, ***Consumer Behavior,*** Pearson, prentice hall, United States, 9th edition,2007.

النظام المصرفي الجزائري في إطار العولمة

وهراني مجدوب
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة مستغانم

ملخص:

يلعب النظام المصرفي دور بالغ الأهمية، في الاقتصاد القومي نتيجة السياسة المالية والنفدية التي أساسها هذا النظام المصرفي القائم، الذي أصبح اليوم يتميز بالعالمية كمحصلة طبيعية للعولمة، وعليه العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية الجيدة في هذا الإطار تفرض على النظام المصرفي الجزائري أن يكتسب الإحترافية من خلال تأهيله للولوج في الأسواق المصرفية الدولية بأقل التكاليف الممكنة والسؤال الذي يطرح، هل النظام المصرفي الجزائري مؤهل لكتساب بعض خصائص العولمة المصرفية ؟ وهذا بالتحديد ما يهدف إليه هذا المقال.

Abstract:

The banking system play an important national economic role, as financial and monetery policy base on the banking system structer but today banks becam universal as result of globalisation so to make better international trad relation sheape must our algerian banking system be proffessionnel in international banking market so the question is it abel to do it ? We can find the answer in this articl.

مقدمة:

إن قطاع المصارف اليوم يشكل تحديا لمعظم الاقتصاديات النامية، نظرا للتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية التي أفرزتها العولمة حيث أصبح أي اقتصاد وطني مجبرا على تكييف نظامه المصرفي وفق الآليات والمجريات والمستجدات المصرفية العالمية،في إطار ما يسمى بالعلاقات النقدية والمالية الدولية .

بالمقابل شهد النظام المصرفي الجزائري في ظل مسيرته القصيرة نسبيا مقارنة بالأنظمة المنتشرة عبر العالم، تغيرات مستمرة نتيجة التحولات الاقتصادية والهيكلية في الجزائر، فكل مرحلة إصلاحية للاقتصاد كان قطاع المصارف في مقد مة الأولويات باعتبار هذا الأخير أداة فاعلة ومحركة للاقتصاد وباقتناع السلطات المختصة بذلك فكل الإصلاحات الاقتصادية تبعها بالضرورة إصلاح للنظام المصرفي بحيث أول خطوة لهذه الاصلاحات كانت بما سمي بالاصلاحات المرحلية، ما يستدعي التنويههنا، كون هده الأخيرة جاءت عقب أزمة انهيار أسعار المحروقات 1986 باعتبار النفط مصدر الدخل الوحيد للاقتصاد الجزائري الذي تبنى نظام اقتصادي يعتمد على القطاع العمومي، حيث أثرت هذه الأزمة على أداء النظام المصرفي جراء افتقاد الاقتصاد الجزائري لتوازناته الكلية قي تلك الفترة، فجاءت اصلاحات 86-88 أين بدأ يستعيد البنك

الجزائري العلاقة التجارية مع محيطه الاقتصادي وتعززت بصدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي أعتبر نقلة نوعية ساهمت في التكيف مع الاتجاه نحو اقتصاد السوق وادخال جملة من الاصلاحات على المنظومة البنكية الجزائرية التي كانت من أهم شروط بنود الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والتي جسدتها اتفاقية الاستعداد الائتماني الاول والثاني واتفاقية التصحيح الهيكلي 94-98 حيث فتح المجال للقطاع البنكي الخاص المحلي والاجنبي تحت سلطة بنك الجزائر الذي استعاد صلاحياته كبنك مركزي، يحوز القطاع العام 90 بالمئة من حجم السوق بينما المصارق ذات الرأس مال الخاص تمثل 10 بالمئة فقط فتجربة البنوك الخاصة في الجزائر بدأت محدودة وجد محتشمة مقارنة باقتصاديات نامية أخرى حيث نجد فروع البنوك الأجنبية هي الأكثر تمثيلا لقطاع البنوك الخاص، بالمقابل البنوك الخاصة ذات الرأسمال المحلي رغم توسعها في بداية الانفتاح لكنها تراجعت نتيجة الافلاسات والاختلاسات مما تطلب سحب الاعتماد منها على شاكلة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري وبنك المنى، وعليه تم تعديل قانون النقدوالقرض بالقانون 03 -11 الذي ركز على الرقابة البنكية كآلية للإنذار المبكر للتجاوزات والملاحظ أنه من هذه المرحلة إنطلق نوع آخر من الاصلاحات يتماشى والتحولات العالمية في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف والسؤال الذي يطرح نفسه هل الإجراءات المتخذة من طرف السلطات المالية والنقدية الجزائرية كافية لمواجهة تحديات التوجهات الحديثة في إطار التحولات العالمية؟ فقبل الإجابة على هذا التساؤل يجب أن نتمعن بإفحاص على أهم الإجراءات والإنجازات لهذا القطاع الحساس الذي ينتظر منه أن يكون بالفعل محرك قاطرة النمو والتنمية في اقتصاد يسعى القائمين عليه جعله اقتصاد التنوع والتعدد لمصادر الدخل وهو أكبر تحدي في الألفية الثالثة لكل الجزائريين في ظل التغيرات والحركية العالمية المتسارعة في إطار مايسمى بالكوكبة أو العولمة.

1- مفهوم وخصائص العولمة المصرفية :

إن العولمة الاقتصادية تعني مجموعة من الحقائق المهيمنة التي تتمثل في تكامل أسواق النقد والمال الدولية، ونمو الصادرات العالمية بمعدلات تفوق الناتج العالمي الإجمالي، وتدويل الإنتاج، بمعنى توزيع إنتاج أجزاء السلعة أو الخدمة الواحدة على عدد من دول العالم ومناطقه حسب ما تحدده تكلفة الإنتاج ومعدلات الربح وهو ما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات ورفع معدلات حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة .

كما يقصد بالعولمة المصرفية، خروج المصرف من إطار التعامل المحلي إلى الأفاق العالمية حيث تعمل على دمج نشاط المصرف في السوق العالمية، وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي إلى أرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني مما يجعل أداء المصرف أكثر اتساعا وشمولية.

إن العولمة المصرفية حالة كونية، فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى أفاق العالمية الكونية وتدمجه نشاطيا ودوليا في السوق العالمي، بجوانبه وأبعاده المختلفة وبما يجعله في مركز التطلع السريع نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية أو ما يجعله يخضع للتراجع أو التهميش والانكماش. [1]

أي العولمة هذه تعبر عن صراع في إطار التكتلات والكيانات المصرفية بالغة الضخامة ومتعاظمة القوة والتي أصبحت تملك القدرة العالمية في التأثير في شكل واتجاهات السوق المصرفي العالمي المتعاظم في النمو، الانتشار والاتساع في كافة أنحاء العالم وفي نفس الوقت زيادة ثقل المراكز الوطنية وقدرة وكفاءة العقول وأصحاب الفكر الإبداعي على صناعة قواعد الارتكاز وحمايتها وصيانتها بشكل دائم ومستمر، ومن ثم فالعولمة المصرفية لا تعني أبدا التخلي عن ما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية، ولكنها تعني أكثر، اكتساب قوة دفع جديدة والانتقال بمحيط النشاط إلى العالمية مع الاحتفاظ بالمركز الوطني أكثر فاعلية ونشاطا لضمان الامتداد والتوسع المصرفي والاتساق الحيوي للأنشطة المصرفية التي يمارسها البنك إذ أن الكيانات المصرفية العملاقة بحكم علاقات القوة الاقتصادية الضخمة، والحجم الاقتصادي الكبير

[1] - محسن أحمد الخضيري، مفهوم العولمة المصرفية، مجلة أتحاد المصارف العربية ،العدد 236، ص4 .

والأداء الاقتصادي الفائق أصبحت تملك قدرة عالية للتأثير في شكل واتجاهات السوق المصرفي العالمي الذي يتميز بالسرعة في النمو والانتشار دوليا .

1-1 الأسباب المؤدية للعولمة المصرفية :

يرجع اتجاه البنوك والمصارف نحو العولمة إلى الرغبة العارمة في التوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية التي تستند إلى العديد من الأسباب أهمها ما يلي:[2]

- التطور الذي حدث في اقتصاديات المصارف وتشغيل البنوك وزيادة عددها وشدة المنافسة مما أدى إلى جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية كما أنها في الوقت ذاته أصبحت لا توفر مجالا للحماية والاحتياط الاحترازي لتركز المخاطر وارتباطها بحكم التخصص وتقسيم العمل الدولي أو آليات التفاعل للنظام الرأسمالي الحر، فضلا عن اعتبارات النمو السريع للبنوك والمصارف العالمية والتي أدت إلى تهميش وتراجع دور المصارف المحلية وتناقص قدراتها حتى على المستوى المحلي وأصبح يتهددها خطر الابتلاع والاختفاء؛
- مشاركة المصارف في تشجيع سوق المال وتطويره عن طريق زيادة إقبال المدخرين للتعامل والتملك في أسهم وسندات الشركات المختلفة وذلك في إطار إنشاء وتأسيس شركات السمسرة وإدارة المحافظ وضمان وتغطية الاكتتاب والخصم من جانب والتعاون مع صناديق وشركات التأمين لإنشاء وتكوين صناديق استثمار تتعامل في أسواق رأس المال، وكذلك قيام الإدارات المتخصصة بالبنوك بحملات الترويج وبحوث السوق اللازمة في اتجاه وتنشيط الخدمات والأنشطة القائمة والمقدمة بها لتسهيل أداء عملية البيع والشراء للأوراق المالية، وإيجاد وتحديث خدمات جديدة، كالحفظ المركزي، لسرعة تداول هذه الأوراق في اتجاه آخر؛
- تطوير عدد كبير من المصارف، إطارها المؤسسي بما يدعم التحول نحو الصيرفة، الشاملة حيث دخلت هذه المصارف بقوة الى ميادين عمل جديدة، كالتمويل التأجيري وصيرفة الأعمال والأنشطة غير التقليدية وأنشطة أسواق رأس المال والتأمين المصرفي والخدمات المصرفية الخاصة وغيرها، وذلك عبر تأسيس شركات تابعة أو متفرعة أو خلق دوائر جديدة في المصرف لممارسة هذه الأعمال والأنشطة غير التقليدية؛
- ضخامة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان الى آخر على اتساع دول العالم وامتداد أسواقه الدولية، واستحالة هذه الموارد والتقاضي عن فرص الاستفادة منها وتحويلها من مجرد أموال وافدة الى أموال مستقرة مستثمرة موظفة توظيفا جيدا، وفاعلا وما دعم هذا الأمر ظهور وتنامي الكتل النقدية ذات التأثير غير المحدودة، على حركة رؤوس الأموال وعلى قابليتها للتوظف وللاستثمار متوسط وطويل الأجل، وعلى قرارات المضاربين وانتقالهم من مركز نقدي الى آخر ومن أوجه معينة للاستثمار في مجالات أخرى؛
- تضخم وتنامي الشركات العابرة للقارات ومتعددة الجنسيات مما جعل منها إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة، ومن حيث حجم الأصول ومن حيث حجم الأموال المتدفقة منها وإليها، والتي أصبحت تحتاج معها الى وجود بنك كوني يتيح لها خدماته المصرفية حيث ترغب وحيث تود أن تكون خاصة والعلاقة ما بين هذه الشركات وبنوكها تستلزم منها ان يكون نشاطها ومعاملاتها المصرفية محصورا في بنك ضخم، يتولى مسؤولية، وأمانة ومستقبل هذه الشركات وينمو ويتنامى معها ومن ثم فبحكم المصالح والمسؤولية تحتاج الى مصرف وحيد قادر على خدمتها ورعاية مصالحها؛

[2] - عزت عبد الحليم ،أسباب العولمة المصرفية ،مجلة اتحاد المصارف العربية، الكويت، العدد 236 ، ص 6 .

- تخفيض الحواجز أمام التجارة الدولية وازدياد تدفق السلع والخدمات، عبر الحدود حيث بلغ متوسط الصادرات العالمية ما قيمته 2.3 تريليون دولار سنويا خلال الفترة 1983- 1992 وازداد بأكثر من 3 مرات بما قيمته 7.6 تريليون دولار في 2001 ،فازداد الطلب على التمويل الدولي والسيولة؛[3]
- عولمة الوساطة المالية كجزء من الاستجابة للطلب على آليات الوساطة في تدفقات رؤوس الأموال في العام ألفين ما قيمته 7.5 تريليون دولار وهو ما يمثل زيادة تبلغ أربع مرات ما كانت عليه في 1990؛[4]
- ارتفاع اختلال التوازن في ميزان المدفوعات فقد أدى نمو احتياجات التمويل الخارجية للولايات المتحدة مسايرة مع الارتفاع الدائم للفائض الجاري لليابان، والاتحاد الأوروبي الى تحفيز نمو التدفقات المالية العالمية .

2-1 مراحل وأهداف العولمة المصرفية :

تعد العولمة المصرفية بمثابة تيار متدفق مستمر، تتحد عليه الارتكازات، والتوجهات، والهوية المصرفية للبنك الذي يشف طريقه نحو العولمة وتحتاج هذه الأخيرة الى أدراك البنى الذاتية للمصرف، حيث يجب ان تنمو بشكل يمكنها من تخطي الحدود الوطنية، ونشر شبكة فروع ووحدات على المستوى العالمي وفي اطار يتصف بكونه متكامل، متوافق، ومتسق.

ومن هنا تكون العولمة المصرفية منبعثة من داخل البنك حيث يتطلب قدرة غير محدودة على إنتاج الخدمات المصرفية فائقة الجودة، واستخدامها كمتغير جوهري لاختراق الأسواق المصرفية الدولية، والتواجد المؤثر فيها وابتلاعها تدريجيا، وهو أمر يتطلب العمل على مراحل تدريجية لاكتساب الآتي:[5]

- زيادة الفجوة المالية وتدعيم المركز المالي للبنك بالشكل الذي يجعله قادرا على تمويل عملية العولمة بجوانبها الانتشارية الجغرافية وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية؛
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الحماية والصيانة والأمن والسرية بجوانبها الثلاثة: أمن المعلومات، وأمن المنشآت مع أمن أفراد وبالشكل الذي يدعم الصورة الذهنية الجماهيرية والانطباع المصرفي حول البنك عبر عدة مناطق من العالم، وذلك بخلق سمعة جيدة وعناصر جذب تسويقية، صحيحة وسليمة ومؤكدة تضمن للبنك نصيب متنام من السوق المصرفي؛
- تنويع وعصرنة قاعدة الخدمات والمنتجات، حيث عملت المصارف على تقديم خدمات مبتكرة في اطار صيرفة التجزئة، مثل بطاقة الائتمان والصرف الآلي وتقديم القروض الاستهلاكية والإسكانية وبرامج الادخار المرتبطة بالتأمين؛
- أصبحت عمليات التجميع والدمج والتملك وسيلة أساسية لدى الكثير من المصارف لا سيما الكبرى منها، وذلك للتوسع في مجال الأعمال والربحية وتحقيق وفرات الحجم ووفرات النطاق وخفض التكاليف ودخول ميادين عمل جديدة ،مما أدى إلى إحداث تقدم ملموس، وحيوي في أنشطة البنوك؛
- تطور أساليب الرقابة والإفصاح لدى عموم المصارف بحيث تم تحسين آليات الرقابة الخارجية والداخلية وسياسات الضبط الداخلي وتحسين طرق إعداد التقارير واعتماد معايير المحاسبة الدولية والشفافية المالية في إعداد البيانات المالية وبما يتلاءم والقواعد العالمية بتطوراتها المتواصلة؛

3- تشام فاروق، العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم التطبيقية عمان، 2003 ، ص 3 .

4- نفس المرجع، ص 4 .

5- القطاع المصرفي العربي أمام تحديات الانفتاح، مجلة الاقتصاد والأعمال ، جانفي2000 ، ص38 .

- إعادة هيكلة طرق تقديم وتسويق الخدمات، والمنتجات المصرفية من خلال التركيز أكثر على قنوات الخدمة الذاتية أو قنوات التوزيعات المباشرة وتحويل الفروع من مراكز عمليات مستقلة إلى قنوات تسويق وبيع الخدمات المصرفية المباشرة للعملاء كذلك من الضروري التركيز على الخدمات المصرفية المقدمة على الشبكة المعلوماتية والدخول بقوة وفاعلية إلى ميدان التجارة الإلكترونية؛
- إحداث تقدم ملموس وحيوي في أنشطة البحث والتطوير في المصارف لتحسين الأداء والدخول إلى مجالات جديدة أفضل وأرقى، مع عدم تجاهل نظرية التخصص وتقسيم العمل، وكذلك مراعاة نظرية التكامل المصرفية.

من خلال ما سبق يمكننا أن نستنتج أن هذه المتطلبات التي لا يمكن للعولمة المصرفية أن تتحقق إلا بواسطتها وذلك بالعمل على توفير المناخ والجو الملائم أي الظرف الاقتصادي والتشريعي المناسب الذي من خلاله يستطيع المصرف أن يتحول بكل سهولة وأريحية لمصف المصارف العالمية ولكن في نفس الوقت لا بد أن تكون هناك مرحلة تمهيدية لهذه النقلة النوعية هذه المرحلة التي تتصف بإعداد أهم الخطوات المدروسة التي عبرها يمكن أن يتحول المصرف إلى العالمية حيث تتم العولمة المصرفية من خلال سيناريو ذكي يتم تصميمه وإعداده ضمن مراحل متتابعة والتي تضمن إجراء تعديلات هيكلية لإضفاء مزيد من المرونة والفاعلية ولتمكين البنك من تحقيق العولمة المصرقية ويحتوي هذا السيناريو على المراحل التالية: [6]

- إعداد وتصميم استراتيجية البنك للعولمة المصرفية ،أجازتها واعتمادها وتعميمها على كافة العاملين بالمصرف وزرع العقيدة الاستراتيجية داخل كل منهم والقضاء على كافة أشكال المقاومة الذاتية داخلهم نحو التطوير من أجل العولمة، ويتم ذلك بتأكيد الأمان الوظيفي والمواصلة المستقبلية لجني ثمار الخبرة والاستثمار البشري .
- تصميم سياسات تطبيق العولمة المرحلية، واعتماد تتابعها وفترة تنفيذ كل منها ومتطلبات تنفيذها المادية والبشرية وذلك كما يلي :
- وضع سياسة لانتاج الخدمات المصرفية التي سيتم تقديمها عالميا وإكسابها مزايا تنافسية خاصة في مجال الجودة الشاملة بمحاورها الثلاثة القائمة على :
  - السرعة الفائقة التي لا تحتمل أي تأخير؛
  - على الدقة الكاملة التي لا تترك مجالا لقصور أو احتمال الخطأ؛
  - على الفاعلية الإشباعية المتنامية التي تحقق الرضا التام للعميل .
- وضع سياسة لتسويق الخدمات المصرفية وبناء الإطباع الجماهيري والصورة الذهنية الايجابية عن البنك على مستوى العالم قادرة على تحقيق الإنقاذية المتواصلة والتوسع والانتشار .
- تصميم وأعداد الخطط التكتيكية اللازمة للتواجد على مستوى العالم وما يتصل بها من أنشطة مصرفية. وعلى هذا الأساس تكون العولمة المصرفية، تعتمد أساسا على التخصص وتقسيم العمل المصرفي، وذلك لاكتساب مزايا تنافسية تؤهل المصرف للتفوق على المنافسين وفي الوقت نفسه زيادة التبادل بين المصارف الأخرى والتخصص يتيح قدرة هائلة على التكامل وبدوره انتشار المجموعات المصرفية المتكاملة تتيح للمصرف القدرة الهائلة على امتصاص الضغوط ومعالجة المواقف الحرجة وعدم الوقوع تحت ضغط الأزمات حيث قدرة المصرف على الانتشار الجغرافي وتنويع مجالات النشاط وتوزيع المخاطر تصبح فاعلة في ظل التكاملية المصرفية المتبادلة بين وحدات البنك المتعولمة والمنتشرة على جميع مناطق العالم وباختلاف مراكزه وأسواقه . إن الأهداف التي تنادي بها العولمة المصرفية من أجل الإسراع للدخول في حلبتها تخفي ورائها رغبة عارمة لدى المصارف للتوسع والنمو والانتشار والهيمنة العالمية ومن هنا يمكن القول أن العولمة تعبر عن إرادة قوية نحو حيازة المزيد من القوة والسيطرة المصرفية .

---

[6]- عدنان الهندي، تحويل تحديات العولمة الى فرص نمو، مجلة أتحاد المصارف العربية ، العدد10 سبتمبر1998 ، ص7

تحقق العولمة المصرفية للبنوك العديد من الأهداف التي من بينها ما يلي: [7]

- أن يصبح البنك أكثر قدرة على إرضاء العميل وإشباع رغباته؛
- أن يصبح البنك أكثر كفاءة في استغلال إمكانياته وتفعيل قدراته؛
- أن يصبح البنك أكثر اقتصادية في تحقيق أكبر عائد من التكاليف التي يتحملها.

إن ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات التي أضحت تمثل إمبراطوريات من حيث القيمة المضافة التي تحققها عبر حجم الأصول، والأموال المتدفقة منها وإليها وبهذا صارت تحتاج إلى مصرف عالمي يتيح لها خدماته المصرفية عبر أماكن تواجدها في العالم وبالتالي هذه العلاقة التي تربط الشركة المتعددة الجنسية ومصرفها الخاص يتطلب من هذا الأخير أن يكون مصرف عالمي أو دولي كي يحصر معاملاتها ونشاطها المصرفي ويتولى هذا المصرف رعاية نشاط هذه الشركة وخدمة مصالحها عبر نقاط عديدة من العالم.

3-1 مظاهر العولمة المصرفية :

3-1-1 تحرير الخدمات المالية والمصرفية :

بدأت منظمة التجارة العالمية مطلع 1995 نشاطها الرسمي، بعد مفاوضات الجولة الثامنة للأتفاقية العامة للتعريفة والتجارة وبعد نجاح هذه الجولة وقيام هذه المنظمة العالمية إتسعت مسئولياتها لتشمل بالإضافة الى السلع كلا من الخدمات والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وتم تدعيم نظامها بقيام جهاز فعال لتسوية المنازعات التجارية للدول الأعضاء مما يعني انتشار المنظمة ضمن إطار العولمة

تسعى إذا هذه المنظمة الى تحرير التجارة من كافة القيود ورفع مستوى الدخل القومي وزيادة الطلب على الموارد والاستغلال الأمثل لها مع تسهيل عملية الوصول الى الأسواق، ويأتي العمل المصرفي ضمن الخدمات المالية حيث تضمن اتفاق التجارة الدولية في الخدمات أربعة ملاحق خاصة ببعض القطاعات الخدمية، وهي تعد جزءا لا يتجزأ من من الانفاق العام للخدمات وهي ملزمة لكافة الدول التي تنتسب الى هذا الانفاق.

تشمل هذه الاتفاقية كافة الخدمات ذات الطبيعة المالية التي يتم إنتاجها والتداول فيها من المنجين أو المتداولين لها، حيث تشمل خدمات التامين وكافة الأنشطة المرتبطة بها والوساطة والاستشارات وكذلك الخدمات المصرفية والمجالات المالية الأخرى ويستثني ملحق الخدمات المالية من هذه الخدمات كافة أنشطة البنوك المركزية أو السلطات النقدية في مجال ممارستها لأعمالها وتنفيذها لسياساتها وأهدافها ويستثني أنشطة الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد العامة ويؤكد الملحق حق البنوك المركزية للدول العضوة في اتخاذ الإجراءات التي تحمي المستثمرين والمودعين وحملة الأسهم بما يضمن الثبات والاستقرار في السوق المالي والنقدي على حد السواء وبالتالي للدولة الحق في أن ترفض الترخيص بالعمل لأي مصرف أجنبي أو شركة تأمين إذا لم تلتزم بمتطلبات السوق الوطنية المحددة في هذا المجال. بالإضافة الى ما سبق أشارت المادتان 19 و20 الى تعهدات في مجال الخدمات المالية وهي كالتالي:

- زيادة عدد التراخيص الممنوحة لتأسيس مؤسسات أجنبية وتوسيعها؛
- إلغاء أو إزالة شرط الجنسية أو الإقامة لأعضاء مجالس الإدارات أو المؤسسات المالية؛
- تحديد مستويات من المشاركة الأجنبية في أسهم الفروع أو الشركات الفرعية أو شركات تقديم الخدمات؛
- مشاركة مصارف مملوكة لأجانب في نضام الصكوك والتسويات .

وتتجه حاليا منظمة التجارة العالمية الى فتح أسواق الخدمات المالية أمام المصارف والمؤسسات المالية تدريجيا دون التأثير في اقتصاد الدولة بدون قيود أو اشتراطات و هي ما يمثل أهم التحديات التي تواجه المنظمة والدول التي هي في طريقها الى الانضمام .

---

[7]- نايف علي عبيد، مجلة المستقبل العربي، صادر عن مركز دراسات الوطن العربي ،بيروت ،1997

3-1-2 الاتجاه نحو الاندماج المصرفي:

يتميز الاقتصاد العالمي اليوم بالكيانات الاقتصادية الكبرى، لذلك يعد الاندماج من أهم التحولات التي شهدها القطاع المالي والمصرفي على الصعيد الدولي، باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة وأحد أهم التحديات للقطاع المصرفي الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية ويدعم القدرة على الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا المتقدمة وما يتولد عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة

الاندماج المصرفي هو تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مالية أو مصرفية أخرى، بحيث يتخلى البنك المندمج عادة عن استقلاليته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا ويتخذ المصرف الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة أو اسم مشترك بينهما وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج . ويعتبر التوسع في الاندماج المصرفي وتكوين مصارف عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية.[8]

ان الاندماج المصرفي هو تلك العملية المالية التي تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو اكثر بواسطة مؤسسة مالية اومصرفية اخرى، بحيث يتخلى البنك البمندمج عادة عن استقلاليته ويدخل في البنك الدامج ويصبح مصرفا واحدا ويتخذ المصرف الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة اواسم مشترك بينهما، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج . ويعتبر التوسع في الاندماج المصرفي وتكوين مصارف عملاقة من أهم السمات المعاصرة للعمل المصرفي في ظل العولمة المالية .

3-1-3 الاتجاه للصيرفة الإلكترونية :

يعرف الاقتصاد العالمي تحولات هامة أفرزتها معطيات مختلفة أبرزها وأهمها التطورات التكنولوجية خاصة ما تعلق منها بأنظمة الاتصال عن بعد، هذا التطور جعل الاقتصاد العالمي يستفيد من السرعة والفعالية التي يوفرها له، وظهر إلى الوجود أفكار اقتصادية جديدة تعكس هذه التطورات التي تسمح بتجسيدها، من هذه الأفكار نجد العولمة المالية.

والحقيقة أن من الأسباب الرئيسية التي أفرزت ظاهرة العولمة المالية، التقدم التكنولوجي الباهر في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث عرفت تقنيات الاتصال السلكية واللاسلكية تطورات رهيبة وفرت السرعة التي يحتاجها الاقتصاد كعامل من عوامل اختيار الزمن الضروري لاتخاذ وتنفيذ مختلف القرارات الاقتصادية.

نظرا لهذه التحولات التي شهدها العالم وما تشهده الساحة المصرفية من تغيرات تشمل تطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة والتحديات التي تواجه العمل المصرفي، لمواكبة الدخول في عصر التجارة الالكترونية والصيرفة الالكترونية. تعتبر المصارف من أكثر المؤسسات استخداما لتكنولوجيا المعلومات، فقد استفادت المصارف من هذه التكنولوجيا في تطوير وتوسيع الخدمات التي تقدمها، وفي زيادة انتشار الخدمات المصرفية،

وفي زيادة كفاءة وفاعلية العمل المصرفي، كما يتميز القطاع المصرفي بسرعة تبنيه للتطورات التكنولوجية المتلاحقة والاستفادة منها في إعادة تعريف الخدمات المصرفية وفي استحداث الكثير من الخدمات الجديدة والتي لم يكن ممكنا أن تتواجد لولا الثورة التكنولوجية وإفرازاتها المتلاحقة، فقد ارتبطت فروع المصرف المختلفة مع بعضها البعض من خلال شبكات الحاسوب منذ عقود مضت، مما ساعد عملاء المصرف على الاستفادة من خدمات المصرف بغض النظر عن الفرع الذي يتعاملون معه، كما أن استخدام أجهزة الصرف الآلي والتي مضى على استخدامها عقد، مكن العملاء من الاستفادة من الخدمات المصرفية على مدار الساعة، كما زاد استخدام البطاقات الائتمانية من خلال

[8]- عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الأسكندرية،2001 ، ص153 .

أجهزة الصرف الآلي المختلفة، من المرونة المتاحة لعملاء المصارف. إن التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الأجهزة والبرمجيات والاتصالات قد ساعدت المصارف على إعادة هندسة عملياتها الإدارية وتنويع خدماتها المصرفية، كتقديمها من خلال الإنترنت. [9]

3-1-3 ترسيخ مبادئ الحوكمة المصرفية:

تعنى الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية. وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة.

وتتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين: [10]

- تمثل المجموعة الأولى: الفاعلين الداخليين، وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون؛
- أما المجموعة الثانية: فتتمثل في الفاعلين الخارجيين، المتمثلين في المودعين، وصندوق تأمين الودائع، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي.

وترتكز الحوكمة – كما سبق القول - على عناصر أساسية لابد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك، تتلخص في الشفافية، وتوافر المعلومات، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من الجهة الأخرى.

2 - النظام المصرفي الجزائري والاتجاهات المعاصرة للعولمة :

2-1 الحوكمة المصرفية في الجزائر :

الحوكمة في الجزائر جاءت من خلال الأمر 03-11 وكانت بمثابة نقطة تحول للنظام المصرفي الجزائري إثر فضيحة الخليفة بنك حيث أعطيت الإشارة للبدأ في تطبيق سياسة إشرافية مستقلة على المصارف بتدعيم النظام المصرفي بأهم الآليات والميكانزمات العالمية المستحدثة في هذا المجال، وبدأ العمل بالتسريع في تطبيق معايير لجنة بال2 الدولية وذلك كإجراء أولي من خلال الرفع من رأسمال المصارف والمؤسسات المالية الناشطة مع إعادة النظر في آليات منح الإعتماد،وتدعيم استقلالية بنك الجزائر في الإشراف على السياسة النقدية ومراقبة الصرف،حيث أضحى مستشار السلطة التنفيذية،وما تجب الإشارة له أنطلاقا من هذه المرحلة تراجع حجم البنوك الخاصة المحلية التي لم تثبت قدرتها على فك حصة سوقية لها على غرار المصارف الأجنبية، كما تم منع المصارف العاملة بالجزائر عمومية أو خاصة من تمويل فروع لها أو تمويل مؤسسات لحملة الأسهم في المصرف، تفاديا لإعادة سيناريو الخليفة بنك، ولكن مؤخرا بدأت السلطة النقدية في فتح ورشة للنظر كيف يمكن السماح بهذا الإجراء دون المساس بسلامة المصارف ومن ثم سلامة الجهاز المصرفي. لكن هذه الإجراءات المتخذة في إطار الإشراف المحكم على المصارف لم تكن كافية بدليل أن الهزات والفضائح المالية المصرفية لم تتوقف بل طالت حتى المصارف العمومية، على شاكلة فضيحة إحدى وكالات البنك الوطني الجزائري بالعاصمة باختفاء 3500 مليار دينار جزائري في سنة 2005 .

إن التحول للعمل بالنظام المحاسبي المالي ابتداءا من سنة 2010 يعد إنجاز وحدث هام في إدارة الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، والقطاع المالي والمصرفي بصفة خاصة،حيث دخل هذا الأخير حيز نظام الحسابات بالمعايير الدولية مما يسهل عملية الإنفتاح على العالم الخارجي من

---

[9]- عامر عبد الرحمن الشيخ"الاستخدامات الإلكترونية في القطاع المصرفي"مجلة الدراسات المالية والمصرفية،المجلد:19 العدد2:يونيو2002 ص4

[10]- محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، معهد الشيرازي الدولي للدراسات بواشنطن،2012

جهة واكتساب الآليات الدولية للرقابة والإشراف والمراجعة للقوائم المالية في سياق الحوكمة المصرفية التى أصبحت مطلبا وتيارا عالميا جراء سلسلة الفضائح المالية التي أودت بالاقتصاد العالمي لأزمة مالية ابتداء من 2008 والتي كان تأثيرها على القاصي والداني من ربوع المعمورة.

إن الأزمة المالية العالمية أدت إلى إعادة النظر في معايير لجنة بال الدولية حيث أخطرت جموع المصارف المركزية في العالم بالمعايير الدولية للجنة بال3 وكانت الإجابة من طرف بنك الجزائر المركزي برفع رأس مال المصارف الفاعلة من جديد لينتقل من 2.5 مليارديناربإلى 10 مليارديناربجزائري في نهاية ديسمبر 2008 كنتيجة للتحوط من الأزمة وتفعيل إتفاقية بال 2 التي تم دخولها حيز التنفيذ في2005 بالجزائر.[11] واصلت السلطات المعنية سياسة الإصلاحات المصرفية في إطار تبني سياسة الحكامة والحوكمة بصدور الأمر10-04 بتاريخ 26 أوت 2010 القانون المعدل والمتمم للقانون 03-11 حيث جاءت بعض التعديلات والإضافات تنصب في تقوية بنك الجزائر والهيئات الرقابية التابعة له،كما فرض على المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية العاملة بالجزائر على ضرورة فتح حساب جاري لها لدى بنك الجزائر وهذا بمثابة احتياط احترازي، بالمقابل تم وضع الآليات المحكمة لجعل المؤسسات النشطة بالجزائرلا تقوم بتحويل أرباحها الناتجة عن الاستثمار في الطاقة وما شابه ذلك إلا عن طريق بنك الجزائر الذي يحدد الإجراءات وفق ما تفتضيه التعديلات الجديدة في هذا الشأن،إلى جانب منع المصارف والمؤسسات الأجنبية المستثمرة في الجزائر عدم التنازل عن الأسهم لأي طرف خارجي دون إخطار السلطات بالجزائر وأخذ الموافقة من الهيئات المختصة.

إن الأمر 10-04 جاء ليعمق الدور الإشرافي لبنك الجزائر والهيئات التابعة له ويعزز آلية الإنذار المبكرلتجنب الكوارث المالية -إن جازت العبارة- في ظل معطيات دولية متأثرة بالأزمة المالية العالمية.

2-2 عصرنة وسائل الدفع:

تطور قطاع المصارف في العالم تجاوز مرحلة الخدمات التقليدية حيث أصبح يقدم خدمات مواكبة لعصر العولمة والتطور التكنولوجي، تعتمد على الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة فلاكتساب تنافسية للاقتصاد يجب تحديث البنية الإلكترونية للمصارف في إطار تحديث القطاع المصرفي.

إن تزايد احتياجات المتعاملين للمنتجات الإلكترونية فرض على القطاع المصرفي الجزائري اللحاق بأهم المستجدات الإلكترونية والتي أصبحت ضرورة حتمية تفرضها التكنولوجيا المتنامية في السوق العالمية .

إن نظام الدفع الإلكتروني وبطاقات الائتمان في الجزائر أخذ شوط معتبرا حيث بدأ الإعداد للدخول لهذه المرحلة منذ 1995 إلا أنه لا يزال في مرحلته الأولى على خلفية التأخر المتكرر للبرنامج الرامي إلى تحديث نظام الدفع المصرفي الإلكتروني وقد بدأ تفعيل هذا التوجه بشكل ملموس مع بداية الألفية،حيث بدأت تجربة الدفع الإلكتروني ولقيت تجاوب واستحسان المتعاملين، مما أدى إلى تضاعف عدد الأجهزة الإلكترونية، لسحب النقود المتعارف عليها بالصراف الآلي،التي تم وضعها على واجهات البنوك والمؤسسات المصرفية، كما دخلت الجزائر المرحلة الأولى للتسوق عبر الانترنت،حيث أصبح يتداول بالسوق الجزائرية 420000 بطاقة دفع إلكترونية كلاسيكية و52000 بطاقة دفع ذهبية وزعت لزبائن 17 مؤسسة مصرفية نهاية 2008 مع العلم أن هذه المؤسسات كانت قد تعاقدت فيما بينها للدفع الآلي مابين البنوك وحسب الإحصائيات الأولية لشركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك " ساتيم " بلغت نسبة التعاملات المصرفية عبر هذه البطاقات 7500عملية يومية تتم عبر 2120 نهائي الدفع الإلكتروني الموزعة على التجار و640 موزع آلي للنقود، كما تم توزيع 850000 بطاقة جديدة نهاية 2009 من طرف المؤسسة المعنية مع زيادة عدد الموزعات الآلية ب720 صراف آلي جديد و4300 نهائي الدفع الإلكتروني على مستوى التجار وهذا ما أدى إلى تقديم دفعة قوية لمشروع التجارة الإلكترونية بالجزائر،[12] التي تدخل ضمن مجموعة من المشاريع التي تحضر لها السلطات

---

[11]- موقع بنك الجزائر المركزي www.bankofalgeria.dz

[12]- فضيلة شريوف، أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية، رسالة ماجستيرفي التسويق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص140

في إطار البدء بالعمل بنظام الحكومة الإلكترونية نهاية 2013 وعلى هذا الأساس كانت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك في النصف الثاني من 2009 قدأطلقت عمليات الدفع الإلكتروني لشراء المنتوجات عبر الانترنت أو من عند التجار، ومن الملاحظ أن شركة النقد الآلي أوجدت للتكفل بتطوير القطاع المصرفي والتجاري بالجزائر من خلال وضع قاعدة بيانات معلوماتية للدفع الإلكتروني بالجزائر في إطار إصلاح المنظومة المصرفية فعملت على الرفع المستمر من نسبة استخدام البطاقات الالكترونية والرفع من عدد مراكز التوزيع حيث حققت من خلال هذا التوجه الوصول إلى 01 مليون بطاقة إلكترونية مستعملة بداية 2011 وتراهن السلطات اكتمال نظام سداد الكتروني للشيكات ونظام لتسوية المدفوعات بين البنوك نهاية 2014 لتطوير النظام المصرفي الذي لا يزال يعاني ضعفا تقنيا، فآخرالأرقام الواردة من بنك الجزائر تشير أن 40 بالمائة من الكتلة النقدية يستحوذ عليها الاقتصاد الموازي بمعنى من بين كل 10 أشخاص تسعة قرروا أن يكونوا خارج النظام المصرفي وبالتالي الغرض من تحديث وسائل الدفع حصر الاقتصاد الموازي والعمل على التحكم فيه من خلال التحكم المحكم في الكتلة النقدية

2-3 توسيع الشبكة المصرفية:

تعتبر السوق المصرفية الجزائرية واعدة في ظل استقرار اقتصادي بدأ يلوح في الأفق طيلة العشرية الماضية،هذا ما جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ منحى تصاعديا بدأ من سنة 2000 حيث أخذ قطاع المحروقات حصة الأسد بحكم الميزة النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري في هذا المجال ولكن مع هذا كان للقطاع المصرفي حصة مميزة فقد تزايد عدد المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية المعتمدة من طرف بنك الجزائر، ليصل العدد الإجمالي للمؤسسات المصرفية التي يضمها القطاع المصرفي في الجزائر نهاية 2012 مابين 20 مصرفا و9 مؤسسات مالية أي 29 في المجموع والعدد مرشح للارتفاع نظرا لطلبات الاعتماد المودعة لدى بنك الجزائر.

وقد تحدث الكثير من المصرفيين عن مبدأ الانتشار وهناك نماذج تناولت عملية الانتشار بطريقة أو بأخرى كنموذج كاميرون الذي وضع عام 1967 حيث يرى أن لكل 10000 نسمة فرع واحد لبنك فمبدأ هذا النموذج مبني على عرف دولي حيث يتم قياس عدد الفروع من خلال العلاقة التالية: حاصل قسمة عدد الفروع على عدد السكان مضروب في عشرة ألاف فإذا كانت تساوي واحد فهو العدد المثالي للتوزيع أو الانتشار وإذا كانت أكبر من الواحد فهناك انحراف موجب بمعنى هناك انتشار كبير للبنوك وقد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على المصارف وبالتالي انخفاض ربحية البنك أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد أي هناك انحراف سلبي بمعنى انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كافية وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمة المصرفية وقد طور هذا النموذج إلى الأخذ بعدد السكان المنتجين فقط.[13]

إن درجة الانتشار المصرفي تبقى ضعيفة إذ تقدر بشباك لكل 26000 ساكن في الجزائر، بينما تقدر المعايير الدولية شباك لكل 3000 و5000 ساكن، فضلا عن سوء توزيع شبكة البنوك فالتغطية البنكية ضعيفة في الكثيرمن المدن الهامة أما في الفترة الحالية ارتفعت هذه النسبة في الجزائر لتصل 0.41 حيث كانت في التسعينات 0.22 فرغم أن النسبة ارتفعت عن النسبة المسجلة سابقا إلا أن انتشار البنوك يبقى غير كافي وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة كبيرة من الناس فهناك فرع بنكي لكل 24000 شخص مما يعني هناك نقص في التغطية والاستيعاب رغم التطور الملاحظ في عدد المصارف الناشطة، التي بدأت مؤخرا العديد منها وبالخصوص الأجنبية التوسع بفتح فروع في مناطق متعددة،لكن يبقى تحدي الرقعة الجغرافية التي تمتع بها الجزائر فالمصارف تحبذ عادة الإنتشار في المناطق ذات الكثافة والحركية الاقتصادية.

2-4 استقرار الوضع النقدي والمالي:

يتميز الوضع النقدي والمالي في الآونة الأخيرة، بالاستقرار والدعم على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وما نجم عنه من زيادة معتبرة في إيرادات الدولة من بين المعايير التي أكّدت على النتائج المالية المحققة في السنوات الأخيرة،

[13]- جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، طبعة 1999، الأردن، ص 124 .

هناك ثلاث معايير تتعلق بمتانة الوضع الخارجي، وهي تحسن ميزان المدفوعات وحجم احتياطات الصرف والتحكم في المديونية الخارجية، كما ساهم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في وظيفة تسديد الديون العمومية وتوفير الاحتياطات، بالإضافة إلى لعب دور استراتيجي في التخفيف من الصدمات الخارجية، عن طريق التكفل بالنقص في قيمة الجباية البترولية تحت السعر المرجعي للبترول، مما سمح باستقرار نفقات الميزانية التي كانت سابقا تتذبذب بتراجع الإرادات النفطية.

كما تعكس حالة السوق النقدية اليوم، ظرفا نقديا استثنائيا من حيث تراكم الأرصدة الداخلية والخارجية فمنذ سنة 2001 بدأت تعرف السوق النقدية سيولة مفرطة على الرغم من جهود بنك الجزائر من أجل تقليص حجم هذه السيولة والتي ساعد توجيه الموارد المالية نحو الدولة باعتبارها مستثمرا عموميا من الطراز الأول، في زيادة قدرات امتصاص السيولة خاصة مع انطلاق مختلف برامج الإنعاش التي بادرت بها السلطات خلال الفترة : 2001-2014 حيث كان مستوى الامتصاص معتبرا بالمقابل بلغ احتياطي الصرف بالجزائر 182 مليار دولار في سنة 2011 مقابل 162 مليار دولار في 2010 حسب تقديرات بنك الجزائر حول الاتجاهات المالية والنقدية وقد بلغ عتبة 240 مليار دولار نهاية 2012 مما زاد في تحسن الوضع وتراجع المديونية إذ أصبحت الجزائر من الدول التي تتمتع بالملاءة المالية أو القدرة على السداد ويعد إقراض الجزائر لهيئة صندوق النقد الدولي،نقطة تحول في التاريخ المالي للجزائر وهذا ما يؤكد الأريحية المالية للجزائر في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية، والسؤال المطروح هل هذه الأريحية مستمرة فهي تابعة لقطاع وليست نابعة من مصادر متنوعة مما يجعل سلامة هذا الاستقرار المالي مهدد بانهيار أسواق الطاقة المعهودة .

2-5 التحديات الراهنة للقطاع المصرفي:

أصبحت السوق المصرفية الآن أكثر اتساعا وأكثر منافسة وأكثر مخاطرة وأكثر خضوعا لإشراف جهاز المنظومة الرقابية على المستوى الدولي والمحلي ولذلك تعمل المصارف على مواجهة تحديات البيئة الحديثة من خلال عدة وسائل أهمها:

- الاندماج بين البنوك لظهور كيانات كبيرة قادرة على المنافسة والوقوف أمام الوحدات الأجنبية العملاقة التي قد تغزو أسواقها التقليدية؛
- التنويع في المنتجات والخدمات التي تنتجها وتقدمها لتخفيض المخاطر والتعامل مع الابتكارات المالية في هذا المجال وكذلك التنويع في التعامل مع عملاء عدة مناطق جغرافية مختلفة وقطاعات عديدة بما يضمن عدم التركز أو بمعنى آخر التوجه نحو الشمولية والإنتشار؛
- استخدام التقنية الحديثة لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة مثل الصرافة عن بعد والصرافة عن طريق الأنترنت والتسويق الالكتروني؛
- تعميق استقلالية ودور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على أعمال البنوك.

وفي ظل هذه التحديات وجدت المصارف أو القطاع المصرفي الجزائري نفسه مجبراً على التأقلم والتكيف مع هذا المحيط الجديد حيث قام بعدة محاولات للوصول إلى هذا الهدف وإعطاء البنوك دورها الحقيقي والفعال في التنمية.

وصل القطاع المصرفي في العالم بعد الأزمة المالية إلى مرحلة يستطيع أن يضع ضوابط للمخاطر وأطر رقابة كافية فعديد البلدان لديها قوانين تحمي من الإفلاس وحوكمة للمصارف مما جعل الأنظمة المصرفية أكثر مقاومة للصدمات حيث يقول ديرمين:[14] " عندما يكون الدائنون معرضين للخطر ستكون هناك ضغوط كافية للحد من المخاطر في النظام البنكي". ومن ناحية أخرى، زادت البنوك رؤوس أموالها بكميات كبيرة في العامين الماضيين، لذلك نسب رأس المال هي أعلى بكثير مما كانت عليه من قبل، في كثير من الاقتصاديات، تكون الخدمات المصرفية للأفراد مربحة جدا، ولذلك فإن الربحية المحتملة للبنوك ستكون معتبرة أيضا حيث تكون بمثابة تغطية على المخاطر المصرفية المحتملة .

إن الإنجازات التي حققها النظام المصرفي الجزائري في الآونة الأخيرة تعد مهمة لكنها غير كافية إذ ما تطلعنا إلى التحولات والمستجدات العالمية قي هذا الشأن فمن حيث المقارنة بحجم رؤوس الأموال المصرفية تعد متدنية لما عليه مثيلتها في دول ناشئة إن لم نقل متقدمة إن هذا

[14]- أستاذ الدراسات المالية والمصرفية بجامعة إنسياد، الصحيفة الإلكترونية، الاقتصادية،20 -03- 2012

العامل بالذات لا يسمح للمصارف الجزائرية أن تتحول إلى مصارف دولية أو تحويل جزء من رؤوس أموالها إلى استثمارات في مناطق مربحة من العالم على الاقل محاولة الإنتشار عربيا فهذا غير وارد على الأقل في الظروف الراهنة، وهذا ما يجعل القطاع المصرفي شبه معزول عن الأسواق المصرفية الدولية.

إن درجة تأثر القطاع المصرفي الجزائري إبان الأزمة المالية العالمية الأخيرة كانت شبه معدومة ولكن هل هذا يعتبر مؤشر صحي أم لا، لقد اختلفت الأراء في ذلك فاتجه البعض أن التأثير كان غير مباشر اقتصر على تغيرات أسواق العملات والبعض يرى أنه تأثيرا مباشرا مادام عاد مباشرة على تراجع احتياطات الصرف ولو نسبيا في تلك الفترة من خلال الإتجاهين يمكننا الجزم في كلا الحالتين أن النظام المصرفي الجزائري، تأثر ويتأثر بالتحولات العالمية وهو يعمل في هذا الإتجاه ولك بخطى ثابتة أن لم نقل بطيئة بمعنى آخر أن حركة الإصلاحات ليست جد متسارعة فمن ناحية هناك إلتزام بقواعد إتفاقية بازل الدولية والعمل على تطبيق حيثياتها ومن ناحية أخرى هناك تأخر في الانفتاح العالمي للمصارف الجزائرية على الأسواق العالمية كما أشرنا إلى ذلك سابقا .

خاتمة:

قطع النظام المصرفي في الجزائر شوطا كبيرا من الإنجازات من خلال عديد الإصلاحات التي شهدها ولكن لم تعد كافية في ظل التوجهات العالمية المعاصرة فالمصارف اليوم أصبحت أكثر شمولية ولا تؤمن بالحدود الجغرافية.

إن غياب سوق مالية فاعلة لجلب رؤوس الأموال، تعد حجرة العثرة للاقتصاد الجزائري الذي يبحث عن التنوع، الذي يمكن لقطاع المصارف أن يكون له دورا كبيرا في هذا التنوع المنشود لمصادر الدخل الوطني ولكن تبقى محدودية رؤوس أموال المصارف العاملة في الجزائر والتي تعود في غالبيتها للقطاع العمومي من بين أحد مثبطات العمل المصرفي الدولي إلى جانب تراجع وانحصار الرأسمال المصرفي الخاص المحلي الذي يكاد شبه معدوم كأحد إفرازت أزمة بنك الخليفة ومازاد الطين بلة هو المصارف الأجنبية العاملة في السوق الجزائرية التي اقتصر دورها فقط على تسهيلات التمويل للتجارة الخارجية فهي لم تساهم في إنعاش الاقتصاد الجزائري بالشكل المطلوب.

وعليه، ومما سبق أصبح على السلطات المعنية اليوم وأكثر من أي وقت أن تضع استراتجية واضحة المعالم كي تساهم من رفع مساهمة هذا القطاع الحساس والاستراتيجي في النمو والتنمية من خلال إيجاد الشركاء المحليين والدوليين القادرين على تطوير قطاع المصارف بما تقتضيه التوجهات العالمية .

قائمة المراجع :

1. جميل الزيدانين السعودي، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، طبعة 1999 ، الأردن ؛
2. عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الأسكندرية،2001 ؛
3. محمد حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، معهد الشيرازي الدولي للدراسات بواشنطن، 2012.
4. تشام فاروق، العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم التطبيقية، عمان، 2003؛
5. عامر عبد الرحمن الشيخ، "الاستخدامات الإلكترونية في القطاع المصرفي"مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد:19 العدد2: يونيو2002
6. عدنان الهندي، تحويل تحديات العولمة الى فرص نمو، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد10 سبتمبر1998؛

7. عزت عبد الحليم ،أسباب العولمة المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، الكويت، العدد 236؛
8. القطاع المصرفي العربي أمام تحديات الانفتاح، مجلة الاقتصاد والأعمال، جانفي2000؛
9. محسن أحمد الخضيري، مفهوم العولمة المصرفية، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد 236؛
10. نايف علي عبيد، مجلة المستقبل العربي، صادر عن مركز دراسات الوطن العربي، بيروت،1997 .
11. فضيلة شريوف، أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية، رسالة ماجستيرفي التسويق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010

دور التكوين في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية

عمر بلخير جواد
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سعيدة

فتحي أرزي
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سعيدة

ملخص:

يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي يمكن أن تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية من اجل تحسين أدائها و رفع مرد وديتها، لهذا نجد أن إدارة و تنمية الموارد البشرية تعتبر ركيزة أساسية في غالبية المنظمات.

و بحثنا هذا يصب في نفس الاتجاه حيث يتعرض إلى أهمية الوظيفة التكوينية في المؤسسة و مساهمتها في تحسين أداء العمال و الرفع من مرد وديتها الاقتصادية و هذا بالإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتكوين أن يساهم في التحسين و الرفع من أداء المؤسسة الاقتصادية بما يسمح لها من مواكبة التطور التكنولوجي و ضمان البقاء في السوق؟

وقد توصلنا إلى أن أداء المؤسسة الاقتصادية مرهون بعامل التكوين الدائم و المستمر للعنصر البشري، وهذا من اجل اكتساب ميزة تنافسية تمكنها من البقاء و مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة.

مقدمة:

عرف الاقتصاد عدة تطورات على المستوى العالمي مما أدى بالباحثين للتوصل إلى فكرة أن التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن لا تعتمد على توفر الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال فحسب وإنما إلى جانب هذه الأخيرة من المهم جدا تواجد الموارد البشرية المتكونة والمؤهلة فلا يمكن الفصل بين العوامل الثلاث.

إن التكوين الجيد وظيفة أساسية في المؤسسات الاقتصادية الحديثة فالفترة التكوينية تجعل الموارد البشرية قادرة على مداهمة كل الضغوطات والتحديات الإنسانية التقنية الإنتاجية والإدارية التي لها علاقة مباشرة بالفرد كونه إنسان من جهة والمحرك الرئيسي لمختلف عناصر الإنتاج من جهة أخرى.

وكافة المؤشرات تشير إلى تزايد الاهتمام بوظيفة التكوين كونها ترتبط بمستوى أداء الفرد للوظيفة التي يشغلها فعند انخفاض كل من أداء الفرد والكفاءة الإنتاجية تتدخل إدارة الأفراد لاتخاذ كافة الإجراءات التي تعمل على رفع مستوى أداء الفرد والرفع من الإنتاجية إلى مستوى المقاييس المطلوبة.

كما يعتبر التكوين بمثابة استثمار في الموارد البشرية ويتمثل عائده في زيادة الإنتاجية الكلية على المستوى العام، أما على المستوى الفرد فعائده يتمثل في زيادة المعارف والمهارات الأمر الذي قد يؤدي إلى رفع دافعية وقدرة الفرد على العمل.

يعتبر التكوين formation من الأنشطة التي ترفع القدرات والمهارات الحالية والمقبلة للعمال، كما انه يركز على زيادة القدرات والمهارات التي لها علاقة بعمل محدد، والتكوين في حد ذاته يؤدي إلى تحقيق عدد من الفوائد لمختلف المنظمات هذا ما يستدعي التكوين المنظم والمستمر حتى يتمكن العامل من الحصول على الحد الأدنى للأداء الملائم.

على ضوء كل هذا يمكننا طرح إشكالية البحث الرئيسة كما يلي:

كيف يمكن للتكوين أن يساهم في التحسين والرفع من أداء المؤسسة الاقتصادية بما يسمح لها من مواكبة التطور التكنولوجي؟

I. مفهوم إدارة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية:

تعتبر الموارد البشرية من أهم وظائف الإدارة لتركيزها على العنصر البشري والذي يعتبر أثمن مورد لدى الإدارة والأكثر تأثيرا في الإنتاجية على الإطلاق. إن إدارة وتنمية الموارد البشرية ركنا أساسيا في غالبية المنظمات حيث تهدف إلى تعزيز القدرات التنظيمية، وتمكين الوزارات والمنظمات الحكومية والأهلية من استقطاب وتأهيل الكفاءات اللازمة والقادرة على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية .

- **مفهوم الموارد البشرية ودورها:**

✓ يقصد بالموارد البشرية تلك الجموع من الأفراد المؤهلين ذوي المهارات والقدرات المناسبة لأنواع معينة من الأعمال والراغبين في أداء تلك الأعمال بحماس واقتناع، من ذلك نتعرف على صفتين أساسيتين في تركيب الموارد البشرية هما:

أ- صفة القدرة على أداء الأعمال.

ب- صفة الرغبة في أداء الأعمال.

و هي أيضا مجموعات الأفراد الذين يسهمون بطريقة فعالة في تنمية المجتمع ويمكنهم استلام مسؤوليات مختلفة، وأداء أعمالهم على أحسن وجه.

✓ لعبت أهمية الموارد البشرية دورا بالغ الأهمية لحل الكثير من التناقضات خاصة في الدول المتقدمة وبالخصوص معدلات الزيادة في مواردها الطبيعية.

أصبحت تلعب الموارد البشرية الدور الاستراتيجي نتيجة التغير الكبير خلال الأربعين سنة المادية والذي حدث على مستوى طبيعتها، تكوينها، نوعيتها وتركيبها، ويعتبر اتساع حجم الموارد البشرية المظهر الأول لهذا التغيير.

وكذلك يمكن أن نستنتج أن هناك عدة عوامل أدت إلى تطور الموارد البشرية أهمها:

- ارتفاع وتعقد مستوى التقنية (التكنولوجية).
- ارتفاع مستويات التعليم.

➢ التزام الحكومات بتحقيق مستوى التشغيل الكامل.

✓ **تنمية الموارد البشرية :**

* تعرف تنمية الموارد البشرية على أنها:"تغيير في مستويات المعرفة والمهارات والاهتمامات والقيم والاتجاهات والميول والقدرات والاستعدادات والخبرات والمعارف الخاصة بأبناء المجتمع".

* إن تنمية الموارد البشرية لها جانبان هما:

- جانب تكوين القدرات: فتنمية الموارد البشرية تعني تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التكوين.
- جانب الاستفادة من هذه القدرات: الاستفادة الكاملة من القدرات فيما ينفع العامل .

* إن التكوين لا يمكن أن يتم بمعزل عن باقي المكونات تنمية الموارد البشرية، بل انه يستند مدخلاته وتتحقق فعاليته بالترابط الوثيق و التناسق التام مع مختلف المكونات المرتكزة إلى الفرد والعمل والتنظيم ومن ثم فان غاية التكوين في رأينا أن تساهم في تحقيق أعلى درجة من التوافق بين أطراف علاقة العمل، إذ أن التكوين عملية مستمرة ويتعين على الموظف التعلم باستمرار لتطوير قدراته الإدارية على مدى حياته العملية.

- **إدارة الموارد البشرية في إطار الفكر الإداري الحديث:**

يتميز الفكر الإداري الحديث بملامح عامة تسهم في تفوق الإدارة، ولعل من أهمها ما يلي:

1- لقد أصبح التوجه الجديد البارز هو التميز والتفوق، وذلك باستثمار كل الطاقات التكنولوجية الحديثة والقوى البشرية عالية التأهيل والمهارة والدافعية للعمل.

2- المعيار الرئيسي للنجاح الإدارة الجديدة في تحقيق التفوق والتميز هو الرضا والتعامل المتكرر من جانب عملاء المؤسسة.

3- تعمل الإدارة الجديدة على تأكيد وجودها وزيادة حصتها في أسواق مختارة بعناية.

4- توجيه كل الطاقات الممكنة لتحقيق معدلات نمو مستمرة ومتزايدة على حقوق الملكية المستثمرة في المؤسسة.

5- تتعامل مع المتغيرات باعتبارها حقائق تكشف عن فرص ومعوقات.

6- لا تخشى التغيير بل تعرف أحيانا بإدارة التغيير أو التغيير الموجه.

7- تتبنى مفهوم الابتكار والخلق باعتباره من أهم الوسائل المؤدية إلى التمييز والتفوق.

8- تستخدم كل المفاهيم والمبادئ والأساليب التي تحقق المناخ المناسب، وتعمل على تطويرها وتعديليها باستمرار.

9- تسهر الإدارة الجديدة على ترسيخ فكرة البشر هم الدعامة الرئيسية للإنتاج والنجاح.

10- تتبع أساليب متطورة في اختيار الأفراد وإسناد المهام لهم، وتوفير كل الإمكانيات المالية والتنظيمية التي تساعدهم على الأداء المتميز.

✓ تمثل مميزات الإدارة الحديثة فيما يلي:

- السعي إلى التفوق ،التميز ورضا العميل
- التعامل مع المتغيرات و الالتزام بالجودة
- تشجيع الابتكار والخلق والإبداع و اعتبار النشر الدعامة الأساسية
- تكريس اللامركزية و تقليص البيروقراطية
- اعتبار القيادة هي الأساس، العمل على تنمية العلاقات الإنسانية
- دعم العمل الجماعي و استثمار كل الطاقات
- تخطيط التطوير التقني والتوجه نحو العالمية

- **التكوين وتنمية الموارد البشرية في المؤسسة:**

يتفرع تكوين وتنمية موارد المؤسسة إلى فرعين أساسين، وهما التدريب والتعليم، وكل من العمليتين وإن تشابهتا في بعض جوانبها تتميز عن الأخرى، وخاصة وأن التدريب عادة ما يقدم لفئات المشرفين والإداريين في المستويات الأخرى من الإدارة.

✓ **تدريب الأفراد:**

إن عملية التدريب مثل العديد من الظواهر الاجتماعية تتميز بدرجات متغيرة في تحقيها لدى مكتسبها، فالشخص العادي الذي يتلقى عددا من المعلومات، سواء لتحسين مستوى إدراكه وتذكره أو لتطوير أدائه يكتسبها في الفترة الأولى بشكل سهل وسريع تم مع تزايد وارتفاع عدد المعلومات التي يتلقها أو حتى الحركات التي منه، يتناقض مستوى استيعابه واستجابته له.

ويرتبط مستوى التدريب والاستيعاب للشخص بالعديد من العوامل، وفي مقدمتها ما يحصله الشخص من الرضا المادي أو النفسي، وهي عناصر ترتبط بقوة الحوافز التي تدفعه، وما دام العامل يتحرك في محيط وإطار اجتماعي، اقتصادي وثقافي محدد تتفاعل فيه العديد من الاتجاهات والعوامل المختلفة ويتفاعل معها بدوره.

✓ **تنمية المديرين في المؤسسة:**

يعمل التكوين على إرساء أساليب للتفكير المنطقي السليم ونمو فهم المعرفة وتفسيرها، ولا يعطي إجابات قاطعة ولكنه يعمل على تنمية ذهن منطقي عقلاني يستطيع أن يحدد العلاقات بين متغيرات ترتبط بعضها البعض.

وهذه العملية ترتكز على الإعداد الجيد لها، وتتعلق نتائجها بشكل كبير على هذا الإعداد، ابتداء من معرفة احتياجات المؤسسة من المديرين كما ونوعا، وكذلك تكاليف تكوينهم حسب الطرق المختلفة وهي عناصر لا تختلف عن عملية الإعداد للتدريب في ما يخص العمال.

وتختلف الطرق أو الأسباب المتبعة لتكوين وتنمية الإداريين من مؤسسة إلى أخرى، وأيضا حسب ظروف المؤسسات.

✓ **تطوير الأداء وعلاقته بالتكوين:**

إن تطوير الأداء هو الغاية النهائية التي تسعى إليها نظم إدارة الأداء، إذ نتعامل مع ظاهرة القصور التي كشفت عنها عمليات تشخيص وتحليل وتقييم الأداء بالمقارنة بأهداف وخطط الأداء، والهدف إذن من التطوير هو تحقيق التعامل أو

التماثل بين مستويات الأداء الفعلي وبين المستويات المستهدفة و إن تقسيم فعالية التكوين يفيد في تحسين وتطوير الأنظمة والبرامج التكوينية .

وفي ضوء معطيات نظام إدارة الأداء ينطلق التعامل مع التكوين من منظور مختلف تماما فيما يلي:

- يتم استخدام التكوين في إطار كونه في "حزمة" متكاملة من أدوات التطوير والتحسين تتعامل مع مجمل أطراف الأداء وليس مع المورد البشري فقط.

- يكون اختيار التكوين لتحقيق التطوير والتحسين المرغوب في ضوء التحقق من حجم الأداء ومصادرها والعوامل المؤثرة فيها، وبعد استعراض مختلف الآليات والمداخل يمكن استخدامها للوصول إلى مستوى الأداء المرغوب.

- يتم اختيار وتكوين الأفراد في الصناعة وفق أسس عملية.

II. أسس التكوين و أهميته في المؤسسة:

تدل كافة المؤشرات إلى تزايد الاهتمام بوظيفة التكوين نظرا لارتباط هذه الوظيفة بمستوى أداء الفرد للوظيفة التي يشغلها والإنتاجية أو الكفاءة الإنتاجية بحيث التكوين هو عبارة عن:

"البرامج الرسمية التي تستخدمها المؤسسات لمساعدة الموظفين والعمال على كسب الفاعلية والكفاية في أعمالهم الحالية والمستقبلية عن طريق تنمية العادات الفكرية والعملية المناسبة والمهارات والمعارف والاتجاهات لما يناسب تحقيق أهداف المنشأة .

- مبادئ و أهمية و أهداف التكوين:

✓ ومن المبادئ الهامة للتكوين التي يجب مراعاتها عند تخطيط البرنامج التكويني ما يلي:

1 - التكرار والمران: التكرار يساعد على تعلم أداء أي عمل

2 - الإرشاد والتوجيه : الإرشاد يساعد المتعلم على سرعة التعلم ودقته .

3- الدافع والحافز: كلما كان الدافع قويا لدى المتكون كلما ساعد ذلك على سرعة التعلم واكتساب المعرفة والمهارات الجديدة.

4- الطريقة الكلية والجزئية في التعلم: الطريقة الكلية هي التي تقتضي أن يتعلم المتعلم أداء العمل كله دفعة واحدة، أما الطريقة الجزئية فهي التي تقتضي بتقسيم المادة إلى وحدات جزئية .

5- مراعاة الفروق الفردية: إن الاختلافات بين الأفراد من حيث الذكاء والقدرات والطموح والاتجاهات لها أثر كبير على التدريب، ومن ثم فهذه الفروق يجب مراعاتها عند تخطيط برامج التدريب وتحديد الطرق المناسبة لإيصال المعلومات للأفراد.

✓ تتضح أهمية التكوين في المنظمات من عدة زوايا أهمها:

1- أن التكوين هو صفة المنظمات الحديثة التي تحرص على مواكبة كل تغيير في الحالات التكنولوجية والإدارية فبدون قوة بشرية مطورة وقادرة على استيعاب التغيير لن تستطيع المؤسسة تحقيق أهدافها.

2- أن التكوين يحسن من قدرات الفرد و ينهي مهاراته فإنه ومن هذا المنطلق يساهم مباشرة في تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد ويزيد من درجة أمنة الوظيفي.

3- أن كل العمال تقريبا في المؤسسة يحتاجون للتكوين فهو لا يقتصر على موظف دون آخر أو وظيفة دون أخرى.

4- إن التطور التكنولوجي أو الآلي تواكبه تحسنات على عمليات الإنتاج، والذي أصبحت معه الإبداعية والابتكارية هي الصفة الغالبة في العمل، وهذا يتطلب تكوين الأفراد تبعا لذلك.

✓ أهداف التكوين:

تتركز الأهداف الأساسية لوظيفة التكوين والتطوير كونها تشكل قوة الدفع الرئيسية للأداء والكفاءة الإنتاجية. ويمكننا صياغة مجموعة من الأهداف العامة كما يلي:

-الأهداف الإدارية:

- تخفيف العبء على المشرفين.
- تحقيق المرونة والاستقرار في التنظيم.

- الأهداف الفنية:

- تخفيض تكاليف صيانة الآلات وإصلاحها.
- تخفيض حوادث العمل و معالجة مشاكل العمل.

-الأهداف الاقتصادية:

- زيادة الكفاية الإنتاجية.
- ارتفاع الربح و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة.
- رفع معنويات الأفراد.

- مراحل عملية التكوين:

✓ تصميم عملية التكوين:

يعتمد نجاح هذه العملية في المنظمات على مدى التخطيط الجيد لها قبل وأثناء وبعد أن يأخذ التدريب الفعلي محله، ويجب أن ننظر إلى عملية تصميم نظم التدريب كعملية متعددة الأوجه ومتماسكة وتكمل بعضها البعض.

يوضح لنا الشكل الآتي أن عملية التدريب تتكون من ثلاث مراحل هي:

تحديد الاحتياجات التدريبية، ووضع الأهداف، ثم مرحلة التصميم والتدريب، وتقويم فاعلية البرنامج التدريبي.

مراحل عملية التدريب

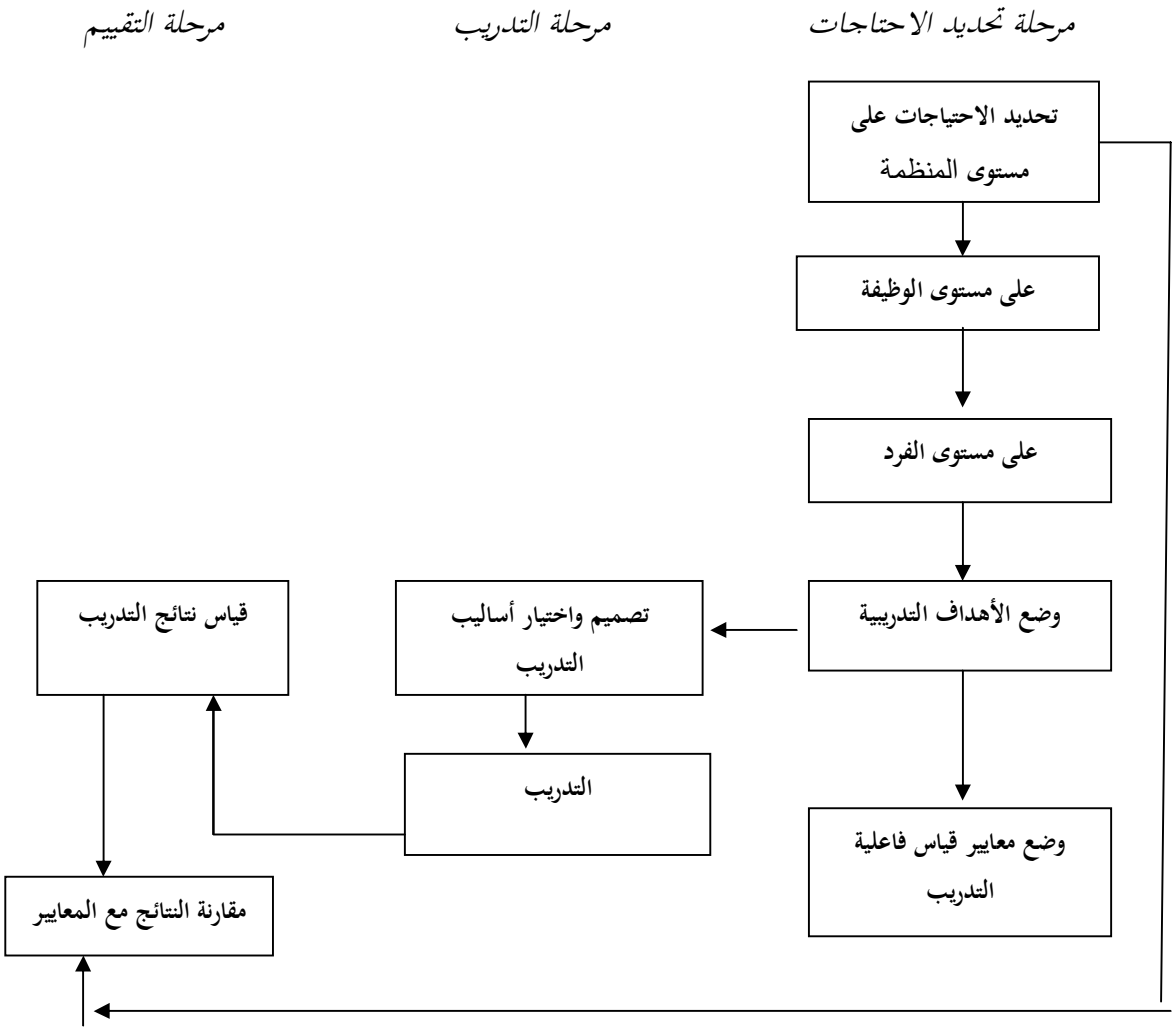

المصدر: م شاويش 2005

طرق تدريب العمال:

يمكن تصنيف طرق التدريب إلى مجموعتين أساسيتين هما:

التدريب في موقع العمل:

يعتبر التدريب في موقع العمل أو أثناء العمل من أقدم أساليب التدريب وأكثرها انتشارا حتى يومنا هذا، ولا سيما في المجال الصناعي، ويعود سبب انتشاره في الصناعة الحديثة إلى أن هذه الصناعة تتصف بسهولة في تعليمها فترة قصيرة، ومن مميزات هذا الأسلوب أن مسؤولية التدريب تتركز في شخص واحد بدلا من توزيعها بين إدارة الموارد البشرية والمشرف على العامل ومن بين أكثر الطرق تجسيدا لهذا الأسلوب هي:

التلمذة الصناعية Apprenticeship

تهدف هذه الطريقة إلى تحسين مهارة الفرد وإعداده للعمل في مهنة معينة، ويتضمن برنامج التلمذة الصناعية تعليما نظريا وعمليا لفترة معينة يعقبه تدريب على العمل ذاته بأحد المصانع.

التدوير الوظيفي Job Rotation

هذا الأسلوب ينتقل الموظف من عمل إلى آخر داخل القسم الواحد أو بين الأقسام والغرض من هذا التنقل "الجغرافي" هو أن يتقن الموظف عددا من العمليات المتشابهة أو التي يكمل بعضها البعض،من أجل تكوين صورة شاملة من طبيعة عمله ويحدد بعد ذلك موقع العمل الدائم .

التدريب الوظيفي المبرمج Job Instruction Training

هناك بعض الوظائف التي تحتاج إلى اتباع خطوات متلاحقة وبترتيب منطقي للعمليات، ويقوم المشرف على الموظف بممارسة هذه الخطوات أمام المتدرب الذي يقوم بعد ذلك بأدائها، ويتم التصحيح فوريا حتى يتأكد المدرب من أن المتدرب يستطيع القيام بالمهمة بشكل الصحيح ودون مساعدة.

التوسع الوظيفي Job Enlargement

ومن أجل اكتساب الموظف خبرة أوسع في مجال عملية فقد تسند إليه واجبات إضافية، وحرية أكبر في اتخاذ القرارات، وغالبا ما يتم استخدام هذه الطريقة مع المديرين، أو ذوي المهن الرفيعة .

التدريب خارج العمل OFF- The Job Training

تلجأ المؤسسة إلى إتباع هذه الطريقة – أي إرسال موظفيها للتدريب في أماكن بعيدة عن عملهم الحالي- عندما تقتضي بعض الأعمال مستويات عالية من المهارة لا يمكن توفيرها عن طريق كادرها المتقدم إما لضيق الوقت أو لعدم توفر الجهاز التدريبي الكفء داخل المؤسسة، ومن مزايا هذا الأسلوب أن التدريب لا يترتب عليه أي تعطيل لعملية الإنتاج في المؤسسة، ولكن يعاب عليه أنه باهض التكاليف ويحتاج إلى درجة عالية من المهارة والكفاءة.

أثر عملية التكوين في تحسين أداء المؤسسة:

إن قياس أداء العمال بالمؤسسة يعد من أهم الأنشطة التي تقوم بممارستها الإدارة لتحديد مدى قدرتها على تحقيق الأهداف و التكليفات التي تطلب منها و يعتبر تقويم الأداء من العوامل المساعدة على تنمية قدرات العمال و استثمار طاقاتهم بما ينعكس على زيادة المؤسسة.

تقييم الأداء:

إن تقييم الأداء يهدف إلى تقرير مدى ملائمة الشخص لنوع العمل الذي يمارسه، و بالتالي فقد يكون في الإمكان رفع كفاءة الإنتاج بمجرد نقل شخص من عمل لا يتفق مع إمكانياته إلى عمل آخر يتفق و هذه الإمكانيات.

الفكرة الأساسية في تقييم الأداء:

يمثل تقييم الأداء حلقة مهمة في نظام إدارة الأداء هدفها قياس أداء الفرد أو المجموعة ومقارنته بالأداء المستهدف و الحكم على مدى الكفاءة.

تخطيط الأداء ← توجيه الأداء ← تشخيص الأداء ← تقييم الأداء

و يركز تقييم الأداء على الحكم على مدى اتفاق الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف من حيث الحجم، الكمية، السرعة، (الوقت) ، الجودة، التكلفة، الاستمرارية و التدفق، كذلك يتجه تقييم الأداء للحكم على مدى تناسق عناصر الأداء و القائمين عليه مع المواصفات التي يتضمنها تقييم العمل، كما يركز أحد أبعاد عملية تقييم الأداء على أشخاص القائمين بالأداء و مدى توافق خصائصهم و قدراتهم ودوافعهم مع متطلبات الأداء حسب التصميم و الخطة المعتمدة.

مفهوم تقييم كفاءة الأداء وأهميته

مفهوم تقييم كفاءة الأداء :

هو فحص تحليل انتقادي شامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية بهدف التحقق من كفاءة واقتصادية الموارد واستخدامها أفضل استخدام و أعلى كفاءة بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسوم لها

تقييم كفاءة الأداء على مستوى الاقتصاد عموما والقطاعات الاقتصادية (هو متابعة تنفيذ القطاعات الاقتصادية أو الاقتصاد ككل للأهداف المحددة مسبقا وبيان الانحرافات الحاصلة، وأسبابها واقتراح الحلول المناسبة والسريعة لها.

أهمية تقييم كفاءة الأداء:

يمكن تلخيص أهمية تقييم كفاءة الأداء كالآتي:

1- أن تقييم الأداء يتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية

2- يوضح العلاقات التبادلية بين المشروعات والالتزام بها، فيساعد تقييم الأداء على التحقق من قيام الوحدات بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة.

3- ترتبط أهمية تقييم الأداء ارتباطا وثيقا بالتخطيط على كافة المستويات سواء على المستوى الوطني أو المستوى القطاعي أو مستوى المؤسسة.

4- كذلك يساعد على ما يلي:

توجيه العمال في توجيه أعمالهم.

توجيه إشراف الإدارة العليا.

تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه النشاط للمنشأة سواء ما يتعلق في الإنتاج أو التسويق أو التمويل أو الأفراد.

تحقيق معايير الجودة للإنتاج على أساس المواصفات المحددة للإنتاج.

التكوين و الأداء:

يختص هذا العنصر من عناصر الإنتاجية بالجانب الإنساني، و عندما نتكلم عن الأداء فإننا نقصد مجموعة من الأبعاد المتداخلة هي:

العمل الذي يؤدي الفرد، و مدى فهمه لدوره و اختصاصاته ، و فهمه للتوقعات المطلوبة منه ومدى إتباعه لطريقة أو أسلوب العمل الذي ترشده له الإدارة عن طريق المشرف المباشر.

الإنجازات التي يحققها ومدى مقابلة الإنتاج .

سلوك العامل في وظيفته و مدى عمليات التخزين(المنفعة الزمنية).

سلوك العامل في وظيفته و مدى محافظته على الأدوات و الخدمات و الأجهزة التي يستعملها.

سلوك العامل مع زملائه و رؤسائه، ومدى تعاونه مع الزملاء و مساهمته في إنجاز أعمال الفريق.

طرق التحسين و التطوير التي يمكن للعامل أن يسلكها في عمله ليزيد من كفاءة الأداء.

التكوين و التكنولوجيا:

التكنولوجيا و التكوين تعد عاملا أساسيا وفنيا يجب الاعتماد عليه، إذ أن الإنتاجية لا تعتمد فقط على الغداء الإنساني ، و لكن أيضا على العوامل الفنية ، فنوع الآلات المستخدمة ،و جودة المواد الخام، و طرق و أساليب العمل و تقسيم العمليات ، كلها تؤثر بالزيادة أو الانخفاض على الإنتاجية، بحيث يمكن أن يرفع مستوى الإنتاجية في مشروع معين ، بفرض بقاء العوامل الإنسانية ثابتة ، عن طريق تحسين الآلات أو استخدام مواد خام من جودة أعلى أو إعادة تنظيم و ترتيب العمليات الإنتاجية و يمكن أن نميز مرحلتين من مراحل التطور التكنولوجي ، و هما الميكنة و الآلية ، فإما الميكنة فهي إدخال الآلات لمساعدة الإنسان و تحقيق مزايا زيادة الإنتاج و خفض التكاليف و تحسين الخدمات وجودة المنتوج أما الآلية أو الأوتوماتيكية فهي إدخال النظام الآلي. فالمؤسسة إذا أرادت تحسين الإنتاجية، فان هذا الهدف لن يتحقق إلا بالسيطرة على ظاهرة التكنولوجيا وهذا ما يعني بالضرورة تدريبا مستمرا في جميع وسائل الإنتاج، ومن هذا نصل في الأخير إلى أن الارتباط وثيق بين التكوين و مكونات الإنتاجية ، أي بين التكوين و الإنتاجية.

التكوين و الجودة الشاملة و أثره على الإنتاجية :

أننا بصدد ثورة فكرية ترى أن الجودة رئيسية لكل عنصر من عناصر العمل في المؤسسة ، وهذا ما يطلق عليه بالجودة الشاملة Total Quality فيجب أن تتبنى الإدارة مفهوم الأداء السليم من أول مرة بمعنى أداء العمل مطابقا للمواصفات من أول مرة و يتم هذا عن طريق:

التكوين الفعال لتوضيح علاقات العمل بالمورد داخليا و خارجيا.

التركيز عند الشراء و هذا بإدخال جودة الأداء في الاعتبار عند الشراء.

ضرورة إتباع أساليب ايجابية للإشراف و التكوين.

ضرورة حصر الجودة في كل أفراد المؤسسة .

ضرورة تقوية الأفراد و تأكيد خبراتهم عن طريق إعادة التكوين .

نلاحظ من هذا أهمية التكوين ومكانته في تحقيق الجودة الشاملة و العمل على التطوير المستمر للوصول إلى تحسين الإنتاجية في المؤسسة.

الاستثمار في التكوين و أثره على الإنتاجية:

أهم الأساليب التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية تطوير الإنتاجية هي التكوين و بالتالي فالتكوين يظهر كاستثمار.

الإطار المنهجي لتسيير عائد الاستمرار (R.O.I) * من التكوين:

إن الدور الفعال و الأساسي الذي يلعبه التكوين في نجاح استراتيجية المؤسسة ، تدعو المؤسسة إلى الاستثمار في التكوين، و لكن ما هو العائد من هدا الاستثمار ؟

من هذا المنطلق سوق كامل دراسة الأسئلة التالية :

هل يمكننا حساب المردودية لنشاط التكوين ؟

كيف نحلل تكلفة برنامج التكوين ؟ و كيف نقيس نتائج التكوين؟

1 -حساب مردودية النشاط التكويني : في البداية ، تعتبر أن النظرية الكلاسيكية لحساب المردودية صعبة التطبيق هنا.

$$\Sigma ct \leq \Sigma CR + \Sigma R$$

حيث: ΣCT = مجموع تكاليف التكوين / ΣCR = مجموع التكاليف المنخفضة

ΣR = مجموعة الإيرادات

يكون مشروع التكوين ذا المردودية ، إذا كان مجموع تكاليف التكوين (CT) اقل من مجموع كل الإيرادات المتحصل عليها من التكوين .

2- تحليل التكاليف التكوين:

نقترح هنا تحليل لسعر التكلفة خاص بنشاط تكويني يمتاز بحجم كبير من التكاليف، ويتعلق بمؤسسة صناعية كما يلي :

مصاريف البحث و التطوير: تكاليف الدراسات و التصورات الأولية

مصاريف عملية التكوين

مصاريف امتلاك وسائل التكوين : تكلفة شراء للوسائل المساعدة على التكوين من عند ممون خارجي .

مصاريف تأطير التكوين و مصاريف مالية

مصاريف الأجور.و هناك مصاريف أخرى متعلقة بالإطعام، النقل، والإيواء.

من أجل تحليل هذه التكاليف المختلفة، يجب التفريق بين المصاريف الثانية و المصاريف المتغيرة تدريجيا و المصاريف المتغيرة حسب عدد المشاركين في التكوين أما التكلفة الإجمالية للنشاط التكويني فيمكن أن تحسب كما يلي:

$$CT = CF + Cvp \,.\, NG + Cv - Q$$

حيث :

CT = التكلفة الإجمالية

Cp التكلفة الثابتة الكلية

Cvp = التكلفة المتغيرة تدريجيا

Cv = التكلفة المتغيرة تدريجيا

NG = عدد الفرق المشاركة

Q = عدد المشاركين

3- قياس نتائج التكوين :

يتعلق الآمر هنا بتحديد و قياس مؤشرات نتائج التكوين فالمؤشر هو مقدار معير عن ظاهرة معينة ، و لكنه قد يكون ناقصا حتى و لو كان وثيق الصلة بالموضوع ، مثلا الناتج الداخلي الخام كمؤشر للنمو الاقتصادي لبلد معين .

فالمؤشرات لا يكون لها معنى إلا على سلسلة معطيات قابلة للمقارنة في الزمن و ثم ملاحظتها في فترات متتالية لنفس المؤسسة، أو في الفضاء (المقارنة بين المؤسسات) أي مقارنة زمانية و مكانية، و من أجل التعرف على مؤشرات النتائج الأكثر ملائمة تعتبر مسيرة التكوين على انها مشكلة متعددة المعايير و الرهانات المتعددة العوامل (M.W REDER differentiels 1968).

يعتبر الأداء الاقتصادي و أداء الأفراد من أهم الموضوعات التي تحدد درجة تطور و تنظيم الاقتصاد و المجتمعات بصفة عامة ، إن تقييم أداء الأفراد و فعاليتهم من خلال برامج التكوين لا تتحقق فقط بحسن التخطيط و التصميم لها، و إنما تعتمد أيضا على دقة التنفيذ من جانب القائمين على النشاط التكويني و تتأثر كذلك باقتناع المتكونين و إقبالهم على استيعاب و تفهم محتوى التكوين و أهدافه.

فالتقييم هو عملية قياس مستمرة لكفاءة النظام التكويني و قياس لمدى تحقيقه للأهداف المخططة لتطوير الأداء على مستوى المؤسسة ككل، و بناءا على ما تقدم يهدف التقييم بصفة عامة إلى التأكد من أن الأهداف المحددة في الخطة التي تلبي الاحتياجات التكوينية ، و كذا قياس الارتفاع في مستوى الأداء نتيجة المهارات و المعلومات المكتسبة من التكوين.

المراجع:

1. علي غربي، بلقاسم سلاطنية قيرة، "تنمية الموارد البشرية"، دار الهدى، الجزائر 2002.
2. عبد الرحمان العيساوي، "الكفاءة الإدارية"، الدار الجامعية، مصر 1998.
3. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعة، مصر2003.
4. عادل حرحوش صالح، مؤيد سعيد السالم، ادارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي، دار الكتاب الجامعي، عمان، ط2، 2006.
5. ناصر دادي كدون، "إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي"، الجزائر، دار المحمدية العامة، 2004.
6. أحمد ماهر، "إدارة الموارد البشرية"، دار الجامعية للنشر، مصر، 1999.
7. عبد الرحمان عبد الباقي عمر، "إدارة الأفراد، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 1975.
8. صلاح الشنواني، "ادارة الأفراد والعلاقات الانسانية"، مؤسسة شباب، الجامعة الاسكندرية، 1987.
9. مصطفى نجيب شاويش" إدارة الموارد البشرية "، دار الشروق للنشر والتوزيع ، سنة 2005.
10. سنان الموسوي، "إدارة الموارد البشرية وتأثيرات العولمة عليها"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
11. علي السلمي، إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية، مكتب غريب، القاهرة، ط3، 1985.
12. M.W REDER : The Theory of occupational wage differentiels , published in B.D MC Cornick,the labour Market pengwin modern Economics UK 1968 P 203

السياسة النقدية و مدى فعاليتها في الحد من ظاهرة التضخم

يحي حولية
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
جامعة تلمسان

ملخص:

تناولت هذه الدراسة مدى فعالية السياسة النقدية للحد من ظاهرة التضخم، بداية تم التطرق للسياسة النقدية و التضخم و علاقة كل منها بالآخر نظريا، بينما كان جانبها التطبيقي عبارة عن دراسة حالة للجزائر.

هذه الدراسة أوصلت لنتيجة مفادها أن السبيل الأمثل للحد من التضخم هو ضمان الاستقرار في الأسعار، يكون هذا الثبات وخصوصا في حالة الجزائر من خلال تنويع الصادرات وتحقيق أقصى درجة من الاكتفاء للوصول لرفع القيمة الاسمية للعملة المحلية وبالتالي الحد من ظاهرة التضخم.

Abstract:

This study examined the effectiveness of monetary policy to cushion the effects of inflation; we began with the theoretical study of monetary policy and inflation and the relationship between them, while the practical part a case study of Algeria.

This study concluded that the best way to curb inflation is to ensure price stability; the stability (especially in the case of Algeria) is provided through export diversification and achieve the highest degree of self-sufficiency in order to raise the nominal value of the local currency and thus reduce the phenomenon of inflation.

مقدمـة:

ارتبط الفكر الاقتصادي النقدي والمالي في الكثير من الدراسات والأبحاث بمسألة التضخم كأهم المظاهر الاقتصادية التي اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة والآخذة في النمو على حد سواء ، وذلك باعتبار التضخم ظاهرة تتصل بالكثير من العلاقات الاقتصادية أهمها: حركات مستويات الأسعار، حركات استحداث التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي كما يعتبر أحد أهم المؤشرات لمدى تحكم الدولة قي أوضاع الإقتصاد الكلي كونه حالة مرضية لصيقة بالحياة الاقتصادية للدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، لاسيما الجزائر التي عانت من الأبعاد و الانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة الممثلة في صورة ارتفاعات الأسعار خاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي.

ولقد تبلورت أهمية البحوث المتعلقة بالتضخم في كونه ظاهرة ووسيلة في آن واحد مما ينعكس على تعدد المواقف ووجهات النظر إليه، إذ يفترض أنه إما أن يكون ظاهرة وتبعا لذلك فإنه يشكل عبئا على الاقتصاد وعائقا أمام إستحداث التنمية فيه وإما أن يكون وسيلة تنموية وتبعا لذلك فإنه يشكل دعامة لاغنى عنها بالنسبة للاقتصاد، للسيطرة و ضبط تأثيرات التضخم فإن الدولة ومن خلال عمل البنك المركزي الذي هو الأداة الرئيسية لإصدار، تسيير و ضبط النقد. تقوم بوضع سياسة نقدية فعالة تعمل أساسا على تحجيم الآثار السلبية التي تنجم عن التضخم و تتلخص الخطوط العريضة لهذه السياسة في تلك الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي، والرقابة على الإئتمان بحيث لا يمكن الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية على حركة الأسعار والاهتمام بالمتغيرات النقدية وتأثيرها أفقيا وعموديا على مختلف الجوانب الاقتصادية في المجتمع لضمان السير الحسن للسياسة الاقتصادية للدولة والحفاظ على قيمة النقود .

باعتبار كل ما سبق ذكره يمكننا طرح الإشكال التالي :

- **إلى أي مدى يمكن للتحكم في عرض النقود ضبط و معالجة التضخم ؟**

أولا: الجانب النظري للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعات لتدخلها و تأخذ بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة و لما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، حيث أن السياسة النقدية بدأت تستخدم من طرف الدولة إلى جانب سياسات أخرى كالسياسة المالية وسياسة الأسعار و السياسة التجارية أو سياسة الأجور. و هذا للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات الأساسية هذا النشاط.

1. ماهية السياسة النقدية:

هناك عدة تعاريف للساسة النقدية نذكر منها ما يلي:

تعددت التعاريف للسياسة النقدية فقد عرفها الاقتصادي (G.L Bash) على أنها:" ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية "[1].

وعرفها أيضا الاقتصادي Einzig وهو" أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي "[2].

يعرفها George Pariente: "بأنها مجموعة من التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر الاقتصاد و من أجل استقرار أسعار الصرف. فهي إذا مجموع الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم و الرقابة على العرض النقدي كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة".

كما يمكن تعريفها على أنها:"تلك السياسة التي تهتم بالعرض النقدي وكيفية تنظيمه من اجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وذلك باستعمال أدوات محددة تستخدمها أثناء فترات الأزمات استخداما صحيحا وفعّالا".[3]

من هذه المفاهيم يمكن صياغة تعريف شامل للسياسة النقدية :

" الوسائل التي بحوزة السلطات العامة لمراقبة خلق النقود واستعمالها من طرف الوحدات الاقتصادية الكلية، حسب الصالح العام المحدد في هذه السياسة الاقتصادية الكلية، فالسياسة النقدية تهدف أساسا لمكافحة التضخم بدون إحداث ضرر في الإنتاج الوطني والعمالة ".

هناك اتجاهين للسياسة النقدية و هي موضحة حسب الشكل التالي:

شكل رقم01: اتجاهات السياسة النقدية

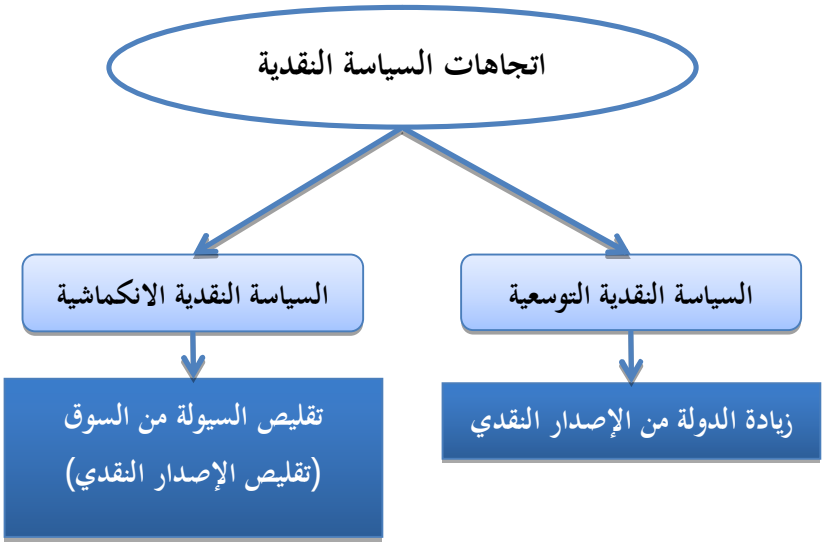

المصدر : من اعداد الباحث

✓ **السياسة النقدية الانكماشية:**

يهدف هذا النوع من السياسات النقدية إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد و بالتالي فإن هذه السياسة النقدية في حالة التضخم، هو الحد من خلق النقود و تخفيض المعروض النقدي و بالتالي يتم الحد من إنفاق الأفراد و المؤسسات على شراء السلع والخدمات.

✓ **السياسة النقدية التوسّعية:**

تهدف إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي. و هنا تسعى السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي (إما عن طريق سعر إعادة الخصم أي (تخفيضه) أو الدخول إلى السوق المفتوحة (مشتري للأوراق المالية)). وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، وذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنها زيادة دخل الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية على حد السواء.

2. أدوات السياسة النقدية:

السياسة النقدية عدة أدوات و هي موضحة باختصار في الشكل التالي:

شكل رقم02 : أدوات السياسة النقدية

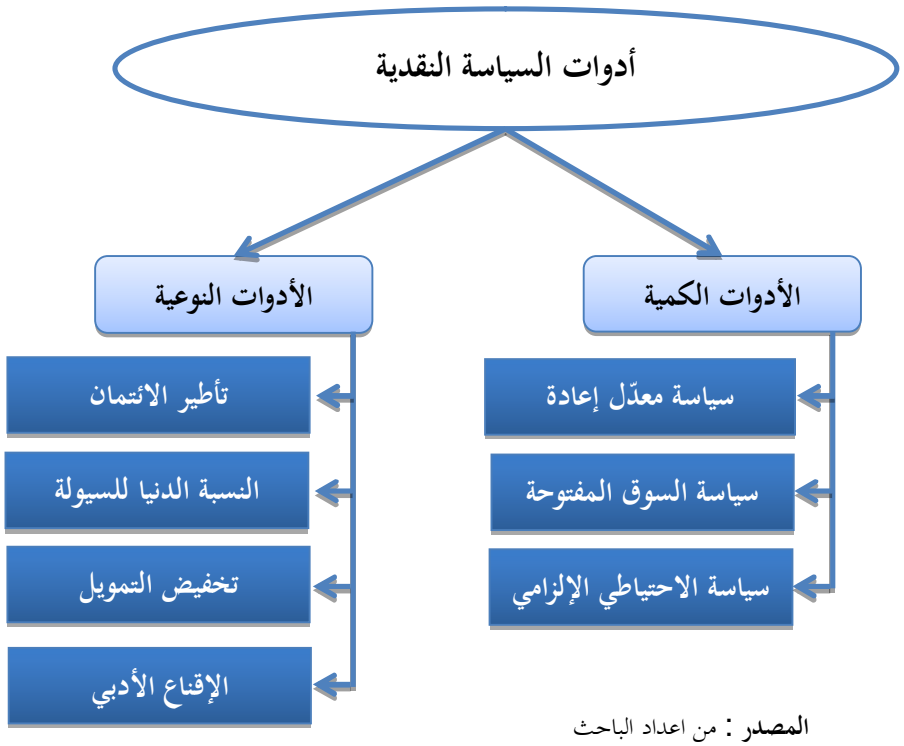

المصدر : من اعداد الباحث

3.أهداف السياسة النقدية

لتحقيق أهداف السياسة النقدية لابد من إستراتيجية يتبعها البنك المركزي، ولقد اتبع البنك المركزي عدة استراتيجيات قديمة، ثم ظهرت بعد ذلك استراتيجيات حديثة للسياسة النقدية.

❖ **الأهداف الأولية:**

تمثل الأهداف الأولية كحلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، فمثلا عندما يتقرر تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فأنها يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفقة مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد.[4]

❖ **الأهداف الوسيطة:**

الأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل: مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية[5].

وهناك ثلاثة نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة:

1 – مستوى المعدلات الأساسية للفائدة ، 2- سعر الصرف ، 3 – المجمعات النقدية الوسيطة.

❖ **الأهداف النهائية:**

تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة، وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص هي : [6]

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
2. العمالة الكاملة.
3. تحقيق معدل عال من النمو.
4. توازن ميزان المدفوعات.

ثانيا: أثر السياسة النقدية في ضبط التضخم

يمر الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر بموجة عامة من التضخم، تشمل الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، رغم تباين الأنظمة الاقتصادية واختلاف الفلاسفة الاقتصادية والاجتماعية واختلاف الأسباب والمسببات، فيمكن القول أن ظاهرة التضخم أصبحت عالمية تسود معظم دول العالم بأنواع مختلفة وبدرجات متفاوتة،

وأصبحت من أهم الموضوعات التي تحتل موضوع الصدارة في الدراسات الاقتصادية والنقدية، ويعتبر التضخم من أكثر الإصلاحات الاقتصادية والنقدية شيوعا، وقد استخدم للتعبير عن عدد من العمليات أو الحالات المختلفة ولوصف ظواهر عديدة، مثل الزيادة في الأسعار أو الزيادة في الدخول أو الأرباح أو الإفراط في خلق الأرصدة النقدية أو الارتفاع في التكاليف وقد بدأت ظاهرة التضخم في الظهور مند أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأصبحت من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية ارتباطا بالاقتصاديات المعاصرة المتقدمة والمتخلفة.

1. مفهوم التضخم:

بحيث يمكن تعريف التضخم على أنه: " الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار أو هو الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد هذه القيمة تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شرائها لهذه الوحدة من النقد". [7]

ويعرف Emile Jones على أن التضخم هو:" حركة صعودية الأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"، بحيث يعتبر تعريف Emile Jones التعريف الأشمل حيث يتميز بأنه :

- التضخم حركة ديناميكية يمكن ملاحظتها في مدة زمنية معينة.
- التضخم حركة الأسعار أي أن الظاهرة الأساسية للتضخم هي ارتفاع الأسعار ... [8]

2. أسباب التضخم:

تعددت الآراء حول العوامل المسببة للتضخم، فهناك من يرى أن تلك العوامل تشير إلى خلق الطلب، وهناك من يرى أنها تكمن وراء العرض، بينما يرى فريق ثالث أن السبب الرئيسي يرجع إلى الهيكل الاقتصادي القائم، وفيما يلي الشكل التالي يوضح أسباب التضخم: [9]

شكل رقم03 : أسباب التضخم

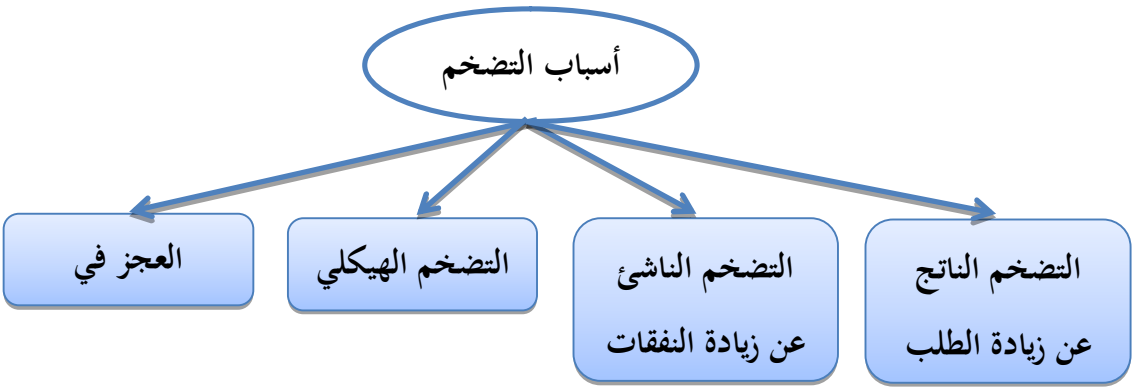

المصدر : من اعداد الباحث

3. أنواع التضخم:

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، حيث تمتاز بالاشتراك في بعض الخصائص التي تجمع فيما بينها، إذ أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصيةٍ واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها أداءا كاملا[10]. وفي ضوء ذلك ستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم04 : أنواع التضخم

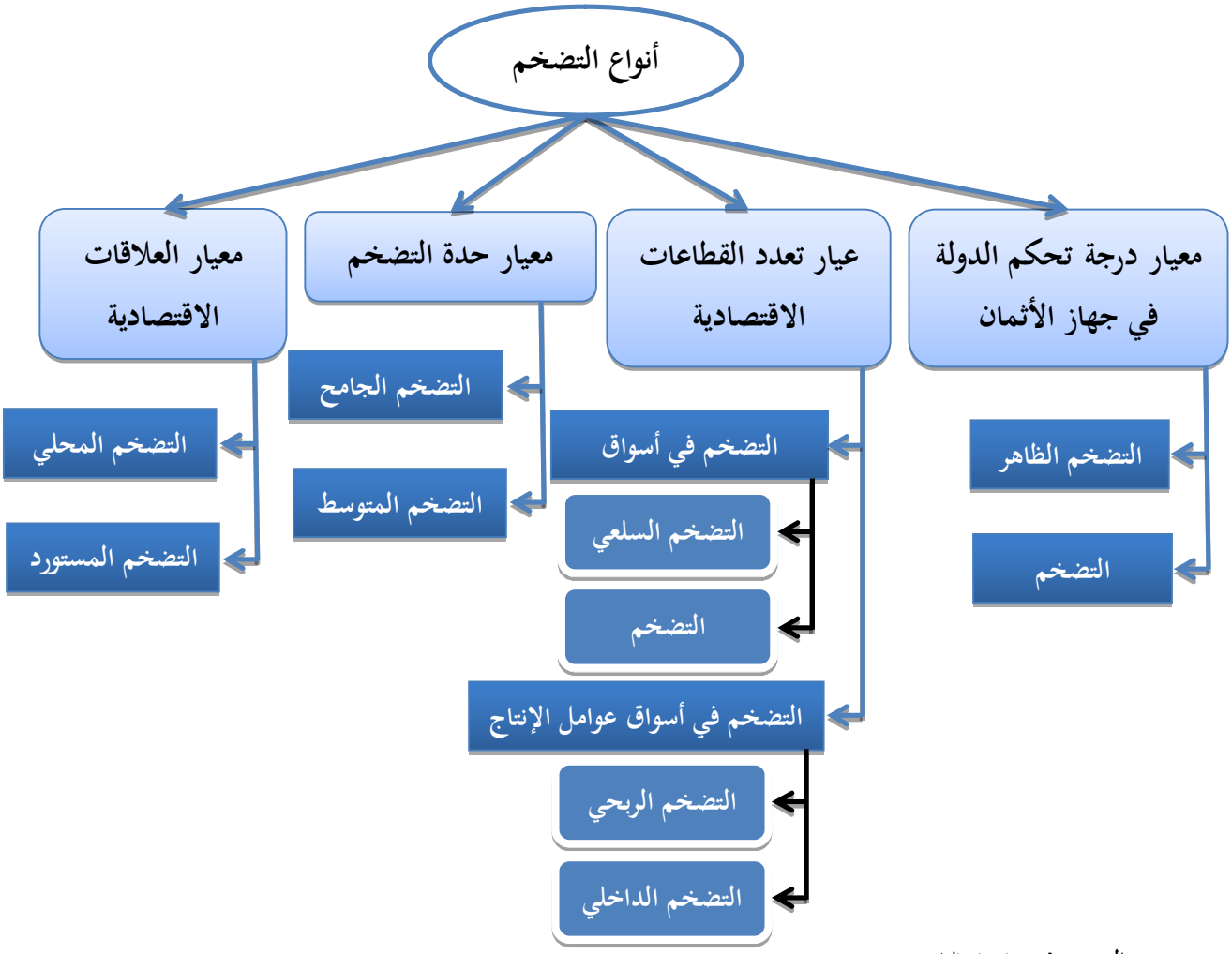

المصدر : من اعداد الباحث

4. الاثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي تؤثر على عملية التنمية الاقتصادية. وتنجم هذه الآثار نتيجة التغير في قيمة النقود أثناء تعرض الاقتصاد لموجات تضخمية تؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد بنفس نسبة الارتفاع في مستويات الأسعار. ويؤدي الانخفاض في قيمة النقود إلى التأثير على مستوى معيشة مختلف فئات المجتمع من خلال تأثيره على مستوى الدخل الحقيقي للأفراد والذي

يتناقص بارتفاع المستوى العام للأسعار. وتختلف درجة تأثير التضخم على أفراد المجتمع، حيث أن شريحة كبيرة في المجتمع والتي تمثل محدودي الدخل وأصحاب الدخول الثابتة والمعاشات التقاعدية، والذين تزداد معاناتهم جراء حدوث ارتفاع في مستويات الأسعار، نظرًا للانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية وحساسية تأثرها بالتضخم، حيث يؤدي التضخم إلى انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية، بينما تمثل الشريحة الأخرى المستفيدين من الارتفاعات في مستويات الأسعار ويمثلون فئة قليلة في المجتمع وتشمل المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال والذين يحققون أرباحًا مرتفعة نتيجة الموجات التضخمية.

وتؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية إلى حدوث تغييرات في القرارات التي يتخذها الأفراد، حيث يوجه أصحاب الدخول الثابتة دخولهم لتوفير احتياجاتهم من السلع الغذائية الضرورية، ويعمدون إلى التخلص من أرصدتهم النقدية في صورة شراء سلع معمرة أو تحويلها إلى عملة أجنبية ذات قيمة مستقرة، نظرًا لأن احتفاظهم بتلك الأرصدة النقدية في صورة مدخرات بالعملة الوطنية يعرضها للانخفاض في قوتها الشرائية كلما ارتفع معدل التضخم بينما يوجه المنتجون أرصدتهم النقدية الزائدة نحو الاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تلاقي منتجاتها ارتفاعًا في الطلب نتيجة لانخفاض الكميات المعروضة منها.[11]

وتتمثل أهم الآثار التي تحدثها الضغوط التضخمية فيما يلي:

✓ **الآثار الاقتصادية للتضخم:**

تتمثل أهم الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم فيما يلي:

- فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيم.[12]
- توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني.[13]
- حدوث حالة من الارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية.[14]

✓ **الآثار الاجتماعية للتضخم:**

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع من خلال ما يلي:

- إعادة توزيع الدخول واحترام التمايز بين الطبقات.[15]
- تفشي الرشوة و الفساد الإداري.[16]

5. السياسة النقدية والتضخم:

✓ **سعر إعادة الخصم:** تتمثل سياسة سعر الخصم من أجل الرقابة على الائتمان، والتأثير في حجم الإنفاق – في رفعه – رفع ذلك السعر- في حالة قبض الائتمان، ومكافحة التضخم، وتخفيضه في حالة بسط الائتمان، وما ينطبق على سعر البنك ينطبق على سعر الفائدة.

ففي حالة التضخم، ورواج الأشغال يرفع البنك المركزي من سعر الفائدة – سعر البنك- حيث ترتفع تكلفة حصول البنوك التجارية على القروض من البنك المركزي، وبالتالي ترتفع تكلفة حصول الفرد على النقد، والقروض من البنوك التجارية.

وتتوقف فعالية هذه السياسة على مرونة الطلب على الائتمان، حيث قد تنعدم فرص ضرورة الاقتراض من البنك المركزي إذا كان لدى البنوك التجارية فوائض كافية من الاحتياطات النقدية مما يقلله وبالتالي من أثر سياسة سعر البنك على السياسة الائتمانية للبنوك التجارية...[17]

✓ **عمليات السوق المفتوحة:**

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان[18]، وتلعب البنوك التجارية دورًا أساسيًا في تأثيرها على حجم النشاط في الاقتصاد الوطني من خلال الائتمان الذي تقدمه للأفراد ومؤسسات الأعمال والمشروعات الاستثمارية، غير أن حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية يخضع لرقابة البنوك المركزية، والتي لاتسمح بأن يزيد حجم الائتمان عن المستوى الطبيعي الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي[19]، وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى تأثير البنك المركزي في حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يلجأ البنك المركزي إلى استخدام هذه الوسيلة لمعالجة حالات التضخم والكساد التي يعاني منها الاقتصاد، ففي حالة التضخم نتيجة الزيادة في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وزيادة الاحتياطيات النقدية التي بحوزة البنوك التجارية والتي تمكنها من زيادة مقدرتها على خلق الائتمان، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، والتي تؤدي بدورها إلى الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. ويؤدي إتباع هذه السياسة إلى التأثير في سياسة السوق النقدي بقطاعية المصرفي وغير المصرفي، وذلك من خلال دوره في التقليل من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان نظرًا لانخفاض احتياطياتها النقدية، وكذا التأثير على القطاع غير المصرفي من خلال تأثيرها على حجم إيداعات الأفراد والمشروعات لدى البنوك التجارية، وذلك بسبب تفضيلهم لاستخدامها في شراء الأوراق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، نتيجة انخفاض حجم الودائع لديها.

✓ **سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:**

تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة و تستخدم هذه الوسيلة بهدف الزيادة أو الحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان ومنح القروض لعملائها وذلك برفع أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني[20]، و تلجأ البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض كمية النقد في التداول، حيث تعمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني

على الودائع لدى البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وتخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، حيث تؤدي زيادة نسبة الاحتياطي القانوني إلى انخفاض تلك النسبة من الودائع التي تستخدمها البنوك سواء في تقديم القروض أو تنفيذ الاستثمارات المختلفة.

ثالثا:السياسة النقدية و ضبط التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)

سيتم الربط بين التضخم كمشكلة والسياسة النقدية كعلاج لها حيث تبين كيف ساهمت هذه الأخيرة في الحد من انتشار ظاهرة التضخم.

1. تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر:

يعيش الإقتصاد الجزائري مشاكل إقتصادية عدة، وعلى رأسها التضخم الذي سنحاول فيما يلي تبيين أنواعه وأسبابه في الجزائر.

✓ **أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائر:**

نستطيع تقسيم أنواع التضخم إلى أربع أنواع وهي:

- **التضخم الناشئ عن وضعية التخلف:**

يسود هذا النوع معظم دول العالم الثالث منها الجزائر حيث نجد اقتصادها يتميز بمظاهر التخلف، فوجود هذا النوع من التضخم في الجزائر يعود إلى ما تعانيه من أزمات وإختلالات شبه كلية في اقتصادها .

من أهم الدول التي تتعامل معها الجزائر في التجارة هي: فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، والمجموعة الأوربية.

تعيش الجزائر أزمة حادة متميزة في ركود الحركة الاقتصادية وانعدام قطاعات منافسة بالنسبة للصادرات غير قطاع المحروقات والتي تعتبر الثرة الأساسية لإيرادات الدولة مع العلم أنها غير متجددة من جهة ومن جهة أخرى يبقى سعرها في ارتفاع و انخفاض.

- **تضخم التنمية:**

التنمية هي العملية التي تقوم بها الدولة للنهوض باقتصادها بغية تفكيك قيود التخلف، والجزائر بهذا الصدد من أجل إنماء اقتصادها وذلك خلال المخططات التي كانت تبرمجها لسياستها الاقتصادية والتي مست مختلف القطاعات الاقتصادية والجهات، وكان خلال تطبيقها للنظام السائد أنداك وهم الاقتصاد الموجه.

وخلال فترة التسعينات وجدت الجزائر نفسها في أزمة حادة، لم يكن بمقدورها التحكم فيها وذلك ما أدى بها إلى العمل على إعادة العمل النظم في نظامها الساري، إضافة على تراكمات في مجالات مختلفة وفي غياب جهاز تنسيق محكم وظهور بيروقراطية تعليق التطور الحقيقي ولأسباب عديدة كنظام الحكم وبداية التحويلات أضحى من الضروري إعادة النظر في مجمل القضايا الاقتصادية.

- **التضخم الانتقالي:**

يحدث التضخم في إطار ميكانيزم تسوية الاختلال الموجود بين العرض والطلب الذي يظهر على المستوى الوطني.

عاشت الجزائر مرحلة انتقالية مع بداية التسعينات والمتمثلة في التوجه الاقتصادي حيث انتهجت طريق جديد له إبعاد ايجابية وأخرى سلبية، فانتهاج سياسة نظام اقتصاد السوقفي الواقع، كان لابد له من طرق جديدة تتماشى والسياسة المنتهجة التي يتطلبها هذا التوجه، فالاختلاف الكبير هو ارتفاع الأسعار الذي أصبح يتخوف منه جميع أفراد المجتمع، بحجة أن يكون السعر يعبر حقيقة عن قيمة السلع والخدمات، على اختلاف أنواعها وهذا نتيجة رفع الدولة الدعم عنها وهو ما يعرف بتجرير الأسعار، مما أدى إلى ظهور قوى تضخمية يقابلها نقص في السلع والخدمات مع زيادة الطلب عليها .

والهدف من انتهاج هذه السياسة هو محاولة إدارة الطلب للحد من الضغوط التضخمية وهذا بضبط الاستهلاك من خلال رفع الأسعار بالإضافة إلى رفع الضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات.[21]

- **التضخم المستورد:**

ينظر هذا النوع إلى مصدر التضخم، إذا كان ناتج عن ضغوط خارجية فإنه تضخم بالتكاليف بحيث أن سعر السلع المستوردة يكون مرتفعا ويحمل سعر السلع حركة دعوبة بعد تحريرها وتشجيع الخواص على المبادلات التجارية. وتسعى الجزائر لتحقيق نتيجة مرضية في هذا المجال غير أن الواقع اثبت أن صادرات الجزائر تعتمد أساسا على المحروقات والتي تعتبر أهم مصدر لإيرادات الدولة تفتقر للصادرات حد خارج مجال المحروقات التي تحاول ولا تزال تحاول أن تبحث عن منفذ لها. [22]

✓ **أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري.**

هناك عدة أسباب منها:

- **الأسباب النقدية:**

توغلت إستراتيجية التنمية في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه إلى تمويل نقدي ضخم وعجز الادخار الوطني على تلبية الاحتياجات الضرورية لتمويل الاستثمارات لجأت السلطات العمومية إلى الإصدار النقدي الذي لا يقابله مقابل مادي، وهذا كان سببا من أسباب التضخم خاصة قبل الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 والذي من شروطه تعزيز اللجوء إلى الإصدار النقدي وهذا ما أدى إلى خفض معدلات التضخم وعلى العموم يمكن تحديد أسباب التضخم النقدي في الجزائر في النقاط التالية:

- نظام تمويل الاستثمارات.
- تطوير الكتلة النقدية ومقابلاتها .
- تطوير ميزانية الدولة أي تطوير الموارد العامة للدولة كالإيرادات والنفقات.

- **الأسباب المؤسساتية:**

نقصد بهذه الأسباب المرتبطة بهياكل المؤسسات العامة في إطار النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، إلا أن التضخم في الجزائر تميز بطابع خاص وهذا الاقتصاد الوطني بسبب ضعف عملية التخطيط وسوء التسيير الداخلي وتتمثل هذه الأسباب المؤسسات في تضخم الندرة والتضخم الانتقالي.

- التضخم الندرة.
- التضخم الانتقالي والمتمثل في تحرير الأسعار، إعادة تقييم الصرف.

- **الأسباب الهيكلية:**

يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة التضخم الناتجة عن هذه الأسباب وبالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا توجد أسباب هيكلية بصورة خاصة وهي ما يميز كل الاقتصاديات السائرة في طريق النمو وتجدر الإشارة إلى أهمية هذه الأسباب لوجود علاقة وطيدة بين التضخم الهيكلي والتحولات الإصلاحية التي عرفها الاقتصاد الوطني وتحتوي هذه الأسباب على جوانب تعتبر أهم الدوافع لنشوء هذا النوع من الأسباب ويبينها فيما يلي:

- التضخم الناتج عن وضعية التخلف والذي يعود بدوره لأسباب تعدد مجالاتها يمكن حصر ابرازها في النقاط التالية:
  - ضعف الإنتاجية. - النمو الديمغرافي .
  - اللاتوازن الجهوي. - نقص الهياكل القاعدية.
- تضخم التنمية:

عرفت الجزائر في إطار الإصلاحات تحقيق درجة من الرقي في اقتصادها وذلك ما يتجلى في تبينها لنظام اقتصاد السوق الذي عرفته مع بداية التسعينات إلا أن مدى الحظ في هذا المنهج صادف عراقيل مختلفة فيما يلي:

- الطاقة المبالغ فيها لإنشاء المشاريع الكبرى .
- النمو السكاني واللاتوازن الجهوي .
- مستوى الاستثمارات.

- التضخم المستورد:

رغم قيام الجزائر بإصلاحات اقتصادية منها تحديد للتجارة الخارجية والذي تماشى ونشاط المنظمات الدولية وحسن الأداء والاستغلال المثل للموارد المتاحة إلا أن ما يحدث في الواقع هو العكس لأن المستوى المعيشي للأفراد ينتقل من سيء إلى أسوء عند الأخذ ببرامج هذه المنظمات أيضا العولمة هذا المصلح الذي غزى العالم بشكل رهيب يشجع كل القدرات على رتيبة والضعيفة على واقعه ومعالم المصطلح تمثلها منظمة التجارة الدولية وكل هذا يعود للأسباب التالية:

- تنظيم وتسيير التجارة الخارجية.
- هيكل التجارة الخارجية بحيث عرفت هذه الأخيرة عدة تغيرات على مستوى مكوناتها السلعية وهي تطور الواردات نتيجة عجز الجزائر على تلبي الطلب الداخلي لجأت إلى الاستيراد من أجل تغطية النقص الموجود على مستوى العرض.[23]

2. مؤشرات السياسة النقدية:

✓ الدخل الوطني المتاح:

الجدول رقم 01: الدخل الوطني والدخل النقدي المتاح

السنوات	الدخل الوطني المتاح	الدخل النقدي المتاح	السنوات	الدخل الوطني المتاح	الدخل النقدي المتاح
2000	3340686.3	375594.7	**2006**	795103	7859227.4
2001	3463410.5	3925403.3	**2007**	8082303.6	8867483.8
2002	3695622.6	4184666.9	**2008**	9516367.3	10566795.1
2003	4365096.9	4906801.9	**2009**	8259467.4	9427358.7
2004	5137636.6	5730157.1	**2010**	9951728	11507864.6
2005	6366897.5	6987340.9	**2011**	11440663	13783695.7

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات **الوحدة: (مليون دج)**

نلاحظ من خلال الجدول التالي أن الدخل الوطني والدخل النقدي المتاح في ارتفاع مستمر حيث بلغ الدخل النقدي 13783695.7 مليون دج سنة 2011.

فهذه الزيادة ترجع لانخفاض العملة التي تتسبب في انخفاض القدرة الشرائية ففي هذه الحالة تتدخل الدولة إما بسياسة تضييق التدعيم أو تلجأ لزيادة الأجور وهذا ما نراه خلال هذا الجدول.

✓ أسعار الفائدة:

يعتبر معدل الفائدة أداة إقتصادية ونجد أنه في الجزائر شهدت عدة توجيهات اقتصادية قد كان في بداية الأمر موجه إلى أن تم تحرير أسعار الفائدة، وهذا تبعا للإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الحكومة، والجدول التالي بين لنا تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال (1994-2010).

الجدول رقم 02: معدلات الفائدة (1994-2010)

السنوات	معدل الفائدة	السنوات	معدل الفائدة	السنوات	معدل الفائدة
1994	18	**2000**	9	**2006**	-2.9
1995	18	**2001**	8	**2007**	0.6
1996	16	**2002**	7	**2008**	-5.75
1997	4	**2003**	7	**2009**	0.8
1998	9	**2004**	7	**2010**	4.2
1999	9	**2005**	-7.2		

Resource: Minister des finances, Rapport annual 2010

الشكل رقم 05: منحنى بياني يمثل تطور معدلات الفائدة 1994-2010

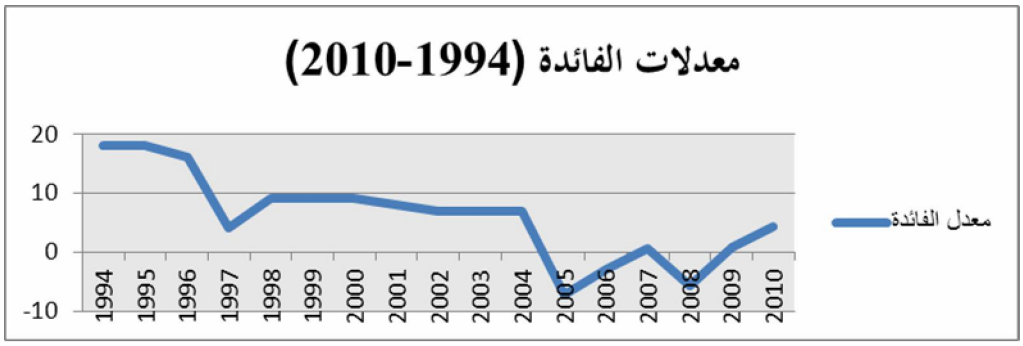

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادت على الجدول رقم 02.

ومن خلال الشكل رقم 05 يمكننا ملاحظة أنه خلال بداية التسعينات ظلت أسعار الفائدة مرتفعة، وهذا راجع لأن تحرير أسعار الفائدة شمل فقط أسعار الفائدة على الودائع دون أسعار الفائدة على القروض الذي ظل خاضع لحد أقصى وهو 20% وهذا حتى سنة 1994، وبعد 1996 ونظرا لتحرير أسعار الفائدة وتراجع معدل التضخم نلاحظ تراجع في معدلات الفائدة.

وفيما يخص الفترة الممتدة ما بين 2001 و2004 شهدت انخفاض في معدلات الفائدة، حيث وصلت إلى 7% في الفترة الممتدة ما بين 2003 و2004 وهذا راجع لإستقرار في الوضعية النقدية الجزائرية.

أما في الفترة الممتدة ما بين 2005 و 2008 كان سالبا لأن معدل التضخم أكبر من معدل الفائدة الإسمي، ونجد أنه شهد إرتفاعا محسوسا خلال الفترة 2009 حيث بلغ 1.8% وعاد إلى التراجع في الفترة 2010 عند 4.2 % ، ونجد أن الانخفاض التدريجي في أسعار الفائدة الحقيقية راجع لإصلاحات تشجيع المستثمرين، بالنسبة للمشاريع الانتاجية، فمثلا بنك الفلاحة والتنمية الريفية خفض معدل فائدة إلى 5.25 % في 2003 لدفع المستثمرين ونجد أنه استقر عند 7% مع بداية 2004.

✓ **تطور الكتلة النقدية:**

- في الفترة الممتدة بين 1990-1991، نجد الكتلة النقدية في تزايد محسوس إلا أن هذه الزيادة ليس لها مقابل عيني، ولعل السبب في ذلك هو بداية تطبيق الشروط المتعلقة بالاصلاح النقدي المفروض من قبل صندوق النقد الدولي.
- وتميزت السنوات 1992-1993 والتي تتمثل في برامج التثبيت الاقتصادي تطورا هائلا للكتلة النقدية خاصة في 1992 بمعدل 27.61 %، وهي السنوات التي شهدت تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وخلال فترة برنامج التعديل الهيكلي الذي امتد على ثلاث سنوات من 1995 إلى 1998، عرفت نمو الكتلة النقدية انخفاضا سنة 1995 لتصل إلى أدنى نسبة لها بـ 9.19 % لتعاود الارتفاع في السنوات اللاحقة بسبب ارتفاع احتياطات الصرف.

- وفي سنة 2001 أصبحت المنظومة المصرفية تعرف حالة سيولة مفرطة حيث وصلت إلى 24.77، وذلك راجع إلى السلفيات النقدية التي تمنحها الخزينة العمومية للبنوك العمومية لضمان إعادة رسملتها والتخفيض الجزئي لديونها.
- بلغت الكتلة النقدية سنة 2002 بـ 2837.08 مليار دج وذلك بسبب تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية حيث خصص له حوالي 7 مليار دولار لمدة متوسطة.
- أما في فترة 2005 عرفت الكتلة النقدية انخفاض بمعدل 10,34 % و11.27 % يعتبر تراجع إيجابي في التوسع النقدي راسيا بذلك الاستقرار النقدي.
- وفي الفترة 2006-2007 بلغت الكتلة النقدية 5994.6 مليار دج أي زيادة بنسبة 26.15 % ، وهذا الارتفاع في الكتلة ناتج عن إرتفاع سعر برميل النفط في الأسواق العالمية.
- وفي سنة 2008 بلغت الكتلة النقدية 6956 مليار دج أي بزيادة قدرها 16.03 مقارنة ب 2007، وهذه النسبة ناجمة عن التوسع في صافي الصول الخارجية.
- في 2009 وصلت الكتلة النقدية إلى 6877.5 مليار دج
- واستمرت الكتلة النقدية في الارتفاع حتى سنة 2011 التي بلغت 9929.2 مليار دج.

✓ **معامل السيولة النقدية:**

الجدول رقم03: معامل السيولة النقدية (1990-2011)

السنوات	معامل السيولة النقدية (M2/PIB)%	السنوات	معامل السيولة النقدية (M2/PIB)%	السنوات	معامل السيولة النقدية (M2/PIB)%
1990	61,93	**1997**	39,06	**2004**	59,75
1991	48,11	**1998**	45,63	**2005**	53,87
1992	49,25	**1999**	45,34	**2006**	55,86
1993	54,56	**2000**	40,3	**2007**	64,02
1994	49,3	**2001**	48,71	**2008**	62,87
1995	39,94	**2002**	62,49	**2009**	71,48
1996	35,64	**2003**	82,47	**2010**	68,72
				2011	69,02

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

انطلاقا من الجدول أعلاه تم التوقف على القراءات التالية:

يعرف الاقتصاد الجزائري معدل سيولة مرتفع، مما يوحي باصدار نقدي وفير يزيد بكثير عن الانتاج العيني اذ سجل هذا المؤشر معدلا عند مستوى 50 % سنة 1993 فعودة معامل السيولة إلى الارتفاع سنة 1993 قد يعزي إلى: التخفيض في سعر الصرف الدينار الجزائري بمعدل 25 % أقل من سعر السوق الموازي والوصول إلى 1 دولار أمريكي يساوي 26 دينار جزائري في سبتمبر 1991 بعدما كان 1 دولار= 10 دج في 1990، وهذا نتيجة الفرق الشاسع بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي مما دفع إلى تسرب نقدي خارج القنوات الرسمية، الشيء الذي يجعل السلطات النقدية تقوم بعملية الاصدار النقدي لتغطية الحاجيات الداخلية، نلاحظ كذلك أنه

سنة 1999 ارتفعت نسبة السيولة إلى حوالي 45.34 % بعدما كانت 39.06 % سنة 1997، فقد كان هناك إستقرار في نسبة السيولة في حدود 40 % في سنة 2003، حيث أصبحت المنظومة المصرفية تعرف حالة سيولة مفرطة لم تعرفها من قبل وذلك نتيجة تحسن العائدات البترولية وكذلك للسلفيات النقدية التي تمنحها الخزينة العمومية للبنوك لضمانم تخفيض جزئي لديونها فبحلول سنة 2000 بدأت نسبة السيولة النقدية في الارتفاع حتى وصلت إلى متوسط 63.50 % في الفترة 2001-2011 مما يبين لنا أنه هناك استمرار الانتاج في أغلبية السنوات.

وفي الفترة 2011 بلغ معامل الاستقرار النقدي 1.02 وهذا يعني أن الإقتصاد في حالة استقرار نقدي كامل.

و لما سبق نقول بأن الاستقرار النقدي في الجزائر هو صعب التحقيق، وأن الكتلة النقدية غير جادة في تحقيق هذا الهدف، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أن الإقتصاد الوطني هو عالي الحساسية بالنسبة للتغيرات الخارجية، فإعتماده على الصادرات من المحروقات وابتعاده عن الانتاج الحقيقي، وبالتالي ارتباطه بالدولار الأمريكي يجعل منه غير قادر على التحكم في المحافظة على التوافق بين الكتلة النقدية والانتاج الحقيقي.

- ✓ **معامل الاستقرار النقدي ومؤشر أسعار الاستهلاك IPC**

1. **معامل الاستقرار النقدي:** يرى **فريدمان** أنه إذا كان معامل الاستقرار النقدي مساوي=1، فهذا يعني وجود استقرار نقدي كامل، وإذا كان أكبر من 1 فإن الاقتصاد يعرف حالة تضخم حقيقية وحادة حسب البعد أو القرب من الواحد، ويكون الاقتصاد في حالة انكماش إذا كانت القمة أقل من 1، وينخفض معامل الاستقرار النقدي إذا تعادل معدل التغير في عملية النقد مع معدل التغير في مجموع الناتج القومي .....[24]

الجدول رقم 04: معامل الاستقرار النقدي (1990-2010):

السنوات	معامل الاستقرار النقدي	السنوات	معامل الاستقرار النقدي	السنوات	معامل الاستقرار النقدي
1990	0.36	**1997**	2.26	**2004**	0.68
1991	0.37	**1998**	10.51	**2005**	0.46
1992	1.11	**1999**	0.95	**2006**	1.29
1993	2	**2000**	0.49	**2007**	2.62
1994	0.5	**2001**	7.09	**2008**	0.87
1995	0.26	**2002**	7.33	**2009**	0.34 -
1996	0.51	**2003**	1.06	**2010**	0.76
				2011	1.02

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

B: معامل الاستقرار النقدي.

DM/M: نسبة التغير في الكتلة النقدية معبرا عنها في العادة بـ: M2

Dy/y: نسبة التغير في الناتج المحلي الخام.

- فعندما B يساوي الصفر فإن ذلك يعني أن هناك تساوي في نسبة تغير الكتلة النقدية وتغير الناتج المحلي العام، وهذا يعني أن الأسعار مستقرة.
- إذا كان $B > 0$ فهذا يعني أن هناك ضغطا تضخميا يدفع الأسعار نحو الارتفاع.
- أما إذا كان $B < 0$ فهذا يعني أن السعار تتجه نحو الانخفاض.

تميزت الفترة من 1990 إلى 1991 بنوع من الانكماش الحاد في الاقتصاد، حيث بلغت قيمة المعامل 0.4، وهذا سببه الانخفاض الكبير في معدل نمو الكتلة النقدية، بينما شهدت سنة 1992 نوع من الاستقرار النقدي الكامل، حيث قدر معامل الاستقرار النقدي $B = 1.1\%$ وذلك نتيجة التوافق والتقارب بين نمو الكتلة النقدية (27.61 %) والناتج الاجمالي المحلي (24.66 %)، وهي السنة التي شهدت تخفيض في قيمة الدينار الجزائري، سنة 1993 عرفت تضخما بسبب تراجع المداخيل، حيث قدر معدل نمو الدخل الوطني (10.7%) بعدما كان (24.7%)، ثم تلاه انكماش خلال السنوات 1994-1996 بسبب الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي، ونقص في نمو الكتلة النقدية، وأكثر السنوات مميزة هي سنة 1998 التي سجلت تضخما مفرطا، حيث قدرت قيمة معامل الاستقرار النقدي بـ 10.51، وهذا سببه راجع إلى التراجع الشديد في نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي قدر بـ 1.83 % مقابل 8.2% سنة 1997، ثم سجلت سنة 1999 استقرار نقدي كاملا نتيجة التعادل بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الإجمالي.

غير أن سنة 2000 سجلت إنكماشا (0.5) بسبب الزيادة في نمو الناتج المحلي دون الزيادة مقابلة في الكتلة النقدية، حيث في سنة 2001-2002 عرفت الجزائر حالة من التضخم المفرط حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي 7.1 و7.3 بسبب الزيادة المرتفعة في الكتلة النقدية (أحداث 11 سبتمبر)، أما سنة 2003 سجلت استقرار نقدي (1.1) نتيجة تقليص الكتلة النقدية وارتفاع في الناتج المحلي.

أما بالنسبة لسنتي 2004 و2005 فقد شهدت نوعا من الانكماش، وفي 2006-2007 عرف الاقتصاد حالة من التضخم، أما بالنسبة لسنة 2008 عرفت الجزائر نوع من الاستقرار الكامل الذي قدر بـ 09.

الجدول رقم 05: تغيرات مؤشر أسعار المستهلك بالنسبة المؤوية في الفترة 1990 - 2008

السنة	نسبة إجماية	نسبة التغير	السنة	نسبة إجماية	نسبة التغير
1990	120.2	20.2	**1999**	562.2	2.1
1991	150.8	25.5	**2000**	558.7	0.6-
1992	197.5	31	**2001**	578.2	3.5
1993	240.2	21.6	**2002**	591.29	2.2
1994	316.3	31.7	**2003**	652.1	3.5
1995	406.2	28.4	**2004**	639.8	4.6
1996	488.8	20.3	**2005**	652.1	1.9
1997	518.4	6.1	**2006**	663.9	1.8
1998	550.7	6.2	**2007**	689.8	3.9
			2008	720.3	4.4

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

2. مؤشر أسعار الاستهلاك:

يعتبر هذا المؤشر أحد المؤشرات الرئيسية لقياس التضخم، فهو مؤشر يقيس التغير في متوسط أسعار سلعة من السلع والخدمات الرئيسية التي يحتاج إليها المستهلكون الأفراد.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤشر العام لأسعار الاستهلاك عرف ارتفاعا متواصلا طيلة السنوات الخيرة (أكثر من 6 أضعاف) حيث سجل معدل تغير مرتفع ويعكس هذا المعدل ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة المذكورة، غير أن هذه التغيرات السنوية كانت متباعدة جدا خلال بعض السنوات، بحيث كانت لا تقل عن نسبة 20 % خلال الفترة 1990-1996 حتى وصلت في حدود 6% وأقل من ذلك بكثير في السنوات الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، حتى أنها شهدت قيمة سلبية سنة 2000 لتعرف ارتفاعا طفيفا في مطلع القرن الحالي إلى حدود نسبة 4 % في سنة 2008.

ثم عاود هذا المؤشر الارتفاع حتى وصلت نسبة التغير فيه حوالي 8.89 % سنة 2012 وهذا راجع لارتفاع سعر المواد الأولية والاستهلاكية في السوق العالمية وارتفاع في التكاليف نتيجة للزيادة في الضرائب بسبب الأزمة المالية الأوربية.

3. دراسة حالة التضخم بالجزائر ما بين 1990-2013

- ✓ **التضخم في الفترة ما بين 1990-1996:**

الجدول رقم 06: التضخم في الفترة ما بين 1990-1996

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل التضخم	17.9	25.9	31.7	20.5	29.04	29.8

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل التضخم في سنة 1990 كان يساوي 17.9 ثم ارتفع بنسبة كبيرة سنة 1991 ويليه ارتفاع المعدل إلى 31.7 سنة 1992، ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني بالجزائر بسبب العشرية السوداء لينخفض بعدها سنة 1993 إلى 20.5% ثم يعاود الارتفاع سنة 1994 و 1995 في حدود 29.8 %، وهذا نتيجة اعتماد الجزائر على امتصتص الكتلة النقدية والرفع من الانتاج الداخلي بالاضافة إلى الإصلاحات التي كانت في بداية التسعينات، وهذا بدوره أدى إلى تخفيض الكتلة النقدية الزائدة دون التفكير في خلق مقابل من الانتاج لهذه الكتلة.

شرعت الجزائر في انتهاج سياسة الخوصصة، هذا ما أدى في الدخول إلى إقتصاد السوق والبحث عن بديل للقطاع العام وهو القطاع الخاص الذي لا يمكنه أن يولد في أجواء غير مستقرة ودون إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات المالية التي رفعت معدل سعر الفائدة عن الاقتراض، ومن هنا فإن الحكومة الجزائرية قد ضغطت عن طريق البنك المركزي من أجل الحد من زيادة معدلات التضخم الكبيرة دون التفكير في مستقبل الاستثمار في الجزائر.

✓ **التضخم في الفترة ما بين 1996- 2005:**

الجدول رقم 07: التضخم في الفترة ما بين 1996- 2005

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	18.7	5.73	5	2.64	0.35	4.23	6	4	2	2.2

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

نلاحظ منم خلال الجدول انخفاض ملحوض من سنة 1996 إلى سنة 1997 حيث كان 18.7% إلى أن وصل 5.73% و هذا راجع إلى تطبيق برنامج يحقق استقرار الأسعار بحيث يتضمن هذا الأخير تخفيض سعر الصرف و ذلك بتحسين المنافسة و الذي يؤدي إلى تخفيض قيمة الدينار.

و يمكن سرد الأساب المؤدية غلى هذا الانخفاض:

- برنامج الاصلاحات و الذي كان سنة 1996 و ذلك تطبيقا للاتفاق المبرم مع FMI و ما نتج عنه من تسريح العمال.
- قوة الضغط على الطلب، حيث أن 80% من العائدات توجه إلى تسديد الديون مما يعني ما قيمة 4 مليار دينار جزائري فقط لتلبية احتياجات السوق الداخلية و المحددة بـ 11 مليار دولار، حيث أعتر هذا الحدث مهما النظر للأثر على معدلات التضخم بفضل انتهاج سياسة نقدية تتسم بالحدر.
- كما لعبت سياسة الاجور في القطاع العام دورا أساسيا في تخفيض معدلات التضخم و قد تقلصت الأجور الحقيقية لأكثر من 30% مما ساعد على استعادة القدرة التنافسية.
- في سنة 2005 التضخم أصبح بـ 2.2 % و يعود ذلك إلى قدرة الدولة على التحكم في الكتلة النقدية من طرف البنك المركزي و الاستقرار النقدي الذي يعيشه الجهاز المصرفي الجزائري.

✓ **التضخم في الفترة ما بين 2006-مارس 2013:**

الجدول رقم 08: التضخم في الفترة ما بين 2006-مارس 2013

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	مارس2013
معدل التضخم	2.5	4.8	4.4	5.7	3.9	4.5	8.9	8.1

المصدر: الديوان الوطني للاحصائيات

يبين الجدول كيف ارتفع معدل التضخم عد الانخفاض في الفترات السابقة، فعدما كان المعدل 2.5 % سنة 2006 ارتفع معدل 4.8% ، 4.4% و 5.7% في السنوات 2007،2008،2009 على التوالي، ثم عاود الانخفاض إلى أن وصل إلى 3.9% سنة 2010 و استقر في 4.5% سنة 2011.

و تلك النسبة تبقى منخفضة مقارنة مع سنة 2012 حيث لغت 8.9% مقارنة مع سنة 2011، و يرجع ذلك الارتفاع إلى ارتفاع أسعار المواد الفلاحية الطازجة بـ 21% كما ارتفعت أسعار السلع الغذائية بـ 12.22% مع

21.37% بالنسبة للمنتجات الفلاحية الطازجة و 4.76% بالنسبة للمنتجات الغذائية الصناعية، كذلك نلاحظ تراجع ضئيل في مارس 2013 حيث بلغ 8.1% .

خلاصة:

بتعددت تعاريف السياسة النقدية إلا أنها لا تختلف من حيث المضمون، فالسياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي بما يتماشى مع حجم النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف محددة باستعمال مجموعة من الأدوات التي تنقسم إلى نوعين وهما الكمية والنوعية مع أن هذه الأخيرة هي الأكثر فعالية.

كما تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق استقرار الأسعار ، تحقيق نمو اقتصادي ، التوظيف الكامل ، تحقيق فائض في ميزان المدفوعات هذه هي الأهداف النهائية للسياسة النقدية ، وقد تختلف من اقتصاد إلى آخر والتي تم الوصول إليها من خلال قنوات إبلاغ السياسة النقدية والمتمثلة في (قناة الفائدة، سعر الصرف، قناة الائتمان).

بينما التضخم، فهو يمثل حركة صعودية للأسعار تنصف باستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، و التضخم الناتج عن وضعية التخلف، وذلك لما تعانيه الدولة من تخلف في اقتصادها والنوع الثاني المتمثل في تضخم التنمية الذي يعود إلى العراقيل التي واجهت السياسة التنموية الجزائرية في إطار النهوض باقتصادها، أيضا التضخم الانتقالي الناتج عن الإصلاحات التي قامت بها الدولة من أجل تسوية الاختلالات بين العرض والطلب، وفي الأخير التضخم المستورد الذي يحدث بسبب العلاقات الخارجية الجزائرية.

إن ظهور القوى التضخمية لها عدة أسباب منها:

أسباب نقدية وتتمثل في تمويل الاستثمارات وتطور ميزانية الدولة وأيضا، أسباب مؤسساتية التي تتمثل في التضخم الانتقالي وتضخم الندرة، وفي الأخير الأسباب الهيكلية الراجعة إلى المشاكل والاختلالات التي عانى منها الهيكل الاقتصادي والمتمثل في طابع التخلف الذي يميزه.

ومن خلال ما يتعلق بمؤشرات السياسة النقدية في الجزائر اتضح أن التحكم في التوسع النقدي والتراجع في التضخم والتعامل بأسعار الفائدة، أيضا معامل السيولة والاستقرار النقدي هي مؤشرات على التوازن النقدي الداخلي. كما سمحت السياسة النقدية لبنك الجزائر بتنظيم السيولة المصرفية للحد من التضخم وفرض أسعار فائدة منخفضة كسياسة حد أقصى لسعر الفائدة وتعتبر السياسة النقدية من بين السياسات المتخذة لعلاج ظاهرة التضخم وعدم النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر. فتبين أن التضخم كان في بداية التسعينات مرتفع جدا وهذا بسبب عدم الاستقرار السياسي تم بدأ في الانخفاض سنة 1996 ويمكن إرجاع هذا الانخفاض الملحوظ إلى التحكم في الأسعار الداخلية .

بناءا على ما تم استعراضه في السابق، فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تعتبر السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تؤثر على تغيرات النشاط الاقتصادي من إنتاج واستثمار ودخل ويتطلب نجاحها دراية واسعة بأدواتها وإجراءاتها، وإذا أحسنت السلطة النقدية تطبيق أدواتها شريطة توفر البيئة الاقتصادية المناسبة فإن فعاليتها ستكون معتبرة.
- الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في الجزائر هو استقرار الأسعار باعتبار أن الأهداف الأخرى غير مضمونة النتائج.
- هناك شبه إجماع على أن استقرار الأسعار والتحكم في التضخم يمثل الهدف المحوري للسياسة النقدية في الوقت الحاضر من بين الأدوات الأخرى
- تكون السياسة النقدية مستقلة عن ضغوطات الجهاز التنفيذي وأصحاب المصالح والنفوذ فإن فعاليتها تكون كبيرة على استقرار الأسعار وبالتالي التحكم في التضخم .
- اختلاف فعالية السياسة النقدية من دولة إلى أخرى، فالجزائر لا تملك سوق نقدية ومالية متطورة تضمن فعالية أدواتها النقدية بالإضافة إلى غياب الوعي المصرفي والمالي .
- السياسة النقدية هي أكثر تفضيل في السياسة الاقتصادية للتصدي لظاهرة التضخم.
- تسعى السلطات النقدية في الجزائر إلى تخفيض حجم المعروض النقدي وذلك بانتهاج سياسة نقدية انكماشية والهدف من ذلك تحقيق معدلات منخفضة من التضخم.

على ضوء نتائج الدراسة ، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي تبدو ضرورية ، حتى يتم تفعيل أكثر للسياسة النقدية من بينها :

- تفعيل دور المصارف المركزية في ممارسة السياسة النقدية باتجاه التأثير في السيولة المتداولة في السوق .
- استقلالية البنك المركزي واستهداف التضخم.
- إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية بغض مساءلتها عن الأهداف التي رسمتها.
- التنسيق بين أدوات السياسة النقدية ، وأدوات السياسة الاقتصادية الأخرى.
- اقتصار دور السياسة النقدية على هدف استقرار الأسعار ، أو اعتباره الهدف الرئيسي من بين الأهداف إن تعددت.
- ضرورة قيام سلطة نقدية بمتابعة مستمرة الأدوات السياسية النقدية ضمانا لفعاليتها مع تحديد مسؤوليات إدارة هده الأدوات .
- اعتماد النظرة المستقبلية في التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل للتمكن من توفير بيئة مستقرة تساعد على دفع النمو الاقتصادي.

الهوامش:

1 -G.L Bach , Federal reserve policy making , (N.Y Alfred A . Knopf . 1950) P .35 .
2 -Einzig , Monetary Policy : Means and Ends , Penguin Books Harnonsdworth Midlesex , 1964 , P50.

3- مصطفى أحمد فريد، سهير محمد، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، شباب الجامعة الأسكندرية،2007 ص69.

4- أحمد ابو الفتوح الناقة، نظرية النقود و النوك و الأسواق المالية،مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة،1998، ص 134.

5 -Philipe Jaffré, Monnaie et Politique, 4eme édition,1996, Economica, P102-103.

6- أحمد أبو الفتوح الناقة ، مرجع سابق، ص 136.

7- ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص 214.

8- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1984، ص 20.

9- وجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص 78.

10- وجدي محمود شهاب، نفس المرجع السابق، ص 78.

11- شوتر منهل، العمار رضوان، النقود والبنوك، مؤسسة لاء للطباعة والنشر، عمان، 1996، ص173،174.

12- نبيل الروبي، مرجع سابق، ص346.

13- عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص155.

14- شوتر منهل، العماد رضوان، رجع سابق، ص173، 174.

15- عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، مرجع سابق، ص155.

16- زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص107.

17- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شاب الجامعة، الاسكندرية، القاهرة، 2004، ص131،132.

18- يونس محمود، مبارك عبد النعيم، مقدمة في النقود وأعمال وأسواق المالية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص326.

19- مجيد ضياء، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001، ص264،265.

20- نبيل الروبي ، مرجع سابق، ص434.

21- بن عربة بوعلام، التظخم في النظرية الاقتصادية حالة الاقتصاد الجزائري فترة 1967 – 1992، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996 .

22- طالب محمد عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية ، 2003، ص 175.

23- سالمي محمد، دور السياسة الاقتصادية في معالجة التضخم، 2005، ص27، 28 .

24- قدي عبد المجيد،مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص46،47.

سياسات تسعير المنتج في المؤسسة الإقتصادية

قويدر بورقبة
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجلفة

ملخص:

يقوم التسويق على أربع عناصر أساسية ، تتكامل فيما بينها لتحقيق استراتيجية المنظمة. والسعر هو أحد هذه العناصر و أكثرها مرونةً، كما أنه العنصر الوحيد الذي يدر أموالاً مقارنة بباقي العناصر التي تمثل تكاليف تتحملها المنظمة. بالمقابل نجد أن السعر هو الأكثر تعقيدًا نظرًا لكثرة المتغيرات المحيطة به والتي تجعل إمكانية تحديده أو بالأحرى اختيار السعر المناسب أمر صعب جدًا خصوصا في الوقت الحالي أين أشارت الدراسات التسويقية بأن عامل السعر العامل الأكثر أهمية في سلوك الاختيار الشرائي للمستهلك.

الكلمات المفتاحية: سياسات التسعير، الجودة، المستهلكين، السعر.

Résumé :

La politique de prix d'un produit est l'une des quatre politiques qui composent le plan de marchéage. En raison de la relation qualité/ prix fermement ancrée dans l'esprit des consommateurs et de l'importance du facteur prix dans l'image du produit, on peut presque dire que son influence s'étend aux autres politiques et à la perception globale de l'offre par le consommateur.

Mots clés: La politique de prix d'un produit, qualité, le consommateur, prix.

مقدمة:

إن عملية التسعير تستدعي تضافر مجموعة من الجهود لأجل تفعيل دور هذه الاستراتيجية بالمنظمة. للتعمق أكثر في هذه الأخيرة سنحاول فيما يلي: معرفة ماهية هذه العملية، وأين يكمن دورها الاستراتيجي؟ كما سنتعرف على أهم الاستراتيجيات الحديثة التي تعتمد عليها استراتيجية التسعير. وهذا وفق الخطوات التالية:

1. ماهية عملية التسعير(المفهوم، الدور الأهمية) .
2. أهم العوامل المؤثرة في استراتيجية التسعير(الداخلية والخارجية) .
3. خطوات التخطيط الاستراتيجي لعملية التسعير.
4. استراتيجيات التسعير الحديثة .

1. ماهية عملية التسعير

1.1 مفهوم التسعير

قدمت عدة تعاريف لمفهوم التسعير، يمكن ذكر من بينها:

تعريف01: يرى كوتلر أن السعر هو كمية النقود المدفوعة مقابل سلعة أو من أجل المنافع المتوقع من قبل الزبون"[1]

نلمس في هذا التعريف الاهتمام بجانب المنفعة المتحصل عليها لقاء السلعة ومن ثم العلاقة الطردية بين المنفعة والسعر.

تعريف02: Evans & Berman:" إن السعر هو التعبير عن قيمة السلعة أو الخدمة بالنسبة للبائع والمشتري"[2]

أشار كل من Evans & Berman إلى نقطة مهمة ألاّ وهي القيمة سواءً كانت ملموسة أو غير الملموسة باعتبارها من أهم العناصر التي لها الأثر البالغ على السعر.

تعريف03: " السعر هو ذلك المقابل النقدي الذي يمكن تعديله صعودا وهبوطا وفقا لكافة المتغيرات البيئية المحيطة بعمل المؤسسات التسويقية وبما يتفق وإمكانات الشراء لدى المشترين ووفق أذواقهم."[3]

نلمس في هذا التعريف إمكانية تغير السعر مهما كانت قيمته ومنفعته نظرًا لعدم ثبات البيئة التسويقية إضافةً إلى تباين القدرات الشرائية للزبائن.

تعريف 04:" هي المقدار المادي لمبادلة المنتج أو المعروض من السلع إلى المشترين المحتملين وهذا خلال فترة زمنية معينة." [4].

في هذا التعريف نجد مفهوم التبادل في مفهوم السعر الذي يثبت انتقال ملكية المنتج من البائع للمشتري كما ونجد الإشارة إلى الفترة الزمنية لعملية التبادل مما يثبت حساسية السعر للفترة وبالتالي إمكانية تغيره.

تعريف 05: التسعير هو عبارة عن القيمة النقدية لوحدة سلعة، خدمة، حيث يتحدد هذا الأخير ويتكامل من خلال قوى العرض والطلب. ولكن هذا لا يحصل في جميع القطاعات. [5]

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التسعير على أنه المقابل النقدي الذي يعكس قيمة السلعة أو الخدمة يضعه البائع ويقبله المشتري مقابل المنفعة التي يتحصل عليها هذا الأخير، وهذا خلال فترة زمنية معينة.

ملاحظة: علينا أن نميز بين مفهوم المنفعة والقيمة، فالمنفعة خاصية المنتج التي تجعله قادر على اشباع الحاجة وتحقق الرغبة. بينما القيمة هي المقياس الكمي لمساواة المنتج بالمنتجات الأخرى الجذابة في عملية التبادل.

2.1 أهداف عملية التسعير

تسعى كل منظمة من وراء سياسة تسعيرها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف معلنة وغير معلنة، عامة أو خاصة، سواءً تم تحقيقها في المدى القصير أو البعيد. يمكن تلخيص مجموعة من هذه الأهداف فيما يلي[6]:

- **الاستمرار والبقاء:** إن الهدف الأول من التسعير هو الاستمرارية وهذا يعني ضرورة وجود عائد والذي يتأتى من تحقيق الربح عند بيع المنتجات حتى تستطيع أن تستمر بالعمل.
- **الربح:** وهنا نقصد تعظيم الربح فأصحاب المنظمات يطمحون إلى أن نكون هناك دائما زيادة في الأرباح.
- **عائد الاستثمار:** المستثمرين أو المساهمين في المنظمة يأملون في تحقيق عائد من وراء هذا الاستثمار باعتباره الدافع أو المحفز الأول للاستمرار في الاستثمار.
- **حصة في السوق:** تبنى الكثير من المنظمات سياستها التسعيرية إما على أساس المحافظة على حصتها السوقية أو الزيادة فيها.
- **قيادة الجودة:** تقدم بعض المنظمات منتجات ذات جودة عالية لأنها تدرك بأن هناك من يبحث عن الجودة بالمقابل هو على استعداد لدفع سعر أعلى من أجل الحصول عليها.
- **المسؤولية الاجتماعية:** تحمل المنظمات على عاتقها مسؤولية ذات أبعاد كبيرة من خلال انتاج وتقديم المنتجات التي تهدف إلى اشباع حاجات ورغبات الأفراد وتقليل الأضرار الاجتماعية التي قد تنجم من خلال تقديم مثلا المنتجات الصحية، الترقوية، الحضارية، الانسانية...إلخ.
- **اختراق أسواق جديدة:** جميع المنظمات تهتم بالدخول إلى أسواق جديدة لأنها تحاول أن تحقق نمو مستقبلي، وفي نفس الوقت تعلم هذه المنظمات بأن اختراق أسواق جديدة يتطلب منها التعرف على حاجات ورغبات هذه الأسواق والقوة الشرائية لكي تتمكن من رسم سياستها السعرية.

ونجد أيضا أهداف أخرى منها[7]:

- الاستخدام الكامل والفعال للموارد المتاحة.
- استقرار الأسعار.
- مقابلة المنافسة أو تجنبها.
- اشباع حاجات المستهلك مع مراعاة دخله.
- الحد من المخالفات، من خلال الرقابة الحكومية على الأسعار وهذا لحماية المستهلك.

2. **عوامل المؤثرة على قرارات التسعير:** هناك الكثير من العوامل التي لها تأثير كبير على قرارات وسياسات التسعير بالمنظمة لذلك وجب على المسيرين بالمنظمة أخذها بعين الاعتبار لما لها من أثر أفعال وهم ويمكن تقسيم العوامل السابقة إلى عوامل داخلية وخارجية كما يلي:

1.2 العوامل الداخلية[8]:

- **الأهداف التسويقية:** على اعتبار أن الهدف التسويقي هو إنتاج منتج ذو جودة عالية بهدف الصمود بوجه المنافسة مقارنة من المنتجات المماثلة في السوق فإن الأمر يتطلب وضع أسعار مرتفعة. أما إذا كان الهدف هو الوصول إلى أكبر عدد من المستهلكين وعلى الأخص ذوي الدخل المحدود فالموضوع هونا يتطلب أسعار منخفضة. مما سبق يتضح أن استراتيجية التسعير بالمنظمة مرتبطة بشكل كبير بالأهداف التسويقية وهنا يجدر بالذكر ضرورة وضوح الأهداف التسويقية لكي يتسنى للمنظمة اتخاذ الاستراتيجية المناسبة بالضبط. من أبرز هذه الأهداف نذكر:(البقاء، رفع الأرباح، النمو، صدارة السوق،...إلخ).
- **استراتيجية المزيج التسويقي:** يجب تنسيق قرار التسعير وكل من تصميم المنتج، التوزيع، الترويج، وهذا بغية وضع برنامج تسويقي مؤثر ومتماسك. كما ونلاحظ أن الكثير من المنظمات تضع أسعار معينة لمنتجاتها ثم تأتي فيما بعد قراراتها الخاصة بالمزيج التسويقي وهذا على أساس أو وفق الأسعار التي تريدها، هنا يكون السعر عاملا حاسما في موضع المنتج. كما وقد تقوم المنظمات بدعم استراتيجيتها الخاصة بالسعر وتحديد موضع المنتج بتقنية تسمى (الكلفة والهدف) وهو سلاح استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار عناصر المزيج التسويقي.
- **الكلفة:** تسعى جميع المنظمات إلى تغطية تكاليف(الشراء، الإنتاج، التوزيع،...) وهذا من خلال تحديد أسعار تحقق مردودًا طيبا لمجهودهم ومجازفتهم. بالمقابل نجدها أيضا تسعى إلى تخفيض وتقليص تكاليف إنتاجها على أن تأخذ بعين الاعتبار عامل الجودة. تجدر الإشارة أن الكلفة الإجمالية هي مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة لأي مستوى معين من الإنتاج، لذلك وجب مراقبة هذه الأخيرة في جميع المراحل.
- **اعتبارات المنظمة:** على المنظمة أن تحدد من يجب عليه وضع السعر لمنتجاتها، وهي عادة من اختصاص الإدارة العليا أما في المنظمات الكبيرة يكون من اختصاص مدراء الخطوط الإنتاجية، أما في الأسواق الصناعية فإنه يسمح للبائعين بالتفاوض مع المشترين في حدود سعر معين. وهذا لا يلغي فكرة وضع أهداف التسعير من قبل الإدارة العليا، إذ لا يجب أن يتناقض السعر والأهداف والتكاليف التي قام مدراء الإنتاج بتحديد السعر على أساسها.

2.2 العوامل الخارجية[9]:

توجد العديد من العوامل خارج حدود المنظمة تؤثر وبشكل كبير على استراتيجية الأسعار، من أبرزها نجد:

- **السوق والطلب:** الحدود العليا للأسعار ونذكر هنا أن حرية التسعير بالنسبة للبائع تتنوع وتتحدد باختلاف الأسواق، مثل: الأسواق في حالة المنافسة، المنافسة الاحتكارية، المنتجات الاحتكارية،...الخ.
- **النواحي القانونية:** عند تحديد الأسعار يراعى الجانب القانوني، فقد تفرض الدولة بعض الحدود والشروط القانونية التي يجب أن تلتزم بها المنظمات وهذا بغرض حماية المستهلك والمجتمع مثلاً.

- **النواحي الاقتصادية:** هناك بعض العوامل الاقتصادية التي لها الأثر البالغ على استراتيجية المنظمة التسعيرية. حيث نجد أن هناك تأثير مباشر على كلف الانتاج مثل الحركات الاقتصادية النشيطة، التضخم، أسعار الفائدة، قرارات الدول، القوانين الاقتصادية السائدة، تحولات أسعار المنتجات البديلة.

فيما يلي شكل يوضح أهم العوامل المؤثرة على قرارات تحديد الأسعار

الشكل رقم (01): العوامل المؤثرة في قرارات تحديد الأسعار

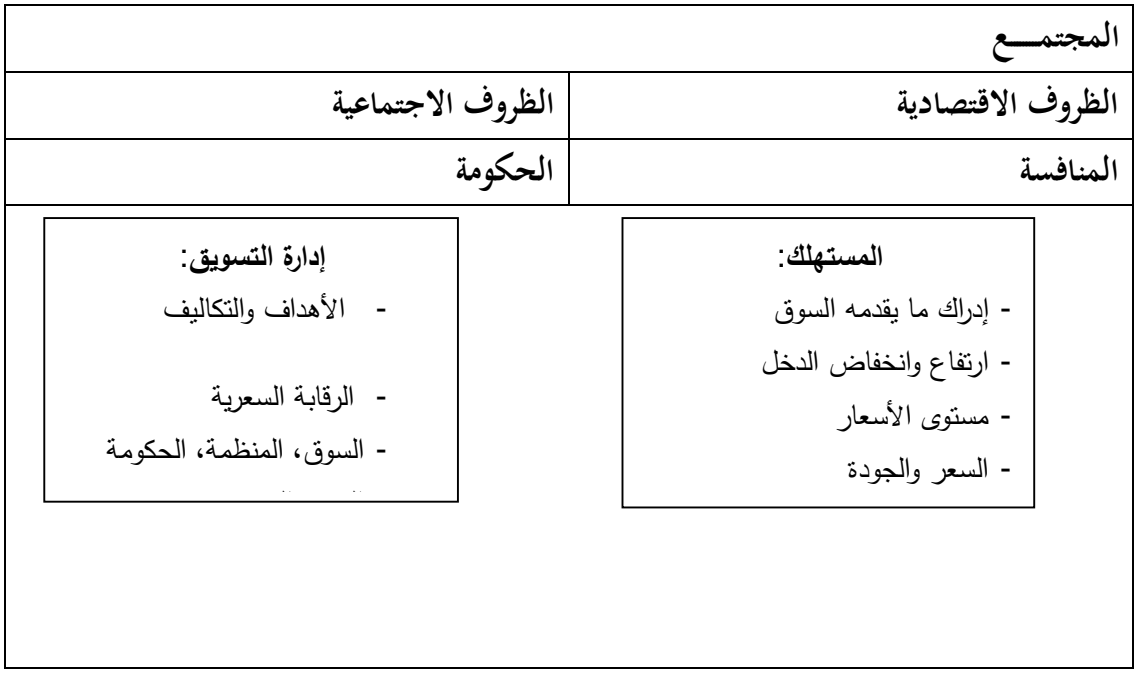

المصدر: محمد جاسم، محمد الصميدعي، **استراتيجية التسويق: مدخل كمي تحليلي**، مرجع سبق ذكره.ص:219.

3. خطوات عملية التسعير[10]

تمر عملية التسعير بمجموعة من الخطوات، التي يتم إعدادها مسبقًا، وهي بمثابة الدليل الاستراتيجي لتحديد مكانة السعر بالنسبة لعناصر المزيج التسويقي، والشكل التالي يوضح ويلخص مجمل خطوات إعداد استراتيجية التسعير بالمنظمة.

الشكل رقم(02): مراحل تخطيط إستراتيجية التسعير

المصدر: محمد عبيدات، **استراتيجية التسويق: مدخل سلوكي**، دار وائل، ط4،عمان :الاردن، 2009،ص167.

4. استراتيجيات التسعير[11]

تعتبر واحدة من أبرز استراتيجيات التسويق ويمكن القول بأن استراتيجية التسعير ذات تأثير كبير في تحقيق الأهداف التسويقية، لذلك على الإدارة أن تقوم بوضع السياسات واتخاذ القرارات السعرية التي تنسجم مع المتغيرات البيئية وبوجه خاص مع:

- طبيعة الأسواق التي تتعامل معها .
- مستويات الدخل.
- درجة مرونة الطلب.
- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس سياستها الاقتصادية والظروف الاجتماعية.

كذلك تشكل استراتيجية أهمية خاصة للمنظمات وذلك لارتباطها الوثيق بأهدافها ومواردها وإيراداتها وأن اختيار وتحديد استراتيجية التسعير يعتبر من الأمور المعقدة وذلك لتشعب القرارات والخيارات التي يجب اتخاذها عند تحديد هذه الاستراتيجية.

الشكل رقم(3): استراتيجيات التسعير

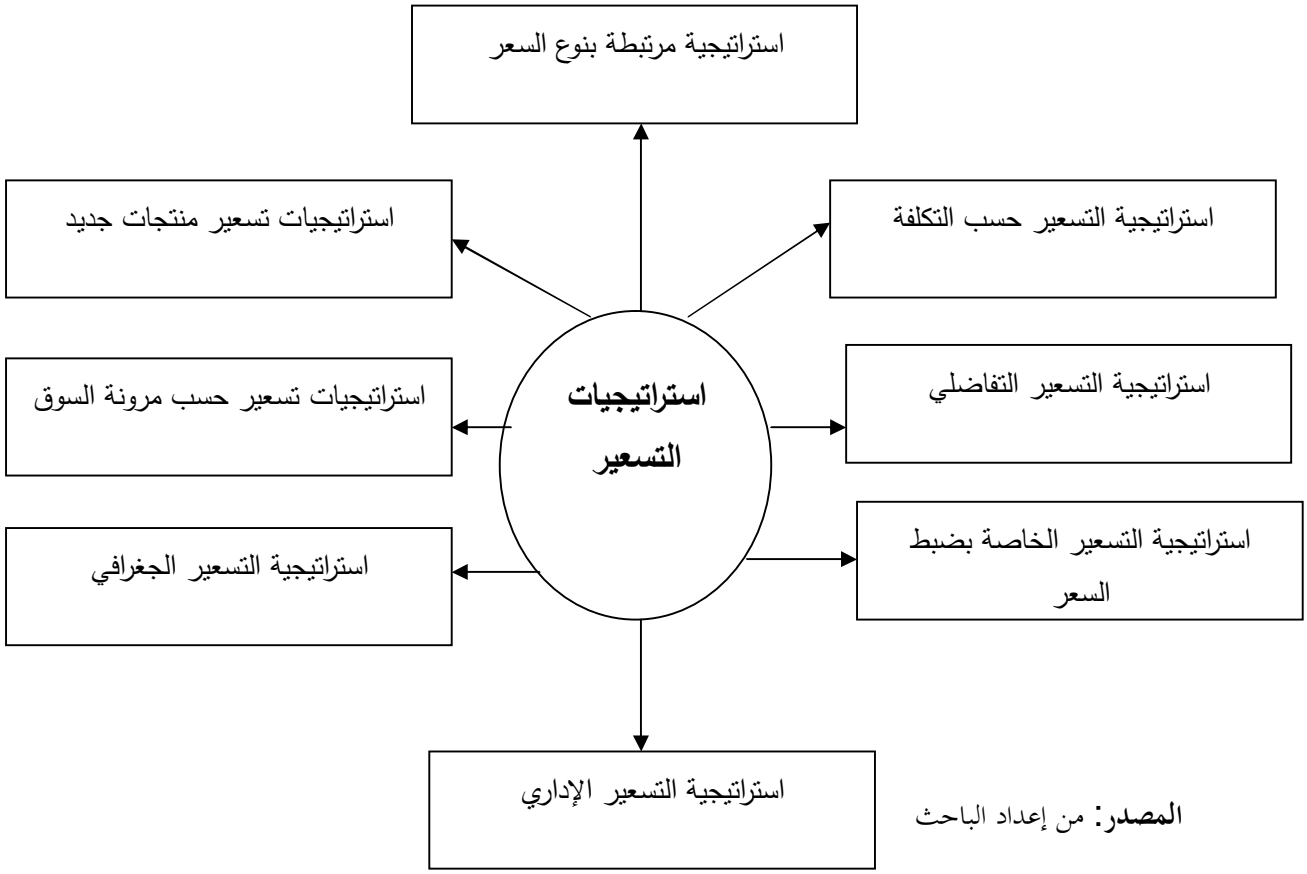

المصدر: من إعداد الباحث

المصدر: من إعداد الباحث

1.4 استراتيجيات التسعير حسب طبيعة السعر

نقصد هنا ما إذا كان السعر مرتفع أو منخفض ومن بين هذه الاستراتيجيات نجد:

الجدول رقم(01): استراتيجيات التسعير حسب طبيعة السعر

الاستراتيجية	طبيعة السعر	أهدافها	شروطها
كشط السوق	أقصى حد للسعر	- الحصول على أكبر ربح في الأجل القصير - تغطية تكاليف البحث والتطوير العالية - خلق انطباع عن جودة المنتج من خلال السعر العالي	- تستخدم خاصة في حالة السلع الجديدة - أن يكون المنتج هو المنتج الوحيد لهذه السلعة - الطلب على السلعة يكون غير مرن
التضخم	أسعار عالية	- اعطاء انطباع عن جودة المنتوج - عدم الدخول في حرب أسعار المنافسين	- تحديد أسعار عالية لمدة طويلة الأجل - استهداف شريحة معينة في المجتمع
التغلغل	سعر منخفض	- تحقيق أكبر حجم المبيعات - استعداد المؤسسة للدخول في حرب الأسعار - إمكانية تخفيض التكاليف نسبيًا	- تستخدم في الدول الفقيرة نسبيا - ضرورة وجود مرونة في الطلب على السلعة - كبر حجم الأسواق نسبيًا

التوسع (الإغراق السعري)	سعر منخفض جدًا	- كسب حصة سوقية في الأسواق الدولية - القضاء على الصناعات المحلية - فتح أسواق داخلية	- طموح المؤسسة الرامي إلى سياسة التوسع - إمكانية التحكم في التكاليف
تعطيل المنافسة	سعر أقل من المنافسين	- منع دخول المنافسين	- وجود منتجات جديدة - وجود منافسين في القطاع
السعر الراقي	السعر الغالي	- استهداف فئة معينة - تحقيق أكبر عائد من الأرباح	- ضرورة تمتع المنتوج بجودة عالية جدًا
التسعير على اتجاه الطلب	السعر عالي و ممكن أن يعدل	- السعر وفق رغبات الزبائن	- الطلب الكبير على المنتج - إمكانية تعديل السعر

المصدر: من إعداد الباحث

2.4 الاستراتيجيات الخاصة بالمنتجات الجديدة:

يمكن تلخيصها في أربع استراتيجيات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(02): الاستراتيجيات الخاصة بالمنتجات الجديدة

الاستراتيجية	طبيعة السعر	أهدافها	شروطها
السعر الوجاهي	أسعار عالية	- تثبت وضعها كشركة فريدة	- يجب أن تكون فئتها السوقية محددة
قشط السوق	أسعار عالية غير حساسة	- تحقيق أرباح عالية - تشكيل خطر على المنافسين	- سوق ضيق - فئة سوقية محددة وصغيرة
إغراق السوق	أسعار منخفضة (السوق حساس للسعر)	- الحصول على حصة سوقية كبيرة - تجنب المنافسة لذلك تخفض الأسعار	- سوق واسع - فئات سوقية محددة - ضرورة تخفيض التكاليف
الخدمة السعرية	سعر موحد في السوق	- زيادة حجم المبيعات - تحقيق الأرباح	- توحيد الشركات لمنتجات عدة في خدمة انتاجية واحدة - تستخدم أكثر في المؤسسات الخدماتية

المصدر: من إعداد الباحث

3.4. استراتيجيات التسعير وفق منهج الكلف: تعتبر هذه الاستراتيجية من أكثر الاستراتيجيات استخداما أي يتم إضافة هامش الربح إلى سعر التكلفة. حيث يحسب هامش الربح بطرق عديدة، ومن أبرز هذه السياسات نجد:

الجدول رقم(03): استراتيجيات التسعير وفق منهج الكلف

الاستراتيجية	طبيعة السعر	أهدافها	شروطها
التسعير حسب التكلفة الكلية	السعر= التكلفة الكلية+ هاش الربح	- تغطية جميع التكاليف - الحفاظ على مستوى ثابت من الأرباح	- تحمل كل التكاليف المباشرة للمنتج، أما التكاليف غير المباشرة يتم وضعها افتراضيا
التسعير بتحليل نقطة التعادل	سعر يتجاوز نقطة التعادل	- ضمان تحقيق أرباح بوضع سعر يتجاوز نقطة التعادل	- كمية المنتج المباعة عند سعر معين تكفي لتغطية كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة. فعندما تتخطى المؤسسة هذه النقطة تحقق ربحًا، والعكس صحيح.

المصدر: من إعداد الباحث

4.4 استراتيجيات التسعير التفاضلي: تأخذ عدة أشكال من أبرزها:

الجدول رقم(04): استراتيجيات التسعير التفاضلي

الاستراتيجية	طبيعة السعر	أهدافها	شروطها
التسعير حسب قطاعات السوق	سعر متغير حسب القطاع	- السعر المفروض يحقق الأهداف القريبة والبعيدة.	- يجب أن نميز بين القطاع الذي يفرض فيه سعر عالي والذي يفرض فيه أسعار منخفضة(مثل البيع في مناطق ريفية والبيع في المدن)
التسعير حسب شكل السلعة	أسعار مختلفة	- إتاحة فرصة للزبائن للتفضيل بين ما هو معروض من السلع	- وجود اختلافات في أنواع السلع المعروضة - وضع سعر لكل نوع من السلعة - الزبون يجب أن يكون في حالة مفاضلة بين ما هو معروض دون أي قيد
التسعير الموسمي	متغير حسب قوى العرض والطلب.	- تشجيع الطلب على بعض المنتجات	- عند يكون العرض أكبر من الطلب يجب تخفيض الأسعار، - عندما يكون العرض أقل من الطلب يجب الرفع من الأسعار

المصدر: من إعداد الباحث

5.4 **استراتيجيات التسعير الخاصة بضبط السعر:** يمكن تلخيص أبرز استراتيجياتها فيما يلي:

الجدول رقم(05): استراتيجيات التسعير الخاصة بضبط السعر

الاستراتيجية	طبيعة السعر	أهدافها	شروطها
التسعير على أساس الخصم والتخفيضات	- تخفيض الأسعار - تقديم خصم على الأرباح	- زيادة الكمية المشتراة ومن ثم زيادة الأرباح	- يتم منح التخفيض عند زيادة كمية المشتراة ونفس الشيء بالنسبة للخصم
السعر التمييزي	يتم وضع سعرين أو أكثر للمنتج الواحد	- التأثير على فئات سوقية معينة - الحصول على أرباح	- تبنى هذه السياسة على أساس تروجي - الانتقال إلى السعر الثاني في حالة زيادة الطلب على المنتج بعد الترويج للسعر الجديد(المخفض)
السعر النفسي	قد يكون منخفض أو مرتفع	- تحديد السعر المناسب من خلال الإلمام بالجوانب النفسية للزبون	- يجب تحديد طبيعة العلاقة بين جودة المنتج وسعره - يجب تحديد العلاقة بين سعر المنتج والمنفعة التي قد يتحصل غليها الزبون منه - يجب مقارنة السعر الحالي بالسعر السابق للمنتج - معرفة حدود الأسعار في ذهن الزبون
السعر الترويجي	تخفيض السعر من طلب لآخر	- الحفاظ على ولاء الزبائن - تصريف السلع في حالة الكساد	- تخفيض السعر من حين لآخر - إغراء الزبائن حتى لو اضطرت للبيع بخسارة - تستعمل عادة في حالة البيع بتجزئة كما وتستعمل أيضا في حالة بيع السلع الغذائية خصوصا سريعة التلف منها

المصدر: من إعداد الباحث

6.4 **استراتيجيات التسعير المرتبطة بمرونة السوق:** يمكن تقسيم السوق إلى عدة أجزاء وإعداد المزيج التسويقي لكل جزء منه وتقسم هذه الاستراتيجية إلى:

الجدول رقم(06): استراتيجيات التسعير المرتبطة بمرونة السوق

الاستراتيجية	طبيعة السعر	أهدافها	شروطها
التسعير الموحد	السعر موحد قد يكون منخفض أو مرتفع	الوصول أو تحقيق مستوى ثابت من الأرباح	- تقديم سعر موحد لجميع العملاء وككافة مناطق السوق - من الأفضل أن تطبق في متاجر التجزئة
السعر المرن	سعر متغير	رفع السعر في البداية لتغطية التكاليف، على أمل خفضه في ما بعد لزيادة الكمية المباعة	- ضرورة وجود دعم من الشركة للمنتج من خلال: * زيادة حملات الترويج * التغيير المستمر في المنتوج وتطويره
البيع بالقائمة	وضع قائمة من الأسعار	- التفاوض مع الزبائن في الأسعار - ضمان الحصول على الأرباح عند كل مستوى معين من الأسعار	- ضرورة وجود قائمة من الأسعار - فتح مجال التفاوض مع الزبون - منح خصم عند كل مستوى معين من الأسعار

المصدر: من إعداد الباحث

7.4 **استراتيجية التسعير الجغرافي**[12]**:** تؤثر الاعتبارات الجغرافية على الكثير من قرارات التسعير، لذلك نجد مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن أن ننتهجها لو اتخذنا العامل الجغرافي بعين الاعتبار، منها:

الجدول رقم(07): استراتيجيات التسعير الجغرافي

الاستراتيجية	طبيعة السعر	أهدافها	شروطها
تسعير فوب free On board	سعر السلعة= نفس سعرها الموضوع من المصنع(العميل يتحمل تكلفة النقل)	- ابعاد تكلفة النقل عن ثمن المنتج خصوصا إذا كانت هذه الأخيرة تفوق ثمن السلعة	- عقد البيع بعيد عن موضوع تكلفة النقل - يستعمل هذا النوع من التسعير في التصدير
تسعير التسليم الموحد	سعر=سعر السلع في المصنع+ متوسطة تكلفة النقل	- توحيد سعر السلعة في الدولة الواحدة - عدم شعور الزبون بثقل تكلفة النقل لأنه تم توزيعها - تسهيل عملية إدارة الأسعار	- لا يجب أن يحدد أو يعلم الزبون بتكلفة النقل - يتم حساب متوسط تكلفة النقل

التسعير حسب طبيعة المنطقة(وسيطة، استراتيجية)	أسعار متعددة	- عدم تحمل الزبائن أعباء اضافية - العدل في توزيع الأسعار بين المناطق	- يجب وضع مستويات مختلفة من الأسعار يجب إقناع الزبائن الموجودين على يمين ويسار الخط الفاصل بين المنطقتين بمعدل الأسعار

المصدر: من إعداد الباحث

8.4 استراتيجية التسعير الإداري

كثير من الدول النامية وحتى المتقدمة تلجأ حكوماتها إلى التحكم في تسعير بعض المنتجات، خصوصا السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية، وبعض السلع الاستراتيجية، حتى وإن كان هذا التدخل في الوقت الحالي محدود جدًا. إذ يتم التحكم في الأسعار إما في داخل جميع قنوات التسويق أو في مستويات معينة فقط. وتجدر الإشارة أن الحكومات تلجأ لهذه الساسة في حالات خاصة منها:

- عدم توفر معروض كاف من السلع
- أوضاع اجتماعية وإنسانية معينة
- ظروف اقتصادية وبعض الأزمات
- حالات الحروب والحصار
- حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الدينية...إلخ

يعتبر التسعير الأكثر فعالية وديناميكية وأهمية بالنسبة لباقي عناصر المزيج التسويقي السلعي والخدمي على حد سواء. ذلك أن السعر هو العامل المتغير والملموس من وجهة نظر طرفي العملية التبادلية، كما أن السعر الذي يتم التخطيط له بطريقة علمية سيكون مقبولا للمشترين من جهة والذين يهمهم الحصول على السلعة أو الخدمة بسعر عال ومتوازن حسب إمكانات الشراء المتاحة لديهم. بالإضافة إلى أن السعر العادل هو الذي سيمكن المنتجين والبائعين من تعريف ما ينتجونه من سلع بفضل ما يحصلوا عليه من هامش ربح.

قائمة الهوامش:

1. زكريا أحمد عزام، علي فلاح الزعبي،**سياسات التسعير**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1، عمان: الأردن، 2011،ص:28.
2. زكريا أحمد عزام، علي فلاح الزعبي، **مرجع سابق**،ص:26.
3. محمد إبراهيم عبيدات، **أساسيات التسعير في التسويق المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1، عمان: الأردن ،2004، ص:20.
4. محمود جاسم محمد الصميدعي، **إستراتيجيات التسويق:مدخل كمي وتحليلي**،دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.ص:214.

5. بشير العلاق، **أساسيات التسويق الدولي**، دار اليازوري، عمان :الأردن،2009.ص 137.
6. محمود جاسم الصميدعيي،ردينة عثمان، **التسويق الإستراتيجي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان: الأردن، 2011،ص:321،320.
7. نزار عبد المجيد البروازي، أحمد فهمي البرزنجي، **إستراتيجيات التسويق(المفاهيم، الأسس، الوظائف)**،دار وائل،ط2، عمان :الأردن،2008.ص:190.
8. محمد إبراهيم عبيدات، **أساسيات التسعير في التسويق المعاصر**،ط1،مرجع سابق، ص:90.
9. زكريا أحمد عزام، علي فلاح الزعبي، **مرجع سابق**. ص ص: 46-47.
10. محمد إبراهيم عبيدات، **إستراتيجية التسويق:مدخل سلوكي**، دار وائل، عمان: الأردن، ط4،2011، ص:167.
11. زكريا أحمد عزام، علي فلاح الزعبي، **مرجع سابق**.ص:217-230.
12. محمود جاسم الصميدعيي،ردينة عثمان ، مرجع سابق.ص:325.

قائمة المراجع:

1. زكريا أحمد عزام، علي فلاح الزعبي،**سياسات التسعير**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1، عمان: الأردن، 2011.
2. محمد إبراهيم عبيدات، **أساسيات التسعير في التسويق المعاصر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،ط1، عمان: الأردن ،2004.
3. محمود جاسم محمد الصميدعي، **إستراتيجيات التسويق:مدخل كمي وتحليلي**،دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.
4. بشير العلاق، **أساسيات التسويق الدولي**، دار اليازوري، عمان: الأردن،2009..
5. محمود جاسم الصميدعيي،ردينة عثمان، **التسويق الإستراتيجي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان: الأردن، 2011.
6. نزار عبد المجيد البروازي، أحمد فهمي البرزنجي، **إستراتيجيات التسويق(المفاهيم، الأسس، الوظائف)**،دار وائل،ط2، عمان :الأردن،2008.
7. محمد إبراهيم عبيدات، **إستراتيجية التسويق:مدخل سلوكي**، دار وائل، عمان: الأردن، ط4،2011.

عقبات تطوير التمويل التساهمي برأس المال المخاطر في الدول المغاربية

سمير سحنون
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي عين تموشنت

محمد لزرق
أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سيدي بلعباس

ملخص:

يمثل التمويل التساهمي برأس المال المخاطر capital-rique مصدرا محوريا في تمويل المؤسسات الصغيرة الابتكارية start-up، فقد عرفت هذه الوساطة نموا كبيرا في السنوات الأخيرة و انتشرت تطبيقاتها في العديد من البلدان الناشئة. سنحاول من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية رأس المال المخاطر و سنتعرض إلى مختلف المتطلبات التي تحكم هذه الوساطة وذلك بعد مراجعة الأدبيات الاقتصادية، كما نسعى إلى تحديد مختلف العقبات التي نراها أساسية في افتقار الدول المغاربية لهذا النوع من الوساطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رأس المال المخاطر، الابتكار.

Résumé :

Le capital risque prend une place incontournable dans le financement des petites entreprises innovantes, ce mode de financement a connu un essor considérable ces dernières années dans les pays émergents.

A cet égard, nous allons présenter dans ce document l'importance du capital risque et les principales conclusions empiriques sur les déterminants qui ont contribué à l'expansion de ce mode de financement. Ainsi, nous essayons d'identifier les problèmes fondamentaux qui limitent l'expansion de cette intermédiation dans les pays magrébines.

Mots clés : Les start-up, capital-risque, innovation.

مقدمة:

عرفت الدول الصناعية في نهاية القرن الماضي تطورا محسوسا في شبكة تمويل المؤسسات الاقتصادية حيث تتنافس البنوك الخاصة والعامة والمؤسسات المالية المتخصصة على تكوين شبكة عريضة من مصادر التمويل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء في مرحلة النشأة أو في مرحلة التطوير خاصة بعد دخول صناديق التأمين وصناديق المعاشات مجال التمويل بالأخطار حيث ساهموا في تكوين صناديق التمويل التساهمي للابتكار وصناديق بالأخطار "FCPR FCPI " وأسسوا مؤسسات مالية متخصصة بتقنيات التمويل برأس المال المخاطر "SICAR".

استطاعت مؤخرا عدة بلدان ناشئة كالهند وتايوان أن تحسن شبكة التمويل بما تقتضيه متطلبات العولمة حيث طورت وسائل جديدة في مجال الإعلام والاتصال وتسويق الخدمات عبر الانترنيت وذلك من خلال دعم و تطوير المؤسسات في مرحلة الإقلاع start-up و تحويل أفكارها النظرية إلى منتجات تجارية.

يعمل التمويل التساهمي برأس المال المخاطر على استكمال متطلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونرى أنه مصدرا كفيلا في دعم و تطوير الأنشطة الإبداعية، كما يمكن أن يساهم في تمويل القدرات التصديرية للمؤسسات المحلية، ولذلك ينبغي علينا أولا تحديد أهم عقبات التمويل التساهمي في الدول المغاربية من خلال دراسة الشروط و المحددات و حصر أهم المعوقات، وهذا ما سنركز عليه في هذه الورقة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

. ما هي عقبات نمو الوساطة التساهمية برأس المال المخاطر في الدول المغاربية؟.

سنقوم بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة محاور أساسية حيث سنتعرض في المحور الأول لمفهوم التمويل التساهمي "رأس المال المخاطر" و نبرز أهميته في تمويل المؤسسات الناشئة، ثم نتطرق في المحور الثاني إلى أهم المحددات التي تحكم نمو سوق رأس المال المخاطر من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية، و سنتطرق في آخر محور لمعوقات التمويل التساهمي في المغرب العربي.

1/ مفهوم و أهمية تمويل التساهمي بالأخطار:

تطور تمويل التساهمي في العالم المصنع لملئ فراغ عروض التمويل التقليدي، ويتمحور نشاط هذه الوساطة المعاصرة على سد الفجوة بين حاجة لتمويل المؤسسات الحديثة و أهمية تجسيد أفكار المبدعين في الواقع الملموس.

1.1. مفهوم التمويل التساهمي:

اختلاف الكتاب و أصحاب المهنة في تحديد مفهوم دقيق للتمويل التساهمي أو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية ب "رأس المال المخاطر" كما اختلفوا في تحديد المصطلحات، فقد يراها البعض أنها وساطة حديثة و معقدة بما أنها تتضمن طرقا وأساليب عملية مختلفة وبذل و تضحية و عطاء من طرف الممول، كما تعرف أنها مهنة حديثة تقوم على ضخ الأموال الخاصة أو شبه الخاصة بدون ضمانات عينية و قيود ملموسة.

يمكن تعريف رأس المال المخاطر في شكله الحديث أنه تمويل تساهمي في مدى زمني، يحصل الممول على مردود مستقبلي في حالة نجاح المشروع و جزء من سلطة القرار.

إن التمويل التساهمي بالأخطار يهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كافة المؤسسات غير مسعرة في البورصة، وتشير الأرقام و المعطيات الإحصائية دورية في الدول الصناعية إلى أن هذا الوساطة تهتم بدرجة الأولى لنوعين من الفئات:

النوع الأول: تمويل استثمارات المشروعات الجديدة عالية الخطورة، ويهتم أيضا بتمويل براءات الاختراع التي تعمل على سد حاجة المستهلكين أو حاجة المؤسسات الكبرى للمنتجات و الخدمات الوسيطة بأقل تكاليف ممكنة وبجودة عالية ويأمل الممول من خلال نشاط المؤسسة تحقيق ربحية معتبرة في المدى المتوسط.

النوع الثاني: تمويل مؤسسات صغيرة ومتوسطة قائمة تود أن تقدم منتوجا مميزا أو توفر خدمة حديثة و لها مستقبل استثماري جيد، غير أن وضعها المالي لا يسمح لها بتعبئة الأموال الذاتية أو لا يمكنها حصول على التمويل خارجي بالاستدانة، و تسعى لتطوير مخرجاتها من خلال رفع رأسمالها بشكل ظرفي و فعال بناءا على أهداف وطموحات المؤسسة المستقبلية.

2.1. أهمية تمويل التساهمي:

ساهمت عولمة الأسواق إلى ارتفاع المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية و جعلت فرص نجاح المؤسسات الصغيرة يكاد أن يكون معدوما، فقد جعلت الظروف البيئية الجديدة تمويل المشروعات الابتكارية عن طريق الاستدانة أمرا معقدا و ليس من مصلحة البنوك أن تجازف في تمويل مشروعات حديثة النشأة تتعاظم فيها مخاطر الإفلاس.[1]

لذلك بات أمر تمويل النشاطات الابتكارية من خلال الوساطة التقليدية غير مقبول في ظل تعاظم القواعد الاحترازية (بال 1، وبال 2، وبال3)، فقد قام الفعالين في الاقتصاد في السنوات الأخيرة سواء أكانوا حكومات،منظمين، ومؤسسات مالية إلى إيجاد صيغ جديدة أو تطوير مصادر موجودة قد تعمل على توفير مختلف الآليات المؤسساتية التي تواكب حاجة التمويل للمشروعات الابتكارية.[2]

يشير Emmanuelle DOBOCAGE (2006) أن تطور سوق رأس المال المخاطر جاء استثنائيا في العالم المتقدم بما أنه مصدرا حديث يواكب التطورات العلمية خاصة في مجال تكنولوجيات الحديثة للأعلام و الاتصال، كما يعد مصدرا مثاليا لتمويل الابتكارات الصناعية والخدماتية ،و لاسيما صناعات النانو تكنولوجيا والصناعات الصيدلية.[3]

تمتاز غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بكثافة رأس المال البشري على الموجودات الملموسة، وبالتالي يتعذر عليها في هذه الظروف أن تحصل على رؤوس الأموال من البنوك، فالتمويل بالاستدانة يقوم على مبادئ احترازية واضحة كمبدأ الضمانات العينية لتغطية مخاطر الإفلاس وسنقوم بحصر أهم معوقات التمويل بالاستدانة للمؤسسات الناشئة في النقاط التالية:

. لا يملك المؤسسون من خريجي الجامعات على أدنى رأس المال مملوك و لا يملكون غالبا حصة أولية للمشروع.

---

[1] J. LECHMANN : le capital risque au cœur du financement de l'innovation ; Revue problèmes économique n°2658 ;p 3

[2] Cyril DEMARIA ;Introduction au Private Equity ; les base du capital- investissement Edition Revue Banque ; 2°Edition ; Paris 2008.p17.

[3] Emmanuelle DOBOCAGE ; le capital-risque ; édition la découverte ; Paris ;2006 ; p11.

. إن وضعية المؤسسات الصغيرة و الناشئة ذات النشاط الإبداعي تجاه تمويل بالاستدانة أصعب بكثير على تمويل المشاريع التقليدية بما أن رأس المال هؤلاء عبارة عن أفكار كامنة (أفكار في المرحلة التجريبية، تجسيد الاختراعات، تعديل على منتج...)، و ليس بإمكانهم توفير نسبة المطلوبة من رأس المال المادي.

. في غياب شروط الاستدانة فمن الصعب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحصول على تمويل خارجي من السوق المالي، بما أنها لا تملك حجم أدنى لرقم الأعمال المطلوب، كما أنها لا تجلب أنظار المستثمرين بما أنها متواضعة الحجم و لها إمكانية ضعيفة في توزيع الأرباح في مدى المتوسط .

من خلال ما سبق يمكن القول أن رأس المخاطر يؤخذ حيزا كبيرا في مجال تمويل الابتكار، فقد تبين أن دواعي انتشاره في دول العالم كثيرة يمكن وضعها في محورين أساسين.

المحور الأول، يتمثل في حاجة الاقتصاديات الحديثة في تثمين الابتكارات بصفة مستمرة و تحقيق التنافسية في تسويق المنتجات والخدمات خارج الحدود.

أما المحور الثاني فهو الحاجة الملحة في اقتصاد المعاصر إلى وجود وساطة حديثة ترافق المبدعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. المحددات الأساسية للتمويل التساهمي:

عرفت دراسات ديناميكية رأس المال المخاطرة اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة من لدن الباحثين واستطاعوا إبراز من خلال البيانات الصادرة من الدول الصناعية ومختلف الدراسات الإحصائية لمجموعة من المتغيرات لها قدرة تفسيرية على وتيرة وحجم المبالغ المستثمرة برأس المال المخاطر في الدول التي تملك قاعدة بيانات منظمة.

يرى DILEK Cetindamar (2003) أن النموذج الاقتصادي والمؤسساتي في الو.م.إ نموذجا مثاليا لتطور صناعة رأس المال المغامر venture capital ، و يستند الباحث على معطيات و دراسات سابقة لنمو الوساطة التساهمية منذ نشأتها في سنة 1945، ويقر الباحث أن الاقتصاد الأمريكي ينفرد عن باقي اقتصاديات دول العالم الصناعي من خلال بيئة مؤسساتية و اقتصادية و مالية مواتية و بعدا ثقافيا و تنظيميا مناسبا الذي ساهم بدوره في توفير أكبر نسبة من الابتكار السنوية في شتى المجالات.

وعليه توجد محددات عديدة يراها الباحثون في مجال التمويل التساهمي برأس المال المخاطر أنها أساسيات الابتكار و المقاولاتية و سنذكر البعض منها.

أولا يشير كل من Sandra montchand & Bernard guilhon (2008) [4] أن جانب المؤسساتي المنظم للاستثمار وكذا حجم ونشاط السوق المالي يساهمان في زيادة معروضات رأس المال المخاطر خاصة بعد صدور القانونين المنظمة للمهنة و مختلف الامتيازات الضريبية، و يشير البحث إلى أن ارتفاع الطلب على تمويل التساهمي في المؤسسات التي تنشط في مجالات التكنولوجيات الحديثة ساهم هو أيضا في نمو هذه الوساطة التساهمية و استند الباحثين في هذه الدراسة على معطيات وإحصاءات دورية لجمهورية فرنسا و دول الاتحاد الأوروبي.

[4] Sandra MONTCHAND & Bernard GUILHON ; Mécanisme et Financement de L'innovation; Ed LA VOISIER 2008..p118.

كما توصل كتاب آخرون اهتموا بدراسة محددات نمو و تعثر سوق تمويل برأس المال المخاطر في دول أخرى صناعية أمثال S.ZOGATI & M.Y.BERGERON (2006)[5] أن أسباب تعود بدرجة أكبر على حجم الابتكارات الفعلية و اهتمام المؤسسات الاقتصادية بوظيفة البحث و التطوير و كذا دور السوق وحجمه في ترسيخ اليقظة التكنولوجية في القطاعات التكنولوجية.

يرى كل من GOPERS & LEANER (2001)[6] أن محددات تمويل برأس المال المخاطر كثيرة و توصلوا في نهاية بحثهم أنه توجد علاقة قوية بين ديناميكية تمويل برأس المال المخاطر و المبالغ المخصصة للبحث و التطوير وذلك بعد اختبار و قياس بيانات ثلاثين سنة للاقتصاد الأمريكي.

كما خلصت دراسات حديثة في هذا المجال أقيمت في الولايات المتحدة الأمريكية و دراسات مماثلة أنجزت في الدول الأوروبية أن عوامل اتساع المهنة لا تقتصر على محددات التمويل التقليدي المعمول بها في الاستدانة (العائد،التدفق الصافي، المخاطرة) وإنما توجد قاعدة عريضة من العوامل لها قدرة تفسيرية على نمو أو عرقلة سوق رأس المال المخاطر، حيث أقر أغلب الباحثين أن العوامل المؤسساتية والاقتصادية و المالية و عوامل أخرى ثقافية، و عوامل تنظيمية لها أيضا تأثير مباشر على تطور سوق رأس المال المخاطر.

بالإضافة إلى ما سبق ومن خلال دراسة BLACK & GILSON(1998)[7] التي ركزت على دارسة أثر النمو الاقتصادي في الو.م.أ على نمو معروضات رأس المال المخاطر تبين أن نشاط رأس المال المخاطر يتأثر بوثيرة النمو الاقتصادي و قدمت الدراسة نتائج هامة تشير إلى أن نمو اقتصادي لعدة سنوات ساهم في رفع معروضات التمويل برأس المال المخاطر و زيادة الثقة في قدرة المؤسسات الناشئة للاستمرار و تحقيق الأرباح.

خلص بحث Boumini & semen (2009) بعد دراسة المحددات الأساسية لحشد الموارد المالية لصناديق التمويل برأس المال المخاطر إلى أن تغير أسعار الفائدة لها أثر كبير على حجم المبالغ المعروضة خاصة في فترات الكساد، كما أن معروضات رأس المال المخاطر حساسة لعوائد شركات التمويل المحققة في الدورات الاستثمارية السابقة. وتبين من دراسة أخرى أن حجم الأموال المخصصة للدورات المقبلة تتأثر بالعوائد الفعلية المحققة في صناديق الاستثمار في مرحلة التصفية.

و يشير f. PREVOST (2006)[8] إلى وجود محددات أخرى يرها أكثر أهمية في تطوير أو في كبح التمويل التساهمي حيث أن اختلاف البيئة الثقافية و الاجتماعية بين البلدان هي أيضا عوامل أساسية في اختلاف حجم المهنة في الدول الصناعية، ويستلهم هذه النظرة من تجربة الولايات المتحدة حيث يرى أن طابع الاجتماعي والثقافي في الو.م.أ يمتاز ببيئة ثقافية تحترم و تعظم المبادرة و المجازفات، فهناك جامعات مثل جامعة havard الأمريكية تعرض على الطلاب أفكار لبناء حياتهم المهنية.

---

[5] S.ZOGATI & M.Y.BERGERON : Déterminant de l'offre de capital risque et mesures de performance appropriées ; cahier de recherche 16-2006 Université de Montréal ; CANADA 2006 ; p02.

[6] Paul GOPERS & J LERNER; The Venture Capital Revolution; Journal of economies perspectives; Vol 15;USA; p155.

[7] B.BLAK & R. GILSON; Does venture capital require an active stock market?; journal of financial economic ; vol 22; p653.

[8] F. PREVOST ; Entrepreneurs; quel Private Equity pour vous accompagner?. Edition revue banque ; Paris ; 2009; P118.

3/ واقع التمويل التساهمي في دول المغرب العربي:

منذ حصول الدول المغاربية على استقلالها السياسي بدأت مباشرة بتنفيذ إستراتيجية تنموية أساسها التصنيع، فقد كرست جهودها لإحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية من خلال تبنيها إستراتيجية الدولة المقاولة9، غير أن هذه الجهود لم تحقق نتائج ملموسة وشهدت في بداية الثمانينات تراجع محسوسا لقطاعاتها الصناعية ووقعت في أزمات اقتصادية و اجتماعية عميقة.

رغم صعوبات المرحلة الانتقالية عرفت دول المغرب العربي تأسيس أكثر من 25 صندوق و خلق مؤسسة للاستثمار برأس المال المخاطر و تقدر أموال تحث تصرفها ب 1.9 مليار دولار أمريكي في نهاية 2008، ويشير تقرير المنظمة المهنية للشرق الأوسط أن هذا المبلغ جاء من وفرة الموارد المالية لدول الخليج العربي التي تملك سيولة معتبرة من عوائد المحروقات حيث استثمرت دول كقطر، السعودية و الإمارات العربية المتحدة جزء معتبرا في مناطق مختلفة في العالم، و نجد منها تونس، مصر، والمغرب الأقصى، ولذلك تشهد تونس و المغرب أقصي تقدما في مجال معروضات رأس المال المخاطر على مستوى القاري و الدولي كما يظهر في الجدول الموالي.

جدول رقم (1): تموقع الدول المغاربية في حجم معروضات رأس المال المخاطر.

الدول	الجزائر	المغرب	تونس
ترتيب دولي على أساس مبالغ رأس المال المخاطر المتوفرة(142 دولة)	110	30	35

Source: world economic forum(2011) ; the global competitiveness report 2.3in ANIMA & BEI ; p

إن تدفق المشاريع الابتكارية في الدول الصناعية و اهتمامها بتكنولوجيات الحديثة ساهم في زيادة حاجات المؤسسات لتمويل التساهمي،كما أن رواج و نجاحات المؤسسات الممولة التي حققت نتائج مرتفعة على أرض الواقع ساهمت في زيادة معروضات التمويل التساهمي لفائدة المشاريع الابتكارية.

و لذلك تعد وضيفة البحث و التطوير عاملا محورا في تدفق الصفقات الابتكارية، غير أن نفقات البحوث و التطوير على مستوى الميزانيات أو على المؤسسات الإنتاجية في دول المغرب العربي متواضعة ، كما لا تهتم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطابعها العائلي بوظيفة البحث و تطوير و تتراوح نفقات البحوث و تطوير بين 0.4% إلى 1.1% من الناتج الوطني الخام في الدول المغاربية كما هو موضح في الجدول الموالي.

[9] Rachid MEDDEB ; La PME Maghrébine positionnement & stratégie ; colloque international sur « La PME face a la mondialisation » TUNIS ; Avril 2000 .p03.

جدول رقم (2): نفقات البحوث و التطوير في دول المغرب العربي سنة 2009.

الدول	تونس	الجزائر	المغرب
نفقات البحث و التطوير بالنسبة لدخل الوطني الخام	1.10	0.4	0.6
مساهمة القطاع الخاص في نفقات البحث و التطوير	%14 (2005)	%0.1 (2009)	%22 (2006)

Source: world economic forum(2011) ;
& BEI; p22. the global competitiveness report in ANIMA

ويذكر تقرير المنتدى أن نسبة البحث و التطور إلى إجمالي الدخل القومي تصل في الدول الصناعية إلى أكثر من 4 بالمئة.

قدمت دراسة عينة من شركات التمويل برأس المال المخاطر قام بها a. ati & i. gannoun (2003) و بحث مماثل في المغرب الأقصى أنجزه Saleh AISSA(2003)10 إلى نتائج مهمة حول واقع وعقبات تمويل برأس المال المخاطر في المغرب و تونس نذكر منها:

. غياب تدفق الصفقات المربحة من منظور الممولين و غياب المشاريع الابتكارية فأغلب الطلابيات تندرج ضمن القطاعات التقليدية.

. ارتفاع معروضات التمويل لرأس المال المخاطر من بنوك تجارية أي أن معظم شركات التمويل برأس المال ما هي إلا ملاحق البنوك العمومية و هذا عامل له تأثير مزدوج على المهنة سواء في طرق دراسة و انتقاء الملفات أو في درجة تطبيق القواعد الاحترازية.

. غياب إطار مؤسستي واضح رغم التعديلات المتكررة.

4/ عقبات تمويل التساهمي في دول المغرب العربي:

أكدت دراسات أكاديمية عديدة سواء لبلد واحد أو لعدة بلدان أن رأس المال المخاطر حساس لمتغيرات بيئية كثيرة سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية و أشارت دراسة عدة بلدان دور الجانب ثقافي و العرفي للمجتمعات، وعليه سنحاول في هذا المحور إبراز العقبات التي نراها أساسية في العناصر التالية.

1.4. عقبات المؤسساتية و المالية:

تعتبر المنظومة المؤسساتية القاعدة الرئيسية التي تحكم الفاعلين و أصحاب المصلحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تحدد في الوقت نفسه المنظومة العامة لإدارة الاقتصاد و كل مناهج تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، فالقواعد المؤسساتية في أي بلد في العالم هي مركز مقومات التنمية الاقتصادية و لا شك أن القوانين المنظمة للاقتصاد عامة و لنشاط الممولين المؤسساتيين هي أهم مكونات المنظومة المؤسساتية التي تعمل على تسهيل التعاملات و تحد في الوقت

[10] Salah AISSE ; le capital risque au Maroc : contribution a l'élaboration d'un cadre juridique, fiscal, comptable et d'accompagnement ; Institut supérieure de commerce ; Casablanca ; 2003. ;P44.

نفسه من التشوهات في السياسات العامة كما تساهم في تخفيض حالة عدم التأكد التي قد تواجه المؤسسات و المستثمرين.

إن التغيير في الهندسة المؤسساتية في البلدان الصناعية نهاية السبعينات ساعد على زيادة الوسطاء برأس المال المخاطر، فقد أشار في هذا الصدد S.ZOGATI & M.Y.BERGERON [11]أن هندسة المحيط المؤسساتي القائم على أساس قواعد السوق ساهم كثيرا في رفع معظم الحواجز على المستثمرين المؤسساتيين مما جعل النظام التمويلي قادر على حشد موارد مالية من خلال أسوق المال و البنوك والأشخاص الطبيعيون.

تفتقر البلدان المغاربية إلى منظومة مؤسساتية كفيلة بتطوير الوساطة المالية فأسواق المال تعرف ركود شديدا خاصة في الجزائر،كما تسيطر البنوك العمومية على التمويل و تعرض في الغالب التمويل بالاستدانة.

قدمت دراسة الجمعية المهنة بمساعدة المنظمة الدولية للمحاسبة (KPMG&GVCA(2006 نظرة عامة حول هذا الموضوع يمكن من خلاله أن نكتشف حاجات المؤسسة العربية و المغاربية لمصدر التمويل التساهمي، واستندت هذه الدراسة على عينة من المؤسسات المرشحة للتمويل برأس المال المخاطر في منطقة MENA بعد أن تقدمت بملفات لتمويل حاجاتها الاستثمارية.

تبين من خلال النتائج أن أغلب طلابيات التمويل جاء لاستكمال مراحل النمو وهي أكثر طلابيات التمويل في المنطقة وفي المقابل نجد أن العدد الإجمالي للملفات تمويل مرحلة الانطلاق اقل بكثيرة من متوسط عدد ملفات النشأة التي تحصل عليها شركات التمويل في المناطق الأخرى في العالم.

2.4. ضعف الثقافة المقاولاتية:

تفتقر الدول المغاربية للثقافة المقاولاتية esprit entrepreneurial خاصة أن هذا العامل له تأثير مباشر على أسس التعامل مع الآخر و يرى في هذا الصدد Michel derembourg (1997) أن قصور الثقافة المقاولاتية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنعكس سلبيا على قدرة الأفراد على المثابرة والعمل، ويؤدي إلى خفض القدرات الابتكارية للمؤسسة[12].

إن غياب الثقافة المقاولاتية في الدول المغاربية لها أسباب تاريخية تعكس فشل المنهج الاقتصادي السابق كما لها أسس موضوعية تعمل على عرقلة ديناميكية الوساطة المتخصصة نوجزها في العناصر التالية:

غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤسسات عائلية همها الوحيد هو الاستمرارية في نشاط و ترفض فتح رأس مالها للأجانب.

اعتماد الأفراد على النفس للاعتبارات الدينية لقضايا متعلقة بالربا بما أن الفائدة البنكية في الدول الإسلامية يعتبرها علماء الدين محرمة و بالتالي فإن توظيف الأموال في البنوك أو الحصول على قروض بالفوائد يكون ضمن الربا وهي محرمة شرعا.

---

[11] S.ZOGATI & M.Y.BERGERON : Op.Cit ;p15.

[12] Michel DEREMBOURG ; les PME et l'intelligence économique ; Revue problème économique n°2518 ;Paris ; avril 1997 ;pp24-26.

ضعف قدرات المصارف و شركات التأمين على جلب ادخارات في المدى المتوسط و المدى البعيد كما أن الأفراد لا يملكون ثقافة التأمين على الحياة لأنها غير مقبولة في تراثهم الفكري و العقائدي وهذا ينعكس على ضعف مكانة صناديق المعاشات في جلب مصادر التمويل.

شيوع في الاقتصاديات المغاربية مشاريع سريعة ربح و تنشط في الاقتصاد غير الرسمي، وندرة المشاريع الإنتاجية.

تفشى الأمية و تدني مستوي التعليم وندرة الكفاءات بالرغم من كثرة حاملي الشهادات.

غياب الوعي المصرفي في المجتمع و افتقار صغار المنظمين إلى أدنى الأسس الإدارية و التنظيمية هذا يؤدي إلى مقاومة التغيير مما يفشل مبادرات التأهيل و التطوير.

3.4. غياب تدفق الصفقات الابتكارية.

إن محددات التقليدية للاستثمار في المشروعات الاقتصادية تعتمد على دراسة المحددات العائد ودرجة الأخطار، إضافة إلى ذلك فإن رأس المال المخاطر من منظور الممولين المحلين و الأجانب يؤخذ أيضا بعين الاعتبار جوانب المؤسساتية والتنظيمية في البلدان المستهدفة، وما يثير الاهتمام أن الوساطة التساهمية حساسة لمتغيرات أخرى تبدو أساسية من منظور الممولين و على رأسها الفرص الاستثمارية في المنطقة و الطاقات الكامنة للمؤسسات القائمة و مختلف المحددات الفرعية الخاصة بالمشروع (الكفاءات، نظام المعلومات، قدرات التنظيمية) وذلك من خلال مخطط العمل يهدف إلى تقديم منظور كامل و موضوعي للمشروع.

يشير Emmanuel noutary(2008) أن المؤسسات التي لا تهتم بوظيفة البحث والتطوير تفتقر لمجموعة من المقومات المادية و البشرية نوجزها في العناصر التالية[13]:

افتقار للموارد الذاتية للتمويل.

غياب المعلومات حول التطورات العلمية و التكنولوجية و عدم الاهتمام بالمستجدات في فرع النشاط.

افتقار المؤسسات للموارد البشرية المؤهلة.

غياب جسور بين مراكز البحث و مراكز التصنيع.

غياب صناديق حكومية متخصصة في تمويل وظائف البحث و التطوير.

وفي هذا الصدد تشير بحث آخر صدر من الجمعية المهنية الخليجيةGVCA(2011)[14] إلى أن البلدان النامية تعرف قصورا حاد في الفرص الاستثمارية الآنية و المستقبلية خاصة في القطاعات التكنولوجية هذا من جهة و من جهة أخرى يشير بوضوح التقرير إلى أن المستثمرون يهتمون أكثر من مضى بدراسة المقومات الاقتصادية و المالية للدول المستهدفة و تقدير كل المخاطر المحتملة و دراسة القوانين و فرص الخروج قبل اتخاذ قرار التمويل في مشاريع البلدان النامية.و يقدم الجدول الموالي نظرت الممولين في المنطقة العربية MENA ترتيب أهمية المحددات في نمو و ازدهار الوساطة التساهمية.

---

[13] Emmanuel NOUTARY ; Op.cit ;p11.

[14] GVCA ; private equity activity declined in 2009 but set to rebound in 2010 in MENA ; GVCA rapport ; 2011 ;p06

جدول رقم(3): محددات تطوير رأس المال المخاطر من وجهة نظر ممولين في المنطقة العربية

محددات التطوير	تركيز	الترتيب
التعديلات القانونية	6.9	1
تدفق المشاريع	6.4	2
تطوير فكر المنظمي entreprenariat	6.0	3
التعريف برأس المال المخاطر	5.8	4
إدماج تطوير رأس المال المخاطر ضمن إستراتيجية عامة للتنمية	5.1	5
حجم وجودة المشاريع	4.9	6
تطوير الكفاءات المتخصصة في السوق	4.6	7
دعم/ الحكومة لرأس المال المخاطر	3.9	8

Source : Florance EID ; Op.Cit ;P13.

إن الارتفاع حجم التمويلات برأس المال المخاطر قد تكون بدافع الطلب كما أن النشاط التمويلي للصناديق الاستثمارية تتحدد بعد انتهاء دورة التمويل و تحصيل العوائد الحقيقية، وبعبارة أخرى نجاح صفقات الممولة بعد فترة الخروج و التصفية إن تشجيع و تطوير المهنة يبدأ أولا بتطوير المنظومة القانونية الخاصة بمعروضات رأس المال المخاطر ومراعاة القوانين التي قد تمس المهنة بصفة غير مباشرة، أي انه ينبغي بناء منظومة قانونية فعالة تحمي الحقوق والتجاوزات بين أطراف التعامل إذ أن الاستثمار برأس المال المخاطر من وجهة نظر المستثمرين يحتاج إلى دراسة كل العوامل الايجابية وتقدير جميع الأخطار الاقتصادية ومن تم يمكن المفاضلة بين محددات النجاح والتهديدات الممكنة.

إن اتخاذ قرار التمويل التساهمي يعتمد على تقدير الفرص الاستثمارية السانحة، و هذا ما جعل دول كتونس و المغرب تستفيد أكثر من الجزائر من مصادر التمويل الخارجية في إطار التمويل برأس المال المخاطر على نطاق دولي.

4.4. ضعف الأسواق المالية و غياب سوق الدرجة الثانية le second Marché:

استطاعت العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دخول البورصة بعد تأسيس سوق منظم من الدرجة الثانية الذي يخضع لشروط أقل تعقيدا. و يشترط هذا السوق على المؤسسات أن تكون قادرة على تحقيق النمو في المستقبل.

قامت حكومات الدول الصناعية بتأسيس أسواق مالية من الدرجة الثانية و طورتها لمنح فرص دخول أكبر من المؤسسات المتوسطة، كما قامت بخلق " أسواق جديدة " كنسخة مشابهة للسوق الأمريكي NASDAQ موجهة خصيصا للمؤسسات الصغيرة حديثة النشأة START-UP تملك صلابة مالية جيدة و قدرة على النمو مستقبلا[15].

ويشير الشكل الموالي ترتيب المحددات حسب منظور الممولين المؤسساتيين في المنطقة العربية

[15] P. BATTINI ; Finances son entreprise de la création a la transmission par le capital investissement; Edition maxima ;paris ; 2006.P18.

شكل رقم(1): محددات استثمار في الأسواق الناشئة

من وجهة نظر الممولين المؤسساتيين

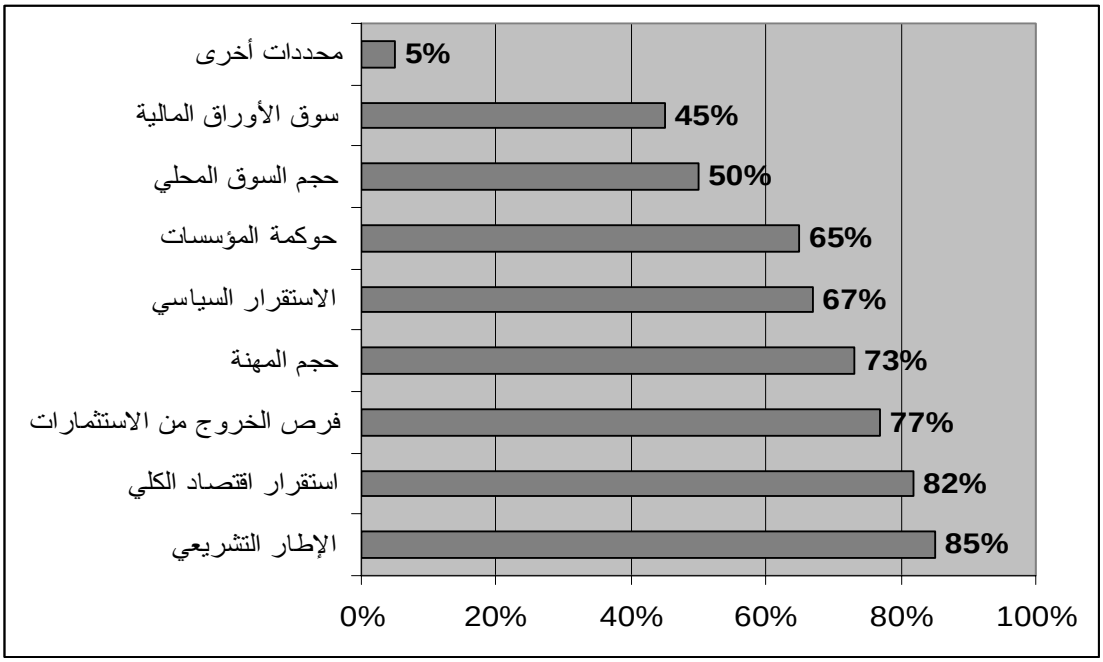

Source: almeida capital research ; Op. Cit ;p12.

يبين الشكل السابق نتائج استقصاء الممولين في حوض البحر المتوسط و يشير بوضوح المحددات الأساسية للاستثمار في المنطقة العربية و أهمية استقرار الاقتصادي وكذا وفرت فرص الخروج من الاستثمارات و شملت هذه الدراسة على أهم محددات تمويل برأس المال المخاطر و ضمت 50 ممول مؤسستي أنجزت من طرف 16 Almeida capital research (2008) وخلصت الدراسة أن أولويات المستمرين المؤسستين في الاستثمار في الأسواق الناشئة يرتكز أولا على الإطار القانوني والاستقرار الاقتصادي (النمو، و التضخم)أولا و يرتكز أيضا على وجود مستقبلا فرص الخروج من الاستثمارات الممولة خاصة خروج الصناعي أو عن طريق سوق المال من خلال الاكتتاب الأولي في البورصة.

وهذا نتائج توصل إليها الباحث 17william .c. FELOUS (2011) إلى أن الوضع الاقتصادي و المالي في دول شمال إفريقيا و دول الشرق الأوسط غير مواتي لتطوير مصادر تمويل جديدة لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة أن البنوك و التي تعد المصدر الأساسي في المهنة لا تخاطر في تمويل المؤسسات، كما يغيب في هذه الدول أسواق المال فعالة مما يجعل رأس المال المخاطر محدود.

توصل T.HILMAN (2009) بعد دراسة التجارب الدولية في العالم إلى أن سياسة الواجب تبنيها لتطوير مهنة رأس المال المخاطر في العالم النامي ينبغي أن تهتم بدرجة الأولى على الثلاثية التالية:

. تطوير هيكل السوق المالية.

---

16 Almeida capital research in Emmanuel in NOUTARY ; Op.Cit ; p33.

17 William. FELOWS ; Entrepreneurship, Access to capital & SME in MENA Supply? Demand? The Issue; 5° the SME Working croup, OCDE; 2011, pp02-35.

. عمل على توفر فرص استثمارية جذابة.

. ترسيخ إطار مؤسستي واضحة في مجال التمويل وحماية حقوق الملكية،

. وجود حوافز ضريبية للمتعاملين في سوق رأس المال المخاطر.

5.4. غياب المجمعات الصناعية.

تعتبر التجمعات الصناعية مركز صناعي يتألف من مختلف القطاعات الصناعية المندمجة والتي تتكامل فيما بينها و تضم هذه المجمعات الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات الكبرى بشكل الذي يحقق تكامل فيما بينها ضمن عقود التعاون التكنولوجي و روابط المقاولة في الباطن. إن تطوير رأس المال المخاطر من منظور الطلب جاء بوجود المجمعات الصناعية في دول نامية كثيرة كالصين والبرازيل و تايوان...

إن مواجهة تحديات العولمة و تحقيق نمو اقتصادي خلاق لا يبدو ممكن بدون نسيج متكامل من المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة قادرة على تحقيق أهداف اقتصادية ولذلك تهتم الدول النامية بالصناعات الصغيرة و المتوسطة اهتماما كبيرا و ترى في المجمعات الصناعية المنهج الكفيل للحد من تأثيرات العولمة على القطاع الإنتاجي المحلي، وفي هذا الإطار قدمت بلدان شرق أسيا أحسن نموذج في ظل الانفتاح كون أنها استطاعت مبكرا تطوير صناعاتها المحلية و رفع من صادراتها الصناعية واختراق أسواق جديدة في أنحاء مختلفة في العالم.

و قدم بحث florence EID(2006)18 نتائج هامة في هذا الجانب يشير إلى أن تطوير رأس المال المخاطر في المنطقة العربية بصفة عامة صعب المنال و خلصت هذه الدراسة إلى أن وضع دول منطقة MENA غير مواتي فجهود تطوير المهنة في منطقة العربية بحاجة إلى مقومات كثيرة ويتمحور نمو رأس المال المخاطر على الثنائية المال و الكفاءات " finance and skills" و ترى كذلك انه من غير الممكن تطوير مهنة رأس المال المخاطر في دول حوض البحر المتوسط بدون تحقيق التكامل مابين تنائيه الكفاءات وقطاع المال.

[18] Florence EID ; Private Equity as a Growth Engine : What is means for emerging Market; business economics reviews ; USA; 2006; p14.

خاتمة:

تعرف ممارسات التمويل التساهمي في دول المغرب العربي نموا متواضعا و محدودا خاصة في الجزائر وذلك لتعدد العقبات المرتبة بالجوانب المؤسساتية و المالية ، كما أنها وساطة حديثة بدأت من تسعينيات القرن الماضي بمساهمة أوروبية ضمن اتفاقيات التعاون الأوروبي المتوسطي المبرم بين الدول حوض البحر المتوسط.

بعد التعريج على الدراسات النظرية و الميدانية التي مست المنطقة العربية و المغرب العربي تبين لنا أن عقبات تطوير سوق تمويل برأس المال المخاطر تمس جوانب عديدة خاصة الجانب المؤسساتي بحيث أن بلدان المغاربية تفتقر إلى أطر قانونية فعالة، كما تبين لنا أن غياب أسواق مال للمؤسسات الابتكارية تحد من نمو سوق رأس المال المخاطر في الدول المغاربية .

غير أن نجاح إستراتيجية وساطة التمويل التساهمي لا تقع على جانب عروض التمويل كما سبق أن ذكرنا، فقد أشارت بحوث سابقة إلى أن رواج سوق رأس المال المخاطر ممكن في حالة وفرة بني تحتية لتثمين الابتكارات من خلال الطاقات البشرية الكامنة، و حجم و دور الجامعة في الاقتصاد.

وعلى هذا الأساس نرى أن نمو سوق رأس المال المخاطر يحدث بتفاعل محددات كثيرة، ولا يقتصر على تشجيع البنوك و المؤسسات المالية التقليدية و جميع المؤسسات الاقتصادية الكبرى راغبة في تطوير مخرجاتها على تقديم عروض التمويل التساهمي فالأمر أكبر من هذا المنظور و يتطلب جهود كثيرة التي قد تعمل على تحسين البيئة المؤسساتية و الاقتصادية و تجسد جميع قوى الابتكار.

استناد لنتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات التالية:

- إن تفعيل سوق رأس المخاطر بحاجة إلى المزيد من الجهود في تحسين البيئة الاستثمارية والمؤسساتية، وإصلاح المنظومة المصرفية.
- تفعيل مؤسسات رأس المال المخاطر و تشجيعها و إبراز حدودها تجاه العمل بأموال الغير حتى يكون القانون قادر على حماية العقود وصفقات المبتكرين.
- إن تطور سوق رأس المال المخاطر في الدول المغاربية هو بحاجة إلى وفرة الإنسان المتعلم القادر على الإبداع، فرواج تقنية رأس المال المخاطر في الجزائر و دول الجوار تقوم على إستراتيجية دعم الكفاءات.
- إن ثقافة الأعمال الحرة و حس المجازفة، لا يمكن تحقيقها بدون نظام تعليمي متكامل وفي جميع الأطوار خصوصا التعليم العالي.
- بناء جسور جامعية مع المؤسسات الاقتصادية و مختلف المراكز العلمية التي تتيح فرص الابتكار (تطوير مخابر البحث العلمي ، دعم وظيفة البحث والتطوير ، إنشاء مجمعات وحدائق تكنولوجية...).
- فتح خيارات لصناديق التقاعد والتأمين في استثمار موجداتها المالية في صناديق استثمار برأس المال المخاطر، و نشير في هذا الصدد أن شركات رأس المال تحصلت على نسب معتبرة من رؤوس أموال من صناديق التأمين و صناديق المعاشات بنسب تصل إلى 50% في الو.م.أ و 26% كمتوسط في الدول الأوروبية.

- اتخاذ تدابير لتعزيز حماية الحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع و حقوق المساهمة.

المراجع:

1. s.ZOGATI & M.Y.BERGERON : déterminant de l'offre de capital risque et mesures de performance appropriées ; cahier de recherche 16-2006 université de Montréal ; CANADA 2006 .
2. Emmanuelle DOBOCAGE ; le capital-risque ; édition la découverte ; Paris France ; 2006.
3. William. FELOWS ; Entrepreneurship, Access to capital & SME in MENA Supply? Demand? The Issue; 5° the SME Working croup, OCDE; 2011
4. Florence EID ; private equity as a growth engine : what is means for emerging market; business economics reviews ; USA; 2006; p14.
5. GVCA ; private equity activity; declined in 2009 but set to rebound in 2010 in MENA ; GVCA rapport ; 2011.
6. Michel derembourg ; les PME et l'intelligence économique ; revue problème économique n°2518 ; avril 1997
7. .BLAK & R. GILSON; Does venture capital require an active stock market?; journal of financial economic ; vol 22;USA; p653.
8. Paul GOPERS & J LERNER; The venture capital revolution; journal of economies perspectives; Vol 15; USA; 2001.
9. J. lechmann : le capital risque au cœur du financement de l'innovation revue problèmes économique ; Paris ; n°2658.
10. Cyril demaria ; Introduction au Private equity ; les base du capital- investissement edition Revue Banque ; 2°edition ; Paris 2008.
11. a.ati & i. gannoun ; le Capital-risque et le financement des PME en TUNISIE : Réalités et perspectives colloque internationale sur la PME ; TUNIS 2004.
12. ANIMA ; Investment Net Works Notes ; document n° 06 April 2008.
13. Cetindamar DILEK; The Growth of venture capital across cultural comparison; edition West Port LONDON 2003.
14. Rachid MEDDEB ; La PME Maghrébine positionnement & stratégie ; colloque international sur « La PME face a la mondialisation » TUNIS ; Avril 2000 .
15. fabien provost ; entrepreneurs; quel private equity pour vous accompagner?. Edition revue banque ; Paris ; année ; 2009.
16. S. BOUMINI & A.SEMEN ; The macro political determinants of venture capital investment around the world; social science research net work;2009.
17. P. BATTINI ; finances son entreprise de la création a la transmission par le capital investissement; edition maxima 2006.
18. ed Sandra montchand & Bernard guilhon; Mécanisme et financement de l'innovation; la voisier ; Paris ; 2008.

إدارة المخاطر الائتمانية

حورية قبايلي
طالبة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر3

ملخص:

تعد المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي، ومخاطر الائتمان واحدة من المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك، لذا فإن قدرته على تحديد وإدارة مخاطره تعتبر أمرا هاما في تحديد ربحيته على المدى البعيد، وتعزيز استقراره، من هنا تبرز أهمية إدارة المخاطر في تحقيق النمو والتطور لأعمال البنك.

الكلمات المفتاحية: الائتمان، مخاطر الائتمان، العجز عن السداد، التسهيلات الائتمانية.

Abstract:

The risk is considered as a part of banking activities and the credit risk is one of essential risks that facing the bank.

The bank's ability to determine and to manage the risks is important to fix its profitability in the long term and to enhance its stability.

Thus, the risk management appears important in growth realization and development of bank's business.

Keywords: Credit, risk's credit, inability of payment, credit facilities.

مقدمة:

عرفت الصناعة المصرفية خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات التي أفرزتها مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، الاتجاه الكامل نحو تكنولوجيا المعلومات والاتجاه نحو اقتصاد السوق حيث ألزمت المصارف بضرورة مواكبة التطورات، وإعداد نفسها على جميع الأصعدة وذلك بالعمل دائماً على تدريب الكوادر البشرية، ونظم الإدارة الحديثة وتطوير الأنظمة المحاسبية لتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحقيق عوائد مرتفعة للمصرف، مما عزز الحاجة إلى إدارة المخاطر على نحو يتوسل الكثير من الأدوات والوسائل والمؤشرات وإدارة المخاطر ليست ظاهرة جديدة لكن أهميتها تنامت بشكل واسع في الوقت الحاضر، بعد الأزمات المالية الكثيرة التي شهدها العالم، كأزمة جنوب شرق آسيا والمكسيك والأرجنتين، والأزمة المالية العالمية.

يلعب الجهاز المصرفي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي كون أن تعدد أنشطة المصارف وحداثتها جعلتها تواجه أخطار حديثة لم تعتد مواجهتها من قبل، هذا لا يعني أنها استطاعت التخلص من المخاطر التي تهددها من قبل، فخطر الائتمان لا يزال هاجس كل مصرف لكونه لصيقا بالوظيفة الرئيسية التي ينشأ من أجله وهي منح الائتمان فرغم الإصلاحات الاقتصادية والدخول في نظام اقتصاد السوق إلا أن عمل هذه المؤسسات المالية لا يزال معرضا لعدة مخاطر ائتمانية مما دفع بالسلطات الرقابية والجهات الإشرافية الدولية وبنك التسويات الدولي العمل بجد على إيجاد أدوات ووسائل من شأنها الحد من آثارها السلبية، وفي هذا السياق تبرز إشكالية بحثنا في السؤال المحوري الآتي:

كيف تتم إدارة المخاطر الائتمانية ؟

وتتفرع إشكالية البحث إلى التساؤلات الآتية:

- كيف يتم تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية؟
- ما هي الأساليب المستخدمة للتقليل أو الحد من هده المخاطر ؟

يهدف هذا البحث إلى التعريف بالمخاطر الائتمانية والكيفية التي يتم بها إدارة هذه المخاطر والتحكم فيها بأقل تكاليف ممكنة.

وبناء على ذلك تم اعتماد خطة البحث التالية:

- أساسيات المخاطر الائتمانية؛
- إدارة المخاطر الائتمانية؛
- معالجة المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها.

1- أساسيات مخاطر الائتمان:

1-1 تعريف مخاطر الائتمان:

إن أي عملية ائتمان لا تخلو من المخاطر، فقد يعجز العميل عن سداد أصل القرض وفوائده، وفي أحيان أخرى يكون له القدرة المالية على السداد لكنه لا يرغب لسبب أو لأخر في السداد، ولقد أعطيت عدة تعاريف لمخاطر الائتمان يمكن أن نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: ويعرف كل من لطيف ز يود وماهر أمين ومنير المهندس (2006) مخاطر الائتمان هي مخاطر أن يتخلف العملاء عن السداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض، أو تراجع المركز الائتماني للعميل، وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد.[1]

[1] لطيف زيود وآخرون، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم " (30) حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"** ، مجلة 2006، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد28، العدد2، ص:205.

التعريف الثاني: ويعرف إبراهيم كرا سنة (2006) مخاطر الائتمان بأنها: "المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأسماله، والناجمة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المناسب".[2]

لذلك يمكن القول: بأن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية ووفق هذا التحديد فان المخاطر الائتمانية تنقسم إلى ما يلي:[3]

- مخاطر اقراضية مباشرة: وهي مخاطر تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمان الأخرى؛
- مخاطر اقراضية محتملة: وهي مخاطر ترتبط بالائتمان غير المباشر مثل الاعتمادات والكفالات والتي يمكن أن تتحول إلى مخاطر اقراضية مباشرة طيلة مدة الاعتماد أو الكفالات؛
- مخاطر المصدر : ينشأ هدا النوع من المخاطر بسبب وضع المصدر لسندات الدين، مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة؛
- مخاطر ما قبل التسويات: وهي المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على تسديد التزاماته؛
- مخاطر التسويات: وهي التي تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابة عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفد التعهد المطلوب منه؛
- مخاطر التحصيل: وهي مخاطر تنشأ نتيجة إجراء وتحويل بناء على تعليمات أحد العملاء قبل أن يقوم بالدفع.

1-2 أسباب مخاطر الائتمانية:

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالآتي:[4]

أ) المخاطر العامة: تتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، الزلازل..الخ.

ب) المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الخاصة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق.

ج) المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض: وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر.

---

[2] إبراهيم كرا سنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي : معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات : أبوظبي، مارس2006 ، ص:37 .

[3] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2000 ، ص:174 .

[4] Sylvie de Conssergues. **la banque :structure. Marché .gestion** .éd. Dalloz, Paris 1996, p 98.

- الخطر المالي: يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج ...الخ.
- مخاطر الإدارة: وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة،[5] ويقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الإرباح،و كذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبة التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.
- الخطر القانوني: وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:
  - النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن...الخ؛
  - السجل التجاري ووثائق الإيجار والملكية؛
  - مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ويقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة؛
  - علاقة المسيرين بالمساهمين.
- خطر البلد: لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة.[6]

ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته في النشاط والإنتاج.[7]

ويجب أن نفرق بين خطر البلد والتعاريف الأخرى المتعلقة بخطر القرض والخطر السياسي والخطر الاقتصادي ،نظرا لوجود نوع من التداخل فيما بينهما:[8]

- خطر البلد وخطر القرض:لا يجب الخلط بين خطر البلد وخطر القرض ففي الحالة الأولى عدم ملائمة المقترض سببها هو تموقعه الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي وهو غير قادر على تسديد ديونه ،أما في الحالة الثانية فان عدم ملاءة مرتبطة بالمقترض وهدا نتيجة للتدهور الحاصل في وضعيته المالية بدون النظر إلى موقعه الجغرافي،بالإضافة

---

[5] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني**(الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)،دار وائل للنشر والتوزيع، بدون طبعة ،عمان، 2000 ،ص:360.

[6] Sylvie de Conssergue، op.cit, p 99

[7] Pierre Mathieu ,patrick d'heouville , **les divers crédits. Une nouvelle gestion de risque de crédit.** ed. economique, Paris 1998, p 10

[8] Sylvie de Conssergues , **gestion de la banque** , ed. Dunod , Paris 1996, pp :190-191.

إلى دلك في حالة العمليات الدولية،وهناك نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسو بمنظمات خاصة بل هم منظمات عمومية ،أو تنظيمات حكومية ،أو حتى دولة ،وبالتالي ففي هده الحالة فان تقدير الخطر لا يمكن تحقيقه حسب المناهج المعتادة نظرا لغياب الوثائق المالية كالميزانية وجدول حسابات النتائج.

- خطر البلد والخطر السياسي: يعتبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد، لان عدم الاستقرار السياسي للدولة ما يؤدي إلى ظهور وضعيات متعددة الخطورة بالنسبة للدائن والتي هي:
  - ✓ إعادة النظر أو إعادة مفاوضات العقود
  - ✓ تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية.
  - ✓ تحديد أو منع خروج رؤوس الأموال.
  - ✓ التأميم بالتعويض أو بدونه.
  - ✓ رفض الاعتراف بالالتزامات المتخذة من طرف الحكومات السابقة

من هذه الوضعيات نلاحظ أن الديون المستحقة على الدول الغير مستقرة سياسيا ترتفع وتزداد درجة خطورتها حتى ولو تلغي هذه البلدان ديونها تجاه الخارج.

- خطر البلد والخطر الاقتصادي: وهو العامل الثاني لخطر البلد، وينشأ من عدم قدرة السلطات النقدية لبلد أجنبي على تحويل الفوائد ورأسمال القرض للدائنين المأخوذ من طرف مختلف المنظمات العمومية والخاصة، بالرغم من أن المنظمات الخاصة لها ملاءة ووضعية مالية جيدة تسمح لها بتسديد ديونها، ولكن نظرا لنقص الاحتياطات من العملة الصعبة لا تسمح لها بالتحويل للخارج، إذن هو الخطر مرتبط بالوضعية الاقتصادية والنقدية للبلد الأجنبي.

وبالتالي فالمخاطر الثلاثة السابقة (أي الخطر السياسي والاقتصادي وخطر القرض) متواصلة فيما بينها، فعدم الاستقرار السياسي يمكن أن ينعكس على الوضعية الاقتصادية والمالية، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مخاطر القرض، وتتسبب الأزمات الاقتصادية في كثير من الأحيان في إحداث تغيرات في الأنظمة السياسية وبالتالي ضرورة إتباع منهاج الشمولية.

1-3-صور المخاطر الائتمانية:

إن خطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف ومتغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك وسمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية، ونعرض فيما يلي إجمالا أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي.

- ◆ مخاطر السيولة : ترتبط سياسة منح الائتمان للعملاء على وجود توافق مع آجال مصادر أموال البنك بما يوفر السيولة الكافية له لمواجهة طلبات السحب للودائع من طرف عملاء آخرين، حيث يؤثر على قدرة البنك على التسييل

الفوري للأصول بتكلفة مقبولة على ربحيته فينشأ ما يسمى بمخاطر الفشل في المطابقة والمواءمة بين المسحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض ومن أسباب التعرض لمخاطر السيولة نذكر:[9]

- ✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أرصدة سائلة؛
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية؛
- ✓ تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

- ◆ مخاطر التسعير: يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعملاء في صورة أعباء وربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات ويتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، وباجتماع لجنة إدارة أصول وخصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي .
- ◆ المخاطر المرتبطة بفترة التسهيل: من الأهمية في منح البنك لتسهيلات ائتمانية أن تناسب فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل، الهدف من التمويل، وفترة استرداد العائد المتوقع من التمويل.

ويتمثل دور البنك في جعل فترة التسهيل متوازنة بمعنى ألا تكون قصيرة مما يشكل اختناقات، أو طويلة تؤثر على اتجاه العوائد المتوقعة، وعموما ألا توجه لتمويل أنشطة ذات مردود سريع لآجال متوسطة أو طويلة ،كما يتعين على البنك أن يركز الرقابة على نشاط العملاء الجدد ووضعيتهم المالية .

- ◆ مخاطر تقلب أسعار العملات: تتمثل مخاطر العملة في تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة الأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية وهو ما يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة .
- ◆ مخاطر التنفيذ:[10] من القرارات اللازمة لمنح الائتمان أن يركز البنك على تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم) بصفة يومية، وان أي تأخير في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو النقص من خلال العمليات اليومية يعكس خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواء بالرفض أو الموافقة .
- ◆ مخاطر الأخطار والتبليغ: لضمان سلامة تنفيذ الموافقة بالقرار الائتماني يجب أن يتم الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك) والخارجي (العميل) على جميع شروط عقد منح الائتمان وبوضوح تام دون إغفال أي شرط، وذلك

---

[9] حسين بلعجوز، " **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005 ، ص: 7.

[10] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص: 153.

بخضوع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي، وان الانحراف عن تنفيذ الموافقة الائتمانية بشروط إبلاغ دقيقة يترتب عليها مخاطر كبيرة.

- مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان : عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن عدم الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان والوقوف على الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة كالقروض المتعثرة المستحق الوفاء بها، وعدم التركيز بدرجة كبيرة على مرحلة ما قبل منح الائتمان لتحليلها ودراسة أسبابها ومراجعتها داخليا وبشكل دوري.
- مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات : إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة السداد، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية وهو ما يتطلب الوقوف على:[11]
  - ✓ عدم تجاوز الزيادات المقترحة نسبة معينة من التسهيل الائتماني في كل مرة، ولتكن 25 % مثلا كحد أقصى؛
  - ✓ ألا تقل الفترات بين منح التسهيلات والزيادة عن 6 شهور ويشترط وجود مبررات قوية؛
  - ✓ يمنع زيادة التسهيلات قبل التأكد بشكل مرضي من حسن الأداء للتسهيلات القائمة؛
  - ✓ يجب مراجعة الزيادات أثناء السنة المالية على البيانات المالية المعتمدة في نهاية العام ؛
  - ✓ يمنع استخدام الزيادات في سداد المتأخرات؛
  - ✓ تجنب مضاعفة التسهيلات عند التجديد حتى لو كان السبب قصور الدراسات عند المنح.
- مخاطر تبادل المعلومات : أثبتت الدراسات الاقتصادية أن الشفافية في تبادل المعلومات بين العاملين في مجال الائتمان (في قطاع الائتمان والتسويق، مخاطر الائتمان، معالجة القروض) أو بالفروع بين مسؤولي الحسابات يمثل أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم فيها بشكل نسبي .
- مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون غير المنتظمة : إن المعالجة المبكرة لفوائد ديون غير منتظمة يساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لزيادات المديونية وتظهر هذه الأهمية عند نشر ميزانية البنك ربع سنوية التي تبين وجود سوق أوراق مالية نشيطة وأن أي انخفاض في الأرباح سيكون بفترات متقاربة، وهو ما يتطلب من البنوك التجارية الالتزام بتعليمات البنك المركزي في تجنب الفوائد وتكوين المخصصات.
- مخاطر الربحية مقابل الأمان : كما سبق الإشارة إلى أنه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان، فارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو السريع للمخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة .
- مخاطر عدم القدرة على السداد: تعد المخاطر الكاملة للائتمان وهي مخاطر ناشئة في الأساس عن العميل[12] وتختلف الأسباب باختلاف الحالات الائتمانية المتعثرة، ومن أهمها نذكر:

---

[11] سمير الخطيب، **مرجع سابق**، ص: 156.

[12] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر(أفراد - إدارات - شركات - بنوك)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص:244.

- ✓ خطر بشري: ويتعلق بشخصية العميل وأهليته ومدى كفاءته وقدرته على سداد التزاماته المالية بناءا على سمعته وجدارته الائتمانية؛
- ✓ خطر تقديم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك[13] أين يلجأ العميل بطريقة غير سليمة إلى إخفاء معلومات عن شخصيته لأجل الحصول على ائتمان أو لأجل زيادة سقف التسهيلات الائتمانية.

وفي هذه الحالة لا يستطيع العميل المقترض سداد قيمة المبلغ المقترض مع الفوائد المستحقة بحلول الأجل المتفق عليه ويتم الإعلان عن عجز الدفع عندما لا يستطيع سداد مبالغ مجدولة في مواعيدها لفترة أقل من 3 شهور بعد حلول موعد السداد وخرق الاتفاق.

لذلك يحرص البنك على دراسة القوائم المالية لعملائه لثلاث سنوات سابقة وتحديد مدى كفاية تحويل الأصول إلى نقدية وحجم الضمانات التي تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة.

- ♦ مخاطر السوق: ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة للعميل وتحليل أداءه خلال 3 سنوات السابقة، وبناء افتراضات مستقبلية حول أداءه ويركز البنك في تحليله على تجنب تمويل المنتجات الجديدة، أو المتاجرة في منتجات تزيد عن حاجة السوق .
- ♦ مخاطر تآكل الضمانات: عادة ما يركز البنك في منح الائتمان للعملاء والمؤسسات طلب ضمانات قوية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد بشكل كامل ويركز البنك على المتابعة والتقييم الدائم لحجم الضمانات تفاديا لمخاطر انخفاض قيمتها، ويكون عموما تركيزه على تقديم الضمانات التالية :

العقارات، الأوراق التجارية، الأوراق المالية، التنازلات .

- ♦ مخاطر التركيز : تحرص البنوك على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويتجه الاهتمام إلى مخاطر التركيز التالية :
- ✓ العملاء: عند منح الائتمان يكون التركيز من طرف معتمدي القرار الائتماني على حجم المخاطر المتوقعة كجزء لا يتجزأ من الدراسة الائتمانية بحيث يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواء على عدد العملاء أو على قطاعات السوق بشكل جيد في حدود دنيا أو قصوى؛
- ✓ النشاط: في توزيع المحفظة الائتمانية يجب التركيز على وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع، والتقيد بتعليمات السلطات الرقابية؛
- ✓ الضمانات: يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا؛
- ✓ الاستحقاقات: إن تركز استحقاقات التسهيلات يعتبر من المخاطر الكبيرة على مركز السيولة ويتعلق الأمر بالإعتمادات المستندية وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية؛

---

[13] عبد المعطي رضا الرشيد،محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999 ، ص:283.

- المخاطر السياسية والقانونية: يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة. [14]

1-4-أبعاد المخاطر الائتمانية:

تتحدد المخاطرة الائتمانية من خلال الخسائر المسجلة والتي تتوقف على عدد من العوامل، ويمكن تحليل هذه المخاطرة بالاعتماد على ثلاثة أبعاد هي: مخاطرة العجز عن السداد، ومخاطرة التعرض ومخاطرة الاسترجاع.

الشكل 01: أنواع المخاطر الناتجة عن العجز في التسديد

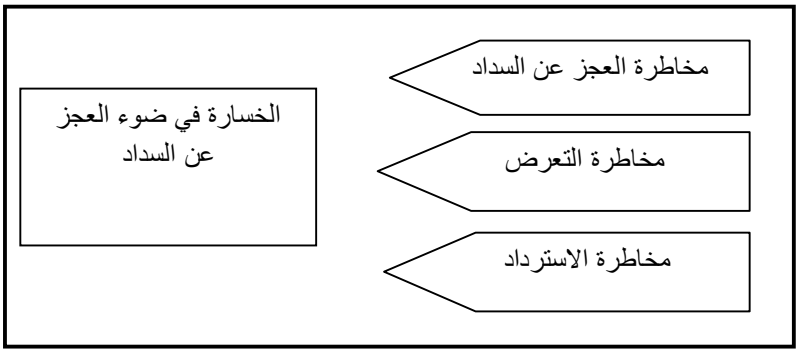

المصدر : طارق عبد العال، إدارة المخاطر، مرجع سابق، ص 244.

أ-مخاطرة العجز عن السداد:

مخاطرة العجز عن السداد هي إمكانية حدوث عجز عن السداد، وحدث العجز عن السداد يجب أن يعرف ثم يتم تقديم البدائل الممكن استخدامها لتقدير احتمالاتها.

ويعرف العجز عن السداد بأنه تقويت الالتزام بالدفع ويتم التصريح بالعجز عن الدفع عندما لا يتم سداد المبالغ المقترضة في مواعيدها لفترة أقل من ثلاث شهور بعد موعد السداد، ويمكن قياس مخاطرة العجز عن السداد من خلال احتمال أن يحدث العجز عن السداد أثناء فترة زمنية معينة.

مخاطرة العجز عن السداد تتوقف على المركز الائتماني المقترض الذي يتوقف بدوره على عدة عوامل منها: حجم المؤسسة، عواملها التنافسية، ونوعية الإدارة، الحصة السوقية. ولا يتم قياس احتمالية العجز عن السداد بشكل مباشر وإنما باستخدام إحصائيات تاريخية لحالات العجز عن السداد وتجميع مثل هذه البيانات يتم داخليا أو الحصول عليها من وكالات التقدير أو السلطات المركزية، وانطلاقا من الإحصائيات المحصل عليها، يمكن اشتقاق نسبة حالات العجز عن السداد في فترة زمنية معينة إلى العينة الكلية للمقترضين ومثل هذه النسب متاحة حسب الصناعة أو فئة التقدير الائتماني، إلا أن مثل هذه البيانات التاريخية لا تعكس احتمالات العجز المتوقعة.

---

[14] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ، ص:449.

ب- مخاطرة التعرض:

تنتج مخاطرة التعرض نتيجة عدم التأكد من المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطرة، وبالنسبة لبعض التسهيلات لا تكون هناك مخاطرة تعرض تقريبا، ويتم سداد القرض المستهلك في نطاق جدول زمني تعاقدي بحيث تكون الأرصدة المعلقة المستقبلية معلومة مستقبلا باستثناء حالة الدفع المسبق.

ج- مخاطرة الاسترداد (الاسترجاع):

إن الاسترداد في حالة العجز عن السداد لا يمكن التنبؤ به وهو يتوقف على نوعية العجز عن السداد وعوامل عديدة مثل الضمانات المستلمة من المقترض، السياق الموجود وقت العجز عن السداد.[15]

1-5 تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية:

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا . وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي طريقة النسب المالية وطريقة التنقيط.

أ -طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، بالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل[16]، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي،[17] وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

---

[15] طارق عبد العال، **إدارة المخاطر(أفراد-إدارات-شركات- بنوك)**، الدار الجامعية، سنة2003، ص :248.

[16] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001 ، ص:146 .

[17] عبد المعطي رضا، محفوظ أحمد جودة، مرجع سابق، ص: 251.

أ-1- النسب الخاصة بقروض الاستغلال:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

- نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة؛
- نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي :دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد؛
- نسبة السيولة العامة.

أ-2- النسب الخاصة بقروض الاستثمار:

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي:

- التمويل الذاتي: التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل.
- نسبة المديونية

التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:[18]

- طريقة صافي القيمة الحالية: VAN
- طريقة معدل العائد الداخلي: TRI
- طريقة فترة الاسترداد:PR
- طريقة مؤشر الربحية: IP

ب - طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض، ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك [19] والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها[20]، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات :محللين،منظمات قرض وخبراء محاسبين.

---

[18] Edith Giraglinger, **les décisions d'investissement Exercices et ces corrigés de gestion**, ed. Nathan, Paris 1998, p 29.

[19] Michel Mathieu, **l'exploitation Bancaire et le risque de crédit**, ed la revue banque, Paris 1995, p 165.

[20] Axelle la Badie, olivier rousseau, **crédit management Gère le risque client**, ed. économia, Paris 1996, p 173.

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.[21]

ب-1- حالة القروض الموجهة للأفراد:

يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها،[22] وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- ✓ تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة؛
- ✓ استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

ب-2- حالة القروض الموجهة للمنظمات:

يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين :مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة؛
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة؛
- مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية؛
- رقم أعمالها المحقق؛
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها؛
- رأسمالها العامل؛
- طبيعة نشاطها.

2- إدارة المخاطر الائتمانية:

إن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو"قياس حجم المخاطر" المتوقع حدوثها من أجل التخفيف منها أو التحكم فيها وليس إلغاءها نهائيا.

ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية: [23]

- ♦ أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى " لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة،أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري ؛
- ♦ تعيين " مسؤول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي؛
- ♦ وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة؛[24]

---

[21] Sylvie de Conssergues, **gestion de la banque**, ed. Dunod, Paris 1996, p 175

[22] I Bid, p 176.

[23] حسين بلعجوز، " **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها** " مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة(منافسة-مخاطر-تقنيات) ، جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005، ص9.

- ♦ تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛
- ♦ استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
- ♦ ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر.

وأكثر المخاطر التي تواجه البنوك هي مخاطر الائتمان وتقوم البنوك بإدارة مخاطر الائتمان من خلال مجموعة من المعايير وتسمى بمعايير إدارة مخاطر الائتمان والتي يتم من خلالها (تحديد وقياس ومتابعة المخاطر الائتمانية والرقابة عليها) في البنك.

2-1 مناهج إدارة المخاطر الائتمانية:

يقصد بإدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية،[25] وبشكل عام تركز إدارة الائتمان على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما كما يلي:

- المنهج الأول: ويعرف بـ" المنهج التمييزي " ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سدا د قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له؛
- المنهج الثاني: ويعرف بـ "المنهج التجريبي " بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي وعموما تتمحور أهداف إدارة المخاطر إلى التأكد من:

- إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث؛
- تركز المخاطر ؛
- قياس المخاطر؛
- مراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية .

---

[24] **الأسقف الاحترازية (الأسقف الائتمانية)** هي عبارة عن قواعد التسيير في الميدان المصرفي والتي على المؤسسات التي تمنح الائتمان احترامها حسب الحد الأقصى أو الأدنى المحدد من طرف اللجنة المصرفية وذلك من أجل ضمان سيولتها وبالتالي ملاءتها المالية اتجاه المودعين حتى تكتسب العمليات المصرفية نوعا من الثقة، نقلا عن: نعيمة بن العامر، **" المخاطرة والتنظيم الاحترازي "**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف-الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر2004 ، ص:470.

[25] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000 ، ص:38.

2-1-1 تسيير المخاطر الائتمانية:

يقصد بتسيير المخاطر على أنها مجموعة الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك وتقليل الخسارة إلى أدنى مستوياتها وذلك بتحديد نوعية هذه المخاطر وقياسها والعمل على إعداد الإجراءات الكفيلة بالرقابة عليها، ويرتكز تسيير المخاطر على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في:[26]

- الاختيارية: أي اختيار عدد على الأقل من الديون ذات المخاطر المعدومة؛
- وضع حد للمخاطر: وهذا حسب نوع وصنف القرض؛
- التنوع: وهذا بتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

وتعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك .

أ- الاستعلام المصرفي : قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

- إجراء مقابلة مع طالب القرض: إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسؤول إدارة الائتمان على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح .
- المصادر الداخلية من البنك: يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:
  - ✓ الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائنا أو مدينا والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك؛
  - ✓ الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه؛
  - ✓ التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها .
- المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى والموردين ونشرات دائرة الإحصاءات العامة والغرف التجارية والجرائد الرسمية والمحاكم[27] على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر .

---

[26] نعيمة بن العامر، **" المخاطرة والتنظيم الاحترازي "**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر2004، ص:467.

[27] أحمد غنيم، **الديون المتعثرة والائتمان الهارب**، بدون دار نشر، 2000، ص:38.

➢ تحليل القوائم المالية : هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة وإعداد القوائم المستقبلية وتحليلها والوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين وهو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد .

ب- الأسلوب الوقائي: لأجل الوقاية من مخاطر التعثر قبل حدوثه تلجأ إدارة الائتمان إلى متابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه وذلك بالتركيز على العناصر التالية :

➢ طلب الضمانات الملائمة : تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى تقويم قيمة القرض وعلى أساسه أو ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، وتعد من أهم وأنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك واستعادة التمويل المقدم وعادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات :

- الضمانات الشخصية: هي تعهد والتزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض والفوائد وبذلك فهي تعبر عن الأمان في تغطية القرض وتضم:[28]
  - الكفالات : الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه .
  - الضمان الاحتياطي : والتزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد، والأوراق التي يجرى عليها هذا النوع هي السفتجة، السند، والشيكات .
  - تأمين الاعتماد: هو شكل من أشكال الضمانات الشخصية الذي ينطوي على ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد وكون أن تغطية الائتمان احتماليا ذلك ما يجعله موضع تأمين.
- الضمانات الحقيقية: ترتكز هذه الضمانات على الشئ المقدم موضوع الضمان من السلع والتجهيزات والعقارات، وتقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض [29] وتأخذ شكل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، الامتياز، وعموما يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:
  - ألا تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير خلال فترة الائتمان؛
  - كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد والعمولات الأخرى.

---

[28] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص: 165-166.

[29] المرجع نفسه، ص:168.

- الحد من التركز الائتماني: يقصد بالتركز الائتماني توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد والتقليل منها من خلال:[30]
  - تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتراوح ما بين 10% - 25% من رأس المال الموضوع ويتعين الاهتمام بالمتابعة لأي تركز في المخاطر الائتمانية لأي نشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية مع المتابعة الدورية؛
  - طلب الضمانات عند تقدير حجم المخاطر هي من الأمور الأساسية لأن الضمانات الحقيقية لا يتم التوصل إليها إلا بعد تحصيل تلك القيمة؛
  - كفاية رأسمال البنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي المتفق عليه دوليا – لجنة بازل للملاءة المصرفية – ويتطلب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأصول القائمة.
- الكفاءة في إعداد السياسة الائتمانية : بهدف الوصول إلى سياسة ائتمانية سليمة وتجنب مخاطر التعثر على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر البشرية باستمرار لرفع مستواهم وكفاءتهم ،وهو ما يساعد على وضع أهداف وخطط سليمة ،ومنه تحديد مستوى المخاطر المحتملة وتسييرها وفق معايير ومقاييس نظامية.

ج- الأسلوب العلاجي: ويتمثل في استعمال طرق وتقنيات لتسيير المخاطر والتخلص منها ويقوم هذا الأسلوب على:

- تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني بهدف استرداد البنك للائتمان الممنوح في ظروف مناسبة وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء وذلك بتنظيم آلية منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض وفوائده في الآجال المحددة، ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على:
  - إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية؛
  - الاستمرارية في متابعة ومعالجة الائتمان.
- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

2-1-2 إدارة القروض المتعثرة:

تنشأ القروض المتعثرة نتيجة لأسباب معينة يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

أ- أسباب يرتكبها البنك فتؤدي إلى تعثر الائتمان: وهي أسباب ناتجة عن عدم الدراسة الموضوعية للقرار الائتماني والوقوف على المخاطر المحتملة من حيث مخاطر الإدارة، مخاطر السوق، مخاطر رأس المال ومخاطر الضمانات العقارية.[31] فيتم صرف التسهيل دفعة واحدة دون المراقبة والمتابعة.

ب- أسباب يرتكبها العميل فتؤدي إلى تعثر القروض: تنشأ مخاطر العجز عن السداد عند تقديم العميل لمعلومات خاطئة عن وضعيته المالية أو تقديمها بشكل غير كامل من جهة، ومن جهة أخرى عدم كفاءته الفنية والإدارية في

---

[30] صلاح الدين حسن السيسي، **التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**، دار الوسام للطباعة، 1998، ص ص: 72-73.

[31] حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان، 2000، ص 187.

استخدام القرض وتوجيهه في أنشطة تمويل غير مناسبة وطبيعة القرض يترتب عليه التعثر والعجز عن الوفاء بالتزامه اتجاه البنك .

ج- أسباب خارجية: تتمثل في أسباب خارجة عن سيطرة إدارة البنك والعميل وتتعلق بالحالة الاقتصادية للبلاد (مرحلة الانكماش) أو بالظروف السياسية والقانونية عند إحداث تغيرات في الأنظمة والتشريعات التي تحكم الدولة.

فالقروض المتعثرة ناتجة عن عدم قدرة العميل على السداد أو عدم رغبته أساسا مما يفرض على البنك اتخاذ إجراءات تختلف على حسب حالة المقترض.

- فإذا كانت حالة المقترض هي حالة عسر بالوفاء بالالتزامات تلجأ إدارة الائتمان إلى تحليل القوائم المالية لدراستها وتصحيح الإختلالات،كما قد تطلب من المقترض الميزانية النقدية التقديرية للوقوف على حجم التدفقات النقدية وتحديد القدرة على سداد القرض الممنوح .
- وإذا لوحظ أن حالة المقترض هي مؤقتة أو ظرفية تعمل إدارة الائتمان على مساعدة العميل وتقديم المشورة بتأجيل السداد، إعادة الجدولة، تخفيض نسبة الفوائد على القروض كما قد تمنحه تسهيلات إضافية لتسهيل نشاطاته [32].

وتلجأ إدارة الائتمان إلى مثل هذا الأسلوب الودي في العلاقات الوثيقة مع العملاء ذوي الثقة والسمعة الجيدة حفاظا على مركز البنك مع العملاء الحاليين وجذب عملاء جدد .

- أما في حالة أن تبين من خلال عملية التحليل الائتماني أن حالة المقترض صعبة فتكون إدارة الائتمان أمام حالة قرض متعثر يتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لتصفية حقوق العميل وإعلان إفلاسه.

3- معالجة المخاطر الائتمانية ووسائل الحد منها:

3-1 معالجة المخاطر الائتمانية:

تبدأ عملية المعالجة مع ظهور أول حادث "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته.

تبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل،فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

أ- تحصيل القروض: تعتمد وظيفة التحصيل على عدة ركائز والتي تتمثل في:

- رد الفعل: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر. لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن، لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل، لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها ؛
- الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع: إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله ؛

---

[32] عبد المعطي رضا الرشيد،محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999، ص 287.

- التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر؛
- تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق. فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد. والشكل التالي يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري.

ففي هذه الحالة للمسير له حرية اتخاذ القرار سواء بتقديم المساعدة للزبون عن طريق منحه سحب على المكشوف أو أنه يقوم بالتحصيل مباشرة سواء تحصيل ودي أو قانوني.

الشكل رقم02: عمليات تسيير الحسابات في البنك التجاري

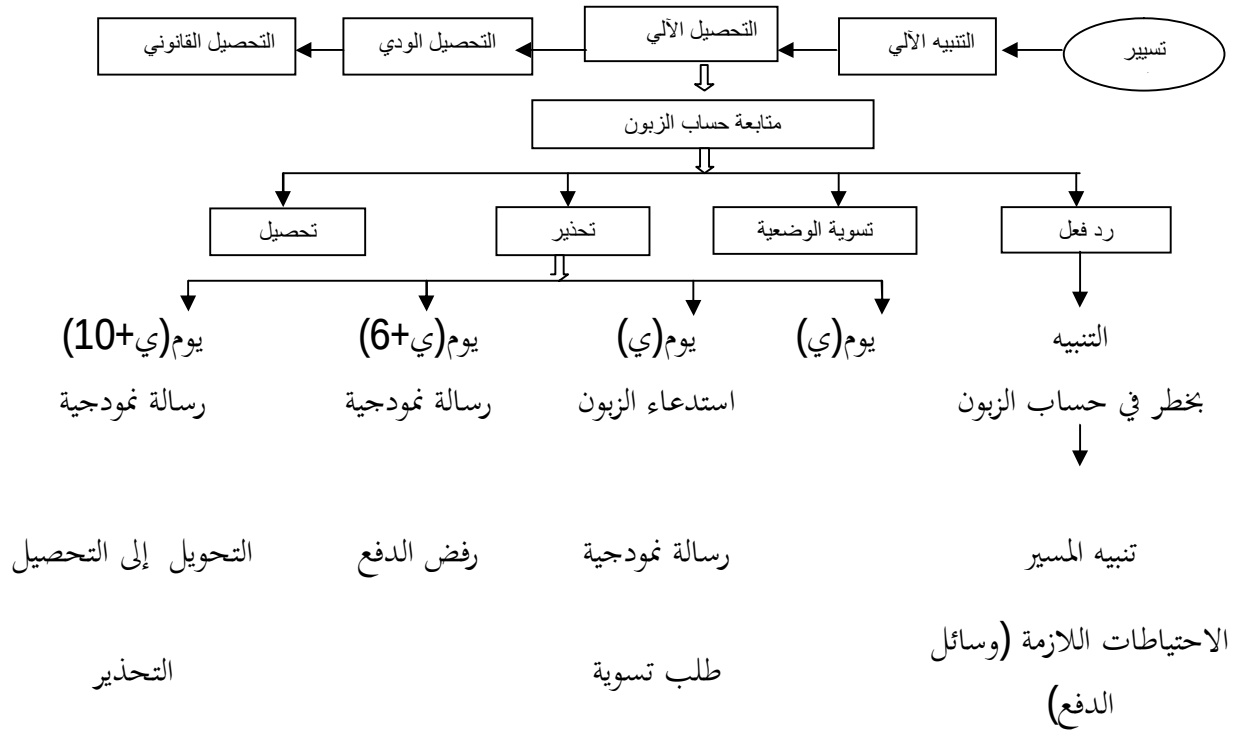

Source : Michel Mathieu, l'exploitation Bancaire et le risque de crédit, ed. la revue banque, Paris, 1995, p 276.

ب- معالجة القرض: يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، ويتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة. هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر)؛
- وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات).

حيث تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

3-2 وسائل الحد من مخاطر الائتمان المصرفي:

إن التنبؤ بالمخاطر الائتمانية ووضع مقاييس ومؤشرات لتحديدها بدقة يساعد إدارة الائتمان على تحليلها ودراستها وتحمل نتائجها، وبما أن المخاطر يصعب القضاء عليها فإن الحد والتخفيف منها من استراتيجيات الأداء البنكي ومن بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنويع على مستوى القروض وعلى مستوى محفظة الاستثمار، وفيما يلي نتناول تنويع مخاطر الائتمان ونظرية "ماركوتز":

أولا: تنويع مخاطر الائتمان ونظرية "ماركوتز":

تعد فكرة تنويع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان، وتقوم فكرة التنويع على:[33]

تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.

- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).
- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة).

فالتنويع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل " لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة " وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري ماركوتز Markowitze الذي قدم التصورات التالية:

- في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها البعض وكان عائد الاستثمار(أ) أكبر من عائد الاستثمار(ب) " أي أن معامل ارتباط -1 " فالتنويع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائيا، إلا أنه غير ممكن عمليا ؛
- في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية " أي أن معامل ارتباط =0 " فإن التنويع في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير ؛

---

[33] محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000، ص 39.

- أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب " أي أن معامل ارتباط +1 " فالتنويع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر .

وبذلك انعكست نظرية التنويع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر،ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة الائتمان الأخذ بمنهج التنويع ونظرية المحفظة لماركوتز حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها والحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنويع كبير كلما قلت المخاطر .

ثانيا: تنويع محفظة الاستثمار:

إلى جانب تنويع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنويع محفظتها الائتمانية وهو ما يعرف بأسلوب " التنويع البسيط " ويتمحور تصور ماركوتز في تنويع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين: [34]

- الأول: معدل العائد على الأصول؛
- الثاني: التغير المتوقع على هذا العائد استنادا إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد.

ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة.

فنظرية التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفوءة بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر ،فمخاطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنويع محفظة الاستثمار.

خاتمـــة:

أصبحت البنوك اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وإن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

كما أن أي عمل مصرفي مهما كانت البيئة التي يعمل فيها فأنه يحمل في طياته الكثير من المخاطر كونه يتعامل بالاقتراض ومنح الائتمان، لذلك ينبغي مراعاة بعض الإجراءات المصرفية في ما يتعلق بمنح الائتمان وهي: وجود سياسة ائتمانية معتمدة وواضحة المعالم من قبل مجلس إدارة المصرف، ومراجعة جميع التسهيلات الممنوحة للزبائن مرة كل ستة أشهر، ووجود نظام جيد لتقييم المخاطر، ومتابعة الائتمان بعد منحه للتأكد من استخدامه في الغرض الذي منح من أجله، مع الأخذ في الاعتبار تبني المصارف استراتيجيات خاصة لتجنب منح الائتمان أو إقراض الزبائن ذوي المخاطر العالية، والالتزام باللوائح الإرشادية الصادرة عن البنك المركزي، والاعتماد على المعايير الصادرة وفق اتفاقية «بازل 2»، كما يتوجب على المصارف أن تستخدم سياسة صارمة لمتابعة إجراءات التسديد مع الزبائن المتأخرين عن التسديد والمماطلين وعدم التساهل معهم مهما كانت الظروف لذلك باستخدام الإجراءات القانونية.

---

[34] ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، **إدارة البنوك التجارية**،الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 455.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
2. إبراهيم كرا سنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي: معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات: أبوظبي، مارس2006 .
3. أحمد غنيم، الديون المتعثرة والائتمان الهارب، بدون دار نشر، 2000.
4. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000 .
5. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
6. صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار الوسام للطباعة، 1998 .
7. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(أفراد-إدارات-شركات-بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
8. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2001 .
9. عبد المعطي رضا الرشيد،محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1999.
10. محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000 .
11. محمد مطر، التحليل المالي والائتماني(الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، دار وائل للنشر والتوزيع، بدون طبعة، عمان، 2000
12. لطيف زيود وآخرون، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم " (30) حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"، مجلة 2006، جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 2 ، العدد2
13. حسين بلعجوز، " إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها "، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة(منافسة-مخاطر-تقنيات)، جامعة جيجل-الجزائر، يومي 6-7 جوان 2005 .
14. نعيمة بن العامر، " المخاطرة والتنظيم الاحترازي "، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية –واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف-الجزائر، يومي 14-15 ديسمبر 2004.

المراجع باللغة الأجنبية:

15. Axelle la Badie, olivier rousseau, crédit management Gère le risque client, ed. economia, Paris 1996.
16. Edith Giraglinger, les décisions d'investissement Exercices et ces corrigés de gestion, ed. Nathan, Paris 1998.
17. Michel Mathieu, l'exploitation Bancaire et le risque de crédit, ed la revue banque, Paris 1995.
18. Pierre Mathieu ،patrick d'heouville ،les divers crédits. Une nouvelle gestion de risque de crédit. ed. économique, Paris 1998.
19. Sylvie de Conssergues, gestion de la banque, ed. Dunod, Paris 1996.
20. Sylvie de Conssergues.la banque :structure. Marché .gestion .éd.Dalloz ;Paris 1996.

نماذج واستراتيجيات بناء المنظمة المتعلمة

سليمان بلعور
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة غرداية

ملخص:

تعتبر المنظمة المتعلمة نمط إداري جديد انتشر مؤخراً ليحل محل المنظمات التقليدية في إدارة المنظمات، فهي تقوم على النظرة المتفتحة للعامل وقدراته في الإسهام في تطوير المنظمة، وقد أجمع المفكرون المعاصرون على أن بقاء المنظمات ونجاحها في الظروف المعاصرة يعتمد على قدرتها على التحول إلى منظمات متعلمة. ولتعظيم القدرة على الاستجابة لمتطلبات البيئة، تسعى المنظمات إلى إيجاد قاعدة ملائمة لبناء أنظمة ساعية لغرس ثقافة التعلم، لكونها المحرك الذهني لسلوك الأفراد الإبداعي، سعياً نحو تحقيق التوازن والتكامل بين مختلف مستوياتها.

الكلمات المفتاحية: المنظمة المتعلمة، التعلم التنظيمي، التعلم المستمر، فرق العمل.

Abstract:

The learning organization a new management style has spread recently to replace the traditional organizations in the management of organizations; they are based on blooming outlook for the worker and his abilities to contribute to the development of the organization. And may the whole contemporary thinkers that the survival and success of organizations in contemporary circumstances depends on its ability to switch to an educated organizations. And to maximize the ability to respond to the requirements of the environment, seeking organizations to find a convenient base for building systems seeking to instill a culture of learning, being a motor mental to the behavior of individuals creative pursuit of balance and integration between different levels.

مقدمة

أدى تشابك عوامل التغيير والتجديد في جميع المجالات إلى قيام المنظمات بالبحث عن أساليب تنافسية جديدة تمكنها من التكيف مع المتغيرات السريعة في طرق أداء الإعمال التي أوجدتها تقنيات المعلومات الحديثة، هذه الأساليب مبنية على قناعة تامة هي أن التعلم هو المفتاح الأساسي لكفاءة العمل الإداري، ونتيجة لهذه القناعة ظهرت المنظمات المتعلمة وتوسعت.

وتمتد جذور المنظمة المتعلمة إلى طريقة البحث العلمي ونظرية التنظيم، كما يعزى مصطلح المنظمة المتعلمة إلى ما أشار إليه Senge (1990) حول مسؤولية المنظمات عن التكيف مع تطورات العالم المعاصر المليء بالتغيير والاضطراب، وان تحقيق تلك المسؤولية يتطلب تحول المنظمات إلى منظمات تعلمية.

والمنظمة المتعلمة هي المنظمة الماهرة في إنشاء واكتساب ونقل المعرفة وتعديل سلوكه بما يعكس المعرفة والرؤى الجديدة، ولا يقتصر هذا التعريف على مستوي نقل المعرفة وفهمها بل على السلوك وإعادة بناء المنظمة، وللمنظمة المتعلمة خصائص ومستويات وتقوم بنشاطات وإجراءات لأجل التحول إليها، كما أن لها نماذج وإستراتيجيات لبنائها.

سنحاول من خلال هذا المقال التفصيل في تلك العناصر وغيرها إجابة على الإشكال المطروح ألا وهو:

ما هي المبررات التي دفعت لظهور المنظمة المتعلمة، وما هي نماذج واستراتيجيات بنائها؟

1- مفهوم المنظمة المتعلمة والتعلم التنظيمي

التعلم التنظيمي هو عبارة عن آلية التعلم التي تتبناها المنظمة وتجعلها جزءا من ثقافتها التنظيمية، كما عرف بأنه الوعي بالمشكلات التنظيمية والنجاح في تحديدها من قبل أفراد التنظيم، أو هو العملية التي يتم من خلالها كشف الأخطاء وتصحيحها.

ويختلف التعلم التنظيمي عن التعلم الفردي في أن هذا الأخير يرتبط باحتياجات الفرد ودوافعه وقيمه، ويتصل بالخبرة الشخصية والرؤية الفردية، بينما يشتمل التعلم التنظيمي على واقع مشترك لحاجات ودوافع وقيم أفراد التنظيم، ويتصل بالرؤية الجماعية المشتركة.

ورغم ذلك الاختلاف فالتعلم الفردي يعد مطلبا ضروريا لحصول التعلم التنظيمي، حيث أن الأفراد داخل التنظيم هم المعنيون بالتعلم التنظيمي، فما يعرفه الفرد ينعكس على الجماعة، ثم على المستوى الكلي للمنظمة. من جهة أخرى المنظمات تتعلم من خلال الأفراد الذين يقومون بدور الوسطاء للمنظمات في عملية التعلم، فأنشطة التعلم الفردي قد تحفز أو تحبط عملية التعلم التنظيمي.

وحتى يتحقق التعلم التنظيمي من خلال التعلم الفردي لابد من توافر بعض الخصائص في الأفراد المعنيون بالتعلم، فبالإضافة إلى قدراتهم العالية في التفكير، وتوفر خبرات عالية من خارج وداخل المنظمة، لابد أن تكون لديهم مهارات عالية في التواصل مع الآخرين، ورغبة في العطاء للمنظمة تفوق ما يحصلون عليه منها، وأن يكونوا حرصين على تميز المنظمة أكثر من حرصهم على مضاعفة المكتسبات الشخصية[1].

إذا التعلم التنظيمي عموما يعني تحسين الأنشطة من خلال المعرفة والفهم الأفضل، وهو ما يتم في المنظمة المتعلمة. وهناك عدة تعاريف للمنظمة المتعلمة تدور جميعها حول توسيع مدارك أفراد المنظمة الواحدة من خلال تزويدهم بالمعرفة والخبرة والتجربة والدروس المستفادة من الأحداث التي تمر بها منظمتهم حتى يطوروا ذلك إلى سلوك تنظيمي غايته بقاء وديمومة المنظمة، ونجد من أهم تلك المفاهيم:

- المنظمة المتعلمة هي التي توسع قدراتها بشكل مستمر من أجل خلق نتائج مرغوبة حقا، من خلال رعاية أنماط التفكير الجديدة، وتوفير المجال للطموح الجماعي، بالإضافة إلي تعليم أفرادها باستمرار كيفية التعلم الجماعي[2].

- هي المنظمة الماهرة في توليد واكتساب المعرفة ونقلها، وأيضا تعديل سلوك أفرادها بما ينعكس علي أبجاد معارف ورؤى جديدة[3].

- هي المنظمة التي يقوم فيها أفرادها بتحديد المشكلات ثم القيام بحلها بما يجعل هذه المنظمة قادرة علي التجريب والتغيير والتحسين باستمرار، بهدف زيادة قدرتها على النمو والتعلم.

- وينظر إلى المنظمة المتعلمة على أنها المنظمة التي يعمل العاملون فيها على جميع المستويات الفردية والجماعية لزيادة قدراتهم للوصول إلى النتائج التي يهتمون في الواقع بتحقيقها[4].

ويحسن بنا في هذا السياق التفريق بين التدريب والتعليم والتعلم، فالتدريب يحمل بعدا آليا في نقل المهارة التي تتمثل في مجموعة الحركات في التعامل مع الآلة من أجل الإنتاج، كذلك الحال مع التعليم الذي يتم بالنمط المدرسي لتلقين واكتساب المعلومات، وفي كلا الحالتين ثمة حالة ساكنة يتم نقلها من الخبير إلى المتدرب أو الطالب بكل ما يعنيه ذلك من هرمية واتصال أحادي الاتجاه في الغالب، ولكن مع التعلم التنظيمي فإن انتقال المعرفة أو الخبرة أو المهارة يتم بطريقة التبادل والتفاعل والتشارك بين طرفين في علاقة تتجاوز الجانب الرسمي إلى اللارسمي، ومن النقل الآلي إلى التفاعل الانساني[5].

كما أن التدريب والتعليم يمكن الحصول عليهما خارج موقع العمل وهما ينصبان على المهارات والمعارف العامة ويحملان قدرا من التغيير المرتبط بالفهم الخارجي لما يقوم به الأفراد، أما التعلم فلا يتم إلا داخل العمل وبالتفاعل مع أفراده وقيمه وأسراره، وأيضا لا يمكن للتعلم أن يتم إلا في سياق عمل المؤسسة المرتبط بتاريخها السابق وتطورها اللاحق.

2 – مبررات التحول إلى المنظمة المتعلمة

يوجد العديد من المبررات التي أدت إلى التحول إلى مفهوم المنظمة المتعلمة واعتمادها في العديد في المؤسسات، ومن أهم تلك العوامل[6]:

- العالمية: هناك الكثير من المنظمات العالمية تصنع وتبيع بشكل أساسي خارج بلادها الأصلية، وهو مايعكس قدرتها على التعلم من خبراتها وتجاربها السابقة.

- التحول الجوهري في أساليب العمل: حيث تغيرت أساليب العمل تغيرا جدريا، فقد انتقلت المنظمات من التركيز على تقليل العيوب وتحديث وتطوير العمليات إلى ابتكار أنماط جديدة تمكنها من إدارة التغيير المستمر.

- زيادة تأثير العملاء: إن الحرص على تحقيق رغبات العملاء حول جودة السلع والخدمات التي يحصلون عليها، وتخفيض تكاليفها وأسعارها في آن واحد، أدى إلى اهتمام المنظمات المعاصرة بتوظيف كل إمكاناتها وطاقاتها في البحث عن أحدث الأساليب التي تحقق من خلالها الميزة التنافسية، واختراق الأسواق وكسب عملاء جدد، وتقوية العلاقات مع مختلف فئات المتعاملين.

- التطور في إدارة المعرفة: فقد أصبحت المعرفة أكثر أهمية للمنظمات، وأصبح إنتاجها يتضاعف كل في مجال من مجالات المنظمة، فالمعرفة ضرورية لزيادة قدرة الأفراد على تحسين الأداء وتطويره، وهي مطلوبة لتجديد المنتجات والخدمات، كما أنها لازمة لتغيير الأنشطة والبناء وحل المشكلات، بالإضافة إلى أنها ضرورية لتزويد المنظمة بالتميز التنافسي في الأسواق، والتميز العقلي والابتكار في الموارد البشرية. من جهة أخرى حدث تحول في إدارة المعرفة من المنظمات التقليدية التي تجعل المعرفة مسؤولية الإدارة، إلى منظمات التعلم التي تجعلها مسؤولية الجميع.

- تطور أدوار وتوقعات العاملين: ازدادت قيمة الرؤية الناتجة عن تعلم العاملين مع الاستخدام والممارسة وهو ما يتطلب من المنظمات المتعلمة حسن استقطاب صناع المعرفة والحرص على الاحتفاظ بهم من خلال التحفيز الايجابي والتفاعل الاجتماعي وتوفير بيئة مشجعة لهم، وقد اتجهت المنظمات المعاصرة إلى توظيف العمالة المؤقتة لأنها تتمتع بمرونة أكبر وإفادة أعظم من الإمكانات العقلية والإبتكارية المتاحة لدى هذه العمالة.

- تطور تكنولوجيا المعلومات والانترنيت: حيث أوجدت القدرة على التشبيك Hyperconnection بين المنظمة والبيئتين الداخلية والخارجية، وهو مايجع التعلم ممارسة آنية ومستمرة، كما يشكل دافعا نوعيا للابتكار المستمر كضرورة لتحقيق الميزة التنافسية في عصر الثورة المعلوماتية واقتصاد المعرفة.

3- خصائص المنظمة المتعلمة

تتميز المنظمة المتعلمة بالخصائص التالية[7]:

- **خلق فرص التعلم المستمر:** بمعني منح إمكانية التعلم المستمر للأفراد، حيث أن التعلم يتم إدماجه في إطار العمل من خلال أدائهم لمهامهم ، وهو ما يسمح بخلف فرص متزايدة للتعلم وتطوير المهارات.

- **تعزيز إجراءات الرقابة والحوار:** حيث يتم تغيير ثقافات الأفراد، مما يدعم ثقافة الاستجواب وتشارك الخيرات بينهم.

- **تشجيع التعاون وفرق التعلم:** حيث تستخدم الفرق للوصول إلى أنماط مختلفة من التفكير، فهي ترتكز على التعلم والعمل الجماعي، والتعاون يكون مدعوما من خلال ثقافة الأفراد والاعتراف بقدراتهم.

- **إنشاء أنظمة لاكتساب التعلم وتبادل الخبرات:** تعمل هذه الأنظمة على ضمان استمرارية التعلم، فهي تسهل عملية إدماجه في العمل ،كما توفر وسائل الحصول على تشارك الخيرات.

- **تمكين الأفراد من أجل تحقيق رؤية جماعية:** يشترك جميع الافراد في مسؤولية اتخاذ القرارات، وذلك بهدف تحفيزهم علي التعلم وحثهم على تنفيذ مهامهم بثقة.

- **ربط المنظمة بيئتها:** ارتباط المنظمة التام مع جميع الفاعلين فيها والمتعاملين معها يساعد أفرادها علي رؤية نتائج أعمال على جميع مستوياتها،كما يجعلهم يعتمدون علي دراسة شاملة لمحيط عملهم من أجل تنفيذ مهامهم علي أحسن وجه.

ويضيف M.J.pedler الخصائص التالية للمنظمة المتعلمة[8]:

- صنع السياسة علي أساس تشاركي: أي أن عملية اتخاذ القرار تأخذ في الاعتبار وجهات نظر مختلف الأطراف المعينة.
- التوجه المعلوماتي: أي استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما يجعل استخدام المعلومات سهلا وفوريا وممتعا.
- المحاسبة والرقابة التكوينيتان: أي أن نظم المحاسبة والموازنة والتقارير مصممة للمساعدة على التعلم والتنظيم الذاتي.
- مناخ التعلم: من خلال إلتماس تغذية العكسية من الآخرين لتقدير قيمة الأخطاء واعتبارها فرصا للتعلم ، وإستساغة الاختلاف واعتباره مولدا للأفكار الجديدة.
- فرص تنمية الذات للجميع: أي تشجيع الأفراد على تحمل مسؤولية تنمية أنفسهم مع مساعدتهم علي ذلك.

4- نشاطات المنظمة المتعلمة

أشار Garvin إلى أن المنظمة المتعلمة تكون ماهرة في خمسة نشاطات رئيسية، وكل واحد من هذه النشاطات له منظومته العقلية الخاصة به، ومجموعة أدوات، ومدخل سلوكي. ويضيف Garvin أنه من خلال توليد النظم والعمليات الداعمة لهذه النشاطات، ودمجها بعضها ببعض تكامليا في بنية العمليات اليومية، تسطيع المنظمة إدارة التعلم بفعالية أكبر[9].

تتمثل نشاطات المنظمة المتعلمة في الآتي[10]:

- حل المشكلات نظميا: وذلك بالاستناد إلى حد كبير على فلسفة وأساليب حركة النوعية، بالانطلاق من الحقائق التالية:
  - الاعتماد علي الأساليب العلمية أكثر من الاعتماد علي التخمين، وذلك فيما يتعلق بتشخيص المشكلات؛
  - التأكيد علي البيانات أكثر من التأكيد علي الإفتراضات كأرضية لاتخاذ القرارات؛
  - استخدام أدوات إحصائية بسيطة.
- التجريب: يشتمل هذا النشاط علي البحث النظمي علي المعرفة الجديدة وفحصها. وضمن هذا النشاط، فإن استخدام المنهج العلمي أمر أساسي. ويختلف هذا النشاط عن النشاط السابق من حيث أن التجريب يتم تحفيزه من خلال الفرص، ومن خلال التوسع الأفقي لا من خلال الصعوبات الموجودة.
- التعلم من التجارب الماضية: على المنظمات مراجعة نجاحاتها وإخفاقاتها، وتقييمها بشكل نظمي. كما يجب على المنظمات أن تقوم بتدوين الدروس المتعلمة بشكل يتيح للأفراد الوصول إليها والإطلاع عليها.
- التعلم من الآخرين :إن التبصرات الأكثر قوة تأتي في بعض الأحيان من خلال النظر إلي خارج البيئة التي يعيشها الفرد ، وذلك يهدف الحصول على وجهة نظر جديدة، فالنظر إلي المنظمات الأخرى يمكن أن يكون أرضا خصبة للأفكار ومحفزا للتفكير الإبداعي.

- نقل المعرفة : يجب أن يتم نشر المعرفة بسرعة وفاعلية في مختلف أنحاء المنظمة، فلعمليه تشارك الأفكار بين الأفراد وعلى نطاق واسع اثر ايجابي بالغ، وهناك مجموعة من الآليات المساعدة في نقل المعرفة مثل: التقارير المكتوبة والشفوية، المرئيات، والصوتيات، والزيارات الميدانية.

5- مستويات التعلم في المنظمة المتعلمة

تنقسم مستويات التعلم في المنظمة المتعلمة إلى ثلاثة مستويات[11]:

أولا- على المستوي الفردي: المنظمات المتعلمة تملك على حد سواء بيئة وقيادة مسهلة للتعلم المستمر بين أفرادها. مكان العمل في هذا العدد هو تقريبا نوع من المدارس، حيث العاملون يتابعون التعلم، المدراء يدعمون تعلمهم، والمنظمة تدعم المدراء في دعمهم لتعلم العاملين.

ثانيا- علي المستوي الجماعي: علي هذا المستوى تتطلع المنظمات المتعلمة إلى خلق حركة من المعارف والخبرات علي نطاق المنظمة، والمعرفة هنا لا تعني فقط المعرفة الصريحة بل المعرفة الضمنية التي ترتبط بالخيرات الكامنة في أذهان الأفراد المميزين، وتكون المناقشة الجماعية في شكل حوار مفتوح يتميز باحترام حقيقي لتنوع الآراء، وينظر للأفكار باعتبارها فرصة للاستكشاف والأخطاء كفرصة للتعلم.

ثالثا- علي مستوي التنظيمي: في هذا المستوي المنظمات المتعلمة تصل بين التعلم والتحول التنظيمي، والتعلم هو حول تطوير المنظمة لنفسها، وبالتالي فالمنظمة المتعلمة هي أيضا أداة للتغيير المعمق.

6- نماذج المنظمة المتعلمة

تعددت نماذج المنظمة المتعلمة تبعا لتعدد وجهات نظرا واضعيها وطريقة تفكيرهم، وفيما يلي نستعرض أهم النماذج التي تناولتها الأدبيات الحديثة:

أولا- نموذج senge

يعتبر senge من أوائل المفكرين الذين شرحوا مصطلح المنظمة المتعلمة، وقد حدد من خلال نموذجه خمسة أسس، ينبغي على المنظمة التي تسعي إلى أن تكون منظمة متعلمة الالتزام بها ، وتتمثل تلك الأسس في الآتي[12]:

- التفكير التنظيمي: أي وجوب تعلم الأفراد كيفية عمل المنظمة في إطار ها العام؛
- التميز الشخصي: أي القدرة على التصرف الذاتي والتفاعل مع الآخرين؛
- النماذج الذهنية: أي تخلي الأفراد علي الأساليب التقليدية في التفكير؛
- الرؤية المشتركة: أي العمل وفق رؤية واضحة وخطة عمل متفق عليها مسبقا؛
- فرق التعلم: علي الجميع العمل معا من أجل أنجاز الخطة المقررة.

ثانيا- نموذج Marquardt

يضم هذا النموذج خمسة أنظمة فرعية ضرورية، تسهم في تحقيق التعلم التنظيمي، والحفاظ علي استمراريته، وتعتبر ضرورية لبناء المنظمة المتعلمة. تتمثل تلك الأنظمة الفرعية في الآتي: التعلم، التنظيم، الأفراد، المعرفة والتقنية.

ينطلق صاحب هذا النموذج من أن نظام التعلم يتكامل مع جميع الأنظمة الفرعية الأخرى، ويتفاعل معها لتحويل المنظمة إلى منظمة متعلمة[13].

- نظام التعلم: يمثل هذا النظام تكوينا جوهريا في المنظمة المتعلمة، ويتضمن ثلاثة عناصر هي: مستويات التعلم في المنظمة، مهارات التعلم التنظيمي، أنماط التعلم.

- نظام التنظيم: يتكون هذا النظام من أربعة عناصر أساسية وهي: الرؤية، الثقافة، الاستراتيجية، الهيكل التنظيمي.

- نظام الأفراد: يعد هذا النظام أحد أهم الأنظمة الفرعية التي تهتم بها المنظمة المتعلمة باعتبار أن الأفراد وسيلتها وغايتها عبر عملية التعلم وتحقيق الأهداف التنظيمية، وتستمد المنظمة تميزها وتفوقها من خلال قدرتها عل الاستثمار في العنصر البشري وبشكل فاعل.

- نظام المعرفة: يعتبر هذا النظام المسؤول عن إدارة عمليات المعرفة في المنظمة ابتداء من توليد المعرفة حتى المصادقة عليها، وهي تمثل عمليات مستمرة ومتفاعلة ومتسلسلة.

- النظام التقني: يشتمل هذا النظام على الأدوات الإلكترونية والطرق المتقدمة للتعلم، منها مساعدات الحاسوب وما يحتويه من برمجيات وغيرها من الأدوات التي تؤدي إلى توليد المعرفة بطرق مختلفة.

ثالثا- نموذج Readding

يقترح هذا النموذج دليلا لتقويم المنظمة المتعلمة بالاستناد إلى مسح العديد من المنظمات، وقد استخدمت في هذا المسح أدوات قياس متنوعة، وجرى تنفيذ الاجراءات وفق دليل التقويم على النحو التالي[14]:

- إن أي منظمة يمكن أن تصبح منظمة متعلمة عندما تتبنى قدرتها على التعلم كنظام كلي في جميع المجالات نحو تحقيق الغاية.

- إن المنظمة المتعلمة أكثر قدرة من المنظمات التقليدية على التكيف والمرونة والاستمرارية بتوليد معرفة جديدة، وعلى توجيه قدرات الأفراد الكامنة إلى التعلم.

- إن أدوات تقويم المنظمة المتعلمة تساعد المنظمات على الاستقصاء الذاتي وتقرير الدرجة التي تحقق بها تلك الخصائص.

ويتضمن هذا النموذج بعدين رئيسين هما: بعد مستوي التعلم، وبعد منظومة التنظيم. ويرتبط بكل بعد منهما عدد من الأبعاد الفرعية.

وتتمثل خطوات هذا النموذج فما يلي:

- تحديد الهدف والفائدة؛
- اختيار أداة التقويم واكتشاف النتائج؛
- تطوير إستراتيجية المنظمة المتعلمة؛
- تخطيط مبادرات المنظمة المتعلمة.

رابعا- نموذج Addleson

توصل Addleson إلى تحديد نموذج المنظمة المتعلمة أطلق عليه البديهيات الأربعة للمنظمة المتعلمة ، وقد انطلق بعدد من المسلمات يمكن إيجازها فيما يلي[15]:

- إن المنظمة المتعلمة هي عملية اكتساب المعرفة وتطوير المهارات التي تقوي الفهم.
- إن المنظمة المتعلمة رؤية جديدة تركز على أن التنظيم نشاط اجتماعي، وهي تنشأ من خلال التعاون.
- إن المنظمة المتعلمة تبنى العلاقات التعاونية من أجل الوصول إلى القوة المستمدة من خلال تباين المعارف والتجارب المستخدمة في انجاز المهام.
- إن العمل الجماعي يريد من المهام المنجزة بشكل منفرد.

خامسا- نموذج Al-Otaibi

انطلق Al-Otaibi في بناء نموذجه من أن المنظمة المتعلمة أصبحت أحد المداخل الإدارية التي ساعدت المنظمات على التكيف مع المتغيرات العالمية والمحلية. وقد توصل إلى أن بداية التحول إلى المنظمة المتعلمة يتطلب معرفة الحالة الراهنة للمنظمة كنظام تعليمي، وقد أطلق على نموذجه تقويم المنظمة المتعلمة[16].

ويتضمن هذا النموذج ثلاثة نظم رئيسية وأربعة عشر متغيرا، حيث أكد هذا النموذج على ما يلي:

- **نظام المنظمة:** ويتضمن ثمانية متغيرات هي (الهواية، الرؤية، الإستراتيجية، الهيكلية، النظم، الأفراد ، العاملون، المهارات، الأهداف الرئيسة).
- **نظام التعلم:** ويتضمن أربع متغيرات هي (التوجيه نحو التعلم، إدارة المعرفة، مستويات التعلم ونشاطاته، تسهيلات التعلم).
- **نظام الثقافية الاجتماعية:** ويتضمن متغيرين هما (أنماط السلوك المشتقة من القيم الاجتماعية، الاتجاهات الثقافية).

سادسا- نموذج James

أطلق James على هذا النموذج شبكة المنظمة المتعلمة بعد الانتقادات التي وجهت إلى التصميم التقليدي للمنظمات ، الذي اعتمد على الأوامر، الضبط، السلطة، التقسيم المتعدد، التركيز على التخصص، وبطء التكيف مع البيئة ذات التغير المتسارع والتنافس الحادبين المنظمات[17].

وقد تطلب تصميم نموذج المنظمة المتعلمة تنظيما يركز على الاتصالات المنسوخة في شبكة التفاعلات المؤثرة في التعلم التنظيمي والمكونات التي سيتم شرحها فيما يلي:

- **القيادة:** تركز القيادة على تعلم وتعليم وتحويل المنظمة وتوفير الرؤية المقصودة وراء المعرفة في المنظمة، وهي توجد في جميع المستويات التنظيمية.
- **الثقافة:** تتسم المنظمات المتعلمة بوجود ثقافة متجددة لضمان التحسين المستمر، وهي تتجسد بالمساواة والعدالة في المكآفآت.

- **نشر الإستراتيجيات** أصبحت الاستراتيجيات تنبع من مختلف المستويات التنظيمية ، فهي لم تعد من مهمات الإدارة العليا فقط.

- **دمج الآليات:** تعمل الآليات على ربط المنظمة أفقيا ورأسيا، وتعكس عمليات الاتصال والسياسات المنمية للمشاركة في المعرفة والتعلم عبر وحدات الأفراد والنظم والعمليات التي تربط المنظمة.

- **البناء الأفقي:** تتجه المنظمة المتعلمة إلى بناء اتحادي شبه مستقل، بحيث تنقل فيه التقارير من الوحدات إلى الإدارة العليا التي تمارس دورها في تحديد طرق إنجاز الأهداف.

- **صناع المعرفة:** يتحول جميع أفراد المنظمة المتعلمة إلى صناع المعرفة، حيث كل منهم مسؤول عن التمكن من وظيفته وينشر المعلومات المهمة بين الآخرين في المنظمة.

7- إجراءات التحول إلى المنظمة المتعلمة

أوضح تطرق lashway إلى الإجراءات اللازمة لتحويل المنظمة التقليدية إلى منظمة متعلمة حصرها في الآتي[18]:

- توفير الوقت اللازم للموظفين للتأمل في العمل معا.
- توفير وسائل اتصال وتواصل فاعلة بين الموظفين في المنظمة مثل الاجتماعات غير الرسمية والبريد الالكتروني.
- التأكيد على سبل الحوار بدلا من النقاش، والبحث عن الفهم العام، والبعد عن إصدار الأحكام، وفحص الفرضيات، والمشاركة في المعتقدات وكل مأمن نشأنه أن يساعد على إيجاد أنماط جديدة من التعلم الجماعي.
- التعلم في مجموعات صغيرة، حيث يمكن إثارة دافعية الأفراد للعمل والتطوير، وتعزيز المشاركة الانفعالية بين الموظفين.

8- استرتيجيات بناء المنظمة المتعلمة

عمل Senge على المساهمة في تطوير المنهج النظامي في تحول المنظمات وتجهيزها لجعلها أكثر فعالية في محيط معقد، ولاسيما من أجل تحولها إلى منظمات متعلمة. ومن أجل ذلك قدم خمس استراتيجيات أساسية لابد أن تعتمد عليها أية منظمة في توجهها نحو نموذج المنظمة المتعلمة، وقد تمثلت هذه الاستراتيجيات فيما يلي[19]:

- **تشجيع وممارسة التفكير التنظيمي:** ويعرف التفكير التنظيمي على أنه مجموعة من المعارف والأدوات التي تمكن الأفراد من إدارة الوضعيات المعقدة، ويكون نتاجا للتفاعل بين الأدوات وأفراد التنظيم، فهو يعمل على تحديد النتائج الحقيقية وراء هذا التفاعل بين أجزاء التنظيم وذلك من خلال البحث عن الأسباب الجذرية للمشاكل.

- **اكتساب التمكن (التحكم) الشخصي:** التمكن الشخصي هو العملية التي من خلالها يتم توضيح وتعميق الرؤية الشخصية للموظفين باستمرار، وتعمل على تركيز طاقاتهم وتكوين عامل الصبر لديهم، ووضع رؤية موضوعية للواقع والمحيط.

- **بناء النماذج الذهنية:** تعرف النماذج الذهنية على أنها الافتراضات والمعتقدات المتأصلة بعمق، والتصورات التي تؤثر على كيفية فهم وإدراك الفرد للعالم، وكيفية تنفيذ مهامه وتصرفاته. إذا النماذج الذهنية هي عمليات التأمل، التوضيح زتحسين التصورات الداخلية للعالم، ورؤية كيف يمكن تحديد تصرفات وقرارات أفراد المنظمة.

- **بناء الرؤية المشتركة:** هي الصورة الجماعية التي يمتلكها الأفراد في المنظمة لما ستكون عليه هذه الأخيرة في المستقبل، من خلال العمل على إيجاد وخلق المبادئ الأساسية، بالإضافة إلى تطبيق مجموعة من الضوابط للمساهمة في تحقيق أهداف المنظمة.

- **دعم فرق التعلم (التعلم الجماعي):** يقصد بها درجة امتلاك الافراد القدرة على العمل كفريق لتطوير مهاراتهم وقدراتهم عن طريق تبادل الخبرات بصورة جماعية تساعد في تحسين أداء المهام بشكل أفضل، من خلال إبراز أن قدرات مجموعة الأفراد أكبر من قدرات الأفراد منفصلين.

كما تحدث Marquardt عن عشر استراتيجيات لتعزيز المنظمة المتعلمة هي[20]:

- **الاشتراك في مسؤولية جمع المعرفة ونقلها:** وتعني وجوب تشجيع كل فرد من أفراد المنظمة ليصبح راغبا في جمع المعرفة.

- **انتزاع المعرفة من الخارج:** وتعني وجوب أن تنظر المنظمة إلى الخارج للبحث عن المعرفة ذات العلاقة، وانتزاعها واكتسابها.

- **تنظيم أمسيات داخلية للتعلم:** وتعني أن تطور المنظمة العديد من التكتيكات لتشجيع التشارك في التعلم.

- **توليد التفكير الجديد والمعرفة الجديدة:** ويعني ذلك وجوب أن تكون المنظمة خلاقة إبداعية فيما يتعلق بالتفكير والتعلم.

- **تشجيع ومكافأة الإبتكار:** وهذا يعني أن الرغبة في البقاء في السوق العالمي تتطلب عملية توليد مستمرة لأساليب جديدة تهدف إلى تقديم منتجات وخدمات أفضل.

- **تدريب الأفراد على خزن المعرفة واسترجاعها:** وهذا يعني أن تواضب المنظمة المتعلمة على إعلام أعضائها، وبشكل مستمر، بكل ما يتعلق بالمعرفة التي تريد المنظمة الحصول عليها.

- **تعظيم عملية نقل المعرفة عبر الحدود:** وهذا يشير إلى أن تدوير الأعمال، واختلاط فرق العمل مع بعضها، يعتبران من أكثر الوسائل الفعالة لنقل المعرفة داخل المنظمة.

- **تطوير قاعدة معرفة حول قيم المنظمة واحتياجات التعلم فيها:** وهذا يعني أن المعرفة لن تكون فاعلة إذا لم يتم ترميزها، وخزنها بطريقة تجعل لها قيمة ومعنى لدى الأفرد والمنظمات.

- **توليد آليات لجمع التعلم وخزنه:** وهذا يغني أن التعلم ذا القيمة لا يغادر عقول الأفراد أو الجماعات الذين عايشوه.

- **نقل التعلم الصفي إلى الاستخدام أثناء العمل:** وهذا يعني إمكانية نقل التعلم الصفي إلى العمل من خلال تنفيذ استراتيجية مدروسة، تتضمن خطوات محددة ومدروسة من المديرين، والمشاركين ، والمدربين.

9- الوسائل التنظيمية لتسيير المنظمة المتعلمة

- **إدارة الجودة الشاملة:** هي فلسفة إدارية حديثة فرضت نفسها خلال عقد التسعينات، بحيث أصبحت أسلـــــوب حياة المنظمات الاقتصادية خاصة الصناعية، ومنهج المنافسة والبقاء في الأسواق. وتعتبر إدارة الجودة الشاملة أسلوب تنظيمي مهم في تسيير المنظمة المتعلمة من خلال خلق ثقافة عامة متكاملة تشجع على الابتكار والتطوير والتحسين المستمر وتبني مفاهيم العمل الجماعي والإدارة بالمشاركة. إذا إدارة الجودة الشاملة هي جزء من التحول إلى المنظمة المتعلمة.

- **إنشاء مجتمعات الممارسة:** مجتمعات الممارسة هي جماعات عمل غير رسمية، تسمح المشاركة فيها بتبادل المعارف بين الموظفين ذوي الكفاءة والخبرة و عديمي الخبرة، وتشجع إنشاء ذاكرة مشتركة رسمية في المجال، من اجل تسهيل انتقال المعلومات للأفراد الجدد [21]. وتعتبر هذه المجتمعات من الوسائل المساعدة في بناء المنظمة المتعلمة وتشجيع عملية التعلم.

- **الذاكرة التنظيمية:** تعرف الذاكرة التنظيمية بأنها المستودع الذي يخزن معرفة المنظمة من اجل الاستخدام المستقبلي. يمكن للمنظمة المتعلمة الاستفادة من الذاكرة التنظيمية من خلال ما يلي:

- التوثيق الفعال لتجارب وخبرات المنظمة مما يجعلها قادرة على تكوين و تطوير ذاكرتها التنظيمية في ضوء تجاربها المختلفة.
- المحافظة عل أفرادها الأساسيين مما يجعل الخصائص الحية لهذه الذاكرة مستمرة ومتواصلة.
- تحسين عملية الوصول لمعرفة المنظمة، و يمكن أن يتم ذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات أو يمكن تشجيع تقاسم المعرفة بين أفراد المنظمة من خلال حوافز موجهة لهذا الغرض.
- تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة صريحة، وأن يكون ذلك جزء أساسي من سياسات المنظمة في دعم وتطوير ذاكرتها التنظيمية.

10- علاقة المنظمة المتعلمة بإدارة الإبداع

تعتبر عملية التعلم خطوة رئيسية في عملية الإبداع من خلال اكتساب المعرفة والمهارات الجديدة مع ما يصاحب هذه العملية من تغيير السلوك، وهذا ما يظهر دور إدارة التطوير في المنظمة المتعلمة، حيث تتطلب عملية التعلم الفردي والجماعي تغييراً في أنماط التفكير والسلوك القيادي، والتطوير في تلك الأنماط يقود إلى الإبداع، كما أن الحاجة الماسة إلى الإبداع في كثير من الأحيان يقود إلى تأسيس منظمة متعلمة.

من جهة أخرى لا يمكن للمنظمة أن تستغني عن المعرفة، فمن خلالها تضمن تدفق الأفكار من جميع الأفراد، حيث أن عملية نقل المعرفة من شخص لآخر وعبر الأقسام التنظيمية يعتبر أساسا لنجاح عملية الإبداع. فكلما زادت كمية وجودة المعلومات المتوفرة لدى الأفراد كلما أمكنهم ذلك من تحسين قدراتهم على حل المشكلات وتقديم الأفكار الجديدة.

وتظهر ملامح الإبداع الفعال في المنظمة في قدرتها على اكتشاف فرص التعلم وإدارة النماذج الذهنية للقادة والأفراد، لهذا فالإبداع والتعلم مفهومين لا يمكن فصلهما عن أي منظمة ناجحة، فعملية التعلم هي بمثابة الجسر الذي يربط العمل بالإبداع.

إن للمنظمة المتعلمة دور في تنمية إدارة الإبداع، و يمكن تحديد هذا الدور من خلال العناصر التالية:

- **التعلم المستمر:** فالثقافة التعلمية لدى الأفراد التي ترسخها المنظمة المتعلمة تشجع على التفكير بأنماط إبداعية.

- **تكوين رؤية مشتركة للجماعة:** تشير الرؤية المشتركة إلى الأفكار المشتركة بين أفراد المنظمة، وتعبر عن القيم السائدة فيها،وهو ما يؤدي إلى وضوح لجماعات العمل مما يرفع أداءهم ويحفزهم على الإبداع.

- **إثارة جو من الحوار البناء:** إن بناء منظمات متعلمة يتطلب تمكين الأفراد من تبادل المعلومات وتعزيز الحوار والنقاش بينهم، أي توفير بيئة تشجع الأفراد على التعبير بحرية عن أفكارهم، ودون اتهام مضاد، فتوفير مناخ من النقاش البناء سيساعد على نمو الأفكار وتطورها، وإظهار أفكار إبداعية جديدة.

- **التعاون وفرق العمل:** تعمل فرق العمل على تكوين الروابط بين الفرد والمنظمة المتعلمة، وهو التي يمكن المنظمة المتعلمة من إدراك واستخدام الموارد الكامنة للأفراد، كما أن التفكير الجماعي من زوايا متعددة في المشكلة المعنية يعمل على تنمية عدد الأفكار المطروحة من الزوايا والاختصاصات والمهارات المختلفة، وبالتالي زيادة درجة القدرة الإبداعية للفريق.

- **قيادة إدارية فعالة: فالقائد الفعال** يؤثر في ثقافة المنظمة المتعلمة من خلال خلق المناخ الذي يمكن أن يكون داعماً أو معيقاً لقدرات الأفراد الإبداعية. ويمكن أن يساهم القادة في تنمية القدرات الإبداعية لمرؤوسيهم من خلال سلوكهم الذي يعطي الدافعية على الإبداع، و من خلال إفساح المجال أمامهم كي يقوموا بوضع الأهداف أو على الأقل المشاركة فيها.

خاتمة:

إن إشاعة وتعميم منهجه التعلم في المنظمة يؤدي إلى الانفتاح وشفافية الاتصال وتبادل المعلومات والمعارف بين العاملين، وبين المستويات التنظيمية عموما، مما يعني تجاوز البناء الهرمي التقليدي للمنظمة إلى تركيبة دائرية متقاربة المستويات التنظيمية، تلغي الحواجز القديمة المتعارف عليها، وتسعي لتطوير العاملين وسلوكهم التنظيمي والوظيفي، مما يدل على أهمية التحول لهذا النوع من المنظمات التي أثبتت نجاعتها على كل الأصعدة.

ولبناء منظمة متعلمة لابد أن نركز على عناصر بنائها وهي إدارة المعرفة باكتسابها وتحديثها ونشرها وتبادلها واستخدامها، من خلال آليات تنظيمية، وقنوات اتصال، وتغذية مرتدة، وتعاون جماعي هذا من جهة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتبادل تلك المعرفة والتعلم والمهارات من جهة أخرى.

الهوامش والمراجع:

(1) ليلى الهاشم، التعلم التنظيمي والمنظمات المتعلمة، www faculty.ksu.edu.sa

(2)Smith. M.K (2001) "peter senge and the learning organization", the encyclopedia of informal education, www.infed.org/thinkers/senge.htm,p2.

(3) محمد مفضي الكساسة وآخرون، تأثير ثقافة التمكين والقيادة التحويلية على المنظمة المتعلمة ، المجلة الأردنية في إدراه الأعمال، الجامعة الأردنية، المجلد5،العدد1، 2009، ص25.

(4) Karash, R. 2002. Learning-Org Dialog on Learning Organizations. Avaible at http;// www. World stdcom, 2007, jun17.

(5) نجم عبود، ادارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004، ص244.

(6) أسماء سالم النسور، أثر خصائص المنظمة المتعلمة في تحقيق التميز المؤسسي ، رسالة ماجستير غير منشور في أدارة الأعمال ، كلية أدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، ماي 2010، ص17.

(7) E.D. Nakpodia.the concept of the university as learning organization, Journal of public administration and policy research, vol.1(5),september.2009, p 81.

(8) مدحت أبو النصر، الإدارة بالمعرفة ومنظمات التعلم ، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2008، ص89.

(9) Garvin , David A. (1998) Building a Learning Organization , Harvard Business Review on Knowledge Management , U.S.A. , Harvard Business School Press, p52.

(10) هيثم علي حجازي، إدارة المعرفة مدخل نظري، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان، 2005، ص ص106، 107.

(11) A primer on the Learningl organization prepared for the public service Learning Policy, canada, February, 2007,p10.

(12) عبد الناصر حسين رياض زايد وآخرون، المنظمة المتعلمة وتطبيقا تها في المملكة العربية السعودية، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، نحو أداء تميز في القطاع الحكومي، معهد الأدارة العامة، المملكة العربية السعودية، نوفمبر2009، ص5.

(13) نفس المرجع، ص6.

(14) أسماء سالم النسور، مرجع سابق، ص 25.

(15) نفس المرجع، ص26.

(16) عبد الناصر حسين رياض زايد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص6.

(17) أسماء سالم النسور، مرجع سبق ذكره، ص28.

(18) علي محمد جبران، المدرسة كمنظمة متعلمة والمدير كقائد تعليمي من وجهة نظر المعلمين في الأردن، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد 19، العدد1، الاردن، يناير 2011، ص 433.

(19) كرازي عبد اللطيف، ادارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير المنظمات المتعلمة من خلال تحسين عمليات التعلم التنظيمي وادارة المعرفة، الملتقى الوطني الأول حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة، جامعة سعيدة، ديسمبر 2010، ص9.

(20) شوق ناجي جواد، قياس أثر إدراك إدارة المعرفة في توظيفها لدى المنظمات الأردنية دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين العام والخاص باتجاه بناء انموذج لتوظيف ادارة المعرفة، أطروحة دكتوراه فلسفة في الإدارة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2005، ص 109-110.

(21) عيشوش خيرة، التعلم التنظيمي كمدخل لتحسين أداء المؤسسة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011 ،ص118.

علاقة العوامل الاقتصادية بالسّلوك الانتحاري في المجتمع الجزائري

-البطالة نموذجًا-

مقاربة سوسيو- اقتصادية ميدانية

عجّال سلامي

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة الجلفة

ملخّص:

إنّ الهدف من خلال الإشكالية المقترحة في هذه الدّراسة هو محاولة فهم علاقة العوامل الاقتصادية بالميل نحو السّلوك الانتحاري في المجتمع الجزائري، استنادًا إلى التّراث النّظري والمفاهيمي الذي يوفّره أكثر من قرن من الأبحاث العلمية (البيو-طبيّة والنّفسية والاجتماعية والاقتصادية...) في هذا المجال،وتتجلّى أهمية هذا المسعى-خاصّة-في ظلّ التّزايد الملحوظ لهذه الظّاهرة من يوم لآخر في مجتمعنا*. وممّا لا شكّ فيه أنّ انتشار واستفحال ظاهرة الانتحار في المجتمع الجزائري يعكس اختلالاً في كثير من القيم التي يسعى المجتمع إلى ترسيخها في أذهان وسلوكيات أفراده والعديد من القيم الإيجابية المهمّة في تماسك المجتمع واستمراره،في مقابل الفراغ المعرفي الحادّ الذي يعرفه هذا الجانب في بلادنا والذي يفتقر إلى كثير من المعارف النّظرية والوسائل المنهجية والمعطيات الميدانية التي تسمح بإخضاع واقع الانتحار في المجتمع الجزائري إلى طرق البحث العلمي الأكاديمي المتخصّص.

هذه المحاولة إذن، هي استجابة لضرورة أصبحت أكثر من ملحّة للتعمّق في فهم ظاهرة الانتحار، من وجهة النّظر السّوسيو-اقتصادية وتهدف إلى تحديد أهم المتغيّرات والعوامل الاقتصادية والمادّيةالتي تساهم في زيادة الميل للسّلوك الانتحاري في المجتمع الجزائري.

تمّت هذه الدّراسة الميدانية المقارنة في مناطق مختلفة من المجتمع الجزائري* وهي: ولاية تيبازة (الشّمال) وولاية الجلفة (الهضاب الوسطى) وولاية غرداية (الجنوب) وقد اشتملت العيّنة المختارة على ستمائة (600) مبحوث ينتمون إلى فئات

*فبعد أن كان معدل الانتحار في العشرية الأولى لما بعد الاستقلال يقدر بحوالي 0.38 لكلّ 100.000 نسمة، وصلت هذه النّسبة في نهاية التّسعينات إلى 0.94 لكلّ 100.000 نسمة، لتقفز في سنة 2003 إلى 2.25 لكلّ 100.000 نسمة. وحسب تقديرات غير رسمية ما يعادل حوالي 10000 محاولة سنويا، منها حوالي 1000 ناجحة.

*من بين مبرّرات هذا الاختيار هو الاختلاف في معدّلات الإنتحار في هذه المناطق، فولاية تيبازة هي ولاية شمالية ساحلية تعرف معدّلات مرتفعة نسبيًا للإنتحار، ثم تأتي ولاية الجلفة وهي منطقة سهبية تقع في الهضاب العليا الوسطى للبلاد وتبعد عن العاصمة بـ 300كلم جنوباوتعرف نسبا متوسّطة للإنتحار، ثمّ في الأخير ولاية غرداية التي تقع في الجنوب الجزائري وتعرف معدّلات ضعيفة للإنتحار. هذا، بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسوسيو-اقتصادية وإيكولوجية أخرى... قد تكون ذات علاقة بالسّلوك الانتحاري في هذه المناطق.

سوسيو-ديموغرافية مختلفة أيضا. وتهدف إلى بحث التّصوّرات التي يحملها أفراد المجتمع المحيط بالمنتحر (الأسرة، المحيط الاجتماعي...) وذلك باستخدام عدّة أدوات، كالمقابلة والاستبيان ودراسة الحالة. وقد سمحت لي هذه الخطوة بفهم جوانب مختلفة حول الموضوع، من خلال أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه المنتحر، في محاولة لفهم أكثر عمقا، يتمحور حول الفرضية التي مؤدّاها أنّ هذه التّصوّرات تتضمّن المرجعيات السّوسيو- ثقافية التي تحدّد هذا السّلوك بالنّسبة للمنتحر. وهذا سمح لي بالاقتراب من تصوّرات الأفراد المبحوثين وتفاعلاتهم وردود أفعالهم ومواقفهم... حول الانتحار.

تمهيد:

أصبحت ظاهرة البطالة تطرح مشاكل كبيرة في المجتمعات الحديثة. والاهتمام العلمي بالآثار النّفسية والاجتماعية لهذه الظّاهرة بدأ في الحقيقة في خمسينيات القرن الماضي. وقبل هذه المرحلة، البطالة لم تكن تعتبر مشكلة وذلك لعدم انتشارها بشكل كبير في الأوساط الاجتماعية. ومع بداية القرن العشرين، زادت معدّلات البطالة بشكل سريع وبدأ الاهتمام العلمي بهذه الظّاهرة، خاصّة بين سنتي 1930 و1940 أين أدّى التّسريح الكبير للعمّال إلى ظهور دراسات متنوّعة مثلا:Eisenberg (Bakke;1940)، (Lazarsfeld;1938)، (Johada;1933)، (Komarovsky;1940)، (Pilgrim Trust, 1938)... وفي الفترة الممتدّة ما بين 1950 و1970 تناقص الاهتمام بهذا الموضوع وأصبحت البطالة تمثّل ظاهرة هامشية. وبعد الزيادة الدراماتيكية لمعدّلات البطالة في بداية 1975 رجع معها الاهتمام العلمي. ولعلّ أبرز المقاربات النّظرية التي حاولت تفسير الآثار التي يمكن أن تحدثها هذه الظّاهرة على الأفراد والمجتمع على حد سواء، هي النّظرية الوظيفية (في علم الاجتماع) التي تنطلق من الدّور التّنشيئي للعمل وانعكاسات فقدان الوظيفة على العلاقات التي يشكّلها الشّخص مع نفسه ومع الآخرين. فحسب(Sarchielli&Depolo): " العمل يساهم في تشكيل الهويّة الاجتماعية للفرد، إنّه فرصة جيّدة للتّنشئة الاجتماعية، إنّه يهيكل الوقت اليومي ويفرض على الفرد الانخراط في سلسلة من النّشاطات "[1]. وبخصوص علاقة البطالة بالانتحار، يؤكّد كثير منالباحثين أنّ نسب الانتحار ترتفع في فترات الكساد، هبوط الأسعار والأزمات الاقتصادية، انتشار البطالة لسبب أو لآخر.

وقد أشار عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم (ÉmileDurkheim; 1858-1917) وهو مؤسّس المدرسة السّوسيولوجية الفرنسية إلى الاتّجاه الصّاعد الذي اتّخذته نسب الانتحار في الأزمات الاقتصادية التي سيطرت على النّمسا (1837-1874) وفرنسا (1982). كما أشار إلى ارتفاع معدّلات الانتحار التي صاحبت التحوّلات في الاقتصاد الأوروبي سواء تعلّق بمراحل الازدهار أو تلك التي عرفت التّراجع والتقهقر، لكن الأثر لم يكن آليا وقد اهتم دوركايم بالتّدقيق في مسألة أنّ هذه الدّورات الاقتصادية رافقتها إعادة نظر في بعض الاتّفاقات الخاصّة بالطّريقة الواجب أن تسير وفقها الأمور في مجتمع معين. وأكّد موريس هالفاكس* أنّ منحنى الانتحار أخذ اتّجاها عكسيا مع منحنى

---

[1] Pierre Tap,**marginalité et troubles de la socialisation**, Puf, Paris,1993, p46.

* موريس هالفاكس(Maurice Halbwachs:1877-1945): عالم اجتماعي فرنسي، مؤلّف كتاب مهم، من وجهة النّظرالنّقدية لمواقف دوركايم حول الانتحار بعنوان(causesdusuicide, 1930Les).

الأسعار وكان يتماثل مع منحنى الإفلاسات. وذلك في بروسيا وألمانيا في الفترة من (1881-1913) وكذلك أشار أيست (EAST) إلى علاقة الانتحار في انجلترا بأزمة انتشار البطالة أيضا (1908) وقد أكّد هنري وشورت (Henry & Short) وهوربرت (Hurburt) سنة 1932 أيضا هذا الاتّجاه الصّاعد لنسب الانتحار في الأزمات الاقتصادية التي عمّت الولايات المتّحدة الأمريكية (1903-1904) والمعروفة بأزمة الرّجل النّري[1].

أمّا الدّراسات النّفسية التي تطرّقت إلى الآثار التي تحدثها البطالة، فتعتبر أنّ الفرد البطّال أكثر قابلية وعرضة للمشاكل النّفسية، يقول سيجموند فرويد (S.Freud,1856): " العمل هو الرّابط الأقوى بين الإنسان والواقع. ماذا يحدث إذن لو وجد نفسه خارج العمل؟ "[2]. والدّراسة التي قام بها كلّ من (Banks&Jackson) تؤكّد على وجود علاقة بين البطالة وظهور اضطرابات نفسية عند الفرد البطّال. كما توصّل Crepet من خلال دراسة له حول العلاقة الموجودة بين البطالة والانتحار إلى أنّ هناك ترابطا قويّا بين انتشار البطالة في المجتمع وارتفاع نسب الانتحار، حيث وجد أنّ 45% من أخطار الانتحار ناجمة عن البطالة.

المقاربة السّوسيو - اقتصادية لظاهرة الانتحار:

هناك علاقة تناسبية بين مستوى الغنى الذي تعرفه الدّول والميل نحو السّلوك الانتحاري فيها، فكلّما كانت الدّولة غنية زادت فيها معدّلات الانتحار. هذا ما تؤكدّه المعطيات الماكرو - اقتصادية في مجموعة من الدّول، والتي اعتمدت على متغيّر المنتوج القومي الخام (PNB) من جهة ومعدّلات الانتحار في هذه الدّول من جهة أخرى. منذ 1830، وإلى غاية الحرب العالمية الأولى، عرف معدّل الانتحار تطوّرا كبيرا في أغلب الدّول الأوروبية[3]. وارتبط هذا الارتفاع بالنّمو الاقتصادي في أغلب هذه الدّول بغض النّظر عن نسبة الانتحار فيها. وهذا ما لفت انتباه إميل دوركايم* الذي تزامن بحثه الشّهير (Le suicide;1897)، مع هذه التغيّرات الاجتماعية التي صاحبها تطوّر المدن، تطوّر وسائل النّقل، النّزوح الرّيفي، تطوّر الصّناعة والاقتصاد. هذه الحقيقة تم التأكّد منها بدراسة توزيع ظاهرة الانتحار جغرافيا داخل هذه الدّول بالذّات. ففي فرنسا مثلا، بلغ الانتحار أقصى معدّلاته في المناطق التي تعرف ديناميكية اقتصادية كبيرة:(BassinParisien et départements urbanisés (Rhône, Bouche de Rhône، وعلى العكس، فإنّ الانتحار يتناقص في المناطق الرّيفية. هذه الحقيقة ليست مقتصرة على فرنسا فقط، بل هي عامّة وتم التأكّد منها في كثير من البلدان الأوروبية كالسّويد، تشيكوسلوفاكيا، بلجيكا، روسيا، ألمانيا، النّمسا، المجر، إيطاليا وأيضا

---

[1] بن عمارة الميسوم، **ظاهرة الانتحار في الجزائر: أسبابها وآثارها على المجتمع**، قسم التّعليم العالي، المدرسة العليا للدّرك الوطني، وزارة الدّفاع الوطني،الجزائر،2006/2005، ص23.

[2] Pierre Tap,Op.cit, p47.

[3] Christian Baudelot, Roger Establet, **Suicide, l'envers de notre monde**, seuil, Paris, 2006, p37.

* **إميل دوركايم**(ÉmileDurkheim, 1858 - 1917):عالم اجتماع فرنسي، مؤسّس المدرسة السّوسيولوجية الفرنسية. محور تحليله في دراسة الانتحار أنّ هناك تناسبا عكسيا بين التكامل الدّيني والعائلي والسّياسي للفرد وميله للانتحار وأكّد على دور التصوّرات الجمعية في حياة المجتمع.

في أميركا. هذه التحوّلات الاقتصادية أدّت إلى تغيّرات عميقة في النّسيج الاجتماعي التّقليدي في هذه المجتمعات وأثّرت على كثير من السّلوكات والعقليات والقيم التي كانت سائدة قبل هذا التحوّل العنيف. وأخذ دور الفرد يتراجع وكذلك كلّ مبادراته الشّخصية وربّما هذا ما يفسر ارتفاع الانتحار في هذه الظّروف. وهو أيضا ما يحدث في بعض البلدان في الوقت الحالي، كالهند والصّين اللذان يعيشان تحولات اقتصادية عميقة بالانتقال إلى نظام اقتصاد السّوق، فهذان البلدان يعرفان بدورهما معدّلات مرتفعة للسلوك الانتحاري، 6.8-9.9 لكلّ100 ألف نسمة و13-14 لكلّ 100 ألف نسمة على التّوالي.

الأزمة الاقتصادية في المجتمع الجزائري، أبعادها وآثارها على المجتمع:

يمكن الانطلاق في تشخيص الأزمة المتعدّدة التي يعيشها المجتمع الجزائري، بتسليط الضّوء على البعد الاقتصادي، باعتباره أحد المكوّنات الأساسية لكيان المجتمعوبالتّعريج على أسباب فشل النّموذج الوطني للتّنمية الذي اعتمده النّظام الحاكم بعد فترة وجيزة من الاستقلال واستمر خلال عشرية من الزّمن (1967-1979) وأهم أفكار هذا النّموذج: التأميمات، بناء قطاع عمومي واسع، اعتماد مخطّطات تنموية هادفة إلى إقامة اقتصاد متمركز حول الذّات وكذلك فكرة التّصنيع الكثيف المستند إلى ما أطلق عليه (الصّناعات التّصنيعية)[1]. وكلّ ذلك بهدف تشييد قاعدة اقتصادية متحرّرة، تمتلك ديناميكيتها الدّاخلية بعيدا عن التّأثيرات والضّغوط السّلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن. إنّ لهذا النّموذج بصمات كبيرة لا يمكن حصرها في هذا المقام، لكنّ الباحث العياشي عنصر[2] يؤكّد على أنّ بوادر فشل النّموذج بدأت عند عجز هذه التّجربة عن إطلاق ديناميكية اجتماعية وثقافية، تسمح باستيعاب الخبرات والمهارات لتحقيق تراكم معرفي ومهاري من شأنه، ليس المحافظة على تلك التّجهيزات واستغلالها بطريقة مثلى فحسب، بل وإدماجها بطريقة ذكيّة في المحيط الاجتماعي والثّقافي ومن ثمّة تطويرها وتوفير الشّروط الضّرورية التي تسمح بتوطينها وصولا إلى تحقيق استقلال ذاتي نسبي للقاعدة الاقتصادية وللمجتمع ككلّ.

لقد تجسّد الفشل الذي طبع مشروع التّنمية في ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية التي كلّفت المجتمع ثروات ضخمة وتضحيات كبرى وكانت إحدى نتائج ذلك الفشل العجز المادّي المستمر الذي تعانيه الوحدات الإنتاجية إضافة إلى تعميق عملية التشوّه والتّبعية التي تعرّضت لها البنية الاقتصادية بسبب الاعتماد شبه المطلق على مداخيل الرّيع النّفطي (98%من قيمة الصّادرات). جرى كلّ ذلك على حساب إطلاق سيرورة تراكم اقتصاد داخلي يقوم على تطوير الصّناعات التّحويلية بمختلف فروعها والتّركيز على درجة التّكامل الاقتصادي بينها وبين قطاعات أخرى مثل الفلاحة والرّي والخدمات التي لم تنل سوى قدر ضئيل من الاهتمام.

من كلّ ما سبق ذكره، يظهر جليا أنّ الأزمة كان وقعها كبيرًا في كلّ نواحي حياة الفرد الجزائري، خصوصا عند تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة منذ عام 1986، عندما انهارت أسعار النّفط في السّوق الدّولية، فتقلّصت

---

[1] دروش فاطمة فضيلة، **الآليات السّوسيو- ثقافية لتجذّر العنف في المجتمع الجزائري**، مجلّة الحكمة، مؤسّسة كنوز الحكمة للنشر والتّوزيع، عدد 2 نوفمبر 2009، ص52.

[2] سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية (الخلفيات السّياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)**، ط2، بيروت، 1999، ص226.

الموارد المالية بصورة محسوسة وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام، نظرا إلى نمط الحياة الاستهلاكي غير الرّشيد الذي برز مع بداية الثّمانينات وكان النّظام أحد المشجّعين له، من خلال سلسلة من الإجراءات وأشهرها برنامج مكافحة النّدرة الذي جاء تجسيدا لشعارات سياسية رفعتها بيروقراطية الحزب الواحد آنذاك. إنّ أحد العوامل التي ساعدت في تعميق الأزمة منذ بداية الثّمانينات، هو توقيف الاستثمارات المنتجة، خصوصا في قطاع الصّناعة، إضافة إلى التّأثيرات السّلبية التي أحدثتها عملية إعادة الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الاقتصادية بأكملها.

وكذلك تقهقر الدّخل الوطني وارتفاع معدّل التضخّم، الذي بلغ حدّا يثير القلق منذ منتصف الثّمانينات، لتزيد حدّته في بداية التّسعينات وخصوصا منذ الاتّفاق الممضى مع صندوق النّقد الدّولي،حول إعادة الجدولة (1994) وما تبعها من إجراءات في مجال السّياسة المالية والنّقدية (مثل تخفيض قيمة العملة بـ 50% وتحديد الأسعار وتجميد الأجور...)، يحدث كلّ ذلك في جو يتميّز بالتّدهور المستمر للنّسيج الاقتصادي، بفعل غياب الاستثمارات الضّرورية لتجديد التّجهيزات والمعدّات وصيانتها، إضافة إلى تفاقم الدّيون الخارجية التي بلغت أكثر من 26 مليار دولار مع بداية التّسعينات وأخطر ما فيها أنّ القروض قصيرة المدى تشكّل جزءا كبيرا منها ويطرح ذلك طبعا مشكلة خدمة الدّيون التي أصبحت تمتص الجزء الكبير من العائدات النّفطية (75%) وما يزيد في تدهور الوضع الاقتصادي العام تلك التّأثيرات التي تمارسها الجوانب الأخرى.

الفقر والبطالة في المجتمع الجزائري:

لم تعد البطالة مجرد أرقام تشير إلى سوء وضعية التّشغيل في المجتمع الجزائري أو إلى عجز السّياسة الاقتصادية في الوقوف أمام هذه الظّاهرة، بل أصبحت كمرض يعرّض المجتمع إلى أزمة قد تقضي على الأسس التي يقوم عليها الاستقرار الاجتماعي، فعندما نجد حوالي ربع المجتمع مقصى من الأسلوب الذي يعتبر الطّبيعي للانتماء الاجتماعي-ونقصد بذلك الاندماج عن طريق العمل-يكون المجتمع هنا أمام أزمة تتعدّى كونها أزمة تشغيل فقط. فحسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول التّنمية لسنة 2004 بلغت نسبة البطالة 25%. ومع التّدهور المستمر الذي شهده سوق العمل خاصّة منذ منتصف الثّمانينات إلى يومنا هذا والتّراجع في نسب إنشاء مناصب جديدة خلال نفس الفترة جعل من حجم البطالة يصل إلى حوالي 25 من السّكان النّشطين في الجزائر، حيث أنّ 50 منهم لا يتجاوز سنّهم 30 سنة، بينما يصرّح الدّيوان الوطني للإحصاء أنّ 73 من البطالين لا يتجاوز سنّهم 30 سنة. إذن مع التّراجع الذي يعرفه سوق العمل من حيث مناصب الشّغل القارّة أصبح العمل المؤقّت وغير الرّسمي الوسيلة الوحيدة للخروج من حالة النقص والتّبعية المادّية والاجتماعية التي يشعر بها الشّاب البطّال، حيث بلغت نسبة الذين يمارسون أعمالا مؤقّتة حسب الدّيوان الوطني للإحصاء للثّلاثي الأخير لسنة 2004، 25%[1]، وقد تنطوي البطالة على مشاكل كبيرة لكلّ من الفرد والمجتمع.فبالنّسبة للفرد، تمثّل البطالة دخلا مفقودا ويمكن أن تؤدّي في فترة ما إلى فقدان احترام الذّات. أمّا بالنّسبة

[1] زكية ستي، **البطالة والاقصاء الاجتماعي**، مجلّة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للدّراسات والبحوث الإنسانية، الجزائر، عدد جانفي 2006، ص ص 127/125.

للمجتمع، فإنّ البطالة يمكن أن تؤدّي إلى الانخفاض في الإنتاج العام وفي بعض الحالات تؤدّي إلى الإجرام أو أيّ سلوك ضار بالمجتمع.

إذن، يمكن اعتبار البطالة مثل أية ظاهرة اجتماعية مهمّة أخرى تطوّرت وأخذت وضع المشكلة الاجتماعية بشكل واضح، فأصبحت ذات تأثير معوّق لعدد من أفراد المجتمع، بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وتحديد مراكزهم في المجتمع، فعزّزت بالتّالي هذه المشكلة الممارسات التي تعمل على تخفيض المنزلة الاجتماعية للأفراد الباحثين عن العمل[1].وإن كان هذا وقعها على الفرد والمجتمع، فإنّها كذلك عبء ثقيل على الدّولة، كما تشير الإحصاءات أنّ دولاً كثيرة تعاني من هذه المشكلة وهي تؤثّر على الحالة الاقتصادية والاجتماعية وقد تكون البطالة هي المسبّب لمشاكل كثيرة في المجتمع.

الواقع الحالي لظاهرة الإنتحار في المجتمع الجزائري:

عرف المجتمع الجزائري في السّنوات الأخيرة ارتفاعًا ملموسًا لنسب الإنتحار والتي وصلت حسب المختصّين إلى حوالي 2 في كلّ 100 ألف نسمة وتقدّر محاولات الإنتحار بـ 34.1 في كلّ 100 ألف نسمة سنويًا، وحسب أرقام رسمية فإنّ 62% من المنتحرين هم من فئة الشّباب. وحسب ملاحظات المختصّين في الميدان فإنّ هذه الظّاهرة هي أكثر انتشارًا بين الفئات غير العاملة، وهكذا نجد أنّ البطالة تعمل على انتشار ظواهر مرضية في المجتمع وتؤدّي إلى تفكّك النّسيج الاجتماعي وبالتّالي وصول المجتمع إلى مرحلة الأزمة.

إنّ تدهور الأحوال أو الظّروف المعيشية يعتبر عامل خطريؤدّي إلى الانتحار، ويتمثّل في الأزمة الاقتصادية وأزمة السّكن وتأخّر سن الزّواج والبطالة.... هذه العوامل قد تكون مرتبطة أيضًابظواهر أخرى سوسيو-ديموغرافية والتي تأثّرت سلبًا-خاصّة-بفعلالأحداث الأمنية الخطيرة التي عرفتها الجزائر خاصّة خلال التّسعينات من القرن الماضي والتي أدّت إلى زعزعة النّسيج الاجتماعي والدّيموغرافي والاقتصادي...للمجتمع الجزائري، وأثّرت سلبا على أفراده وخلقت أزمة متعدّدة شملت جميع مناحي الحياة: التّعليم، الصّحة، الخدمات، الشّغل...

إنّ المعطيات الإحصائية المتعلّقة بهذه الظّاهرة تبيّن مدى التّزايد الملحوظ للسّلوك الانتحاري الذي أخذ في الانتشار وأصبح يمثل مشكلة اجتماعية أخرى تضاف إلى مختلف المشاكل التي بدأت تظهر وتنتشر في المجتمع الجزائري في الظّروف الحالية كالبطالة والطّلاق والتسرّب المدرسي والانحراف والجريمة والعنف بكلّ أشكاله.

[1] نفس المرجع السّابق، ص129.

إحصائيات الانتحار في الجزائر خلال الفترة الممتدّة من: 1990-2012:

السّنة	الانتحار	السّنة	الانتحار	السّنة	الانتحار	السّنة	الانتحار
1990	391	1996	74	2002	541	2008	143
1991	412	1997	31	2003	513	2009	#
1992	130	1998	89	2004	486	2010	335
1993	221	1999	398	2005	192	2011	1925
1994	48	2000	624	2006	169		
1995	42	2001	528	2007	177		

توضيحات أخرى:

- خلال العشرية الممتدّة ما بين 1990 و1994 هناك 793 حالة انتحار، منها 475 ذكور بنسبة 59.89% و318 إناث أي بنسبة 40.11%.
- بين 1993 و2003، سجّلت 4571 حالة، مسّت مختلف مناطق البلاد، خاصّة المنطقة الوسطى وشملت بالخصوص الشّباب ما بين 15 و30 سنة[1]. وأمّا في الفترة ما بين 1999 و2005 فقد تمّت معالجة أكثرمن 2741 حالة وقد سجّلت 211 حالة سنة 2004 و323 حالة في 2005 و428 حالة سنة 2006، كما يكثر لدى الفئة الأقل من 18سنة، حيث سجّلت 102حالة سنة 2002 و77 حالة سنة2006. ولقد سجّلت الإحصائيات الأخيرة أنّ أكثر الأشخاصالمقدمين على الانتحار أميّون، فمن بين 4410 مقدم على الانتحار في 10 سنوات الأخيرة، 3523 منهم أميّون، أي ما يقارب 80% في حين 20% يتراوح مستواهم الدّراسي بين الابتدائيوالمتوسّط، الثّانوي والجامعي الذي يتمثّل في الطّلبة وبعض الإطارات من أطبّاء، محامين، مهندسين...
- أكّدت آخر الإحصائيات أنّ ظاهرة الانتحار مسّت مختلف الفئاتالاجتماعية:63% منها بدون مهنة، 11% موظّفين، 12% عمّال، 18% يزاولون المهنالحرّة، أمّا الطلبة والمتمدرسون فقد بلغت نسبتهم 6%، حيث تكثر حوادث الانتحار في فترة ظهور نتائج الامتحانات بالمدارس والجامعات ولوحظ أنّ عددا كبيرا من المنتحرين وضعوا حدّا لحياتهم بسبب إخفاقهم في الدّراسة. وإلى جانب فئة الطّلبة سجّلت المصالح المعنية حالات انتحار في صفوف الأطبّاء، المحامين والمهندسين.
- خلال سنة 2006، أزيد من450شخصًا وضعوا حدّا لحياتهم، أي ما يعادل 4 حالاتانتحار يوميا. وقدمسّ الانتحار فئات كثيرة من المجتمع الجزائريوأغلب هذه الحالات سجّلت بولايات تيزي وزو، بجاية، سطيف، البويرة، تلمسان. أمّابالنّسبة لسنتي 2004و2005،180 حالة انتحار سجلتبتيزي وزو وحسب البروفيسور كاشا المختص فيالطّب العقلي، تفسّر هذه المعطيات بأنّ المنقطة تتميّز بكثافة سكّانية كبيرة وبالنّسبة إليه هذه الظّاهرة تمسّ كلّ فئاتالمجتمع وكلّ المناطق في الجزائر بنسبة تقدر بـ 2 في 100,000 نسمة.

[1] غ. ف، جريدة الخبر، عدد 2005/02/16، ص32.

- في السّنوات الموالية، تمّ تسجيل ارتفاع معدّلات الانتحار في الجزائر. فقد حدثت 388 حالة انتحار بين سنتي 2006 و2008 وتتراوح أعمار أكبر فئة من المنتحرين بين 18 و40 سنة.
- خلال سنة 2008 سجّلت 143 حالة، منها 112 عند الذّكور، في حين بلغ عدد محاولات الانتحار 186 حالة 127منها عند الإناث، مقابل تسجيل 117 حالة انتحار و109 محاولة وقعت في صفوف الجنسين سنة 2006، أمّا في سنة 2007 فقد ارتفعت الحصيلة إلى 128 حالة انتحار منها 107 حالة في صفوف الذّكور، في حين تمّ تسجيل 128 محاولة انتحار فاشلة وقد انحصرت حالات الانتحار في صفوف الشّباب الذين تتراوح أعمارهم بين (أقل من 18 إلى 20 سنة)، حيث سجّل سنة 2007 انتحار 16 شابا أعمارهم أقل من 18 سنة.
- وتشير الإحصائيات إلى أنّ 12 شخصا انتحروا خلال هذه الفترة أعمارهم أقل من 18 سنة وفي الفترة الممتدّة بين (1999– 2003) سجّلت نسبة 10.66% في أوساط هذه الفئة وهو الرقم الذي فسّره المختصّون على أنّه يجسّد نفسيات الشّباب في هذه المرحلة حيث يسعون لضمان استقرار مهني أو عائلي من خلال الحصول على وظيفة مستقرّة تمكّنهم فيما بعد من تأمين متطلّبات العيش أو تأسيس عائلات جديدة بالزّواج، لأسباب مختلفة أهمّها المشاكل الاجتماعية والعائلية، إلى جانب تفاقم مشكل البطالة، في مقابل عدم قدرتهم على تحمّل هذه المعاناة. وفي نفس هذه الفترة تمّ تسجيل 62.13% في أوساط الفئة العمرية بين(18-48 سنة) و27.21% أكثر من 49 سنة.

الأسباب العامّة:

تمثّل المشاكل الاجتماعية والعائلية طليعة الأسباب المؤدّية للانتحار في المجتمع الجزائري، حيث تمّ تسجيل 16 حالة انتحار خلال سنة 2007 بسبب الضّغوط والخلافات وسط الأسر، في حين احتلّت الاختلالات العصبية والاضطرابات النّفسية المرتبة الثّانية في الدّوافع المؤدّية للانتحار، حيث تمّ تسجيل 25حالة انتحار خلال نفس السّنة بسبب الاختلال العصبي، في حين سجّل انتحار 23 شخصا بسبب الاضطرابات النّفسية ويأتي في المرتبة الثّالثة فقدان الأمل في الحياة ومشاكل أخرى في مؤخّرة الدّوافع التي تمتلك أصحابها اليائسين في الحياة حيث تمّ تسجيل 69 حالة.

وحسب الباحثة في مركز الأبحاث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثّقافية، الأستاذة بدرة ميموني واستنادا إلى نتائج دراسة ميدانية قامت بها فرقة بحث تحت إشرافها، تابعة لمركز البحث في الأنثروبولوجيا بوهران، فإنّ " الأسباب المؤدّية إلى الانتحار في المجتمع الجزائري هي متشابهة في كلّ المناطق، سواء في وهران أو الجزائر العاصمة أو باتنة... وتتمثّل أساسا في: الرّسوب المدرسي، البطالة، أزمة الهويّة، عدم الاستقرار، القلق من المستقبل... بالنّسبة للذّكور والفشل العاطفي، زواج غير مرغوب فيه، حمل غير شرعي، عدم تفهّم الأولياء، نقص الاتّصال، بالنّسبة للإناث "[1].

الأسباب الصّحية: أمراض جسدية وعقلية ونفسية...

المشاكل العائلية: تغيّر البناء والوظائف العائلية وما ينجر عنه من خلل في مستوى العلاقات بين الأفراد، التفكّك العائلي نتيجة الوفاة أو الانفصال والطّلاق،العنف في المحيط الأسري...

الظّروف السّياسية والاقتصادية والمهنية: الإرهاب،البّطالة،التّسريح من العمل،أزمة السّكن...

[1]Olivia marsaud, Jeune Afrique, 4 Avril 2004.

التحوّلات السّوسيو - ثقافية: الانتقال من النّظام الاجتماعي التّقليدي إلى الحديث، بفعل عدّة عوامل من بينها ظاهرة العولمة... وما انجرّ عنه من تغيّر في المعالم والقيم والمعايير الثّقافية والأخلاقية، ممّا يطرح بعض الصّعوبات بالنّسبة للأفراد في عملية التكيّف والاندماج في هذا الوضع الجديد.

إضافة إلى مشاكل اجتماعية أخرى كالإدمان على الكحول والمخدّرات والأقراص المهلوسة...والتسرّب المدرسي،فشل العلاقات العاطفية بين الشّباب خاصّة،الاعتداء الجنسي،علاقات جنسية غير شرعية...

الفئات الاجتماعية الأكثر ميلا للسّلوك الانتحاري:

لم تقتصر هذه الظّاهرة على فئة اجتماعية معيّنة دون أخرى، بل مسّت كلّ الفئات والأعمار من كلا الجنسين وحتّى الأطفال والشّيوخ...

وتنتشر أعلى نسبة عند فئة الشّباب وهذا منذ 30 سنة مضت. وحسب إحصائيات الدّرك الوطني للفترة الممتدّة من 1993– 2003 فإنّ 63% من المنتحرين هم من الفئة العمرية (18– 40) سنة متبوعين بفئة 40 سنة فأكثر بـ 24%، ثم فئة أقل من 18 سنة بـ 13%. ويتوزّعون على فئات مهنية كالتّالي: 63% بدون عمل، 11% موظّفون، 8% أعمال حرّة، 6% طلبة. أمّا أسباب الانتحار فتتمثّل في: 12.31% نتيجة صعوبات عائلية و35.65% نتيجة أمراض عقلية وعصبية... 126 انتحروا شنقا، 42 انتحروا ارتماء من مكان مرتفع و28 بواسطة سلاح ناري...

نتائج الدّراسة الحالية:

تمتدّ معطيات هذه الدّراسة إلى مرحلتين كالآتي: الفترة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2000وهي مرحلة مهمة في التّاريخ السّوسيولوجي للمجتمع الجزائري في العصر الحديث وقد ارتبطت ببروز أزمة متعدّدة الأوجه كان أبرزها على الإطلاق ظهور وانتشار ظاهرة العنف المسلّح (الإرهاب) ودخول المجتمع في حالة من الفوضى واللا-أمن وانتشار الجريمة بكلّ أنواعها خاصّة جرائم القتل. وبسبب هذه الظّروف فإنّ المعطيات الاحصائية والميدانية حول الانتحار لم تكن متوفّرة بالقدر الكافي والذي يسمح بفهم أهم المتغيّرات التي ارتبطت بهذه الظّاهرة في هذه المرحلة. وتمتد المرحلة الثانية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2012، هذه المرحلة التّاريخية هي مرحلة بداية خروج المجتمع الجزائري من دوّامة الأزمة العنيفة التي دامت عشرية كاملة من الزّمن والتي كادت أن تعصف بكل مقومات المجتمع. وبخصوص المعطيات الميدانية حول الانتحار في هذه المرحلة فيمكن أن نعتبر أنّها متوفّرة إلى حد ما مقارنة بالمراحل السّابقة وقد ساهم في ذلك تطوّر وانتشار وسائل الاعلام المختلفة والتي أصبحت توفّر مختلف المعطيات حول الانتحار في الجزائر وفي العالم، خاصّة في ظل الميل الملحوظ للسّلوك الانتحاري من طرف أفراد المجتمع الجزائري في السّنوات الأخيرة والتي تزامنت مع مجريات هذه الدّراسة.

من خلال تحليل المعطيات الميدانيةالمتعلّقة بالوضعية الاقتصادية في المجتمع الجزائريوعلاقتها بزيادة الميل نحو السّلوك الانتحاري تم التوصّل إلى النّتائج التّالية:

- 95.62% من المبحوثينيعتبرون أنّ الظّروف الحالية للمجتمع الجزائري غير كافيةلإقدام الأفراد على الانتحار. وهذا التوجّه هو متوافق مع المعطيات الاحصائية الرسمية وغير الرّسمية حول هذه الظّاهرة في بلادنا والتي تشيرإلى ضعف نسب الانتحار في الجزائر مقارنة مع دول عربية وغربية أخرى. هذا يعبّر عن تمسّك المجتمع الجزائري بمبادئ الدّين الاسلامي

الحنيف والأخلاق والعادات الاجتماعية والثقافية والحضارية التي يتميّز بها المجتمع الجزائري وكلّ المجتمعات العربية والاسلامية الأخرى، كون قتل النّفس هو من الكبائر وهو اعتداء على حق البشر في الحياة التي لا يمتلك التصرّف فيها إلاّ خالقها. والدّين الإسلامي يحثّ النّاس على التحلّي بالصّبر أثناء المحن التي قد تصيبهم في هذه الحياة، كما يحثّ على روح التّكافل بين أفراد المجتمع في حالات اليسر والعسر وهو ما من شأنه أن يخفّف من معاناة بعض الأفراد ويساعدهم على تجاوز صعوباتهم والمشاكل التي يعانون منها. هذه الحقيقة الدّينيةتعكس المعدّلات الضعيفة للانتحار في الجزائر وفي أغلب الدّول العربية والإسلامية، حسب كثير من المختصّين في هذا الموضوع في بلادنا. وحتّى في المجتمعات غير الإسلامية، فإنّ الدّين يعتبر عامل وقاية للإنسان من الميل إلى السّلوك الانتحاري، كما أثبت ذلكإميل دوركايم وموريس هالفاكس وكثير من العلماء والباحثين في كلّ المجتمعات وعلى مرّ العصور.

- البطالة عامل مخاطرة يؤدّي إلى التّفكير في الانتحار أو الاقبال عليه فعليا أو عن طريق المحاولة،حيث أكّدت نسبة60.48%من المبحوثين أنّ حالات الانتحار التي وقعت في محيطهم الاجتماعي هم بطّالون.
- نسبة ضعيفة من المبحوثين وهي4.19%فكّروا يوما ما في حياتهم في اللجوء إلى الانتحار بسبب أزمة مالية خانقة. وهي نسبة ضعيفة تعكس مدى تمسّك الفرد الجزائري بالحياة وعدم التّفكير في انهائها بسبب مشاكل مالية، ويمكن تفسير ذلك بكون الفرد الجزائري مازال يعتمد على المجتمع والأسرة أو العائلة الممتدّة في كثير من أموره المادّية وخاصّة إذا تعرّض لأزمات مادّية تتطلّب مساندة كلّ من يحيطون به من أهل وأصدقاء وزملاء العمل أو الدّراسة. فالملاحظ في أوساط المجتمع الجزائري أنّ العائلة الممتدّة لا تزال تحافظ على كثير من مقوّماتها وخصائصها التّقليدية وهي موجودة في كثير من مناطق البلاد خاصّة في الأرياف وفي الصحراء وحتّى في المناطق الشّمالية والسّاحلية. فرغم بعض أشكال التغيّر التي طرأت على المؤسّسة العائلية في الجزائر، إلاّ أنّها لا تزال تقوم بكل الأدوار التّقليدية التي كانت تضمنها لأفرادها عبر قرون من الزّمن، وبالخصوص في ما يتعلّق بحياتهم المادّية، ويتجلّى ذلك في كلّ المناسبات الاجتماعية والدّينية أين تجتمع العائلة في بيت واحد، عادة ما يكون بيت الأب أو الجد أو كبير العائلة، الذي يتكفّل بكلّ متطلّبات هذه المناسبات، تجسيدا للسّلطة التي تخوّلها له هذه المكانة الاجتماعية، ممّا يجعل أفرادها في منأى عن العوامل المؤدّية الى الانتحار وتدخل بذلك العائلة وأفرادها في علاقات وتفاعلات حميمية ولو بشكل مناسباتي، إلاّ أنّها تساهم في التّخفيف من المشاكل التي قد يعانيها أفرادها.
- 31.2% من المبحوثين اعتبروا أنّ تدهور الأحوال المعيشية هو من بين العوامل المؤدّية إلى الانتحار في المجتمع الجزائري.و37.22% اعتبروا أنّ الانتحار هو نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة يعيشها أفراد المجتمع.وهما نسبتان متقاربتان ودون من المتوسّط وتؤكّدان أنّ هذه الظّروف المادّية التي يعتبرها البعض سببا في الانتحار والمتمثّلة خاصّة في الجوانب المادّية والاقتصادية كالشّغل والسّكن وكلّ المتطلّبات المادّية الأخرى. هي غير كافية لجعل الفرد يقدم على إنهاء حياته. وحسب المبحوثين فإنّ فئات كبيرة من المجتمع تعيش ظروفا اجتماعية واقتصادية صعبة إلاّ أنّها لا تنتحر. وهو ما يدعو فعلا إلى التّساؤل عن الأسباب الفعلية الكامنة وراء الانتحار. ويؤيّد هذا الرّأي نسبة 11.67%من المبحوثين

الذين اعتبروا أنّ الانتحار في المجتمع الجزائري هو رد فعل طبيعي على المشاكل التي يعيشها أفراد المجتمع في هذه الظّروف الحالية، وهي نسبة ضعيفة أيضا.

- 31.75% يعتبرون أنّ انتشار الانتحار حرقا في الجزائر وفي كثير من الدّول العربية خاصّة بعد أحداث ما سمّي بالرّبيع العربي والذي انطلقت شرارته الأولى في تونس، إثر انتحار الشّاب محمّد البوعزيزي تاجر الخضر المتجوّل حرقا، تعبيرا عن (الحقرة)* التي طالته من شرطية تونسية في مقاطعة سيدي بوزيد. وقد أدّى هذا السّلوك إلى ثورات شعبية عنيفة في كثير من الدّول العربية ولا تزال تداعياتها مستمرّة إلى غاية اليوم وأدّت إلى تغيير أنظمة الحكم في بعض هذه الدّول، خاصّة في تونس ومصر وليبيا واليمن... هذه الأحداث هي حسب المبحوثين هي تعبير عن درجة اليأس التي تنتاب أفراد هذه المجتمعات في هذه الظّروف الحالية.

- 27.73% اعتبروا أنّ الانتحار هو من نتائج خروج المرأة للعمل.بالرّغم من أنّ مكانة المرأة الجزائرية شكلّت محورا للتّغيير، إلاّ أنّ الرّجل كذلك عرفت مكانته بعض التّغيير، فهو يجد نفسه بين متطلّبين نقيضين، فإمّا أن يواجه متطلّبات الرّجولة التّقليدية أو المعاصرة، فالنّظام الجديد الذي عرفه المجتمع، هو في حقيقته نظام مستحدث، يحاول تقبّل الجديد دون أن يتخلّى عمّا هو تقليدي وموروث. فخروج المرأة إلى العمل أدّى إلى مشاركة الرّجل في الأعباء المنزلية وكثير من أفراد المجتمع الجزائري يستنكرون تماما القيام بهذه الأعمال ويعتبرونها سلوكا ينقص من قيمة الرّجل ومن كرامته وهيبته. غير أنّ هناك تغيّرا في نظرة الرّجل للعمل المنزلي ولكن عند الضّرورة ونلاحظ هذا خاصّة في المناطق الحضرية والمدن، أين تتدخّل عوامل سوسيو- ديموغرافية أخرى في تحديد هذه النّظرة كانتشار التّعليم أو نتيجة التّثاقف الذي قد يحدث بفعل الاحتكاك بالمجتمعات والثقافات الأخرى التي تبدو أكثر تسامحا أمام هذا الموضوع، مثلما هو الحال في الأوساط الأسرية الغربية مثلا. كما يرى بعض الباحثين أنّ هناك قبولا اجتماعيا لمطالبة المرأة المتعلّمة بالمساواة بينها وبين الرّجل على أساس تعلّمها ولكن هذا القبول ليس بدرجة كبيرة، لذلك ما زال البعض يرفضون فكرة المساواة ويؤكّدون على الفروق البيولوجية والنّفسية والاجتماعية بين الجنسين مهما تعلّمت الأنثى. أمّا علاقة هذه الظاهرة بالسلوك الانتحاري فتكمن في أنّ بعض الافراد عديمي الدّخل خاصّة أرباب الأسر، يتعرّضون إلى ضغوطات نفسية وعائلية واجتماعية نتيجة هذه الوضعية، وهي عجزهم عن تلبية متطلّباتهم ومتطلّبات أسرهم، وتنوب عنهم في هذه الحالة الزوجة أو الأم أو الأخت أو البنت وهو ما يعتبر حسب العقلية الجزائرية والعربية عموما حالة غير مرغوب فيها ويمكن أن ترتبط بمسألة الشّرف الذي تتحدّد من خلاله مكانة الرّجل في مثل هذه المجتمعات. فالرّجل العربي لا يقبل أن تنفق عليه امرأة مهما كانت مكانتها في العائلة والمجتمع.

- 81.15% يتوقّعون زيادة في معدّلات الانتحار بالنّظر إلى المعطيات الحالية التي تحيط بهذا السّلوك في المجتمع. وقد عبّر القائلون بهذا الرّأي عن عدم وجود آفاق قريبة لتحسّن هذه الأوضاع وذلك استنادا إلى كلّ التّجارب السّياسية والاقتصادية والاجتماعية السّابقة والتي افتقد معظمها إلى استراتيجية فعالة تهدف إلى الحد من تبعات الأزمة التي تراكمت

---

*تعبير شعبي في المجتمع الجزائري، يستعمل للتّعبير عن حالة الظّلم وضياع الحقوق التي يتعرّض لها أفراد المجتمع، دون إلحاق العقوبات القانونية بالمتسبّبين في هذه الحالة.

منذ الاستقلال الوطنيوالمتمثّلة في النّزيف الاقتصادي والتّفاوت الاجتماعي في ظل الإنفاق غير العادل للثّروات الوطنية وقد ساهم في كلّ ذلك العوامل السّياسية الإقليمية والدّولية التي يمرّ بها العالم اليوم.

- 37.40% يطالبون السّلطات العمومية بتحسين الظّروف المعيشية للمواطنين. لا تزال أغلب فئات المجتمع الجزائري تعتبر أنّ السّلطات العمومية في البلاد هي المسؤولة عن حياة المواطنين وهي ملزمة بتوفير كلّ المتطلّبات الحياتية للأفراد في المجتمع، من مسكن وتعليم وكلّ الخدمات كالصّحة والتمدرس... وقد تكرّست هذه العقلية في أوساط المجتمع منذ عقود طويلة تمتد إلى عشية الاستقلال الوطني، فالسّياسة الاجتماعية للدّولة الجزائرية المستقلّة كرّست بشكل كبيرهذه الظّاهرة، ومع دخول الجزائر في المنظومة العالمية الجديدة وانخراطها في نظام السّوق الحرة، وبتراجع سياسة الانفاق التي ميّزت كلّ المراحل السّابقة، وجد كثير من الجزائريين صعوبات في التكيّف مع هذه الاوضاع الجديدة، وبقوا مع ذلك يعتمدون على الدّولة في توفير كلّ هذه المتطلّبات، وتتجسّد هذه المطالبة في الآونة الأخيرة في ظاهرة الاحتجاجات المتكرّرة والتّهديد بالانتحار الفردي والجماعي في كلّ مناطق البلاد في محاولة للضّغط على الدّولة لتلبية مطالبهم المادّية والاجتماعية والسّياسية...

مناقشة النتائج:

من خلال نتائج الدّراسة الخاصّة بأثر الوضعية الاقتصادية على الميل نحو السّلوك الانتحاري في المجتمع الجزائري، فيظل التغيّرات والتطوّرات السّياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها منذ فترات تاريخية متعاقبة و بالانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر وظهور فئات فاحشة الغنى مقابل فئات مدقعة الفقروكأنّنا بدأنا نشهد شكلا جديدا للفقر وهو الفقر الاقصائي حسب **سارج بوقام** (Serge Paugam)، لأنّه يفقد مكانته بحرمانه شيئا فشيئا من المشاركة في الحياة الاقتصادية (البطالة) والحياة الاجتماعية (ضعف الرّابطة الاجتماعية وفقر شبكة العلاقات الاجتماعية)، الأمر الذي يؤدّي إلى تراكم الإعاقات (ضعف المدخول، ظروف سكن مزرية، حالة صحيّة سيّئة، وضعف في الألفة العائلية وفي شبكات التّضامن) وهذا بدوره يجعل الفرد يحسّ بفقدان معنى الوجود أو عدم النّفع الاجتماعي وبالتّالي زيادة إمكانية المرور إلى الفعل الانتحاري[1].

كما تتوافق نتائج دراستنا هذهمع نتائج أغلب الدّراسات حول الانتحار في الجزائر وفي مختلف المجتمعات الانسانيةوالتي بيّنت بالتّفصيل أنّ هناك علاقة إيجابية بين نسب البّطالة والانتحار، حيث تمّ التوصّل إلى أنّ ظاهرة البطالة التي تعرف معدّلات مرتفعة في المجتمع الجزائري نتيجة تراكمات تاريخية تمّ شرحها أعلاه هي من بين العوامل البارزة التي تؤدّي إلى الانتحار خاصّة لدى فئة الشّباب والكهول، واستنادا إلى معطيات هذه الدّراسة ودراسات أخرى في الجزائر وفي الخارج فإنّ الظّروف المادّية ليست وحدها كفيلة بدفع الأفراد إلى الانتحار ولكن أيضا ما تخلّفه البطالة من آثار نفسية ووجدانية مرتبطة بهويّة الفرد وبكيانه في إطار شبكة من العلاقات والتّفاعلات التي تعتبر ضرورية لحياتهووجوده وديمومته. ويشير في هذا الصّدد (جون هيلوال) إلى أنّه بالرّغم من وجود أشكال حمائية جديدة أنتجها التّطوّر الاقتصادي الحاصل في الدّول الغنيّة، غير أنّ هذه الحمايات ليست متوفّرة لجميع الشّرائح الاجتماعية على حد سواء وإنّما تتواجد أكثر عند

[1] بولفلفل ابراهيم،ظاهرة الانتحار في المجتمع الجزائري، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 317.

أصحاب المهن العليا التي تحتاج إلى شهادة عالية وأجور مرتفعة والمهن الفكرية والدّائمة، فالبطّالون وأصحاب المهن المتدنيّة بعيدون عن الاستفادة من مثل هذه الحمايات وبالتّالي هم عرضة للانتحار[1].

هذه الاستنتاجات الميدانية حول علاقة هذه الظّاهرة (الانتحار) بالعوامل الاقتصادية في المجتمع الجزائري، لا تختلف - في الحقيقة - كثيرا عن الآراء والنّتائج التي أفرزها أكثر من قرن من الدّراسات في مختلف المجتمعات الإنسانية، حول هذه الظّاهرة والتي استند معظمها إلى رأي إميل دوركايم الذي اعتبر الانتحار ظاهرة اجتماعية أكثر من كونه قرارا فرديا[2]. فنيّة قتل الذّات ناتجة عن أسباب وعوامل سوسيو- اقتصادية مثل البّطالة، الطّلاق، المشاكل العائلية والفشل المدرسي وكذلك الدّين.

المراجع باللغة العربية:

1- بن عمارة الميسوم، **ظاهرة الانتحار في الجزائر: أسبابها وآثارها على المجتمع**، قسم التّعليم العالي، المدرسة العليا للدّرك الوطني، وزارة الدّفاع الوطني،الجزائر،2006/2005.

2- بولفلفل إبراهيم، **ظاهرة الانتحار في المجتمع الجزائري**، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2011/2010.

3- درّوش فاطمة فضيلة، **الآليات السّوسيو- ثقافية لتجذّر العنف في المجتمع الجزائري**، مجلّة الحكمة، مؤسّسة كنوز الحكمة للنشر والتّوزيع، عدد 2 نوفمبر 2009.

4- سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية (الخلفيات السّياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)**، ط2، بيروت، 1999.

5- زكية ستي، **البطالة والاقصاء الاجتماعي**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للدّراسات والبحوث الإنسانية، الجزائر، عدد جانفي 2006.

المراجع باللغة الفرنسية:

1-Pierre Tap,marginalité et troubles de la socialisation, Puf, Paris,1993.

2-Christian Baudelot, Roger Establet, Suicide, l'envers de notre monde, seuil, Paris, 2006.

الجرائد:

1- غ. ف، جريدة الخبر، عدد 2005/02/16.

2-Olivia marsaud, Jeune Afrique, 4 Avril 2004.

[1] نفس المرجع السّابق، ص 317.

[2] Eric Volant, **Dictionnaire des suicides**, Liber,Québec, 2001,p99.

مداخل الجودة في تصميم البرامج التدريبية وأثرها على أداء العاملين بالمؤسسات الاقتصادية

ايمان ايراين
أستاذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة البليدة 02

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين طرق تصميم البرامج التدريبية وفق مداخل الجودة وأداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم قائمة استقصاء وتوزيعها على عينة من العاملين (مدير، نائب مدير، رئيس مصلحة، رئيس وحدة، مراقب وحدة) في الأربعة عشر14 مؤسسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($P\leq0.05$) بين متغيرات تصميم البرامج التدريبية (اختيار المدربين، اختيار المتدربين، محتوى البرنامج التدريبي) وأبعاد متغيرات أداء العاملين (الإبداع والابتكار، كفاءة تنفيذ الأعمال، صنع القرار). وبناء على نتائج الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات والمقترحات كان من بينها ضرورة خلق الالتزام لدى القيادات العليا في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالتغيير وتطبيق أحدث البرامج التدريبية من اجل الارتقاء بأداء العاملين بهذه المؤسسات، ووضع خطط إستراتيجية للتدريب في كل المؤسسات الجزائرية تنطلق من احتياجات المستهلك.

الكلمات الدالة: تصميم البرامج التدريبية، أداء العاملين ، المؤسسات الاقتصادية.

Résumé:

Cette étude vise à identifier la relation entre la qualité des méthodes de conception des programmes de formation et la performance des personnels dans les entreprises économique Algériennes. Et pour atteindre cet objectif nous avons élaboré un questionnaire, et distribué sur un échantillon de personnel (directeur, directeur adjoint, chef de département, chef d'unité, contrôleur d'unité) et cela dans les quatorze 14 entreprises. L'étude a trouvé une relation statistiquement significative à un niveau ($P \leq 0.05$) entre les variables de conception des programmes de formation (la sélection des formateurs, la sélection des stagiaires, le Contenu du programme de formation) et les dimensions des variables de la performance des personnels dans (la créativité et l'innovation, l'efficacité opérationnels, la prise de décision). Basé sur les résultats de l'étude nous avons fournis un certain nombre de recommandation et de propositions qui comprenaient la nécessité de créer chez les dirigeants des entreprises un engagement pour mettre en œuvre des formation afin d'améliorer la performance des employés, et de développer des plans stratégiques de formation dans chaque entreprises provenant des besoins des consommateurs.

Mots clés : conception des programmes de formation, la performance des personnels administratifs, entreprise.

1. مقدمة:

التدريب له أهمية كبيرة في العصر الذي نعيشه وحيث أن التطور التكنولوجي والعلمي بات سريعا فإذن نحن بحاجة ماسة وباستمرار لتعلم مهارات وعلوم جديدة في مختلف المجالات،ويحتل التدريب مكانة هامة بين الأنشطة الإدارية الهادفة إلى رفع كفاءة أداء العاملين وتحسين أساليب العمل وتطوير أنماطهم السلوكية في إدارتهم لإعمالهم وللتدريب أهمية في بناء قوة بشرية ذات أداء فعال، كما أن التدريب يمكن المؤسسات من تطوير العاملين على مهارات وأعمال للاستفادة منها في سد أي عجز سواء كان كمي أو كيفي، ولا مجال للشك بان الإدارة الناجحة هي التي تهتم بوضع الطرق الجيدة في عملية التدريب وإعداد برامج تدريبية مخططة ومصممة بشكل علمي.

وفي محيط المؤسسات الاقتصادية يعد التدريب خلال العمل من الطرق الشائعة في عملية تطوير المهنيين وتأهيلهم، وأكثرها قبولا وهي طريقة فعالة التكلفة وذلك باستخدام المصادر المتاحة والمحلية وهي ناجعة للاعتراف بخبرة ومهارة العاملين، وهي ضرورية لاكتساب وتماسك المعرفة وهذه تعزز الثقة والتماسك والتنسيق والكفاءة في العمل، وتعزز روح المشاركة والالتزام لدى العاملين وهي جوهرية للأفراد العاملين الجدد لأنها تبتدئ من لحظة انخراط الموظف أو الموظفة في المؤسسة، وتتطلب من المشرفين تحديد الاحتياجات التدريبية والتخطيط للتطوير والتأهيل الوظيفي قصد تلبية متطلبات القوى العاملة.

وان الادارة ملزمة بتطوير وتدريب العاملين اذا ما كان للخدمة المقدمة أن تلبي حاجات وتوقعات المستهلكين، وحاجات القوى العاملة بفعالية لتكون مرنة ومتماسكة، ويعتبر وجود الدعم الاداري الفعال أساسيا خلال عملية التدريب والتعليم، وجزء حيوي لمفهوم تطوير وتأهيل القوى العاملة ، والأكثر من ذلك أن هذه القوى بحاجة الى التطوير والتأهيل في المجال الاقتصادي، وأن الحاجات التدريبية والدعم اللازم لها يمكن تلبيته من خلال التدريب الوظيفي، ويجب على الادارة أن تدعم وتمكن التطوير للأفراد العاملين وذلك باتاحة فرص التدريب للجميع بدون مواربة وتحيز. ودعم العاملين الذين يحصلون على فرص لتطوير قدراتهم المهنية والوظيفية.

1.1. أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوعا مهما وهو التعرف على الطرق التي يتم من خلالها تصميم البرامج التدريبية وفق مداخل الجودة ودورها في تحسين أداء العاملين في قطاع هام ألا وهو القطاع الاقتصادي لأهمية هذا القطاع ودوره في قيادة عملية التنمية الشاملة، حيث ان مسؤولية المؤسسة الاقتصادية في تلبية تطلعات طالبي المنتجات في الحصول على منتجات جيدة يحتم عليها البحث عن أفضل الأساليب لتحسين منتجاتها. ونظرا لحداثة هذا النوع من المؤسسات، فقد ارتأت الباحثة ضرورة التركيز عليها وإبراز أفضل الأساليب لتحسين منتجاتها.

الدراسة الحالية سوف تحاول الباحثة تطبيقها في البيئة الجزائرية وفي مجال منظمات الأعمال، كما ستركز هذه الدراسة على أساسيات التدريب وفق مداخل الجودة في هذا النوع من المؤسسات ومراحل ومتطلبات تطبيقها وبيان أساسيات الأداء وتقييمه ومدى تأثير التدريب على أداء العاملين وتقديم بعض التوصيات بهذا الخصوص.

2.1. أهداف الدراسة:

نظراً لأهمية التدريب في قطاع المؤسسات الاقتصادية فإن الدراسة تسعى الى تحقيق الأهداف التالية:

- ♦ التعرف على طبيعة وأساسيات التدريب وفق مداخل الجودة ومراحل ومتطلبات تطبيقها في المؤسسات الجزائرية.
- ♦ التعرف على طبيعة الأداء وبيان أساسياته وتقييمه في المؤسسات الجزائرية.
- ♦ بيان مدى تأثير طرق تصميم البرامج التدريبية الحديث وفق مداخل الجودة على أداء العاملين **"الإبداع والابتكار، كفاءة تنفيذ الأعمال، صنع القرار"** في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

3.1. مشكلة الدراسة:

تأسيسا لما سبق، فان هذه الدراسة تنطلق من مضمون مشكلة اساسية تتمثل بالبحث في العلاقة بين طرق تصميم البرامج التدريبية وأداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، للوصول الى تصورات علمية حول امكانية هذا المدخل في تحقيق الأداء والارتقاء أداء المؤسسات الجزائرية.

وبصورة أكثر تحديدا فان هذه الدراسة تسعى للإجابة على التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن لطرق تصميم البرامج التدريبية وفق مداخل الجودة أن تؤثر في تحسين أداء العاملين في المراكز المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

وللاجابة على هذا التساؤل الرئيس ارتأينا وضع الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل هناك علاقة بين طرق تصميم البرامج التدريبية **ومستوى الإبداع والابتكار؟**
2. ما طبيعة العلاقة بين طرق تصميم البرامج التدريبية **ومستوى كفاءة تنفيذ الأعمال؟**
3. ما طبيعة العلاقة بين طرق تصميم البرامج التدريبية **وصنع القرار ؟**

4.1. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن أسئلة الدراسة يفترض الباحثة الفرضية الرئيسة التالية ومفادها:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد طرق تصميم البرامج التدريبية وأبعاد تحسين أداء العاملين **"مستوى الإبداع والابتكار، مستوى كفاءة تنفيذ الأعمال، صنع القرار"** مجتمعة في المؤسسات الجزائرية. وينبثق من هذه الفرضية جملة من الفرضيات الفرعية وهي:

الفرضية الفرعية الأولى (H1a): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد متغير طرق تصميم البرامج التدريبية مجتمعة ومستوى الإبداع والابتكار؟

الفرضية الفرعية الثانية (H1b): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد متغير طرق تصميم البرامج التدريبية مجتمعة ومستوى كفاءة تنفيذ الأعمال؟

الفرضية الفرعية الثالثة (H1c): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد متغير طرق تصميم البرامج التدريبية مجتمعة وصنع القرار؟

5.1.أنموذج الدراسة:

وعلى ضوء مشكلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها وطبيعتها تم تصميم النموذج المقترح أنظر الشكل (01) والذي يعكس التأثيرات المتوقعة لكل من المتغير المستقل على المتغير التابع.

شكل (01): أنموذج الدراسة الذي يبين المتغير التابع والمستقل.

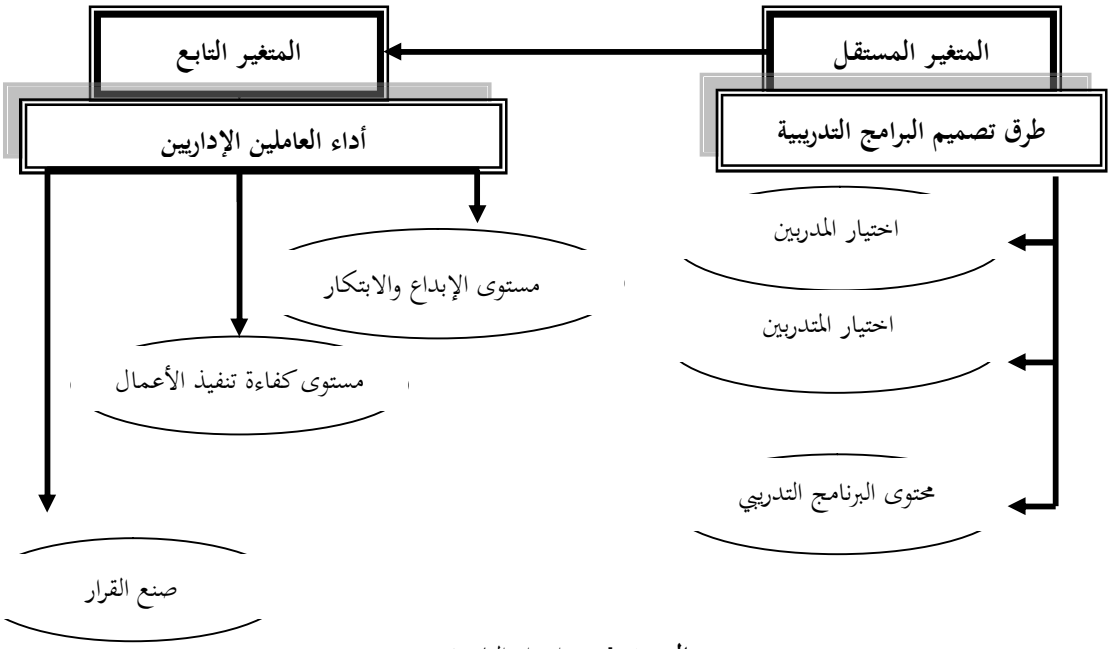

المصدر: من إعداد الباحثة

6.1. تعريفات المصطلحات الاجرائية:

اشتملت الدراسة على المتغيرات التي يمكن تعريفها على النحو التالي:

1.6.1. المتغير المستقل وأبعاده:

1. **التدريب:** عملية إدارية منظمة ومستمرة تهدف إلى تنمية القدرات والمهارات الفنية والسلوكية للأفراد العاملين لتمكينهم من أداء فاعل ومثمر يؤدي لبلوغ أهدافهم الشخصية وأهداف المنظمة بأعلى كفاءة ممكنة.

2. **تصميم البرامج التدريبية:** وهي عملية إنتاج المواد التعليمية والتدريبية التي تشكل محتوى البرنامج التدريبي على ضوء أهداف التدريب التي تشكل انعكاس الاحتياج التدريبي المحدد مسبقاً[2].

3. **اختيار المدربين:** من الركائز المهمة التي يتوقف عليها نجاح العملية التدريبية هي وجود المدرب الذي يمتلك الكفاءة والخبرة والذي يعهد اليه تنفيذ البرامج التدريبية ، حيث أن اي قصور في قدرات وإمكانات أداء المدرب يمثل هدرا كبيرا وتضييعا للمال والجهد مما ينعكس سلباً على فعالية التدريب وان دور المدرب يتمثل في نقل ما خطط له الى واقع التنفيذ ، فالمدرب هو الشخص الذي يقوم بنقل المعارف وإكساب المهارات للمتدربين[3].

4. **اختيار المتدربين:** عملية التدريب الإداري تركز على المتدرب وليس على عناصر الإنتاج الأخرى. إن عملية اختيار المتدربين تأخذ في عين الاعتبار نقطتين أساسيتين هما: أولاً/ الأساليب التي يتم اختيار المتدربين بموجبها، ثانياً/ الشروط

التي يجب أن تتوافر في الأفراد المطلوب تدريبهم. فبالنسبة للأساليب المستخدمة في اختيار المتدربين تتكون من المبادرات والامتحانات والمقابلات الشخصية والترشيحات الخارجية من مراكز التدريب[4].

5. **محتوى البرنامج التدريبي:** ويشير إلى مادة التدريب أو نقاط التعلم التي تمكن المتدرب من أداء المهام والواجبات والوظائف التي تعتبر الأهداف النهائية لنظم التدريب والتطوير .ويشمل المحتوى بشكل أساسي المعارف والمهارات والعادات والضوابط الانفعالية: •تتضمن المعارف الحقائق والمفاهيم والمبادئ والمعاني والأفكار، مثل الأجهزة والعمليات والرموز (الرموز الرياضية أو العلمية(، والمفاهيم مثل السلطة والمسئولية الاجتماعية - ونقاط الفهم مثل احتياطات السلامة وغيرها •.العادات وهي ميول مكتسبة للتصرف بشكل معين في حالة وجود شروط معينة في البيئة، مثل إظهار الاهتمام بشعور المرؤوسين •.المهارات عبارة عن سلوكيات تتطلب درجة من السهولة في أداء عمل معقد أو جزء منه •. الضوابط الانفعالية وهي الاتجاهات والمثل والميول والتقدير التي تؤثر في الأنواع الأخرى من السلوك.

وتختلف موضوعات التدريب والفترة الزمنية المحددة للبرنامج باختلاف المتدربين ووظائفهم. فإذا كان المتدربون من الإدارة العليا، تكون الموضوعات التدريبية أكثر تركيزًا وأكثر ارتباطا بالمشكلات العملية التي يشترك المتدربون في مواجهتها مما لو كانت لأفراد الإدارة الوسطى. وكذلك، تكون الفترة الزمنية المخصصة للبرنامج أقصر منها لو كانت لأفراد الإدارة الوسطى. والسبب يعود إلى أن أفراد الإدارة العليا لا يجدون متسعا من الوقت للانقطاع عن أعمالهم لمدة طويلة، لانشغالهم بالأمور المهمة كالتخطيط، والإشراف على الموظفين، وغيرها من الأعمال التي تستنفد معظم أوقاتهم[5].

2.6.1. المتغير التابع وأبعاده:

1. **الابداع والابتكار:** في المجال الاداري فان الابداع والابتكار تعبر عن ايجاد حلول ناجحة وابداعية فريدة لمشاكل جديدة أو حل جديد لمشاكل قديمة[6].

2. **مستوى كفاءة تنفيذ الأعمال:** تشير كفاءة تنفيذ الأعمال في المستشفيات الى تخفيض الوقت في عمل نشاطات غير منتجة وفي جمع بيانات جديدة لنشاطات التحسين المستمر للجودة، والى تخفيض التكاليف العملياتية، واستخدام أفضل للغرف والمصادر الموجودة الأخرى في المنظمة الصحية وزيادة الانتاجية وتعزيزها[7].

3. **صنع القرار:** إن صنع القرار هو سلسلة الاستجابات الفردية أو الجماعية التي تنتهي باختيار البديل الأنسب في مواجهة موقف معين [8].

2. الدراسة النظرية:

1.2. أساسيات حول التدريب:

اختلف علماء الإدارة في تعريف التدريب إلا أنهم اتفقوا على أنه كمفهوم هو عملية إدارية منظمة ومستمرة وهادفة. ولتوضيح مفهوم التدريب نورد فيما يلي بعض أهم التعاريف الواردة في الدراسات الأكاديمية لعلماء الإدارة:

" التدريب نشاط مخطط يهدف إلى تنمية القدرات والمهارات الفنية والسلوكية للأفراد العاملين لتمكينهم من أداء فاعل ومثمر يؤدي لبلوغ أهدافهم الشخصية وأهداف المنظمة بأعلى كفاءة ممكنة"[9].

وبتعريف ثانٍ: التدريب هو " الوسيلة الفعالة التي تمكن الفرد من استغلال إمكانياته وطاقاته الكامنة وهو نشاط مخطط ومستمر يهدف إلى إحداث تغييرات في معلومات وخبرات وطرق وآراء وسلوك واتجاهات الفرد والجماعات بما يجعلهم أكفاء لمزاولة أعمالهم بطريقة منتظمة وإنتاجية عالية تكون العامل الأساسي في تحقيق أهداف الأجهزة التي يعملون فيها"[10].

والتدريب هو " تزويد الأفراد بمهارات معينة تساعدهم على تصحيح النواقص في أدائهم "[11].

من خلال التعاريف السابقة للتدريب يتضح لنا أن:

1- التدريب نشاط مخطط منظم ومستمر بهدف رفع قدرات والفرد وإمكاناته.

2- التدريب يؤدي إلى تعديل معلومات الفرد وخبراته وتغيير في سلوكه واتجاهاته بما يحسن أداءه وجودة عمله.

3- يؤدي التدريب إلى إكساب الفرد الخبرات الجديدة والمهارات اللازمة لتحسين عمله من جهة وتحسين أداء المؤسسة من جهة أخرى، نتيجة رفد المؤسسة بالأفراد الأكفاء القادرين على التأقلم مع طبيعة والأعمال ظروفها التي يؤدونها، وهو ما تسعى إليه المؤسسات الحديثة أي الارتقاء بأعمالها بما يسهم بإدخالها في سجل الجودة.

وبذلك يمكن القول: إن التدريب هو نشاط منظم ومستمر ومبني على أسس علمية يهدف إلى تدعيم كفاءات الأفراد في مختلف المستويات التنظيمية وتوسيع معارفهم ومهاراتهم وتوجيه سلوكهم باتجاه تحقيق أهداف الفرد والمؤسسة بآن واحد.

2.2. المبادئ العامة للتدريب:

1.2.2. حتمية التدريب واستمرار يته: فهو وظيفة مستمرة لتلبية متطلبات التطوير والتغيير، وهو حاجة أساسية لأي منظمة لتطوير كوادرها البشرية، وهو" يبدأ مع التعيين ولا ينتهي إلا مع التقاعد"[12].

2.2.2. التدريب نظام متكامل: فهو نشاط غير عشوائي بل هو متكامل بمدخلاته وأنظمته ومخرجاته من جهة ، ومتكامل مع الأنشطة الأخرى لإدارة الموارد البشرية، ويمكن تمثيل التدريب كنظام متكامل بالشكل رقم(02):

الشكل رقم (02) التدريب نظام متكامل

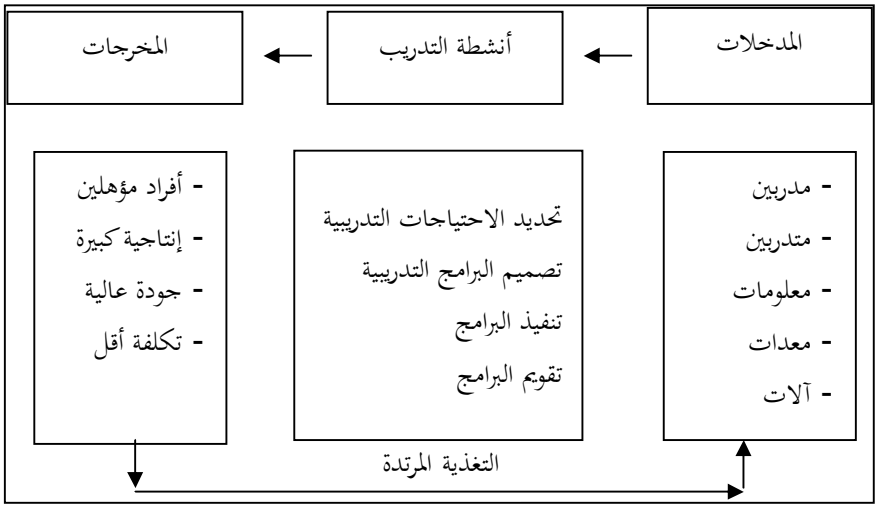

المصدر: ساعاتي، أمين، إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق. دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص80.

3.2.2. **التدريب نشاط متغير ومتجدد:** نظراً لتجدد وتغير اتجاهات الفرد وسلوكه وتطور التكنولوجيا، لابد من الاستعداد الدائم لتحديث وتطوير التدريب وأساليبه.

4.2.2. **التدريب نشاط إداري وفني:** فمن ناحية يعد التدريب نشاطاً إدارياً تتوافر فيه شروط العمل الإداري من وضوح في السياسات والأهداف والخطط والبرامج... ومن ناحية أخرى التدريب نشاط فني يحتاج إلى خبرات علمية وعملية في مجال التدريب.

5.2.2. **للتدريب مقومات إدارية وتنظيمية:** من حيث التدرج في التدريب، وربط التدريب بحوافز مادية ومعنوية، ومراعاة التفاوت بين المتدربين، والاهتمام بالتطبيق العملي، كذلك الاختيار الدقيق للمتدربين ومتابعتهم بعد انتهاء التدريب، وتشجيعهم على التشاركية، وأخيراً ربط التدريب بحاجات العمل الحقيقية.

3.2. **مراحل التدريب:** عند التخطيط للتدريب لابد من مراعاة التسلسل في عملية التخطيط، حيث تمر التدريب بالمراحل التالية:

1.3.2. **تحديد الاحتياجات التدريبية:**

تعبر الاحتياجات التدريبية عن الفرق بين مستوى الأداء المطلوب بلوغه ومستوى الأداء الفعلي من قبل الأفراد العاملين[13]. أي أن الاحتياج التدريبي هو عبارة عن الفجوة بين متطلبات العمل من معارف ومهارات وبين تلك التي يتمتع بها الفرد القائم بالعمل. ويظهر الاحتياج التدريبي نتيجة تغيرات تطرأ على الفرد من جهة كالانتقال والترقية، وتقويم الأداء وإصابات العمل والتعيين الجديد. وتطرأ على المؤسسة من جهة أخرى من حيث تغيير السياسات والأهداف أو اقتناء تكنولوجيا حديثة أو إحداث خدمات ومنتجات جديدة ..... ولذلك فإن تحليل الاحتياجات التدريبية ينبغي أن يتم وفقاً لما يتناسب والأهداف والاستراتيجيات العامة للمؤسسة المعنية. وتعد هذه الخطوة حجر الأساس في تخطيط التدريب لأنها تساعد في تحديد أهداف البرنامج التدريبي ومحتوياته، وأساليب التدريب بالإضافة إلى تحديد الزمان والمكان المناسبين، وأساليب تقويم البرامج التدريبية. ويتم تحديد الاحتياجات التدريبية بالاعتماد على تحليل شامل لكل من المؤسسة والفرد والأعمال، حيث تشكل هذه المستويات المنهج المتكامل لتحديد الاحتياجات التدريبية. ولذلك عند تحديد الاحتياجات التدريبية للفئات المتدربة في المستشفى يجب الأخذ بالحسبان تطور المهن الطبية وازدياد دقة التخصص الطبي، وتجديد الأجهزة وتطويرها، كما أن إضافة رأس مال بشري جديد إلى المستشفى يستدعي إقامة دورات تدريبية مستمرة.

2.3.2. **تصميم البرامج التدريبية:** إن عملية تصميم البرنامج التدريبية هي عملية إنتاج المواد التعليمية والتدريبية التي تشكل محتوى البرنامج التدريبي على ضوء أهداف التدريب التي تشكل انعكاس الاحتياج التدريبي المحدد مسبقاً. وعند تصميم البرنامج التدريبي يجب اعتماد منهجية علمية تقوم على الخطوات التالية[14]:

أ- تحديد أهداف البرنامج التدريبي. ب- تحديد موضوعات البرنامج التدريبي ج- تحديد المواد التدريبية وتجهيزها.
د- تحديد أساليب التدريب . هـ- تحديد الوسائل والمستلزمات التدريبية. و- تحديد الزمان والمكان .
ز- اختيار المدربين. ح- اختيار المتدربين. ط- تقدير موازنة التدريب .

3.3.2. **تنفيذ البرنامج التدريبي:** وهو يمثل التطبيق العملي لما تم سابقاً ، حيث تتحدد عملية التنفيذ في ضوء معطيات ومحتويات البرنامج ذاته وأهدافه والتي تتضمن مواقف وإجراءات تعليمية تدريبية تهدف إلى تطوير معارف ومهارات وقيم سلوكية وتوسيعها لدى المتدرب .وتتأثر عملية التنفيذ بمجموعة عوامل منها[15]:

- التوقيت: موعد بدء البرنامج وانتهائه وتوزيع الزمن المخصص على المواد التدريبية .
- المكان والمستلزمات الأخرى للتدريب.
- الإشراف من قبل مختصين علميين ومن قبل جهاز إداري قادر على تنظيم التدريب وتزويد كادره بمستلزماته.
- قيام المدرب بدوره بوصفه عاملاً رئيسياً في نجاح عملية التنفيذ.

4.3.2. **تقييم التدريب:** تعرف عملية التقييم بأنها عبارة عن تلك " الإجراءات التي تقاس بها كفاءة البرامج التدريبية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المرسومة، كما تقاس بها كفاءة المتدربين ومدى نجاح التدريب في تغييرهم، كما تقاس كذلك كفاءة المدربين "[16]. وبذلك فإن عملية التقويم تهدف إلى :

- معرفة نقاط القوة وتنميتها ونقاط الضعف وتلافيها في البرنامج التدريبي.
- تحديد مدى استفادة المتدربين من البرنامج التدريبي .
- قياس كفاءة عناصر التدريب من مدرب ومتدرب ووسائل وأساليب تدريبية.

4.2. أساسيات حول الأداء وتقييمه في المؤسسات الاقتصادية:

1.4.2. مفهوم الأداء في المؤسسات الاقتصادية:

الأداء هو عبارة عن المنظومة المتكاملة لنتاج أعمال المؤسسة فى ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية. والأداء وفقا لهذا المفهوم يشتمل على أبعاد ثلاثة، هى[17]:

- أداء الأفراد فى إطار وحداتهم التنظيمية المتخصصة.
- أداء الوحدات التنظيمية فى إطار السياسات العامة للمؤسسة.
- أداء المؤسسة الاقتصادية فى إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبالتالي فالأداء هو انعكاس استخدام المؤسسة لمواردها المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[18].

2.4.2. تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية:

تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية متوائم مع مداخل التنظيم واستجابة لادارة العمليات وتكامل الهيكل مع الناس مع التكنولوجيا والمهمات، وكذلك مع مداخل ادارة الجودة الحديثة والتي تعتبر مدخلا لحل المشكلات، واستخدام أنظمة المعلومات المحسوبة أيضا[19]. ان تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية يهدف الى تشجيع التغيير والتحسين لدى العاملين والذي يتضمن المهارات الفنية لجودة المنتجات والانتاجية والكفاءة والعلاقات مع الفريق والآخرين وهي مهمة لتحقيق الجودة.

عملية تقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية تعمل على تقييم جميع الممارسات لدى العاملين سواء كانت فنية أو سلوكية أو مهنية أو معارف وهي ضرورية لاحداث التحسين المستمر، وذلك من خلال التغذية العكسية من قبل المقيم (بكسر الياء) والموظف، والتي تساعد المشرفين على تحديد نقاط القوة والضعف في معارف ومهارات وسلوكيات وممارسات العاملين، وتحديد البرامج التدريبية اللازمة للقيام بالتدريب والتعليم المستمر لتعزيز أداء الأفراد لاحداث التحسين المستمر في جودة الأداء وتحقيق أفضل قيمة من أداء العاملين لتحقيق التميز في الأداء[20]. ومن أهم الأبعاد المعتمدة في قياس أداء العاملين نجد قياس مستوى الابداع والابتكار، قياس كفاءة تنفيذ الأعمال ومستوى صنع القرار[21].

إن تقييم أداء العاملين مهم جدا لهم من حيث تطوير مهاراتهم ومعارفهم، والفائدة المتوخاة للمؤسسات هي تحسين نتائج الجودة، وتعزيز الرضا في العمل، واستخدام أنظمة فعالة التكلفة لتوظيف المصادر، وإن نواحي القصور في تقييم أداء العاملين تحدث نتيجة لعدم فهم القواعد الأساسية لتقييم الأداء، والحاجة الى الاستشارة مع العاملين لاحداث نشاطات التطوير في المؤسسة[22].

3. الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع التدريب وأداء العاملين باهتمامات كثيرة من قبل المفكرين والباحثةين والدارسين، وذلك لما له من دور حيوي ومهم في التأثير على المؤسسات باختلاف أنواعها وأحجامها، ولذلك فقد حفلت المراجع الإدارية بالعديد من الدراسات الثرية التي يمكن أن تساعد في تكوين خلفية علمية عن هذا الموضوع، وفيما يلي استعراض بعضا منها:

1.3. دراسة (شنوفي، 2005) بعنوان " تفعيل نظام تقييم أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية"[23]، من أهم أهداف الدراسة هو محاولة تشخيص نظام التقييم الجاري به العمل لقياس أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية، قصد معرفة مدى كفاءة هذا النظام في تقدير أداء العامل الفعلي، ثم التعرف على طبيعة الأخطاء و المشاكل التي يعاني منها النظام الحالي للتقييم، سواء كانت متعلقة بالعمال الخاضعين للتقييم أو متعلقة بالجهات المشرفة و القائمة على عملية التقييم أو بالنماذج و المعايير المستخدمة في عملية التقييم أو تلك المتعلقة بالقوانين و القواعد المنظمة لعملية التقييم أو تعود لأسباب أخرى، بالإضافة إلى كشف مدى الاستفادة من نتائج عملية تقييم أداء العامل وفق هذا النظام في رسم و مراجعة سياسات شؤون العمال المختلفة بالمؤسسة سواء كانت منها المتعلقة بسياسة التحفيز و المكافآت أو سياسة التدريب و الاختيار و التعيين أو بسياسة الترقية و النقل والفصل و غيرها. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها غياب الأهداف المحددة بدقة و المعايير المناسبة لقياسها و ملاحظتها، التركيز على تطبيق نظام التقييم (إن وجد) على المستويات الإدارية الدنيا وإعفاء المستويات العليا، مع عدم كفاية استمارة التقييم (إن وجدت) في التعبير عن الجوانب الحقيقية لأداء العامل، واعتماد دورية التقييم السنوي، التي يعاب عنها لكونها لا تكشف عن الانحرافات في أوقاتها لتتجنبها في حينها، بل تتركها تتمادى و تزداد آثارها.

2.3. دراسة (فضيل، 2006) بعنوان " أهمية تقييم أداء العاملين في تدعيم أداء المؤسسة"[24]، هدفت الدراسة الى تحديد طبيعة الأخطاء أو المشاكل سواء تلك المتعلقة بالأفراد الخاضعين للتقييم أو القائمين بعملية التقييم، أو النماذج

المستخدمة في عملية التقييم، أو تلك المتعلقة بالقوانين واللّوائح التنظيمية والقواعد المنظمة لعملية التقييم، وأثرها على كفاءة نظام التقييم وبالتالي على القرارات المتعلقة بسياسات الأفراد بالمؤسسة موضوع الدراسة، اقتراح أساليب وطرق التغلب على المشاكل التي تواجه نظام تقييم كفاءة أداء العاملين بالمؤسسة محل الدراسة والتي تحول دون تحقيقه لأهدافه، وتقييم مدى الاستفادة من نتائج تقييم الكفاءة في مراجعة أو تقييم سياسات الأفراد المطبقة على أساس المحصلة النهائية لمجموع التقارير التي تعد عن العاملين، واستنباط المؤشرات التي يمكن اتخاذها كأساس لرسم سياسات الأفراد في المستقبل.

3.3. دراسة (روماني ،2008) بعنوان "التدريب ودوره في رفع مستوى الكفاءة الإدارية للعاملين دراسة تطبيقية في مؤسسة سونلغاز"[25]، هدفت هذه الدراسة الى القضاء على المشكلات الوظيفية من خلال رفع الكفاءة الإدارية ومحاولة تصميم نموذج برنامج تدريبي يتضمن الطرق والوسائل العلمية والعملية يعمل على رفع الكفاءة الإدارية للعاملين. وقد توصلت الدراسة الى عدد من التوصيات ومن أهمها إشراك المتدربين في إبداء رأيهم في التخطيط للتدريب حيث يؤثر إشراكهم وأخذ رأ يهم على درجة تعلمهم للمهارات المعطاة لهم.

4.3. دراسة (برناوي، 2010) بعنوان "تقييم برامج التدريب في مؤسسة اتصالات الجزائر"[26]، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم برامج التدريب في مؤسسة اتصالات الجزائر لما للتدريب من عوائد على مستوى التنمية الشاملة. وتألفت عينة الدراسة من جميع العاملين الذين خضعوا لدورة التدريب الخدمي والمهني والبالغ عددهم (50) عاملاً وتم استعادة (38) استبانة بما نسبته (76%) من مجموع الإستبانات الموزعة. ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة هي بروز قلة الخبرة لدى المدربين والقائمين على البرامج التدريبية، ونقص المعرفة بالأساليب العلمية الحديثة في إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية .

5.3 . ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تركز الدراسة الحالية على القطاع الاقتصادي والذي يعد من أهم القطاعات حيوية ونشاطا ، وعلى اعتبار أن هذا القطاع هو بمثابة محط أنظار المسئولين والمواطنين من داخل الوطن وخارجه الأمر الذي كان حافزا نحو ضرورة تسليط الضوء على مدى تبني مبادئ التدريب من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على وجه التحديد وهو ما أغفلته الدراسات السابقة تحديدا في البيئة الجزائرية ، كما حاولت الدراسة الحالية اختبار العلاقة بين أبعاد متغير طرق تصميم البرامج التدريبية (اختيار المدربين، اختيار المتدربين، محتوى البرنامج التدريبي)، وأبعاد متغير أداء العاملين (الإبداع والابتكار، كفاءة تنفيذ الأعمال، صنع القرار)، وهذا ما لم يتم تناوله في الدراسات السابقة.

4.منهجية الدراسة:

للقيام بهذا البحث سوف تتبنى الباحثةة منهجاً علمياً متنوعا نظرا لتنوع الموضوع في حد ذاته. فقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمتاز بنظرة شمولية واقتران وصف الحالة بتحليلها ومن ثم استخلاص النتائج والمؤشرات الأساسية. إذ استخدم الوصف في جمع المعلومات الثانوية المكتبية المتوفرة في الدراسة النظرية، أما التحليل لأغراض تحديد النتائج من الدراسة الميدانية بواسطة استبيان لجمع البيانات الأولية والوقوف على أبرز المؤشرات.

1.4. مجتمع الدراسة:

ميدان دراسة الباحثة اقتصر على القطاع الاقتصادي وذلك لحساسيته وكذا مختلف التطورات الحاصلة عليه مع مسار التحولات التكنولوجية. فقد بلغ عدد المؤسسات 14 مؤسسة، حيث تم استطلاع آراء المديرين والمسيرين (مدير، نائب مدير، رئيس مصلحة، رئيس وحدة، مراقب وحدة). وكان السبب في اختيار هذه المجموعة المؤسسات هو سمعتها وإمكانيتها في القطاع المدروس اضافة الى ما تحويه من أنشطة تدريبية.

2.4. عينة الدراسة:

تم اخذ عينة عشوائية ممثلة من مجتمع الدراسة الأصلي تمثلت في المديرين ونواب المديرين ومديري المصالح والأقسام، وذلك لصعوبة تناول مجتمع الدراسة كاملا.

5. أدوات وأساليب الدراسة الميدانية:

1.5. البيانات الأولية والثانوية:

سوف يتم الاعتماد على كل ما يتوفر من مراجع متعلقة بالموضوع سواء كانت من الكتب أو المجلات العلمية المتخصصة. كما يتم استعمال ما يتوفر من المادة العلمية ذات الصلة مباشرة من مصادرها الإلكترونية كمواقع الإنترنت. أما فيما يتعلق بالبيانات الأولية فسوف يلجأ الباحثة لدراسة استقصائية لمجتمع الدراسة عن طريق استبيان يطبق على عينة ممثلة له.

2.5. أدوات الدراسة:

لجمع البيانات الأولية المتعلقة بإدراك واتجاهات مدراء ومسيري المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نحو تطبيقات التدريب وأثره في الارتقاء بأداء العاملين الاداريين سوف يتم اللجوء إلى دراسة ميدانية عن طريق إخضاعهم إلى استقصاء يشتمل على مجموعة من الأسئلة المتنوعة والمترابطة مع بعضها البعض لخدمة الدراسة. تم توزيعها على عينة الدراسة من المدراء والمسيرين، وقد تم توزيع (50) استبانة من قبل الباحثة على عينة الدراسة تم استرجاع 42 بمعدل رد قدره 84% تم استبعاد 03 استمارات نظر لعدم استكمالها وتم الاحتفاظ بـ 39 استمارة بمعدل رد قدره 78% من مجموع المجتمع الكلي. وتهدف هذه الاستبانة الى التعرف على آراء مدراء ومسيري المؤسسات الجزائرية حول طرق تصميم البرامج التدريبية وأثرها في الارتقاء بأداء العاملين الاداريين، وتشمل أداة الدراسة على ثلاثة أجزاء رئيسية: يتضمن الأول البيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين، والثاني يركز على المقاييس الخاصة ببعد طرق تصميم البرامج التدريبية، اذ تناول أربعة متغيرات للتدريب هي (اختيار المدربين، اختيار المتدربين، محتوى البرنامج التدريبي). وبموجب ذلك تم وضع أسئلة لكل منها. فيما يتضمن الجزء الثالث من قائمة الاستقصاء مقاييس أداء العاملين الاداريين اعتمادا على مجموعة من الدراسات اذ تم تناول ثلاثة متغيرات لأداء العاملين هي (مستوى الابداع والابتكار لدى العاملين، مستوى كفاءة تنفيذ الأعمال، صنع القرار). وقد اشتملت قائمة الاستقصاء على خمس نقاط بمقياس ليكرت Likert والتي تدرجت حسب المعايير: غير موافق تماما 1 درجة، غير موافق 2 درجات ، محايد 3 درجات، موافق 4 درجات، موافق بشدة 5 درجات.

3.5. أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة:

لأغراض التحليل الإحصائي فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية وكما يلي:

- √ معامل الثبات (كرونباخ ألفا) وذلك للتأكد من الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانه.
- √ الوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف على مدى تركز أو تشتت إجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالمتغير المستقل والمتغير التابع.
- √ الانحدار البسيط لمعرفة مدى تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع.
- √ الانحدار المتعدد وذلك للتعرف على مدى تأثير أبعاد المتغير المستقل لأبعاد المتغير التابع.

4.5. اختبار صدق الأداة وثباتها:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم اجراء تحليل الثبات باستخدام (معامل الاتساق الداخلي) وبالاعتماد على معامل (كرونباخ ألفا) للأداة ككل حيث كان 83.80%. وبلغت المصداقية بـ 91.54% مما يدل على مصداقية جميع المجالات.

6. الاحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

1.6. المتغير المستقل:

جدول رقم (01): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي (المتغير المستقل)

م	المتغيرات		المتوسط الحسابي (M)	الانحراف المعياري (δ)
	المتغير المستقل الرئيسي	**طرق تصميم البرامج التدريبية**	3,4321	0,5993
1	المتغير المستقل الفرعي	اختيار المدربين	3,5085	0,5043
2	المتغير المستقل الفرعي	اختيار المتدربين	3,3846	0,52448
3	المتغير المستقل الفرعي	محتوى البرنامج التدريبي	3,7753	0,85943

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج تحليل فقرات الاستقصاء

يتبين من الجدول رقم (01) فان المتوسطات الحسابية لقياس طرق تصميم البرامج التدريبية وهو المتغير الرئيس المستقل وأبعاده التطبيقية التي مثلت المتغيرات المستقلة الفرعية وفقا لنموذج الدراسة فقد أتت مرتفعة جدا، فجاء المتغير الفرعي المستقل رقم (3) محتوى البرنامج التدريبي بأعلى مستوى أهمية حاملا متوسط حسابي قدره (**M=3,7753**) وانحراف معياري قدره (**δ=0,85943**)، تلته من حيث الأهمية المتغير الفرعي المستقل رقم (1) اختيار المدربين بمتوسط حسابي قدره (**M=3,5085**) وانحراف معياري قدره (**δ=0,5043**)، أما المتغير الفرعي المستقل رقم (2) اختيار المتدربين فحصل على متوسط حسابي قدره (**M=3,3846**) وانحراف معياري قدره (**δ=0,52448**).

وكما يتضح فان الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة الفرعية قد جاءت متقاربة جدا، فالمتغيرات الثلاث وان تفاوتت فيما بينها قد حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة. وهو ما انعكس على المتوسط الحسابي العام لإجابات المستقصى منهم حول مدى موافقتهم على الفقرات الواردة في الاستقصاء والتي تقيس بشكل عام اتجاهاتهم حول دور طرق تصميم

البرامج التدريبية في تحسين الأداء والذي بلغ متوسط حسابي قدره (M=3,4321) وانحراف معياري قده (δ=0,5993).

2.6. المتغير التابع:

جدول رقم (02): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي (المتغير التابع)

م	المتغيرات		المتوسط الحسابي (M)	الانحراف المعياري (δ)
	المتغير التابع الرئيسي	**أداء العاملين**	3,8824	0,6710
1	المتغير التابع الفرعي	مستوى الابداع والابتكار	3,7179	0,65969
2	المتغير التابع الفرعي	مستوى كفاءة تنفيذ الأعمال	4,1026	0,76531
3	المتغير التابع الفرعي	صنع القرار	3,8269	0,58813

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على نتائج تحليل فقرات الاستقصاء

يتبين من الجدول رقم (02) أن المتوسطات الحسابية لقياس أداء العاملين وهو المتغير الرئيس التابع وأبعاده التطبيقية التي مثلث المتغيرات التابعة الفرعية وفقا لنموذج الدراسة فقد أتت مرتفعة جدا، فجاء المتغير الفرعي التابع رقم (3) صنع القرار بأعلى مستوى أهمية حاملا متوسط حسابي قدره (**M=4,1026**) وانحراف معياري قدره (**δ=0,76531**)، تلته من حيث الأهمية المتغير الفرعي التابع رقم (2) تحسين مستوى كفاءة تنفيذ الأعمال بمتوسط حسابي قدره (**M=3,8269**) وانحراف معياري قدره (**δ=0,58813**)، أما المتغير الفرعي التابع رقم (1) مستوى الإبداع والابتكار فحصل على متوسط حسابي قدره (**M=3,7179**) وانحراف معياري قدره (**δ=0,65969**).

3.6. اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة:

الفرضية الرئيسة للدراسة هي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير طرق تصميم البرامج التدريبية وأبعاد متغير أداء العاملين " **مستوى الإبداع والابتكار، مستوى كفاءة تنفيذ الأعمال، صنع القرار** " مجتمعة في المؤسسات الجزائرية.

وينبثق عن هذه الفرضية جملة من الفرضيات الفرعية ستقوم الباحثة باختيارها كل واحدة على حدة.

جدول رقم (03): مصفوفة الارتباط بين متغيرات التدريب ومتغيرات أداء العاملين

طرق تصميم البرامج التدريبية / أداء العاملين		اختيار المدربين	اختيار المتدربين	محتوى البرنامج التدريبي
مستوى الابداع والابتكار	ارتباط بيرسون	,513**	,426**	,618**
مستوى كفاءة تنفيذ الأعمال	ارتباط بيرسون	,637**	,502*	,596**
صنع القرار	ارتباط بيرسون	,523**	,403*	,657*

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدولين (01) و(02).

الجدول رقم (03) يبين درجة الارتباط بين متغيرات طرق تصميم البرامج التدريبية ومتغيرات أداء العاملين ، اذ تلاحظ الباحثة ايجابية كل معاملات الارتباط وانها ذلات دلالة احصائية. كما تلاحظ الباحثة من خلال مصفوفة

الارتباط المبينة في الجدول اعلاه ان قوة العلاقات تراوحت بين 0.403 و 0.657 وبالتالي يمكن القول بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع.

1.3.6. اختبار الفرضية الفرعية الأولى(H1a):

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد متغير طرق تصميم البرامج التدريبية مجتمعة ومستوى الابداع والابتكار؟"

من خلال الجدول رقم (04) تلاحظ الباحثة ان هناك تأثيرا معنويا لطرق تصميم البرامج التدريبية في مستوى الابداع والابتكار لدى العاملين.

جدول رقم (04): طرق تصميم البرامج التدريبية **وأثرها في مستوى الابداع والابتكار**

النموذج	A	الخطأ المعياري	Bêta	T	مستوى الدلالة
الثابت	2,202	,372		5,912	,000
الابداع والابتكار	,323	,099	,473	3,270	,002

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات التحليل الاحصائي

أما الجدول (05) فيتضمن نتائج تحليل التباين **ANOVA** لأثر عناصر طرق تصميم البرامج التدريبية مجتمعة وهي: اختيار المدربين، اختيار المتدربين، محتوى البرنامج التدريبي في مستوى الابداع والابتكار التي يشعر بها إداريو عينة الدراسة. إذ تبين بأن هناك تأثير معنوي لهذه العناصر وبشكل مجتمع في مستوى الابداع والابتكار، حيث بلغت قيمة معامل التحديد لها R^2(0.224) وهذا دليل قدرة المتغير المستقل على تفسير ما نسبته 22.4% من الاختلافات الحاصلة في المتغير التابع. فيما بلغت قيمة معامل الارتباط R(0.473)، وأكدت قيمة F معنوية هذا التأثير والبالغة قيمتها (10.690) وبمستوى دلالة. Sig (0.002).

جدول رقم (05): تحليل التباين لأنموذج تأثير طرق تصميم البرامج التدريبية في مستوى الابداع والابتكار

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الانحدار	1,721	1	1,721	10,690	,002[a]
البواقي	5,958	37	,161		
المجموع	7,680	38			
$R^{2\text{- ajusté}}$= 0.203	R^2 =0.224	R= 0.473			

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات التحليل الاحصائي

وعليه تقبل الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسة والتي تنص على وجود تأثير إحصائي لطرق تصميم البرامج التدريبية في مستوى الابداع والابتكار.

2.3.6. اختبار الفرضية الفرعية الثانية(H1b):

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أبعاد متغير طرق تصميم البرامج التدريبية مجتمعة ومستوى كفاءة تنفيذ الأعمال؟"

من خلال الجدول رقم (06) تلاحظ الباحثة ان هناك تأثيرا معنويا لطرق تصميم البرامج التدريبية في رفع كفاءة تنفيذ الأعمال لدى العاملين.

جدول رقم (06): طرق تصميم البرامج التدريبية وأثرها في رفع كفاءة تنفيذ الأعمال

النموذج	A	الخطأ المعياري	Bêta	T	مستوى الدلالة
الثابت	2,004	,328		6,107	,000
كفاءة تنفيذ الأعمال	,341	,079	,580	4,328	,000

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات التحليل الاحصائي

ويظهر الجدول (07) المتعلق بنتائج تحليل لتباين **ANOVA** لأثر عناصر طرق تصميم البرامج التدريبية مجتمعة وهي: اختيار المدربين، اختيار المتدربين، محتوى البرنامج التدريبي في مستوى كفاءة تنفيذ الأعمال التي يشعر بها إداريو عينة الدراسة. إذ تبين بأن هناك تأثير معنوي لهذه العناصر وبشكل مجتمع في مستوى كفاءة تنفيذ الأعمال، حيث بلغت قيمة معامل التحديد لها R^2(0.336) وهذا دليل قدرة المتغير المستقل على تفسير ما نسبته 33.6% من الاختلافات الحاصلة في المتغير التابع. فيما بلغت قيمة معامل الارتباط R(0.580)، وأكدت قيمة F معنوية هذا التأثير والبالغة قيمتها (18.731) وبمستوى دلالة Sig (0.000).

جدول رقم (07): تحليل التباين لأنموذج تأثير طرق تصميم البرامج التدريبية في كفاءة تنفيذ الأعمال

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الانحدار	2,581	1	2,581	18,731	,000[a]
البواقي	5,098	37	,138		
المجموع	7,680	38			
$R^{2\text{- ajusté}}$=0.318		R^2= 0.336		R= 0.580	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات التحليل الاحصائي

وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسة والتي تنص على وجود تأثير إحصائي لطرق تصميم البرامج التدريبية في مستوى كفاءة تنفيذ الأعمال.

3.3.6. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة(H1c):

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد متغير طرق تصميم البرامج التدريبية مجتمعة وصنع القرارات؟"

من خلال الجدول رقم (08) تلاحظ الباحثة ان هناك تأثيرا معنويا لطرق تصميم البرامج التدريبية في تحسين مستوى صنع القرار للعاملين.

جدول رقم (08): طرق تصميم البرامج التدريبية وأثرها في صنع القرار

النموذج	A	الخطأ المعياري	Bêta	T	مستوى الدلالة
الثابت	1,848	,412		4,484	,000
صنع القرار	,406	,106	,531	3,812	,001

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات التحليل الإحصائي

وتظهر نتائج الجدول (09) المتعلق بنتائج تحليل لتباين **ANOVA** لأثر عناصر طرق تصميم البرامج التدريبية مجتمعة وهي: اختيار المدربين، اختيار المتدربين، محتوى البرنامج التدريبي في مستوى صنع القرار التي يشعر بها إداريو عينة الدراسة. إذ تبين بأن هناك تأثير معنوي لهذه العناصر وبشكل مجتمع في مستوى صنع القرار، حيث بلغت قيمة معامل التحديد لها R^2(0.282) وهذا دليل قدرة المتغير المستقل على تفسير ما نسبته 28.2% من الاختلافات الحاصلة في المتغير التابع. فيما بلغت قيمة معامل الارتباط R(0.531)، وأكدت قيمة F معنوية هذا التأثير والبالغة قيمتها (14.535) وبمستوى دلالة. Sig (0.001).

جدول رقم (09): تحليل التباين لأنموذج تأثير طرق تصميم البرامج التدريبية في صنع القرار

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
الانحدار	2,166	1	2,166	14,535	,001[a]
البواقي	5,514	37	,149		
المجموع	7,680	38			
$R^{2- ajusté}$= 0.263		R^2 =0.282		R= 0.531	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات التحليل الإحصائي

وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسة والتي تنص على وجود تأثير إحصائي لطرق تصميم البرامج التدريبية في صنع القرار.

7. الاستنتاجات والتوصيات:

أولا: الاستنتاجات

يمكن تحديد اهم الاستنتاجات التي توصلت لها هذه الدراسة فيما يلي:

1. وجود اتجاهات قوية لدى المديرين والمسيرين بالمؤسسات الجزائرية بصلاحية طرق تصميم البرامج التدريبية وفق مداخل الجودة في تحقيق الارتقاء بأداء العاملين.
2. وجود قناعة عالية بأن الارتقاء بأداء العاملين في يتطلب تحقيقه الى تطبيق عناصر التدريب وفق الأهمية النسبية التي بينتها المتوسطات الحسابية.
3. ان التحول الى تطبيق النموذج المقترح لطرق تصميم البرامج التدريبية يجب ان يكون بصورة كلية ودون تجزئة أو الغاء لبعض عناصره التي احتلت درجة متقاربة من الأهمية العالية.
4. أن يكون هدف الارتقاء بأداء العاملين هو تحقيق رضا المستهلك .

التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

1. خلق الالتزام لدى القيادات العليا في المؤسسات الجزائرية بالتغيير وتطبيق أسس ومفاهيم التدريب من اجل الارتقاء بأداء العاملين بهذه المؤسسات.
2. وضع خطط استراتيجية للتدريب في كل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تنطلق من احتياجات المستهلك.
3. إقامة نظام للجودة في تصميم البرامج التدريبية على أساس تأكيد الجودة والوقاية من الأخطاء.
4. العمل على تذليل المعوقات التي يمكن ان تحول دون تطبيق محتوى تدريبي فعال وذلك بتوفير نظام فعال للمحاسبة والعقاب على مستوى كل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

قائمة المراجع والهوامش:

[1]. مصطفى، أحمد سيد. إدارة الموارد البشرية. كلية التجارة، جامعة بنها، 2000، ص250.

[2]. الفارس، سليمان. وآخرون، إدارة الموارد البشرية " الأفراد ". منشورات جامعة دمشق، 2000، ص 187-188.

[3]. فطيس، عادل سليم مصطفى، **تحليل وتقييم فاعلية البرامج التدريبية أثناء، العمل وتأثيرها على أداء العاملين وسلوكهم - دراسة حالة**، شركة راس لانوف لتصنيع النفط والغاز في الجماهيرية الليبية، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت2004، ص164.

[4]. ياغي، محمد عبد الفتاح، التدريب بين النظرية والتطبيق، ط2، مركز أحمد ياسين، عمان، الأردن، 2003، ص59.

[5]. شاويش، مصطفى نجيب. إدارة الموارد البشرية. دار الشروق للنشر، الأردن ،1996، ص251.

[6].الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي: لجنة الخبراء المهتمة بالإدارة العامة، الابتكارات في مجال الحكم و الإدارة العامة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها ودلياً، 2006م، يمكن الحصول على نسخة من التقرير عبر الرابط التالي:
http://unpan1.un.org/intradoc/groups...NPAN022322.pdf

[7]. MaryLou Harrigan « Amélioration Continue de la Qualité - Enquête de Qualité dans les Soins de Santé Canadiens » Deuxième Edition, P8.
http://www.scinf.umontreal.ca/Cours/SOI6230/Documents/Harrigan_2000.pdf

[8]. سعيد علي الغامدي، القرارات الإدارية : صناعة القرارات الإدارية ، على الموقع الالكتروني:
http://www.manhal.net/articles.php?action=show&id=853

[9]. مصطفى، أحمد سيد. مرجع سابق.

[10]. حبيش، فوزي، الإدارة العامة والتنظيم الإداري، بيروت، 1991، ص288.

[11]. GOMEZ, MEJIA, L. R. ; BALKIN, D. B.;CARDY, R. L. Managing Human Resources,, 3rd, ed , New Jersey, 2001, 260 .

[12]. ساعاتي، أمين. إدارة الموارد البشرية من النظرية إلى التطبيق. دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص83.

[13]. قدار، طاهر رجب، مرجع سبق ذكره، ص73

[14]. الفارس، سليمان. وآخرون، مرجع سبق ذكره ص ص 187-188.

[15]. أديب برهوم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص209 .

[16]. نفس المرجع، ص 210.

[17]. عبد العزيز جميل مخيمر وآخرون، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2000، ص9.

[18]. Didier Coccolo, Théories des Organisations http://www.ecogesam.ac-aix-marseille.fr/Resped/Eco/theoorg.htm Consulté le 20/05/2010.

[19]. Carolyn green. Yun ragolousky & jacher Mohr, « health care performance evaluation : an apprasal of frameworks » http://itch.uvic.ca/itch2000/studentp/green/green.htm. Consulté le 24/04/2010.

[20]. Ville G, « Enjeux et conditions de mise en place de l'assurance qualité dans les établissements de soins », http://www.blockwell.com/dir/abs/10htm.pdf .Consulté le 13/05/2010.

[21]. عطا الله الشرعة، تحسين احمد جعفر الطراونة، إستراتيجية التدريب وأثرها على أداء العاملين في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،فرع الكرك، الأردن 2008، ص 06.

[22]. MARTINET , Mesure de la performance dans les hôpitaux http://www.csb.go.hk/hkcsb/hrme/e-good-practicess Consulté le 13/05/2010

[23]. نور الدين شنوفي، تفعيل نظام تقييم أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع ادارة أعمال، جامعة الجزائر، 2005.

[24]. نعيمة فضيل، أهمية تقييم أداء العاملين في تدعيم أداء المؤسسة – حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز -، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع ادارة أعمال، جامعة الجزائر، 2006.

[25]. كريم روماني، التدريب ودوره في رفع مستوى الكفاءة الإدارية للعاملين دراسة تطبيقية في مؤسسة سونلغاز ، مجلة المشكاة، العدد (16)، الشارقة، جوان 2008.

[26]. عبد الحق برناوي، تقييم برامج التدريب في مؤسسة اتصالات الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد (08)، الجزائر، مارس 2010.

دور العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر

سمية موري
أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة بشار

ملخص:

تعتمد الجزائر على المداخيل المالية المتأتية من صادرات قطاع المحروقات في تمويل العملية التنموية خاصة بعد الارتفاع الغير مسبوق لهذه الأسعار في الأسواق البترولية العالمية، ولقد بدى ذلك واضحا من خلال عدد وضخامة المشاريع المنفذة خاصة منذ سنة 2001 حين شرعت الحكومة في تبني عدد من المخططات التنموية والتي اتسمت بطابعها الإنفاقي الموسع والتي سعت من خلالها إلى إرساء معالم التنمية الاقتصادية الشاملة المتوازنة.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الإنفاق الحكومي، أسعار البترول.

Résumé :

L'Algérie basée sur les revenus financiers provenant des exportations d'hydrocarbure pour le financement du processus de développement, en particulier après la hausse des prix du pétrole dans les marchés du pétrole mondial .

depuis 2001 L'Algérie exécute de grands projets lorsque le gouvernement a lancé l'adoption d'un certain nombre de programmes de développement : le programme de la relance(2001-2004) ,le programme complémentaire(2004-2009) et le programme (2009-2014)

Mots clé :développement économique, dépense public, prix du pétrole

مقدمة الدراسة: يعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد ويمده بثلثي موارد ميزانتها العامة ويهيمن على قطاع التجارة الخارجية بنسبة 98%، و قد تفطنت الجزائر منذ الاستقلال لمدى أهمية النفط في التطور الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، فقامت بتبني إستراتيجية شاملة لاستغلاله في تحقيق التنمية الشاملة التي لم يكن من الممكن مباشرتها دون فرض السيطرة على ثرواتها النفطية واستثمارها بفعالية.

وتلعب المداخيل المالية المتأتية من قطاع المحروقات دورا هاما ورئيسيا كمصدر تمويلي للعملية التنموية في الجزائر فهي بذلك تحدد كل مرة معالم الاستراتيجية الاقتصادية المطبقة على الاقتصاد الوطني،ففي سنوات السبعينات شهدت السوق البترولية العالمية أزمة نفطية سنة 1973 أين استعمل العرب النفط كسلاح مساندة للقضية الفلسطنية ما أدى إلى نقص في الإمدادات النفطية العالمية فارتفعت الأسعار من 2 دولار إلى 10 دولار ما سمح للدول النفطية بتحقيق فوائض مالية ضخمة عاودت الارتفاع ثانية سنة 1979 بسبب الحرب الإيرانية و نقص الإمداد النفطي الإيراني،أما سنوات الثمانينات شهدت أزمة نفطية عكسية سنة 1986 خنقت الاقتصاد الجزائري وأظهرت عجزه واعتماده المطلق على الثروة الأحفرية، وأمام عجز مصادر التمويل الداخلية لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي فكان التخلي على النهج الاشتراكي وتبني اقتصاد السوق أبرز الملامح التي شهدتها سنوات التسعينات.

وقد حاولت الجزائر خلال الفترة(1990-2000) التخلي عن الاعتماد الكلي لقطاع المحروقات كمصدر وحيد للمداخيل المالية من خلال تطبيقها لبرنامج التصحيح الهيكلي وبرنامج التثبيت بمساعدة صندوق النقد الدولي من خلال التدابير التي تم تطبيقها على القطاع النقدي والمالي فحقق الاقتصاد الجزائري نسبة نمو بـ4,6% 1998 إلا أن ارتفاع الأسعار مطلع سنوات 2000 جعل الحكومة تتجاهل البرامج التي تم الشروع في تطبيقها وتعاود الاعتماد على مداخيل صادرات المحروقات خاصة بعد تجاوز سعر البترول 120 دولار للبرميل سنة 2006 ما سمح لها بتكوين احتياطات صرف فاقت 100 مليون دولار.

إشكالية الدراسة: تأسيسا على ما سبق تكمن إشكالية الدراسة في ما هو الدور الذي تلعبه المداخيل المالية لقطاع المحروقات في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر؟و هل أن هذه المداخيل هي المحرك الأساسي و الوحيد للعميلية التنموية في الجزائر؟و كيف يمكن للجزائر التخلص من لعنة التبعية النفطية؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى اعتماد التنمية الاقتصادية في الجزائر على مداخيل قطاع المحروقات من خلال عرض و تحليل معالم الاستراتيجية الاقتصادية المتبناة منذ الاستقلال و إلى غاية وصول الجزائر إلى بحبوحة مالية تعجز معطيات السوق الداخلي عن استيعابها، ولعلنا نحاول من هذه الدراسة فهم و تحليل معطيات التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل التبعية النفطية متسائلين عن وقت التخلص من مصدر تمويلي وحيد خاصة و أن الدراسات تشير إلى أن النفط سينضب من الجزائر بحلول سنة 2060.

أولا:أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني.

يعتبر النفط* من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أساسية في العديد من فروع الصناعات التحويلية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة له.

ففي منتصف القرن التاسع عشر زاد الطلب على النفط بسبب الثورة الصناعية فتوجه عدد من العلماء نحو حزمة من الإجراءات سمحت بإحداث استعمالات تجارية للنفط، وقد تمكن المهندس الأمريكي أدوين ل.دريك (Edwin Drake) في 27 أوت 1859 في مدينة تيتسفيل Titusville ببنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية من استخراج النفط بيسير وسهولة وقد كان هذا النجاح بداية الصناعة البترولية الحديثة وفجر هجوما قويا نحو الذهب الأسود.

ولعل النفط في الجزائر موجود جيولوجيا منذ القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفنيقيين، الرومان، العرب والأتراك، إلا أن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن 20.

ففي شمال البلاد ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) الذي تم اكتشافه سنة 1915، إضافة إلى واد قطرين (جنوب سور الغزلان)، وقد كانت سنة 1956 هي بداية الإنتاج الفعلي للنفط في الجزائر، إذ بلغ إنتاج واد قطرين (بئر بترولية) ما يعادل 308,7 ألف طن خلال الفترة (1949-1956).

وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للبترول CFPA، الشركة الوطنية للبترولSNREPAL وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء CREPS مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي يناير 1956 تم اكتشاف " حقل عجيلة " كأول بئر بترولية هامة في الصحراء، وفي جوان 1956 تم اكتشاف " حقل حاسي مسعود" أكبر الحقول البترولية في الجزائر، وفي نوفمبر 1956 تم اكتشاف "حقل حاسي الرمل" للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر[3].[1]

وقد شجعت هذه الاكتشافات الحكومة الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملائمة لتأمين استغلال الصحراء على أفضل وجه، فجاء" قانون البترول الصحراوي " في نوفمبر 1958 يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار في الميدان البترولي في الجزائر، وبعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962 اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة البترولية بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها، فتأسست سونا طراك بتاريخ 31-12-1964 تتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب ، الإنتاج ، النقل والتسويق بالنسبة المحروقات الجزائرية في ظل سياسة بترولية مستقلة .

ويعتبر تأميم الجزائر لمواردها النفطية خطوة أساسية وأولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فمن جهة ترتكز أغلب الصناعات الرئيسية في الاقتصاد على القطاع النفطي، ومن جهة أخرى لما يوفره هذا القطاع من موارد مالية تستعمل لتمويل قطاعات الاقتصاد، وقد أقرت الجزائر مجموعة من القواعد تضمنتها مراسيم تشريعية حول قضية الأسعار تناولت

سعر البترول في الجزائر** الذي أصبح يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة تمتلك سلطة تصليح الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول، أي إخضاع السعر لمبدأ تغير الظروف، وبانضمام الجزائر إلى منظمتي الأوبك و الأوابيك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظميه تتفق عليها حكومات الدول الأعضاء، كما وفرت الأوبك خصوصا حماية لأعضائها من خلال المحافظة على مصالحهم من استغلال الشركات العالمية من حيث **الجودة و النوعية** فإن النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من واد قطرين بلغت كثافة 0,83 فهو يحتوي على 34% بنزين، 24%غازوال، 32% وقود التدفئة و 8% زيت و1% برافين، [2] ويتضمن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ "صحاري بلند" خصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بالنفط العربي الخفيف، كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال.

تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزنا مهما في السوق البترولية العالمية ، فهي تحتل المركز السابع عربيا من حيث احتياطات البترول بمعدل 1% من الاحتياطي العالمي حسب إحصائيات الشركة البريطانية للبترول سنة 2007، كما تملك الجزائر احتياطات مهمة من الغاز الطبيعي قدرت سنة 1998 بـ 4077 تريليون م^3 لترتفع سنة 2008 إلى 4504 تريليون م^3، وتعد الجزائر ثاني ممون لأوربا بحاجياتها من الغاز بعد روسيا، وأهم الحقول التي تضمن الإنتاج الجزائري هو حقل حاسي الرمل الذي ينتج 70% من الغاز الطبيعي الجزائري، وتؤمن صناعة الغاز نحو 90% من إيرادات التصدير في الجزائر و 30% من الناتج المحلي، وتعتبر الجزائر ثاني أكبر مصدر عالمي للغاز المسيل إضافة إلى تصديرها للغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب إلى كل من ايطاليا واسبانيا والبرتغال. [3]

وتتميز الجزائر باحتياطي متواضع من البترول وتكمن ثروتها الحقيقية في المواد الغازية إذ تحتل المرتبة الرابعة من حيث تصدير الغاز الطبيعي بنسبة 7% من إجمالي التصدير العالمي، بالرغم من أنها تمتلك احتياطات متواضعة مقدرة بـ 2,5% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي في حين تساهم بـ 3,2 % من الإنتاج العالمي ، ويتكون هيكل التصدير الجزائري في قطاع المحروقات سنة 2007 من: 14,5% من الغاز الطبيعي و7,6% من غاز البترول المميع GPL و 11,3% من الغاز الطبيعي المميع و 42,6% من بترول الخام 14,3% من المكثفات و 9,8% من المنتجات المشتقة. [4]

ثانيا:أهمية العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر .

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري، فهو يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد و يمده بثلثي موارد ميزانتها العامة ويهيمن على قطاع التجارة الخارجية بنسبة 98%، وقد تفطنت الجزائر منذ الاستقلال لمدى أهمية النفط في التطور الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، فقامت بتبني إستراتيجية شاملة لاستغلاله في تحقيق التنمية الشاملة.

1-تطور العائدات النفطية في الجزائر(1970-1986): خلال فترة السبعينات استطاعت الدول المنتجة للنفط أن تبسط نفوذها في السوق البترولية من خلال السيطرة على الإنتاج والأسعار خاصة بعد حرب أكتوبر سنة 1973 واستخدام النفط كسلاح، كما كانت للحرب الإيرانية سنة 1979 دورا كبيرا في تزايد هذه العائدات وقد حققت الجزائر

تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية تفوق الطاقة الاستيعابية للأسواق الداخلية،و يمكن رصد تطور هذه العائدات في الجدول التالي:

الشكل رقم(1): تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985). الوحدة : مليون دولار

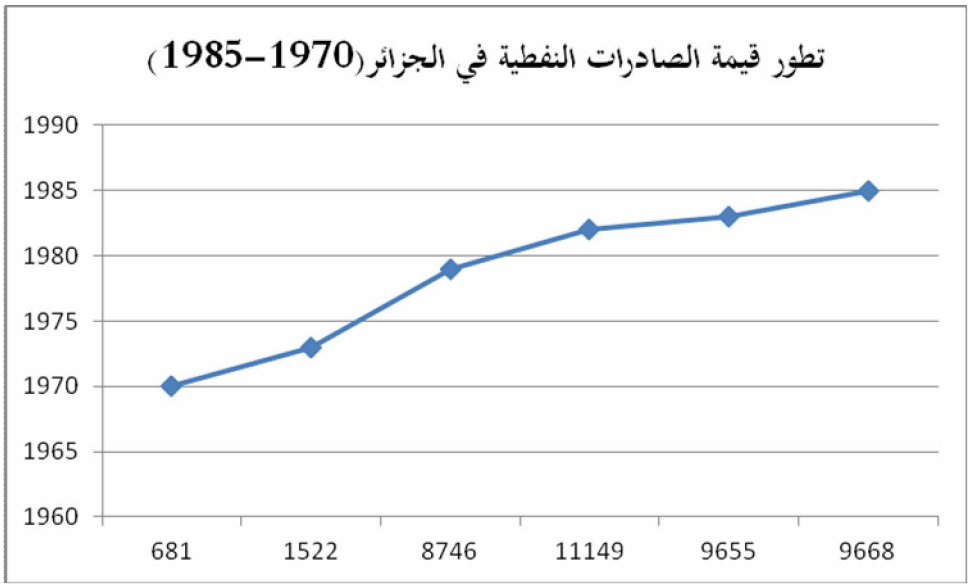

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك (Opec annual statistical bulletin

وتمثل هذه المداخيل المالية المتأتية من قطاع المحروقات محركا للتنمية في الجزائر، وقد كان لتزايد العائدات المالية تأثيرا **إيجابيا** على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر و يمكن ذكرها كما يلي :

1- التجارة الخارجية: بعد سنة 1973 ارتفعت الصادرات من 1,01 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,6 مليار دولار سنة 1974، و 12,79 مليار دولار سنة 1984[5] في المقابل ارتفع حجم الواردات من 1,25 مليار دولار سنة 1970 إلى 4,03 مليار دولار سنة 1974، 4,8 مليار دولار سنة 1979 و 10,28 مليار دولار سنة 1984، وذلك راجع إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع الضخمة خلال فترة (1970-1977) على غرار مصنع تكرير النفط بأرزيو، مصنع تمييع الغاز المستخلص وأنبوب نقل النفط إلى ميناء سكيكدة وغيرها من المشاريع التي تتطلب معدات وتجهيزات ضخمة، وهذا ما يفسر تزايد الواردات بنسب متفاوتة خلال هذه الفترة .

2- الميزان التجاري: حقق الميزان التجاري رصيدا موجبا سنة 1974 بمقدار 0,57 مليار دولار نتيجة زيادة الصادرات الجزائرية بسبب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973، لكن شهد عجزا خلال فترة 1971- 1978 ما عدا سنتي 1974 و 1976 إذ سجل 0,57 مليار دولار و 0,17 مليار دولار على التوالي وذلك راجع إلى ارتفاع الواردات الجزائرية من جهة ومن جهة أخرى إلى الزيادة في أسعار السلع المصنعة بنسب غير متساوية مع ارتفاع أسعار البترول، وبقي رصيد الميزان التجاري موجبا طيلة فترة (1979-1984) بنسب متفاوتة.

3- الناتج الداخلي الخام: عرف الناتج الداخلي الخام خلال فترة 1970 -1984 ارتفاع مستمرا فقد حقق ما قيمته 7,5029 مليار دولار سنة 1973 ثم 25,1239 مليار دولار سنة 1978 و51,5127 مليار دولار سنة 1984

بسبب ارتفاع المداخيل المتأتية من قطاع المحروقات خاصة منذ سنة 1973 و التي ساهمت في تنفيذ استثمارات ضخمة، حيث تم تخصيص 55% من ميزانية المخطط الرباعي الأول للاستثمارات في القطاع الصناعي.

4- الميزانية العامة: ترتكز الميزانية العامة في الجزائر على الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات لتغطية نفقات التسيير والتجهيز، وقد حقق رصيد الميزانية العامة سنة 1970 فائضا بمقدار 0,430 مليار دولار ليتضاعف سنة 1974 في حدود 10.030 مليار دولار بسبب الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 وما عرفته من تصحيح لأسعار النفط، وفي سنة انخفض رصيد الميزانية العامة ليصل إلى 6,676 مليار دولار سنة 1978 بسبب ارتفاع في النفقات.

5- المديونية: تراكمت الديون الجزائرية خلال فترة السبعينات وهي نفس الفترة التي ارتفعت فيها الإيرادات البترولية، فحسب صندوق النقد الدولي فإن أزمة الديون الخارجية تنبع من وجود خلل نتيجة لسياسات اقتصادية خاطئة،[6] وهذا ما وقعت فيه الجزائر آنذاك هو الرغبة في بلوغ تنمية اقتصادية بأي ثمن، وقد ارتفعت المديونية الجزائرية خلال فترة 1970-1984 من 4,093 مليار دولار سنة 1973 إلى 11,976 مليار دولار سنة 1977، ولعل السبب في ذلك هو نموذج التنمية الذي تنبته السلطات الجزائرية حينها والذي يعطي الأولوية للقطاع الصناعي وإنتاج السلع الإنتاجية ، وقد كان

اللجوء للاقتراض الخارجي هو الحل من أجل تمويل جزء من هذه الاستثمارات الضخمة لذلك نجد أن مخزون الديون ارتفع من005 ،15 مليار سنة 1978 إلى 20,078 مليار دولار سنة 1979.[7]

6- التضخم: شهد معدل التضخم خلال فترة (1970-1984) تزايدا مستمرا وذلك راجع للسياسة المتبعة في التنمية آنذاك والتي تحتاج إلى تمويل نقدي ضخم أمام عجز الادخار الوطني على تلبية تلك الاحتياجات، وقد بلغ التضخم سنة 1970 نسبة 3,7% ليبلغ ذروته سنة 1977 بـ 12% وذلك نتيجة لتوسع الإصدار النقدي آنذاك من جهة ومن جهة أخرى نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة ارتفاع أسعار البترول.

2- تطور العائدات النفطية في الجزائر (1986-2011) .

يمكن تناول هذه الفترة على مرحلتين:

2-1-الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 و آثارها على الاقتصاد الجزائري:

فاجأت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 أغلب صناع القرار في الاقتصاد الجزائري فقد هوى السعر من 36 دولار للبرميل سنة 1980 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986 وقد صاحب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 تراجع سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية ولهذا كانت الأزمة مزدوجة على الاقتصاد الجزائري ،و لقد كانت أسرع الآثار الملموسة لهذا الانهيار هو تراجع العوائد البترولية وبالتالي انحصار مصادر تمويل الاقتصاد الوطني المعتمدة بشكل كبير على المداخيل البترولية.

الشكل (2): تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية (1986-2000).

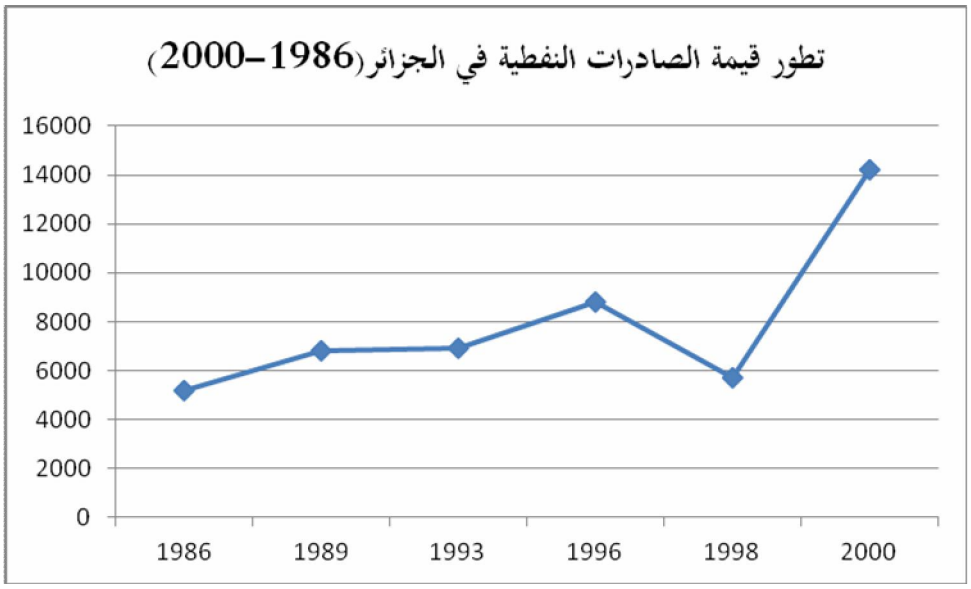

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير منظمة الأوبك.

نلاحظ ارتفاع العائدات النفطية الجزائرية بعد سنة 1991 بسبب الحرب العراقية الإيرانية ، فقد بلغت ما قيمته 8,464 مليار دولار لتنخفض بعد ذلك سنة 1994،1993 و 1995 إلى مستوى 6 مليار دولار أمريكي ثم إلى 5،691 مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية لتشهد تحسنا ملحوظا بداية سنة 2000.

وقد تبين مباشرة بعد أزمة 1986 سوء تقدير السلطات الاقتصادية للواقع الدولي والإمكانيات المحلية وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هكذا تدنى في الأسعار، وقد ترتب على هذه الأزمة عدة آثار نوجزها فيما يلي:

1- أزمة الديون : في سنة 1986 بلغت المديونية الجزائرية ما يقارب 22,906 مليار دولار، و عرفت اتجاها متزايدا بـ: 26,745 مليار دولار سنة 1988، 28,574 مليار دولار سنة 1989 و29,794 مليار دولار سنة 1990، وشهدت الديون استقرار خلال سنوات 1992،1991 و 19993 حيث قدرت على التوالي بـ 28,636 مليار دولار ، 27,083 مليار دولار و26,540 مليار دولار، لتشهد ارتفاعا سنة 1994 إلى 29,898 مليار دولار وبدأت الديون الخارجية بانخفاض متواصل منذ سنة 1996 من 33,650 مليار دولار إلى 25,561 مليار دولار سنة 2000 ، وقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي سنة 1994 لفك الاختناق عن الخزينة العمومية ، كما توجهت إلى جهات اقتراض أخرى على غرار نادي باريس و نادي لندن.[8]

2 - تأثر الميزانية العامة: تفاقم العجز في رصيد الميزانية العامة بعد أزمة 1986 بـ 4،27 مليار دولار ليستقر سنة 1990 في حدود 17,7 مليار دولار بسبب أزمة الخليج و ارتفاع إيرادات البترول، أما سنة 1993 بلغ العجز حدود 70,4 مليار دولار ما أجبر الجزائر على تخفيض لعملتها، فانخفض العجز سنة 1994 إلى حدود 57,4 مليار دولار، و قد شهدت سنة 1995، 1996 و 1997 رصيدا موجبا للميزانية العامة بسبب استفادة الجزائر من اتفاق التمويل الموسع و تقليص المديونية و إعادة بعث النشاط الاقتصادي ، أما سنة 1998 انخفضت إيرادات المحروقات بسبب الأزمة

النفطية و سجل رصيد الميزانية العامة عجزا مقدرا بـ101,4 مليار دولار، و لقد أدى التراجع في رصيد الموازنة العامة إلى تأثيرها على البرامج الاستثمارية المسطرة و التي تم تقليص بعضا منها أو تأجيله أو إلغاؤه.

2- 2-تطور العائدات المالية لقطاع المحروقات (2000-2011):

في مطلع سنة 2000 حققت السوق النفطية العالمية ارتفاعا محسوسا لأسعار النفط انعكست إيجابا على تطور الإيرادات النفطية لدول الأوبك عامة و الجزائر خاصة ، و بات من المؤكد أن الجزائر لن تستطيع أن تتخلى عن الاعتماد الكلي للمواد البترولية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، و الجدول التالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري.

الشكل رقم(3): تطور سعر البترول الجزائري(2000-2009).

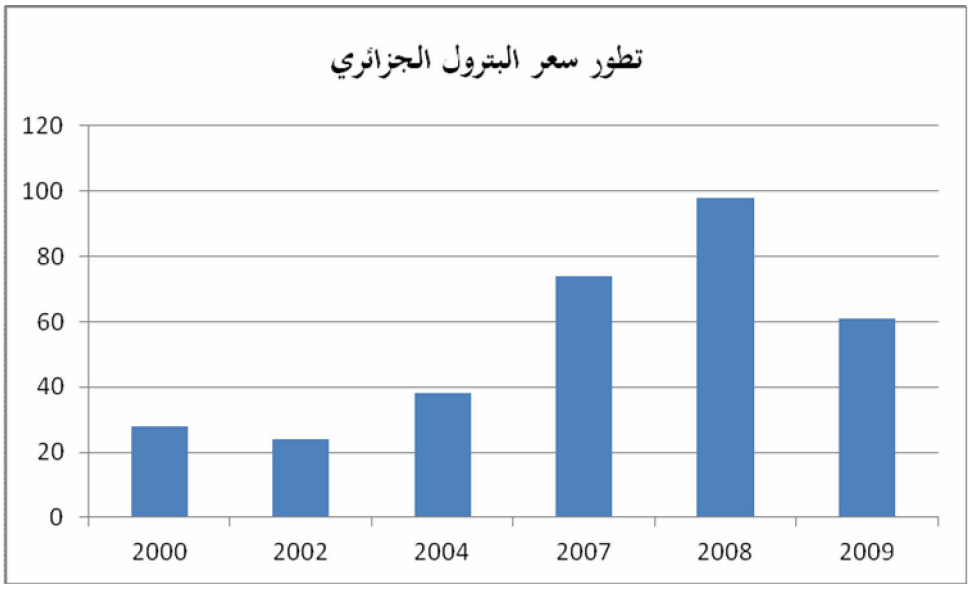

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابيك، أعداد مختلفة.

سجلت أسعار النفط منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، و لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط، فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009، وقد انعكس ارتفاع أسعار البترول إيجابا على الميزانية العامة للدولة فقد ارتفعت الجباية البترولية التي تعتبر أساسا في تمويل الميزانية العامة للدولة حيث بلغت 453,2 مليار دولار سنة 2001 لترتفع سنة 2003 إلى 449 مليار دولار ثم 1284 مليار دولار سنة 2008، مما شجع الجزائر على زيادة استخدام هذه الأموال لتنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

3- دور العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تتمثل أهمية البحبوحة المالية المحققة بفضل قطاع المحروقات منذ مطلع سنة 2000 في تحسن مؤشرات المستوى الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، حيث تحقق ما يلي:[9]

1- ارتفع الناتج المحلي الخام (PIB) من 85.1 مليار دولار سنة 2004 إلى 102.8 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 116.5 مليار دولار سنة 2006 ليصل سنة 2007 إلى 135 مليار دولار.

2- انخفض معدل التضخم من 3.6% سنة 2004 الى1.6% 2005 و هذا ما يعبر عن استقرار في أسعار المواد الاستهلاكية ليشهد ارتفاعا طفيفا سنة 2006 إلى 2.5 % .

3- ارتفعت الاحتياطات من العملة الأجنبية حيث بلغت سنة 2003 ما قيمته 43.11 مليار دولار ، 56.18 مليار دولار سنة 2005 لتصل إلى 110.3 مليار دولار سنة 2007.

4- انخفض معدل البطالة خلال الفترة 2004-2007 فقد بلغ سنة 2004 نسبة 17.7 % لينخفض إلى 15.3 % سنة 2005 ثم 11.8 % سنة 2007.

5- أما النشاط الاقتصادي خارج المحروقات فقد نمت الزراعة بـ 3.1 % سنة 2004 ثم 4.9 % سنة 2006 ثم 5.9 %سنة 2007 ، أما القطاع الصناعي فقد سجل نسبة نمو تقدر ب 0.1 % سنة 2004 في الصناعات النصف مصنعة و مواد التجهيز، أما قطاع الحديد و الصلب فقد تراجع بنسبة 6.9- % سنة 2004 و تراجعت الصناعات الخفيفة بنسبة 2.1-%سنة 2004، و يبقى هذا القطاع الرهان الذي تسعى الجزائر لكسبه و الذي يسمح لها بخلق فرص العمل و تطوير الزراعة و النقل.

6- انخفضت المديونية من 28.3 مليار دولار سنة 1999الى 16.4 مليار دولار سنة 2005 ثم إلى 4.7 مليار دولار سنة 2006 من خلال تبني الدولة لسياسة الدفع المسبق للديون.

وما ينبغي الإشارة إليه أن ما حققته الجزائر من عائدات مالية بسبب طفرة الأسعار قابله انخفاض في سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية خاصة الأورو، فانخفاض الدولار بنسبة 33 % خلال فترة 2002 و 2006 تسبب في ازدياد الكلفة الواردات الكلية لأن انخفاض سعر النفط بمقدار دولار واحد يكلف الجزائر خسارة تقدر بنصف مليار دولار سنويا.

ولعل أهم الإنجازات الاقتصادية و الاجتماعية التي حققتها الجزائر: [10]

1- عودة الاستقرار و السلم بعد العشرية السوداء و ذلك بعد اقرار ميثاق السلم و المصالحة الوطنية.
2- مسح الديون و تحرير الجزائر من الاستعمار الاقتصادي.
3- تحويل الماء من عين صالح إلى تمنراست و الذي تم بدء العمل به في سنة 2011 بتكلفة قدرت بـ 197 مليار دج.
4- الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ طوله 1702كم و برنامج المليوني سكن 2004-2014.
5- جامع الجزائر الأعظم الذي سيكون المسجد الثالث بعد المسجد النبوي و مسجد مكة المكرمة مساحة والذي تم إطلاقه سنة 2004 بمساحة 200 ألف متر مربع.
6- مترو الجزائر الذي تم إطلاقه سنة 2011 و الذي يعد في المرتبة الثانية في افريقيا بعد مصر.

ثالثا: رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري في ظل التخلص من التبعية النفطية.

ضمن دراسة شاملة حول تصور التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في آفاق2030 أي ما بعد البترول و الذي قد ينضب بصفة تكاد تكون نهائية بحلول عام 2026، ولتحقيق الأرقام و المتمثلة في ضرورة رفع الدخل الفرد من ليرتفع

من 4700 دولار سنة 2011 الى 11800 دولار في 2030 و تحقيق نسبة نمو سنوية تقدر 7ر5 %ابتداء من 2015 و المحافظة على نمو في قطاع المحروقات ما بين الى 2 %في افاق 2030، التي تضمنها التقرير، تطلب وضع بعض الوسائل الضرورية لتجسيد تصور الجزائر 2030 في المخطط الخماسي المقبل .

و حتى يندمج الاقتصاد الجزائري مع متطلبات الألفية الثالثة بطريقة سلسة يتحتم عليه توفير مجموعة من الشروط يمكن ذكر بعضها فيما يلي:[11]

1 -تنويع الاقتصاد : المحروقات تساهم بنسبة 35% من الناتج الداخلي و98%من إجمالي الصادرات، و64% من الإيرادات العامة للدولة، ونسب الجباية البترولية تتراوح ما بين (55%و68%) من إجمالي الجباية، من هذا المنطلق يتحتم على الجزائر إيجاد استراتيجيات وسياسات أخرى مثل الإستراتيجية السياحية، إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجية التأهيل المقاولاتي، وبالتالي فان مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.

2 -حوكمة الإدارة "تبني الحكم الراشد":إن كبح الفساد يمر حتما عبر حوكمة الإدارة (عامة، محلية) وذلك باعتماد المسائلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية، حتى يتم ضمان سلامة الاختيارات الاقتصادية وتأمين عدم ارتباط الاقتصاد بخدمة فئات معينة، كما يجب اضفاء الشفافية على المعاملات التجارية والاقتصادية.

3 -صناعة المعرفة : بينت الدراسات الحديثة أن المجتمعات التي تتقدم هي تلك التي تولي أهمية كبيرة إلى إنتاج المعرفة والبحث العلمي، و يبقى البحث العلمي شبه مغيب فهو لا يتعدى 1% من الناتج المحلي الإجمالي حسب آخر الإحصائيات، وهي نسبة جد هزيلة إذا ما قورنت بنسب الدول المتقدمة التي يصل فيها حصة البحث العلمي 10. % إذن ما هي **الأولويات** التي يجب على الجزائر مراعاتها لتحقيق نمو أشمل؟[12]

1-**ضمان الاستقرار الاقتصادي:**إن تحقيق النمو و خفض عجز المالية العامة والحساب الخارجي هما حجر الأساس لتحقيق الرخاء في المستقبل.

2-**بناء قطاع خاص نشط:**إن القضية الأساسية هي إيجاد أفضل السبل لاستخدام ما لدى الجزائر من موارد طبيعية وفيرة في إطلاق شرارة النمو الدائم والشامل، و لن يتحقق هذا إلا بوجود قطاع خاص نشط يعمل في مجالات الأعمال الزراعية والصناعة والخدمات و الانفتاح على العالم لمد الجسور والسماح بالدخول لمجالات الاستثمار والتجارة والخبرة الفنية.

3-**إصلاح سوق العمل:** إن إصلاح سوق العمل هو مطلب ضروري للاستمرار في خلق فرص العمل و التقليل من هي الاعتماد على الحكومة باعتبارها هي صاحب العمل المُفَضَّل و التوجه إلى إقامة مشروعاتهم الخاصة.

خاتمة:

إن مفهوم التنمية الاقتصادية هو مفهوم ديناميكي مرن يتغير من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر وذلك بحسب تغير الزمان والمكان وتغير أهداف المجتمعات وتطلعاتها المستقبلية وظروفها. بيد أن مفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة تبقى له ثوابت راسخة، وذلك على الرغم من مرونته التي أشرنا إليها، وتتمثل تلك الثوابت بالأهداف التنموية العامة التي تتطلع إليها كافة الدول، والتي سبق توضيحها. وبالتالي فإن المستوى الفعلي للتنمية الاقتصادية المتحققة يمكن قياسه بنسبة تحقق تلك الأهداف فهي المعيار العلمي المستخدم للقياس.

توصيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة نوصي بـ:

- تقليل الاعتماد على قطاع النفط ضروري لضمان تحقيق نمو قوي ومتوازن .
- تحسين بيئة الأعمال وتنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل في القطاع الخاص .
- إن ضعف البيئة التجارية الجزائرية وعدم استقرار القوانين واللوائح الخاصة بالاستثمار يجعلانها إلى حدّ ما غير جذابة للمستثمرين الأجانب ما يلزمها بالتركيز على تبسيط الإجراءات الإدارية المعقّدة التي تعرقل بدء الأعمال التجارية، [13]كما أن انتشار الفساد و الرشوة في الجزائر إذ صنفت الجزائر في آخر سلم الحرية الاقتصادية العالمية لسنة 2013 الصادر عن معهد "فرايزر" الكندي، حيث احتلت المرتبة 145 عالميا و14 عربيا، ووضع الاقتصاد الجزائري في خانة "الاقتصاديات المقيدة"، مرجعا سبب تدني ترتيبها إلى قضايا الفساد والنظام القضائي غير الفعال وكذا قانون الاستثمار.
- إصلاح البنوك المملوكة للدولة والتي تمثّل 90% من أصول القطاع المصرفي.
- تنويع الاقتصاد حيث يتحتم على الجزائر إيجاد استراتيجيات وسياسات أخرى مثل الإستراتيجية السياحية، إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجية التأهيل المقاولاتي، وبالتالي فإن مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.
- حوكمة الإدارة إذ أن كبح الفساد يمر حتما عبر حوكمة الإدارة (عامة، محلية) و ذلك باعتماد المسائلة وتبني الشفافية وإقرار المشاركة في صناعة القوانين والقرارات الاقتصادية، حتى يتم ضمان سلامة الاختيارات الاقتصادية وتأمين عدم ارتباط الاقتصاد بخدمة فئات معينة، كما يجب إضفاء الشفافية على المعاملات التجارية والاقتصادية.
- صناعة المعرفة حيث بينت الدراسات الحديثة أن المجتمعات التي تتقدم هي تلك التي تولي أهمية كبيرة إلى إنتاج المعرفة و البحث العلمي و لحد الآن لم تحدث المزاوجة بين الاقتصاد الجزائري و المعرفة، إذ يبقى البحث العلمي شبه مغيب فهو لا يتعدى 1% من الناتج المحلي الإجمالي حسب آخر الإحصائيات، وهي نسبة جد هزيلة إذا ما قورنت بنسب الدول المتقدمة التي يصل فيها حصة البحث العلمي 10%.

المراجع والإحالات:

*- يعتبر الألماني أجريكولا أول من أطلق عليه هذه التسمية وكان ذلك في منتصف القرن 16 ميلاد و كان النفط يعرف باسم ميزوبوتيما في العراق فيما قبل الميلاد بآلاف السنين.

[1] - Rabah Mahiout ,« le pétrole algérien »,Enap , Alger , p 106-113.

**-تم تحديد سعر البترول الجزائري بـ 2,77 دولار للبرميل من ميناء الشحن بجاية ابتدءا من يناير إلى مارس 1971

[2]- Rabah Mahiout , « le pétrole algériens » ,op_ cit , p 109.

[3]- مجلة الاقتصاد والأعمال ، عدد خاص أكتوبر 1999.

[4] - Abdelatif benachanhou , « la fabrication de l'algerie »,Alpha design, p222

[5] -www.imfstatistics.org

[6]- مجدي محمود شهاب ، " الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديوان الخارجية "، الإسكندرية 1990، ص 21.

[7]-Abdelatif benachanhou , « la fabrication de l'algerie », op_cit, p59.

[8] -www.imfstatistics.org

[9] -www.elmouradia.dz/ ecounomic de l'Algérie/donnée économique et social

[10]- دون كاتب،"خمسون سنة من الاستقلال،انجازات المرحلة و تحدي المستقبل"،جريدة الحوار اليومية على الموقع الإلكتروني:
www.radioalgerie.dz

[11]- مصباح حراق،"تحديات الاقتصاد الجزائري"،معهد المناهج متوفر على الموقع: http://www.veecos.net/portal

[12]- كريستين لاغارد،"زيادة الانفتاح و التنوع الاقتصادي لصالح كل الجولئريين"،مدونة صندوق النقد الدولي متوفرة على الموقع:
http://blog-montada.imf.org/?p=2134

[13]- دون كاتب،"الجزائر تتصدر ترتيب الحرية الاقتصادية بسبب الفساد و البيروقراطية"، جريدة الفجر متوفر على الموقع التالي:
http://uk.zawya.com/ar/

جامعة زيان عاشور بالجلفة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مجلة دفاتر اقتصادية

دورية علمية مُحكمة نصف سنوية تصدر عن
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجلفة

العدد الثامن
جمادي الأول 1435 **هـ / مارس** 2014 م

ردمد: 2170-1040 الإيداع القانوني: 4844-2010

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

▣ دور الامتياز التجاري في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ✍ أ. وهيبة براهمي «جامعة بومرداس»	01
▣ جدولة عمليات الإنتاج على الموارد ذات التشغيل المتوازي ✍ أ.زكرياء جمعة & أ. بومدين كشكوش «جامعة تلمسان»	19
▣ السياسات الاقتصادية في ظل عولمة الأسواق المالية ✍ أ. خالد عيجولي & أ.د. ياسين الطيب «جامعة الجلفة & جامعة الجزائر 3»	27
▣ دورة حياة المؤسسة الاقتصادية و أثرها على استخدام نظام التكاليف على أساس الأنشطة ✍ أ. هودة صلطان قدوري & د. محمد بن سعيد «جامعة سعيدة & جامعة سيدي بلعباس »	50
▣ تأثير الخدمات الجامعية المقدمة من جامعة الجلفة على رضا الطلبة ✍د. هيبة طوال «جامعة الجلفة»	61
▣ النظام المصرفي الجزائري في إطار العولمة ✍ أ. مجدوب وهراني « جامعة مستغانم»	79
▣ دور التكوين في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ✍ أ. عمر بلخير جواد & د. فتحي أرزي «جامعة سعيدة»	92
▣ السياسة النقدية و مدى فعاليتها في الحد من ظاهرة التضخم ✍ أ. يحي حولية «جامعة تلمسان»	105
▣ سياسات تسعير المنتج في المؤسسة الاقتصادية ✍ أ. قويدر بورقبة «جامعة الجلفة»	127
▣ عقبات تطوير التمويل التساهمي برأس المال المخاطر في الدول المغاربية ✍ د. سمير سحنون & أ. محمد لزرق «المركز الجامعي عين تموشنت & جامعة سيدي بلعباس»	140
▣ إدارة المخاطر الائتمانية ✍ أ. حورية قبايلي «جامعة الجزائر 3»	154

▣ نماذج واستراتيجيات بناء المنظمة المتعلمة 175

✍ د. سليمان بلعور «جامعة غرداية»

▣ علاقة العوامل الاقتصادية بالسلوك الانتحاري في المجتمع الجزائري- البطالة نموذجا- 188

✍ أ. سلامي عجال «جامعة الجلفة»

▣ مداخل الجودة في تصميم البرامج التدريبية وأثرها على أداء العاملين بالمؤسسات الاقتصادية 201

✍ أ. إيمان ايراين «جامعة البليدة2»

▣ دور العائدات النفطية في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر 219

✍ أ. سمية موري «جامعة بشار»

▣ ***SYSTEME DE REMUNERATION, UNE SOURCE DE MOTIVATION POUR LES SALARIES*** 17

✍ *TABET DERRAW Imane & SELAHAMI Samia «Université de Tlemcen»*

▣ ***Evidence de l'Entrepreneuriat Féminine Issue de la Migration-Retour des Algériens*** 01

✍ *DJELTI Samir & MOKHTARI Fayçal «Université de Mascara»*

الرئيس الشرفي:
أ.د. علي شكري

مدير المجلة:
د. أحمد طعيبة

رئاسة التحرير:
أ. محمد مصطفى سالت

نيابة رئاسة التحرير:
د. مراد علة & د. أحمد ضيف

هيئة التحرير:

خالد عيجولي	فؤاد محفوظي	سمير طعيبة
محمد علي الجودي	سليمان شيبوط	إسماعيل قشام
محمد شتوح	هبة طوال	محمد لعقاب
النعاس صديقي	علي حبيطة	كلثوم بوزيان
طارق هزرشي	حسينة تومي	طارق بن خليف

هيئة الاستشارة العلمية والتحكيم:

أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	د. محمد الطاهر قادري	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. رابح زبيري	جامعة الجزائر 3 - الجزائر	د. نجوية الحدي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. محمد براق	المدرسة العليا للتجارة - الجزائر	د. عمر عزاوي	جامعة ورقلة - الجزائر
أ.د. عبد السلام بندي عبد الله	جامعة تلمسان - الجزائر	د. محمد فرحي	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. عبد اللطيف كرزابي	جامعة تلمسان - الجزائر	د. ميلود زيد الخير	جامعة الأغواط - الجزائر
أ.د. عبد القادر دربال	جامعة وهران - الجزائر	د. نور الدين شنوفي	مدرسة الدراسات العليا للتجارة - الجزائر
أ.د. إبراهيم بختي	جامعة ورقلة - الجزائر	د. جميل أحمد	المركز الجامعي بالبويرة - الجزائر
أ.د. فريد كورتل	جامعة سكيكدة - الجزائر	د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار - الجزائر
أ.د. موسى رحماني	جامعة بسكرة - الجزائر	د. طه حسين نوي	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي	جامعة القادسية - العراق	د. المختار حميدة	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. كامل علاوي كاظم الفتلاوي	جامعة الكوفة - العراق	د. فاطنة بلخيري	جامعة الجلفة - الجزائر
أ.د. نجم عبود نجم	جامعة الزيتونة - الأردن	د. أحمد بيرش	جامعة الجلفة – الجزائر
د. محمد داود عثمان	جامعة فيلادلفيا - الأردن	د. لخضر بن احمد	جامعة الجلفة – الجزائر
د. يحضية سملالي	جامعة الملك فيصل – السعودية	د. العباس بهناس	جامعة الجلفة – الجزائر

البحوث والدراسات المكتوبة باللغة الأجنبية

«ترتيب الصفحات من الجهة الثانية للمجلة»

Evidence de l'Entrepreneuriat Féminine Issue de la Migration-Retour des Algériens.

DJELTI Samir
Maître Assistant
Faculté des sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Université de Mascara

MOKHTARI Fayçal
Maître de Confèrence
Laboratoire Management des collectivités Locale &Développement Local
Université de Mascara

Résumé:

L'objectif de ce papier est de mesurer l'entrepreneuriat des émigrées algériennes ainsi que l'analyse de ses déterminants en Algérie. Dans un premier temps nous allons présenter une revue de littérature sur la migration et l'entrepreneuriat ainsi que les travaux empiriques sur le sujet. Dans le second temps, nous allons explorer une base de donné que nous avons réalisé en décembre 2013 sur 800 étudiants afin de mesurer la taille des femmes algériennes espérant émigrer afin de revenir et entreprendre en Algérie.

Mots clés : Femmes, Migration, Entrepreneuriat.

Introduction :

Comme nous l'avons signalé dans l'introduction, il est connus que les économistes optimistes sont les premier à parler de la migration retour, sauf que, c'est au compte de la nouvelle économie de la migration du travail que revient le rôle important de la migration retour dans le développement des pays d'origine. Durant les années 1960 et 1970, le non-retour des étudiants qui ont terminé leurs études à l'étranger prenait une grande préoccupation dans la littérature économique. L'article classique de Adams (1968), ou il mit l'accent sur les effets néfastes du non-retour des étudiants sur les économies des pays d'origine, est parmi les premières idées qui ont déclenché l'étude du phénomène de la migration de retour et son impacte sur les pays d'origine.

Dans le même sens, après avoir démontré les effets négatifs de la fuite des cerveaux sur les pays d'origine, Bhagwati et Partington dans leurs article 'Taxing the Brain Drain' (1976) ont suggéré la nécessité de l'imposition d'une taxe spéciale imposées sur les étudient restants et travaillants à l'étrangers qui est collectées par le gouvernement du pays développés et remis aux pays d'origine. Cette taxe a pour fin la contrebalance des effets néfastes de la migration sur le développement des pays d'origine.

I- Revue de la littérature :

Certaines des théories[1] en faveur du Brain Gain[2] ont souligné la « Re-migration » qui désigne le processus d'une autre migration ainsi que le transfert des connaissances et des compétences vers leurs pays d'origine. Bucovetsky (2003) a examiné la façon dont la «Fuite des cerveaux» (ou autrement expliqué par le non retour des étudiants aux pays d'origine) peut réduire l'incitation du gouvernement à imposer des taxes sur le capital humain, cette libéralisation d'éducation aura, à son tour un effet bénéfique sur la formation du capital humain et la croissance de la production dans le pays d'origine. En ce qui concerne la décision de retour des émigrés ou bien la décision de la Re-migration, plusieurs modèles théorique ont était fournis, nous allons présenter les trois grandes théories d'entre eux (Dustman, Cassarino) :

Si nous prenons l'exemple de l'étude de Dustman (2001), il a considéré que les décisions de migration et de retour des individus, comme étant formé dans un modèle du cycle de vie de la migration à long terme. Selon lui, Les intentions initiales de la durée de séjour dans le pays d'accueil jouent un rôle important dans les décisions d'éducation prises par les migrants à l'étranger. D'après l'économiste, ceux qui vont à l'étranger avec une intention initiale d'un séjour plus long, ont tendance à investir dans un capital humain spécifique au pays d'accueil. Le capital humain spécifique peut être moins pertinent pour les besoins immédiats du pays d'origine ce qui tend à renforcer leur intention initiale du long séjour à l'étranger. Par contre, ceux qui planifient un séjour plus court à l'étranger, tendent à accumuler moins de capital humain spécifique dans le pays d'accueil ce qui fait qu'il existe plus de chances pour eux de retourner à leurs pays natal.

Cassarino (2004) a expliqué que le processus de retour dépond sur deux critères essentielles : premièrement la phase de préparation du retournant, deuxièmement la mobilisation des ressources. Ila démontré dans son modèle théorique que la possibilité de devenir un acteur de développement dans le pays d'origine pour l'émigrant dépond sur l'importance qu'il offre à la préparation de son retour, aussi, cette préparation demande du temps, des ressources et de la bonne volonté pour être achevée.

La mobilisation des ressources étroitement liée à la théorie des réseaux[3] « et aux ressources tangibles (capital financier surtout) et non tangible (contacts, relations, qualifications, connaissances directes…Etc.) qui ont était transférés durant la période d'émigration » (Cassarino, 2004). Avec tout ça, l'auteur n'a pas oublié le capital sociale de l'émigrés dans le pays d'origine, nous pensons que l'émigrés peut être attaché à son pays, sa race, sa famille et à ses amis. En général, l'auteur pense que ces deux groupes sont déterminants pour la préparation du retour de l'émigré.

La phase de préparation du retour ne dépond pas seulement sur la bonne volonté mais sur le fait d'être prêt[4] à retourner. L'auteur a expliqué d'avantage cette

[1] Tel que la théorie de Cassarino (2004) que nous allons présenter dans la décision de retour à la fin de cette section.
[2] Nous allons détailler ce canal dans le dernier chapitre.
[3] Présentée dans le premier chapitre.
[4] En anglais l'auteur a utilisé le mot « Readness »

phase par « un acte volontaire qui doit être supporté par une collecte des ressources suffisantes et des informations sur les conditions du poste retour au pays d'origine » (Cassarino, 2004). Il est connu que la préparation du retour est basée sur un libre choix[5] mais selon lui pour que le retour soit fortement lié au développement du pays d'origine, la préparation de retour doit être vue par tous comme une épreuve de bonne volonté[6].

Cassarino (2004) a éclairé les interactions entre les différents concepts utilisé dans son analyse, ainsi, il a essayé de relier ces mêmes concepts avec les circonstances (plus tard dans son article, l'auteur a résumé les circonstances dans l'actualité institutionnelle, économique et politique) dans les pays d'origine et les pays d'accueil. A partir de ces interactions, l'économiste a conclu à la formation d'un processus du retour des émigrés.

Figure 1 : décision de retour chez Cassarino.

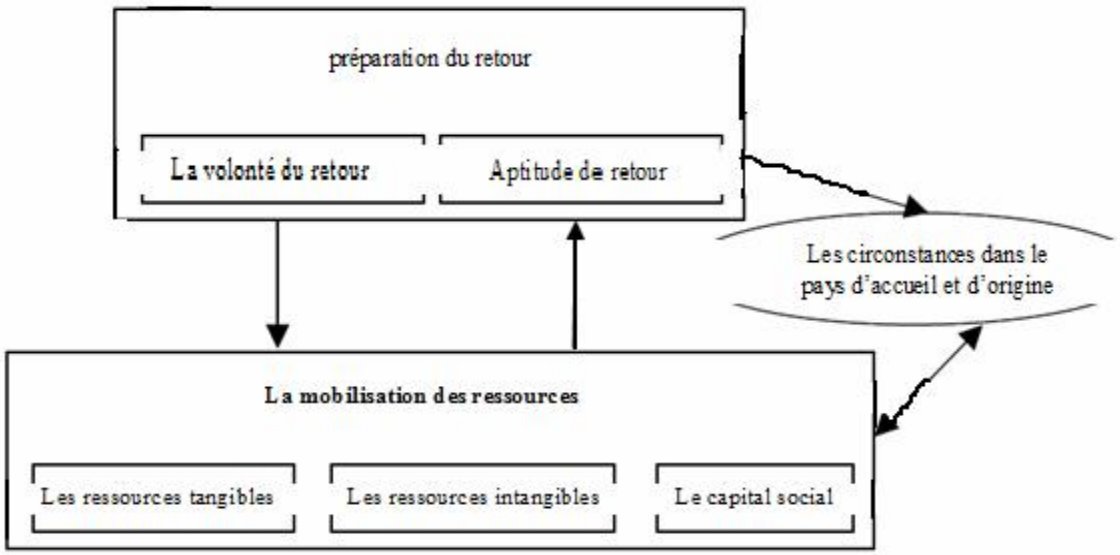

Source: Cassarino (2004)

L'auteur a tenté de théoriser le retour des émigrés en tirant les conclusions suivantes, selon lui le retour ne représente pas un acte volontaire mais aussi une mobilisation des ressources qui demande du temps, le statut[7] légale de l'émigré dans le pays d'accueil influence sur la phase de préparation du retour ainsi que sur la mobilisation des ressources de l'émigré. Les retournant ne différent pas seulement en terme de motivation mais aussi en terme du niveau de préparation et de modèle de mobilisation des ressources. Aussi, la préparation du retour ne dépond pas seulement

[5] Introduit dans le Council Of Europe (1987)
[6] Encore une fois l'auteur a utilisé le mot readness « proof of readness »
[7] L'auteur l'a illustré par l'exemple fourni par (King 1986, 19; Dustmann 2001) qui prédisent que les émigrés qui ont une expérience ni courte ni longue pour investir le capital humain et financier acquis.

de l'expérience du migrant à l'étranger mais aussi sur les changements institutionnels, économiques et politiques dans le pays d'accueil[8].

L'auteur a aussi souligné que la préparation de retour est influencée par les circonstances dans le pays d'origine comme dans le pays d'accueil par les conditions de prés et poste retour. Finalement, l'impact du retour sur le développement du pays d'origine dépond du niveau de préparation, par exemple l'émigré qui a été expulsé au pays d'origine sans planifier son retour ne peut rien offrir à son pays d'origine car il n'a pas mobilisé les ressources suffisantes pour son retour.

II- Les études empiriques:

Beaucoup d'études empirique ont étais menées sur la probabilité de retour de la main d'œuvre qualifies et surtout les étudiants à l'étranger, leurs objectif principal était de mesurer l'ampleur de ce phénomène et d'en déduire des solutions afin de lutter contre ce fléau[9]. En Asie à titre d'exemple nous retrouvons les travaux de (Niland, 1970), (Kao and Lee, 1973) et (Zweig et Changgui, 1995) en Chine et finalement l'étude de (Cortés, 1980) en Amérique latine.

Borjas et Bratesberg en (1994), dans leurs fameux article « Whomigrate ? »[10], ont présenté une analyse théorique et empirique des comportements des migrants qui retournent dans leurs pays d'origine. Leur modèle théorique de migration retour génère des prédictions concernant la taille et la composition des compétences des flux des émigrés retournant. Ils ont conclu que la migration de retour intensifie est reliée au type de sélection qui a généré les flux d'immigrants en premier lieu. En d'autres termes, si le flux d'immigrants est positivement sélectionné de sorte que les immigrants ont un niveau supérieur à la moyenne des compétences, les migrants de retours seront les moins qualifiés. En revanche, si les flux d'immigrants sont négativement sélectionnés, les migrants de retours seront à leurs tours les immigrants les plus qualifiés.

Dustman (1995), a présenté un simple modèle de cycle de vie ou le migrant détermine simultanément la consommation et la longueur du séjour qu'il souhaite passer à l'étranger. L'objectif de l'analyse consiste à comparer les décisions prises en vertu des certains et ceux qui sont incertains dans le pays d'accueil et le pays d'origine. Ils ont aussi analysé l'épargne de précaution des travailleurs migrants avec ceux des travailleurs autochtones ainsi que l'impacte d'incertitude sur la décision de la migration et la deuxième migration.

Dominigue Dos Santos et Postel Viney ont publié en (2003) leur article intitulé « Migration As A Source Of Growth : The Perspective Of A Developping Country» ou ils ont analysé la dynamique migratoire d'un pays en vois de développement et la croissance économique lorsque les travailleurs peuvent choisir librement leur emplacement. Ils ont montré que certains migrants peuvent rationnellement choisir de

[8] Selon l'auteur ces changement ont des répercussions sur la façon dans le quelle la mobilisation de ressources s'effectue.

[9] Le non retour des étudiants

[10] Vous retrouvez tout les WorkingPapers de Borjas sur le cite officiel du Bureau National des recherches économiques sur le site : www.nber.org.

retourner dans leurs pays d'origine après avoir accumuler des connaissances à l'étranger, alors que certains préfèrent rester en permanence dans le pays d'origine ou à l'étranger. Ils ont ensuite essayé de mettre en évidence l'idée que la libre mobilité des travailleurs peut avoir un effet expansionniste. Par ailleurs, ils ont montré d'avantage que dans le long terme, moins les autochtones sont susceptibles d'émigrer plus les migrants sont susceptibles de revenir.

Iredal et al (2003) dans leur livre intitulé « Return Migration in the Asia Pacific » ont présenté une étude menée sur plusieurs pays analysant le retour des migrants qualifiés et les entreprise ainsi que l'impact qu'il peut générer aux pays d'origine spécialement l'Asie et le Pacifique. Selon les résultats préliminaires, les effets sont différents et changeants durant le temps, aussi, leurs contributions à l'économie varient selon la nature de l'environnement dons lequel les émigrants ont retournée. Ils ont ainsi met la lumière sur les bonnes expériences de la migration retour vers le Bengladesh, la Chine, le Taïwan et le Viêtnam.

Dans l'objectif d'étudier les déterminants de l'émigration et de la migration retour au Suède, Nakbi (2006) a mené une étude intitulée « the Emigration of Immigrants, Return vs, Onward Migration : Evidence FromSweden ». Dans cette étude, l'auteur a utilisé une base de données collectée dans la Suède entre 1991 et 2000 pour la délimitation des actes des émigrés née à l'étranger entre le retour au pays d'origine et l'émigration une autre fois. La migration de retour implique l'émigration vers des pays d'origine alors que la migration ailleurs indique l'émigration vers des destinations nouvelles.L'auteur a conclu qu'en raison de la distribution des salaires est des prestations sociales, les immigrants peuvent avoir plus de motivation pour rester en Suède ou le niveau de vie est relativement plus élevé. Aussi, les immigrants hautement qualifié ont des possibilités d'emplois limités en Suède ce qui les pousse à tenter leurs chance ailleurs

Adda, Dustmann et Mestres ont proposé en (2006) un modèle dynamique de la migration retour, leur idée générale consiste à l'analyse des processus de la décision de retour des immigrés en utilisant un modèle dynamique. Dans chaque période, les migrants en tendance à prendre une décision, soit ils y restent sois ils retournent au pays d'origine, simultanément avec des choix de consommation et d'investissement.Ils ont aussi comparé l'intention observée de rester avec celle prédite dans leur modèle. Selon eux, les intentions observées et prévues se réfèrent aux personnes âgées de 40 à 45 ans en 1984 qui ont séjourné déjà 20 ans en Allemagne. Le modèle saisit la mise à jour observée dans les données et ils ont pu voir comment les migrants qui séjournent en Allemagne vont réviser leurs intentions à la hausse attendue au cours de leur période de migration.

Nordman et Gubert (2008) ont étudié dans le cadre du projet MIREM[11] le retour des migrants et la création des petites entreprises au Maghreb[12]. En se basant sur les données d'une enquête publiée sur le site web du projet[13]. Ils ont conclu qu'un tiers des émigrés retournant investissent dans des projets ou dans le commerce.

[11] Migration de Retour au Maghreb
[12] L'étude n'a pris en compte que les trois pays méditerranéens l'Algérie, le Maroc et la Tunisie.
[13] www.mirem.eu/données/statistiques/statistiquesforstatisticsbasedoncensusdata.

Sachant que cette proportion varie d'un pays à l'autre, l'Algérie enregistre la part la plus faible. Les économistes pensent que les cause de cette faiblesse en Algérie sont : premièrement, l'émigration d'une grande part des émigrés algérien au début des années soixante qui ont généralement occupé des emplois moins qualifiés ce qui n'a pas permis d'acquérir des qualifications entrepreneuriales. La deuxième cause est reliée à l'âge des retournant, l'étude a révélé que les émigrés algériens sont en général vieux et en retraite.En général selon Nordman et Gubert, les projets des retournant dans les trois pays étudiés sont hiérarchisés comme suite : le commerce de détaille, la restauration et l'hôtellerie, l'agriculture, la manufacture et la construction. Les entreprises des retournant sont financées en totalité par les transferts et ils sont souvent d'une petite taille (moins de dix employés). Une partie très importante de leur étude consistait à l'analyse des difficultés rencontrées par les retournant, selon eux, en premier lieu on trouve les contraintes administratives, en second lieu, la compétition excessive et en dernier lieu le manque ou la non disponibilité des capitaux. Les retournant qui n'ont pas investi ont révélé que l'accès au financement représente le plus grand obstacle dans les trois pays étudiés et spécialement dans le Maroc.

Dos Santos et Wolff dans une étude récente apparue en (2010) ont indiqué que les différences communautaires relatives au niveau d'éducation, à la durée de séjour, à la maitrise de la langue française à la localisation des membres de la famille et à l'origine de l'éventuel conjoint expliquent une part importante de l'écart observé. L'application de la technique de décomposition non linéaire à révélé que prés de 70 % des écarts dans les intentions de retour entre les ressortissants du Portugal et les ressortissant de l'Espagne et de l'Italie s'expliquent par des différences dans les caractéristiques retenus, tandis qu'un tiers de l'écart observé est lié à l'effet différencié des facteurs influençant le souhait de localisation à la retraite.

Nil DemetGüngör et AysıtTansel (2012), dans leur étude sur la Turquie, ils ont fournit des données quantitatives démontrant l'importance des facteurs non pécuniaires (tel que les considérations familiales, la décision initiale du retour, le soutiens familiale, la durée de séjour, l'expérience du travail ainsi que les formations spécialisé à l'étranger) dans la décision de retour des étudiants turques poursuivants leurs études aux grandes écoles à l'étranger.Selon eux, le plus grand impact positif sur la probabilité de non-retour se produit lorsque la déclaration de l'intention initiale est de rester par rapport à ceux qui, au départ leurs intention était de revenir. Cette constatation s'appuie sur la «Théorie de l'action raisonnée» qui prédise que les intentions façonnés par des attitudes, sont au centre du processus des décisions des individus.

Bouoiyour et Miftah (2013) ont recherché les causes du retour des migrants marocains à leur pays d'origine. Leur étude est basée sur une base de données issue d'une enquête réalisée en2007 auprès de la communauté marocaine installée en France. Les principaux bureaux de poste de la France ont servi à la réalisation de cette enquête. Pratiquement, ils ont testé l'effet desvariables explicatives sur la variation de la probabilité de retour à l'aide d'un modèle Probit. Les économistes ont conclu que « Le migrant type qui envisage retourner au pays est soit un jeune homme

vivantseul (célibataire ou divorcé), n'ayant pas dépassé le niveau bac, appartenant à un ménagemodeste (revenu entre 1500 et 2000€), envoyant de l'argent régulièrement au Maroc pour safamille et pour financer un projet, ayant accumulé de l'argent durant plusieurs années et enfinpossédant une maison au Maroc (ou envisage de la construire). Soit un étudiant » (Bouoiyour et Miftah, 2013).

III- Migration retour et entrepreneuriat en Algérie:

Sur la même enquête MIREM[14] exploitée par Nordman et Gubert en (2008) et à l'aide de la conception théorique de Cassarino (2004) nous allons se baser pour analyser le profil des émigrés algériens de retour, leurs mobilisation des ressources, leurs préparation du retour, leurs contribution dans le développement de l'Algérie ainsi que les difficultés rencontré et les solutions proposé par ces mêmes émigrés de retour interrogés. L'équipe de recherche a défini le migrant de retour comme « Toute personne retournant vers le pays dont elle est ressortissante, au cours des dix dernières années, après avoir été un migrant international (à court ou long terme) dans un autre pays. Le retour peut être temporaire ou permanent. Il peut également être décidé de manière autonome par le migrant ou contraint par des circonstances imprévues ».Selon les chercheurs, deux grandes catégories de migrants de retour ont été prises en compte :Les migrants décidant, sans contraints, de rentrer dans leur pays d'origine et les migrants forcés è retourner dans leur pays d'origine.

En Algérie l'enquête a était établi par une équipe de recherché de CREAD[15]. L'étude a été menée à base d'un grand questionnaire[16] de plus de 40 pages, il est composé de trios phases : Avant l'émigration, durant le séjour à l'étranger et après le retour au pays d'origine. Nous pensons que cette structure permet d'apprécier la manière dont les nombreuses variables sociodémographiques et économiques ont évolué avant le départ, durant le séjour à l'étranger et depuis le retour du migrant dans son pays d'origine.Dans ce qui suit nous allons essayer d'analyser les résultats de cette enquette e suivant le modèle théorique de Cassarino (2004). Nous allons le faire en conparanta chaque fois les les deux sexes.

La figure suivante montre la nature d'émigration, en général, 95,5% des algériens étudiés ont effectués une émigration régulière, 1,8 % une émigration irrégulière sans documents officielles et 2,8% avec de faux documents. Les femmes ont plus tendance a émigrés d'une façon réguliere, 98% d'entre eux ont émigrés régulièrement contre 95% chez les hommes.

[14] http://rsc.eui.eu/RDP/fr/research-projects/mirem/
[15] Centre de recherche en l'économie appliquée pour le développement
[16] Disponible sur le site du projet MIREM.

Figure 2: La nature d'émigration

	Masculin	Féminin	
Avec des documents officiels	273	44	317
Sans documents officieles	5	1	6
Avec de faux documents	9	0	9
Total	287	45	332

1- Les ressources non tangibles:

La figure suivante montre le faite de la poursuite des études par les émigrés algérien. En général, environ 24,7% ont poursuit des études dans les pays d'accueil. 24,4 % des femmes ont poursuit des études à l'étranger pas loin du pourcentage des hommes (24,7 %).

Figure 3 : la poursuite des études dans le pays d'accueil.

		Masculin	Féminin	
	Oui	71	11	82
	Non	216	34	250
Total		287	45	332

Dans ce qui suit, toujours dans le cadre de la mobilisation des ressources tangibles, il est claire dans le tableau croisé suivant que 8% d'entre les femmes émigrées ont fréquenté des cours de formation professionnelle dans le pays d'accueil conte 17ù des hommes. Ce résultat montre que les hommes qui ont émigrés pour travailler ont plus tendance à apprendre une profession pour pouvoir travailler contrairement aux femmes qui sont dans leurs majorités des femmes au foyer.

Figure 4 : la formation professionnelle a l'étranger

		Masculin	Féminin	
	Oui	49	4	53
	Non	238	41	279
Total		287	45	332

Il est claire d'après cette brève analyse que les hommes enquêtés ont acquiert plus de ressources non tangibles que les femmes durant leurs séjour à l'étranger. Nous pensons que la cause principale de cette différence se trouve dans la culture, la religion et la mentalité des algériens qui prédise que la mission principale de la femme est d'élever les générations future.

2- Les ressources tangibles :

Les ressources tangibles peuvent être de l'argent, des biens ou des machines de production nous allons résumer tout ça par les transferts de fonds. La figure suivante montre que 2% des femmes envois de l'argent une fois par mois, 4,5% une fois par trimestre, 4,5% une fois par semestre, 8,8% une fois par an, 4,5% d'une façon non régulière et 75,5% n'ont jamais envoyer de l'argent au pays d'origine. En ce qui concerne les hommes 4,8 une fois par mois, 12,9% une fois par trimestre, 12,5 % une fois par semestre, 16,3% une fois par an, 10,8% d'une façon sporadique et 42,5% n'ont jamais transféré des fonds vers l'Algérie.

Figure 5 : Fréquence des transferts de fonds vers l'Algérie.

		Masculin	Féminin	
	Une fois par mois	14	1	15
	Un fois tous les trois mois	37	2	39
	Une fois tous les 6 mois	36	2	38
	Une fois par an	47	4	51
	De façon sporadique	31	2	33
	Jamais	122	34	156
Total		287	45	332

Dans le même ordre d'idée et après avoir montré que les hommes transfert fréquemment de l'argent au pays d'origine que les femmes, nous allons comparer les montants transférés par les deux sexes. Il est clair d'après le tableau croisé suivants que les courbes sontrenversées. 36,3% des femmes transferts moins de 200 Euro par an, 27,27% transfert de 200 à 500, 27,27 % transfert de 501 à 1000 et 9 % envoient plus de 1000 Euro par ans vers l'Algérie. Pour les hommes, 12,12% envoient moins de 500 Euro par ans, 26,06% transfèrent de 200 à 500, 21,8% envient entre 501 et 1000 et 40% transferts plus de 1000 Euros par an.

Figure 6 : Les montants des transferts envoyées par an.

		Masculin	Féminin	
	Moins de 200 Euros	20	4	24
	de 200 a 500 Euros	43	3	46
	De 501 a 1000 Euros	36	3	39
	Plus de 1000 Euros	66	1	67
Total		165	11	176

Encore une fois, les résultats de l'enquête ont démontré que les ressources tangibles comme les non tangibles sont plus mobilisé par les hommes que par les femmes, ce qui peut être expliqué a notre avis par les valeurs des Algériens. La figure suivante montre les destinations des transferts de fonds dans les pays d'origine. Il est claire la principale destination des transferts des hommes est la subvention aux besoins des membres de la famille restants en Algérie. L'achat de l'immobilier vientau second rang suivi par la scolarisation des enfants. L'investissement occupe le quatrième rang suivi par l'acquisition des terrains agricoles, la construction public et la modernisation des équipements agricoles.Pour les destinations des transferts des femmes aux pays d'origine les priorités sont différentes. La principale destination est celle de la subvention aux besoins de la famille tout comme les hommes suivie par la scolarisation des enfants[17], l'achat des biensimmobilier et une toute petite part pour l'investissement.

Figure 7: Les destinations des transferts de fonds en Algérie.

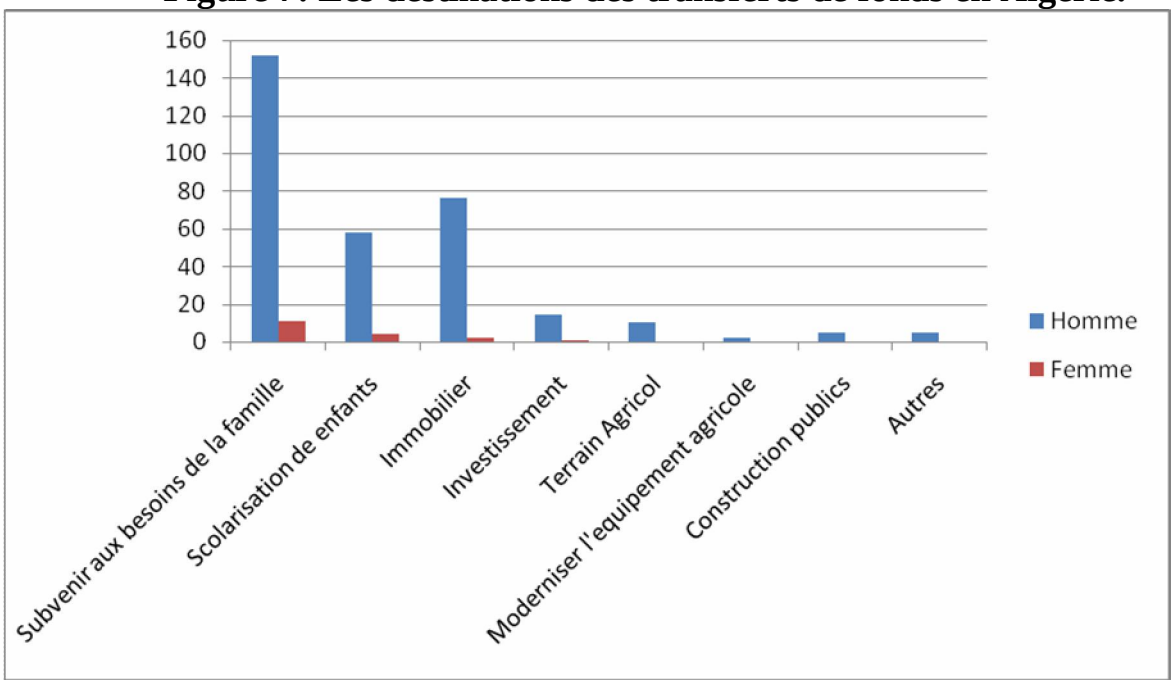

3- Le capital social:

Constitue le troisième élément de la mobilisation des ressources qui peut être défini par l'attachement de l'émigré au pays d'origine[18]. Dans ce qui, nous allons mesurer le capital social par les fréquences de visites au pays d'origines. La figure suivante montre que 15,5% des femmes visite l'Algérie deux fois au minimum par an, 31,1% une fois par an, 4,4% moins d'une fois par an, 11,11 d'une façon irrégulière et 37,7% n'ont jamais visité l'Algérie avant leurs retour final. Pour les hommes, 16,37 % visite l'Algérie deux fois au minimum par an, 39% une fois par an,

[17] Cela me rappelle les résultats des études menée au Bengladesh sur le micro crédit qui ont révélé que les gains des femmes sont déposés pour l'intérêt de la famille contrairement a ceux des hommes.

[18] Nous pensons que cet attachement est négativement corrélé au degré d'intégration des émigrés dans le pays d'accueil.

6,9% moins d'une fois par an, 9% d'une façon sporadique et 28,5% n'ont jamais visité l'Algérie avant le retour final.

Figure 8: Fréquences des visites de l'Algérie.

		Masculin	Féminin	
	Deux ou plusieurs fois par an	47	7	54
	Une fois par an	112	14	126
	Moins d'une fois par an	20	2	22
	De façon sporadique	26	5	31
	Jamais	82	17	99
Total		287	45	332

Dans son travail théorique Cassarino a pensé que la mobilisation des ressources a un impacte sur l'aptitude du retour passant par les circonstances dans les pays d'origine et de destination. Le projet MIREM a été lancé en décembre 2005 et terminé en décembre 2008, une période relativement stable par rapport a la décennie noir en Algérie et les conséquences dévastatrices de la crise financière.

IV- La réalité de l'entreprenariat des retournées:

Nous allons présenter dans cette partie les évidences des retours des femmes émigrées ainsi que leurs entrepreneuriats toujours en comparaison avec le premier sexe. La figure suivante montre la nature du retour, pour les femmes plus de 75% avaient effectué un retour décidé contre 80% du coté des hommes. Nous pensons que les retours imposés ou forcé par les circonstancesextérieurs sont les mêmes pour les deux sexes sauf que dans la famille, il est connu dans la société algérienne que les hommes sont on majorité les décideurs.

Figure 9 : La nature du retour

		Masculin	Féminin	
	Décidé	231	34	265
	Imposé/forcé par les circonstances	56	11	67
Total		287	45	332

La nature du retour a un impacte significatif sur l'entreprenariat, un retour forcé, veut dire que l'émigrés n'as pas préparé son retour cequi veux dire l'absence ou l'insuffisance des ressources mobilisé traduit par la l'inaptitude d'entreprendre.

Donc ce point décourage l'entreprenariat féminine d'avantage.Le tableau suivant montre l'évidence de la réalisation des projets d'investissement en Algérie après les retours des émigrés. Il montre que l'entreprenariat est très faible en comparaison avec celle des hommes, seulement 4,4% des femmes ont réalisé un seule projet d'investissement après leur retour. En ce qui concerne les hommes, 15% ont réalisé un seule projet d'investissement, 1,7 % ont réalisé deux projets, 1% trois projets et 1,4% ont réalisé plus de trois projets.

Figure 10 : La réalisation des projets d'investissement en Algérie

		Masculin	Féminin	
	Non	232	43	275
	Oui, un seul projet	43	2	45
	Oui, deux projets	5	0	5
	Oui, trois projets	3	0	3
	Oui, plus de trois projets	4	0	4
Total		287	45	332

Les émigrés de retours ont révélé qu'ils n'ont pas eu de difficultés personnelles lors de la réalisation de leurs projets d'investissement. Les hommes ont déclaré comme il est claire dans la figure suivante que la plus part de leurs investissements sont auto financés, financé par un prés d'un parent ou un crédit bancaire. La part minime des investissements féminins sont en totalité financés par leurs propres fonds.

Figure 11 : les modes de financement des projets d'investissement

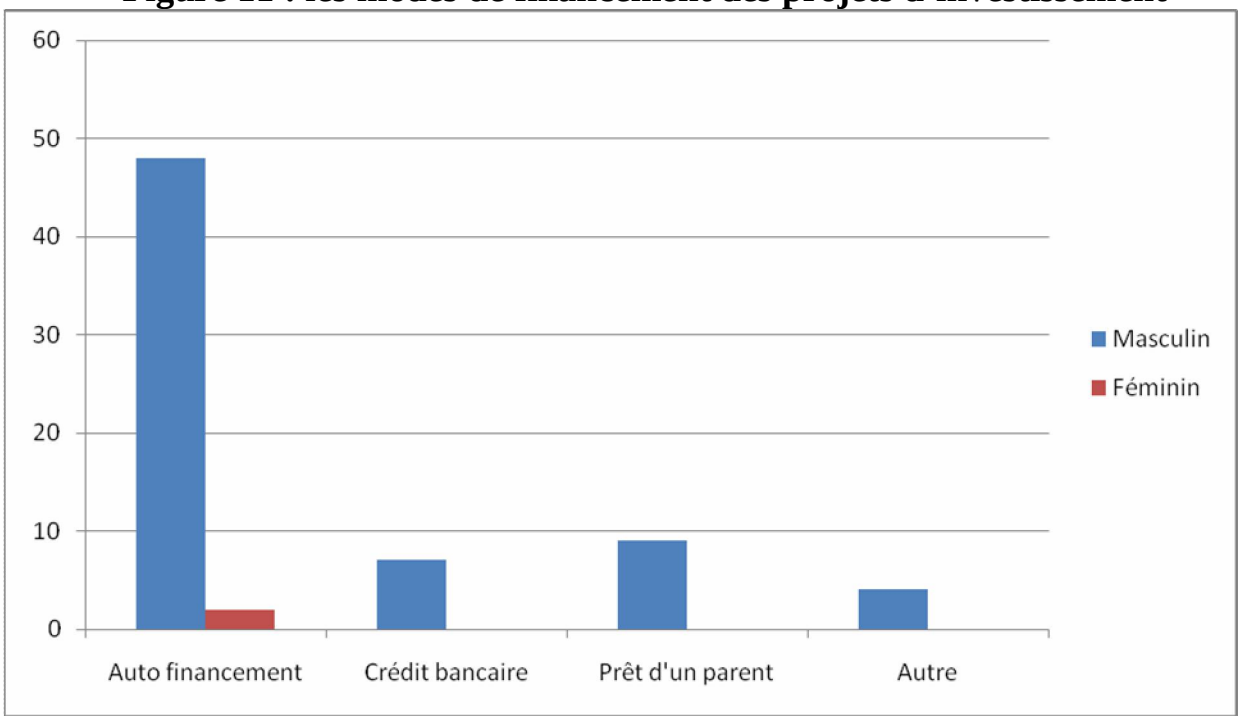

Les émigrés de retour ont pensé que les principales contraintes de l'investissement sont pour les hommes classés comme suite : contraintes administratives, concurrence forte, insuffisance de capitaux, difficulté de gestion et le manque d'expérience. Pour le deuxième sexe les contraintes administratives, le manque d'expérience, l'insuffisance des capitaux et la forte concurrence sont les principales contraintes.

Figure 12 : les obstacles de l'entreprenariat

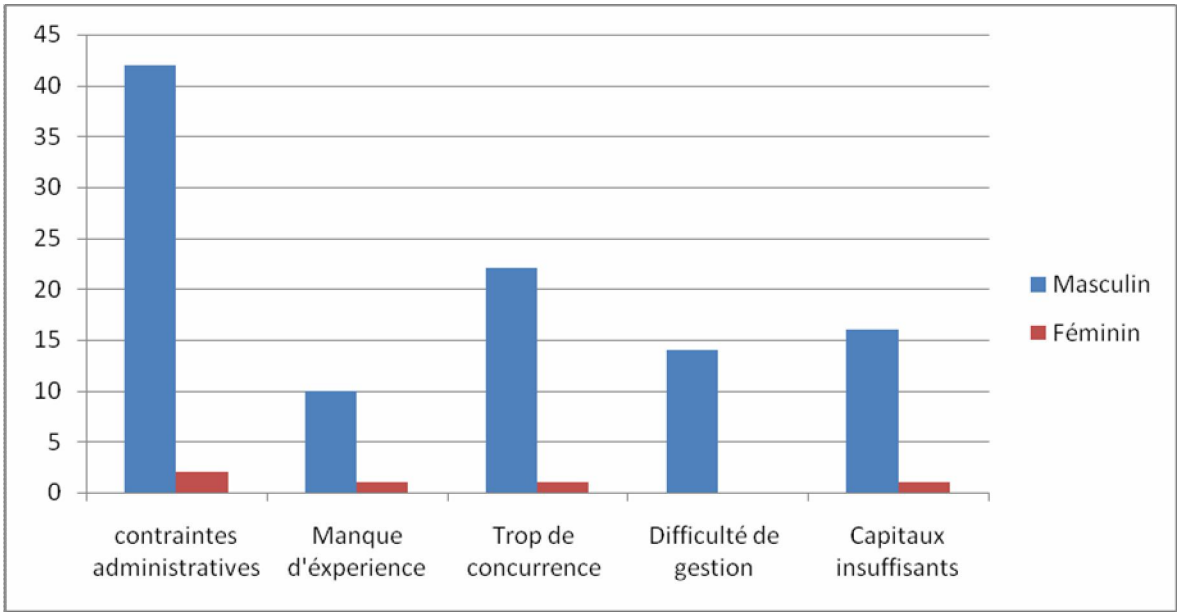

En ce qui concerne les choix des solutions proposé par l'équipe de recherche MIREM, les émigrés les ont classé comme suite : la facilitation des procédures, la mise a disposition des terrains, les crédits bonifiés, un meilleur environnement institutionnel, les infrastructures, les avantages fiscaux, les primes a l'investissement, l'assistance, les avantages douanier et la mise en disposition des banques de projet. Pour le deuxième sexe,on retrouve au premier rang les crédits bonifiés suivis par la disponibilité des terrains, la facilitation des procédures, les infrastructures, l'environnement institutionnel et l'assistance.

Figure 13 : les avantages pour inciter les personnes souhaitant revenir et y investir

		Masculin	Féminin	
	Mise à disposition de terrains	57	9	66
	Crédit bonifié	43	14	57
	Prime à l'investissement	7	0	7
	Facilitation des procédures	82	6	88
	Assistance technique/conseil	6	2	8
	Mise à disposition de banques de projets	4	0	4
	Dégrèvements/avantages fiscaux	11	0	11
	Avantages douaniers	6	0	6
	Infrastructures	17	5	22
	Meilleur environnement institutionnel	24	5	29
	Autres	29	4	33
Total		286	45	331

En général, les sources de financement et les contraintes administratives représentent les principaux obstacles aux femmes autant qu'investisseurs issus de l'émigration retour. Contrairement aux hommes qui pensent que les facilités administratives sont au premier rang suivi par les ressources de financements.

Conclusion générale:

En Algérie en général, comme nous l'avons présenté dans la partie théorique a travers les travaux de Gubert, l'entreprenariat est très faible par rapport au Maroc et a la Tunisie. Cette étude a montré que l'entreprenariat féminine en Algérie est aussi très faible si l'on compare avec l'entreprenariat des hommes.

Les femmes algériennes vivants à l'étranger sont généralement des femmes au foyer qui ne disposent pas de sources de revenu. La minorité des femmes ayant une source de revenue ont tendance a aider le reste de la famille au pays d'origine ou bien la scolarisation des enfants. Aussi, l'étude a révélée queles femmes ont eu pus de retour forcé que les hommes. Nous avons expliqué cette différence par les retours imposés ou forcé par les circonstances extérieurs sont les mêmes pour les deux sexes sauf que dans la famille, il est connu dans la société algérienne que les hommes sont on majorité les décideurs.

En général et en suivant le raisonnement de Cassarino (2004), les femmes retournées en Algérie n'ont pas mobilisé suffisamment de ressources tangibles et non tangibles malgré leurs attachement a leur pays d'origine ce qui rendu leurs action d'entrepreneuriat limitée. Nous pensons que la cause principale de cette différence se trouve dans la culture, la religion et la mentalité des algériens qui prédise que la mission principale de la femme est d'élever les générations future.

Références bibliographique:

- Bartolomeo A D, Jaulin T &Perrin D; "CARIM –Migration Profile: Algeria" CARIM working papers, December 2010.
- Bhagwati J &Hammada K "The Brain Drain; International Integration of Markets for Professionals and Unemployment: A Theoretical Analysis" number 102; February 1973.
- Bijak J "Forcasting International Migration: Selected Theories, Models, And Methods",CEFMR Working Paper4/2006
- Borjas G, "Who Leaves? The Out Migration Of The Foreign-Born" NBER Working Paper Series N°4913, 1994.
- Bouoiyour J etMiftah A (2013) « Le retour des migrants marocains dans leur pays d'origine, quand ? Dansquellescirconstances? » MPRA Paper No. 46114.
- De Haas, H. (2006) 'Engaging Diasporas: How Governments and Development Agencies can Support Diaspora Involvement in the Development of their Origin Countries', International Migration Institute (IMI), University of Oxford, for OXFAM NOVIB.
- De Haas, H. (2008) "Migration and Development: a theorical perspective", International Migration Institute (IMI), University of Oxford, for OXFAM NOVIB.
- Dos Santos M D and Postel-Vinay "Migration as a Source of Growth: The Perspective of a Developing Country" Journal of Population Economics, Vol. 16, No. 1, 2003, pp. 161-175.

- Grubel H and Scott A D, "The International Flow of Human Capital" The American Economic Review, Vol. 56, No. 1/2 (Mar. 1, 1966), pp. 268-274.
- Gubert F &Nordman C J « Migration Trends in North Africa : Focus on Morocco, Tunisia and Algeria" OCDE, Vol 4; 2009.
- Harris J etTodaro Migration, Unemployment and Development: A Two-Sector Analysis American Economic Review 60: 126-142.
- Jochen& Schumann, "International Migration and Social Capital" CREAM (2004).
- Lewis A « Developpment with Unlimited Supply of Labour" School of Economic and Social Studies, Manchester. 1954.
- Marfouk A, « la Fuite des Cerveaux en Afrique : Ampleur et Déterminants », Université libre of Bruxel, Tripoli ; October 2007.
- Nordman, J et Gubert, F, (2008). Return Migration and Small Enterprise Development in the Maghreb. MIREM Analytical report, MIREM AR2008-02, RSCAS/EUI, Florence, 2008.
- OECD (2010), "Entrepreneurship and Migrants", Report by the OECD Working Party on SMEs and Entrepreneurship, OECD.
- Stark O & Bloom D E "The New Economics of Labor Migration" American Economic Review, 75(2): 173–178, 1985.
- The Migration and Remittances Factbook, World Bank 2011.

SYSTEME DE REMUNERATION, UNE SOURCE DE MOTIVATION POUR LES SALARIES

Etude empirique au sein du Groupe SAIDAL –Oran-

TABET DERRAZ Imane
Maître de conférences
Faculté des sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Université de Tlemcen

SELHAMI Samia
Maître de Confèrence
Faculté des sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Université de Tlemcen

Résumé:
Durant les deux dernières décennies, la rémunération est devenue l'une des préoccupations majeures des départements des ressources humaines. L'aspect théorique fait une approche systémique entre la rémunération et la motivation, comme le montre ***F. Herzberg (1923-2000)***[1] ***dans sa théorie des besoins et des motivations et les deux facteurs de satisfaction et de l'insatisfaction.***
Dans cet article nous allons voir théoriquement les notions de la motivation et les attentes des employeurs vis-à-vis la rémunération dans l'aspect psychologique, stratégique et/ou politique et dans le domaine pratique, nous allons étudier le cas de la société SAIDAL, sa nouvelle structure de motivation et de rémunération.
Mots-clés : Rémunération, Motivation, Théorie des attentes, théorie d'autodétermination, Salaire, travail.

Abstract:
During the last two decades, compensation has become a major concern for human resources departments. The theoretical aspect is a systemic approach between pay and motivation, as F. Herzberg (1923-2000) in his theory of needs and motivations and the two factors of satisfaction and dissatisfaction.
In this article we will see the theory of motivation and expectations of employer's to compensation in the psychological aspect, strategic and policy and in the practical field, we will study the case of SAIDAL company, its new structure of motivation and remuneration.
Keywords: Compensation, Motivation, expectations theory, theory of self-determination, Wages, work.

[1] **Frederick Irving Herzberg** (1923 - 2000) est un psychologue américain célèbre pour ses travaux sur l'enrichissement des tâches au travail (théorie des deux facteurs, théories des besoins et des motivations).

Introduction :

La rémunération que nous recevons pour notre travail détermine directement et indirectement nos attitudes dans la vie à travers les informations qu'elle transmet, il suffit de songer à l'importance que prend la vie c'est de sentir en sécurité, l'autonomie, le pouvoir, le prestige, le statut, la réalisation de soi, le succès, l'accomplissement, l'estime de soi, la compétence, la reconnaissance, et la motivation. De nos jours, la rémunération est une source de motivation au travail, malgré les contraintes climatiques, horaires fixes, transports, la société…etc. Tous ces aspects mentionnent une motivation qui nous incite de travailler. Pourquoi donc on travail ? Pour avoir peut être de l'estime dans la société, pour la passion et l'amour du métier, Pour que l'individu soit active et surtout pour « la rémunération ».

Selon Morin (1996), la motivation correspond aux forces qui entrainent des comportements orientés vers un objectif, forces qui permettent de maintenir ces comportements jusqu'a ce que l'objectif soit atteint ; ceci dit, la motivation confère trois éléments à toute conduite : la force, la direction et la persistance. Comprendre la motivation au travail et analyser les conséquences plus ou moins favorables qui y sont associées constituent une préoccupation majeure pour les chercheurs tant la motivation des employés est un élément essentiel à la réussite et au bon fonctionnement des entreprises.

1. L'aspect théorique de la motivation :

La plupart des théories de la motivation prend les atouts de la reconnaissance pour motiver les personnes à adopter des attitudes et des comportements.

1.1 La théorie des attentes (Vroom 1964)[1] :

Les personnes sont motivées à améliorer leur rendement dans la mesure où elles ont l'impression que leurs efforts ont un effet sur leur rendements, qu'il existe un lien entre leur rendement et les récompenses qu'elles obtiennent sont importantes à leur yeux. Aussi plus les employés pensent qu'ils sont aptes à faire ce qu'on attend d'eux, plus ils pensent que cela leur apporte davantage de choses positives que de choses négatives. Selon Amblard *et al.* (1987), la motivation décrit la force qui initie le comportement et l'orientation vers un but dont la réponse procurera une réponse satisfaisante à un besoin. Le concept de motivation représente aussi un construit hypothétique utilisé afin de décrire les forces internes et/ou externes produisant le déclenchement, la direction, l'intensité et la persistance du comportement (Roussel, 2000). Cette ou ces forces peuvent se varier d'un individu à l'autre ou d'une organisation à l'autre. Ceci pourrait s'expliquer par le fait que dans la plupart des définitions du concept d' « organisation », il y a une orientation explicite vers des objectifs. Chaque organisation crée, implicitement une orientation vers l'avenir et vers ce qu'elle veut accomplir, une vision de ce à quoi elle veut devenir. Certaines sont orientées dans une mission économique (de maximisation de leur profit) ou dans une mission sociale (la fourniture du service social). La dernière mission est

[1] S. St-ONGE, « Gestion de la rémunération », 2ème édition Gaetan Morïn, Canada, 2006, p 377.

traditionnellement reconnue à la fonction publique, dont la mission est d'offrir un service de qualité au grand public. Cet objectif ne peut d'être atteint pour plusieurs auteurs que si la motivation à l'égard du service public est importante pour cette organisation.

Le concept de « motivation à l'égard du service public » ou « public service motivation » en anglais, est d'origine anglo-saxonne. Il fut développé au début des années 1990 par les auteurs américains Perry et Wise (1990). Les travaux de ces auteurs font suite aux travaux sur la motivation organisationnelle, qui évoque l'existence d'une motivation propre à chaque organisation, selon son histoire, ses missions, sa culture et ses valeurs. Les auteurs du concept « de motivation à l'égard du service public », visent à montrer qu'il existe des déterminants spécifiques de la motivation dans le secteur public. Les individus qui se sentent particulièrement à l'aise dans le monde des organisations publiques possèdent probablement des caractéristiques communes qui les poussent à s'engager dans le secteur public plutôt que dans le secteur privé. Autrement dit, les motifs qui se trouvent à la base de leur engagement organisationnel sont spécifiques et peuvent être regroupés sous la notion de « motivation à l'égard du service public » (Giauque et Gaillard, 2006). Bien que cette définition ne soit pas véritablement partagée par la communauté scientifique ; en tant que motif, le concept de « motivation à l'égard du service public », peut être considéré comme la force qui pousse un individu à embrasser une fonction au service du bien commun. Tel que considérée, la motivation du service public possède donc des antécédents. Ces antécédents peuvent être financiers ou non.

La relation fonctionnaire – Etat est une relation contractuelle ou l'agent (fonctionnaire) fournit un service public en contre partie d'un salaire pour le compte du principal (Etat). La rémunération comme élément de motivation a fait l'objet de nombreuses études.

Chauchard (1989) affirme que la rémunération comme élément de motivation doit valoriser la reconnaissance du salarié, lui permettre de se situer professionnellement et socialement. Pour Bretton (1990), après avoir longtemps correspondu à l'idée d'une indemnité forfaitaire destinée à permettre au fonctionnaire de maintenir un rang social conforme à la dignité qu'exigent ses fonctions, le traitement se rattache désormais à la nécessaire contre partie d'un service fait. Cet échange vise à procurer à ce dernier sa principale source de revenu-argent et autres avantages contre sa disponibilité, son habilité et sa performance (Redheuil, 1990). Selon Herzberg (1924), les attentes des travailleurs peuvent être de deux types ; les attentes externes qui dépendent d'autrui (promotion, reconnaissance, salaire) et les attentes internes qui dépendent de soi même. Pour Louart et Beaucourt (2002), les principales motivations de la fonction publique sont les valeurs, les assurances et les incitations.

Bidias (1971), soutient que le traitement du fonctionnaire doit lui permettre de maintenir le rang social correspondant à ses fonctions. Cette idée de maintien du rang social ne vaut que pour le traitement proprement dit ; les accessoires eux correspondent généralement à l'idée de travail fourni. La rémunération sera un antécédent du service public si et seulement si elle parvenait à combler les attentes

des fonctionnaires. Pour Marjolein Dieleman *et al.* (2003), si les salariés et leurs conditions de travail sont insatisfaits (exemple : les salariés ne peuvent couvrir leurs besoins de base), les travailleurs auront tendance à rechercher des voies et moyens pour compenser ces manquements.

Les attentes des salariés sont recensées par la théorie des attentes encore appelée théorie de l'expectative ou théorie VIE. Elle rend compte des interactions entre l'entreprise et les salariés. L'individu est motivé par l'espoir d'un future meilleur, parce qu'il attend un résultat. La théorie des attentes est d'origine des théories générales du comportement (Hull, 1952). Elle présente la motivation comme une force résultant de trois variables ; l'expectation « E », l'instrumentalité « I » et la valence « V ». Pour une attente donnée, ces trois variables agissent de manière multiplicative. Dès que l'une est faible, la motivation pour l'attente est faible. Par exemple, un travailleur peut être démotivé lorsque ses bonnes performances ne sont pas reconnues par un supérieur hiérarchique borné ou malveillant. La faiblesse de l'instrumentalité entraîne alors la baisse de la motivation et cela même- ci l'employé a confiance en ses propres capacités (E grand) et s'il recherche la reconnaissance (V grand). De la même manière, il peut avoir confiance en lui (E grand), estimer qu'une hausse de la performance entraîne une hausse de salaire (I par rapport au salaire est grand) mais être déjà satisfait de son salaire actuel (V du salaire petit). La motivation peut ainsi être vue comme une somme sur les attentes (a) des produits V(a)I(a)E(a) liée à une attente. Enrichie par les travaux de Porter et Lawler (1968) et Lawler et Nadler (1977), cette approche en termes de choix rationnel permet de comprendre le processus ou encore l'enchaînement qui conduit un individu à faire preuve de motivation et donc à accroître l'effort déployé pour réaliser les tâches afférentes à son emploi. Cette théorie est dans la plupart des travaux qui traitent d'une telle problématique, complétée utilement par les théories de l'équité et de la justice organisationnelle en précisant les conditions nécessaires, en matière d'équité et de justice, pour qu'un mode de rémunération s'avère motivant.

Le comportement individuel ici s'expliquerait par la valeur perçue et de ses conséquences. Cette conception postule que l'individu opère un choix conscient et raisonné des moyens qui lui permettront d'atteindre ses objectifs ; de sorte que les efforts individuels ne sont pas fournis de manière routinière mais plutôt selon une perspective coût –bénéfices (Dolan, Gosselin *et al.*, 2002). L'individu ne sera motivé que lorsque la somme de ces trois composantes VIE sera satisfaite.

L'hypothèse ici est que le système de rémunération des fonctionnaires doit conduire à l'attraction pour le service public et satisfaire inexorablement les attentes des fonctionnaires. Ces attentes peuvent être de deux types ; le premier type est lié aux besoins psychosociologiques de l'individu et le deuxième type est lié à la politique de rémunération.

Pour que l'individu soit motivé dans le sens du service public, il faut qu'il perçoive dans un premier temps la probabilité qu'une action de sa part pourra engendrer une récompense qui lui permettra de combler ses besoins psychosociologiques et dans un deuxième temps, que les instruments de la politique de rémunération de la fonction publique pourront avoir une valeur incitative positive pour le fonctionnaire au travail.

Ce qui implique pour Vroom et ses partisans que le manager doit pouvoir avoir les réponses à ses différentes questions afin de connaître ce qui pourrait satisfaire l'individu et lui fournir un cadre de travail motivant. Le système de rémunération des fonctionnaires doit donc pouvoir répondre de manière significative à leurs attentes pour conduire à une motivation de service public. Katz (1978) affirma alors que l'incitation pécuniaire peut avoir un effet sur l'attachement de l'individu à un objectif qu'il s'est fixé ou à la conduite qu'il s'est proposé de tenir.

1.2 la théorie d'autodétermination (Deci et Ryan, 2000) :

Au cours des vingt dernières années, de nombreuses études ont montré que la théorie de l'autodétermination (Deci et Ryan, 1985, 1991, 2000) était particulièrement utile et intéressante pour analyser la motivation des individus dans de nombreux contextes tels que l'éducation, le sport, l'exercice physique, la politique ou les relations interpersonnelles. Ce paradigme théorique était en mesure d'expliquer les processus motivationnels dans les organisations.

En 2005, ces auteurs estimaient que des recherches additionnelles devaient être conduites afin de confirmer que la théorie de l'autodétermination était une approche théorique particulièrement à même d'expliquer la motivation au travail. Les recherches s'appuyant sur la théorie de l'autodétermination dans le domaine du travail ont été très prolifiques depuis quelques années (Dysvik et Kuvaas, 2008 ; Lam et Gurland, 2008 ; Millette et Gagné, 2008 ; Roca et Gagné, 2008 ; Van den Broeck, Vansteenkiste, De Witte et Lens, 2008 ; Vansteenkiste, Neyrinck, Niemiec, Soenens, De Witte et Van der Broeck, 2007), et cette approche est à l'heure actuelle considérée comme étant un cadre théorique majeur pour étudier et comprendre la motivation au travail (Meyer et Gagné, 2008 ; Van der Broeck, Vansteenkiste et De Witte, 2008).

Figure 1.2 : L'autodétermination, montrant les types de motivation et le style de régulation, les locus de contrôle et les processus correspondant.

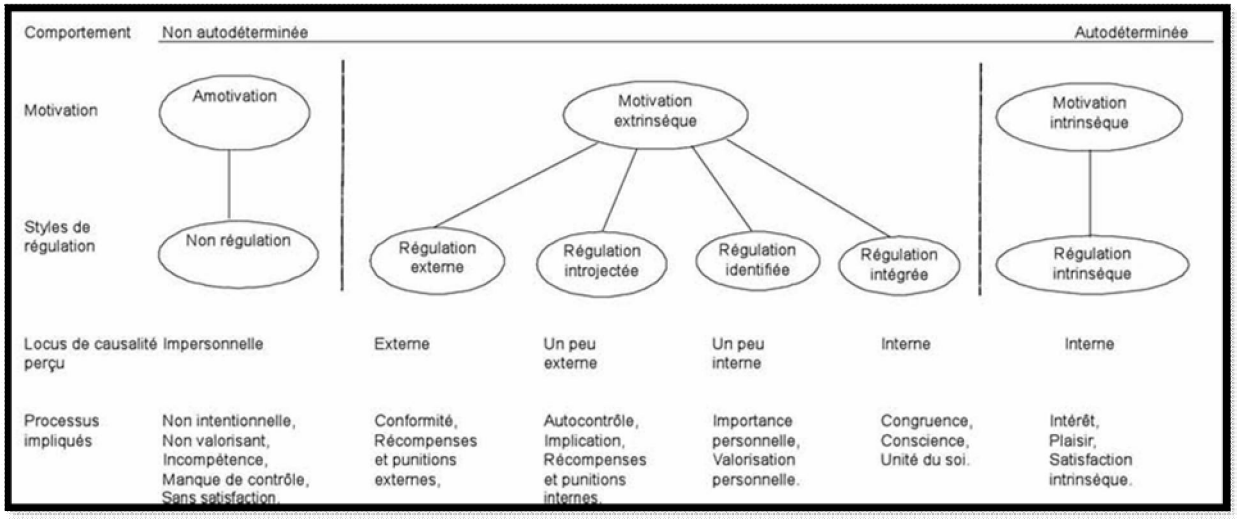

Source : Ryan R M et Deci E L (2000).

2. Les attentes des salariés vers la rémunération :

Les attentes des salariés de la fonction publique peuvent être de deux types ; les attentes liées aux besoins psychosociologiques du travailleur et les attentes liées à la politique de rémunération.

2.1 Les attentes liées aux besoins psychosociologiques de l'individu :

Les attentes des individus sont régies par les désirs, les impulsions et les mobiles psychologiques et sociaux de l'individu. Ils ont été recensés par Maslow (1943) sous le paradigme de besoins- mobiles - valeur. Si la pyramide de Maslow a fait l'objet d'un grand nombre de critique de la part des autres chercheurs qui étudient le comportement humain, notamment pour ce qui est de son hiérarchisation des besoins, il reste néanmoins le premier à avoir recensé et opérationnalisé les besoins au travail de l'individu.

Le modèle de Maslow fait référence à cinq moteurs de notre activité et de notre engagement. Selon ce dernier, ces besoins ne peuvent être ressentis simultanément ; ils sont plutôt perçus successivement, selon un ordre précis (physiologique, sécurité, d'appartenance, d'estime et d'actualisation). Le paradigme dans lequel s'intègre le modèle de Maslow, soutient l'hypothèse selon laquelle la motivation d'un individu serait suscitée par la volonté de satisfaire un besoin ou une attente qui prend le nom d'expectation dans la théorie de Vroom (1964) à cause du caractère probable de sa satisfaction.

Le but de cet article est de montré que le système de rémunération est une source de motivation pour les employés Sans prendre de façon brute le modèle de Maslow, nous considérons les cinq besoins cités par ce dernier comme étant des besoins psychosociologiques. Ce regroupement émane du fait que la satisfaction d'un seul besoin ne pourra constituer une force qui poussera à agir. Pour que l'individu soit motivé dans le sens du service public, il faut qu'il perçoive dans un premier temps la probabilité qu'une action de sa part pourra engendrer une récompense qui lui permettra de combler ses différents besoins (de la classification de Maslow) que nous appelons besoins psychosociologiques dans cette étude. Ils ont pour but de permettre à l'individu de se réaliser sur le plan psychologique et social. Les catégories de rémunérations en fonction des besoins présentés dans la pyramide de Maslow[1].

[1] Bender, A-F, Dejoux,C, MARBOT,E, THEVENET,M, « fonctions RH politique, métiers et outils des ressources humaines », pearson education, France, 2007 ; p. 261

Figure1.1 : Les types de rémunérations par rapport aux besoins

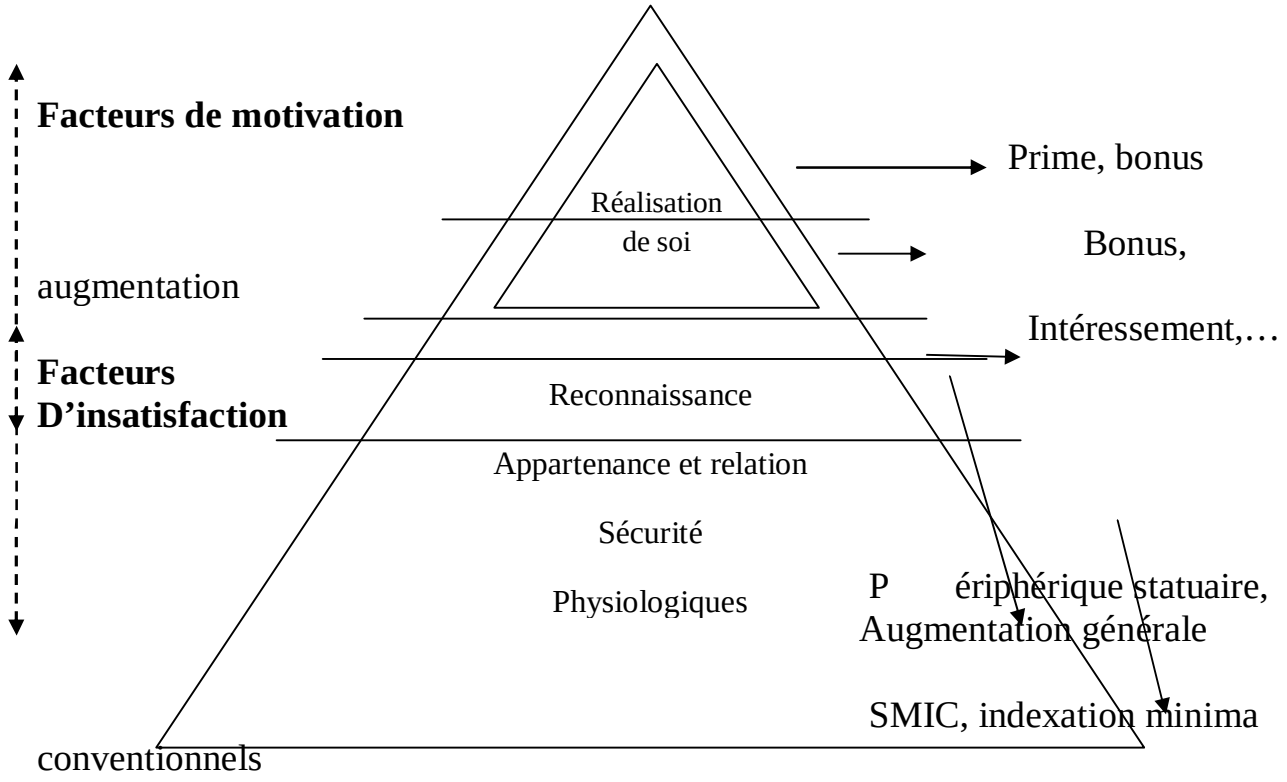

Source : Bender, A-F, Dejoux,C, MARBOT,E, THEVENET,M, « fonctions RH politique, métiers et outils des ressources humaines », pearson education, France, 2007 ; p. 261

2.2 Les attentes liées à la politique de la rémunération

Une bonne politique de rémunération doit pourvoir assurer la compétitivité externe, l'équité interne et la récompense des performances individuelles (Mathis, 1982). Elle doit posséder intrinsèquement pour ce qui est de la fonction publique, les leviers motivationnels que sont les valeurs, les assurances et les incitations afin de satisfaire aux attentes des fonctionnaires, la condition pour la rendre attrayante à l'égard du service public et entraîner les comportements motivés de la part des travailleurs.

La compétitivité externe permet à toute organisation de se situer positivement par rapport à ses concurrents dans l'esprit de ses employés. Elle conduit à la rétention et à la motivation de la main d'œuvre. L'enjeu principal est de retenir où d'attirer la main d'œuvre la plus qualifié par la satisfaction de ses attentes.

L'équité semble avoir été étudiée pour la première fois par Adams (1963). Selon lui, une personne compare ses rétributions et ses contributions à celle d'une personne considérée comme point de repère. Dans leurs jugements de « justice », les acteurs recourent en fait à deux genres très différents de comparaison (Messé et Watts,

1983[1]). D'une part, ils s'évaluent localement et globalement, par rapport à autrui ; d'autres part, ils utilisent des critères internes, à savoir des attentes organisées par l'expérience, soit très antérieurement à l'échange en cours soit au cours des diverses phases de l'échange. Un état d'iniquité existe lorsqu'un individu perçoit que le ratio de ses contributions et de ses rétributions n'est pas égal à celui de la personne à laquelle il se compare (Adams, 1984 ; Francès, 1981[2]). Benraïss et Jean Marie Peretti dans leur étude portant sur l'équité démontrent que les points de comparaison ne sont pas faits uniquement avec d'autres personnes travaillant à l'intérieur de l'organisation. Selon les résultats de cette même étude, la comparaison avec d'autres personnes à l'intérieur de l'organisation et le passé professionnel ont la plus grande fréquence soit 17,5%.

Il faut noter que l'égalité absolue de rémunération, quelles que soit les performances est démotivante, mais des variations considérées comme arbitraires le seront tout autant. C'est pourquoi un système clair, transparent et équitable est indispensable. L'équité fait suite à l'égalité. Un système de rémunération sera dit équitable dans le sens de Schermerhorn, Hunt et Osborn (1998)[3]. Le niveau des rétributions est calculé en fonction des contributions individuelles, et ce ratio, une fois confronté aux autres individus, détermine le niveau d'équité ou d'inquiété de la relation (Kéramidas, 2004).

Les récompenses des performances individuelles valorisent la reconnaissance. Ce sont des points de repère qui lui permettent de se situer professionnellement et socialement. C'est aussi le sentiment qu'il peut tirer d'être considéré, reconnu et valoriser (Chauchard, 1989). Outre l'aspect économique qui se rapporte au niveau de vie, au pouvoir d'achat, il s'agit de ressentir l'impact psychologique du salaire, de la classification. C'est une dimension difficile à approcher. C'est aussi une évaluation qui est rarement basée sur des considérations objectives et qui laissent place à de nombreux aléas. Il marque le dégrée d'estime, garantit la crédibilité de celui qui décide, assure un climat de confiance et conforte le salarié dans son désir de progresser.

Au regard de la théorie des attentes et des besoins, la rémunération apparaît comme un antécédent de la motivation à l'égard du service public si elle parvient à combler les attentes des individus au travail.

3. La motivation, les attitudes et la performance

Dans le cadre de la présente étude, nous nous intéressons plus particulièrement à la corrélation entre le système de rémunération et la motivation des salariés. Plusieurs théories on menées que la rémunération incite la motivation au travailleurs, mais se

[1] Benraïss L & Peretti J-M (Mars 2002), "Déterminants de l'équité salariale chez les cadres marocains et français", 4ème Université de Printemps de l'Audit Social: 12/22 Relations Euro-méditerranéennes - Audit social et mise à niveau des entreprises et institutions. Paris (France): IAS et CLERH, 2002, p. 48-59.

[2] Benraïss L & Peretti J-M (janvier 2001), "L'Equité : stratégie de comparaison et choix des référents, cas des cadres marocains", Stratégies et ressources humaines. Actes de la 3ème Université de Printemps de l'Audit Social, Paris (France): I.A.S. & A.L.G.R.H., 2001, p. 31-40.

[3] Emprunté à S. Mercier dans « Formalisation de l'éthique et gestion des ressources humaines », au 9ème congrès de l'AGRH en 1998 par O. Kéramidas (Janvier 2004).

qui est on jeux c'est le système, qui déduit légalité de la rémunération. Chaque travailleurs doit mériter son salaire, par le travail qu'il fournit, par sa compétence, par sa passion, sa ponctualité, sa maitrise, sa volonté…etc. Se système transforme les attitudes des salariés, il le rend motivant et surtout performant. La motivation au travail est souvent classée dans deux types de motivation : l'intrinsèque et l'extrinsèque, indiquant que des motivations différentes ont un impact différent sur la motivation des travailleurs. Tandis que la motivation intrinsèque est favorisée par des récompenses comme l'activité proprement dite, la motivation extrinsèque trouve son origine dans les variables de contrôle externes, comme les récompenses explicites (par ex. de l'argent, des menaces) (Herzberg, 1966; Cameron et Pierce, 2002). Du point de vue de la théorie de l'autodétermination, la motivation se renforce dans les situations de travail plus autonomes et se traduit par des résultats plus positifs sur le plan comportemental et des attitudes (Deci et Ryan, 1985; Ryan et Connel, 1989). Dans ce contexte, l'étude de Frey (1997) sur la motivation donne à penser que les récompenses externes supplantent la motivation intrinsèque et réduisent l'effort au travail de l'individu en raison d'incitants qui sont en contradiction avec la morale du travailleur, ses valeurs et ses choix. Inversement, les récompenses externes peuvent contribuer à renforcer la motivation intrinsèque lorsqu'elles correspondent aux choix et aux valeurs du travailleur. De ce point de vue, la MSP agit sur les récompenses externes, comme les caractéristiques de l'emploi, qui entrainent un renforcement de la motivation intrinsèque à travailler (par ex., l'autonomie, le caractère distinctif de la tâche et l'importance perçue de la tâche) (Perry et Wise, 1990; Moynihan, 2008; Paarlberg et al. 2008). Nous nous fondons des lors sur une relation positive entre la motivation et la performance.

4. Le système de rémunération en Algérie :

Depuis l'indépendance mais surtout depuis que souffle un vent de modernité et de croissance sur l'Algérie d'aujourd'hui où les fleurons de l'économie tels que SONATRACH, SONELGAZ, CEVITAL, AIR ALGERIE, SAIDAL et toute une panoplie de PME innovantes, il est apparu une organisation de l'administration du personnel dans laquelle la considération de l'individu au travail n'a cessé de croitre.

C'est notamment après les travaux d'Elton Mayo, Maslow, Herzberg mais plus récemment par l'apport des enseignants chercheurs dans les domaines de la GRH et de l'audit social (Peretti, Igalens, Landier, Louard, Scouarnec,…) que se sont donné dans les domaines de GRH que se soit la formation, le recrutement, la rémunération, la motivation, les compétences…avec la prise en considération de l'individu au travail par la satisfaction de ses besoins, l'amélioration des conditions aux travails, la progression dans sa carrière.

Dans cet article, on va prendre l'exemple de la société coté en bourse « SAIDAL » : C'est conformément à la loi 90-11 (article 7, alinéa 1) qui attribue à l'employeur la prérogative de la définition du contenu des emplois et l'élaboration de la nomenclature que le Groupe pharmaceutique a établi une nouvelle répartition de ses emplois par filière afin d'obtenir leur hiérarchisation dans une même activité et pour vérifier la cohérence des classifications entre les filières.

4.1 Présentation de la société SAIDAL :

SAIDAL est une Société Par Actions, au capital de 2.500.000.000 dinars Algériens.
80 du capital du Groupe SAIDAL sont détenus par l'Etat et les 20 % du capital restants ont été cédés en 1999 par le biais de la Bourse à des investisseurs institutionnels et à des personnes physiques. Organisé par la forme de Groupe Industriel, SAIDAL a pour but de
Fabriquer et commercialiser des produits pharmaceutiques à usage humain et animale.
Le Groupe SAIDAL a des objectifs stratégiques de déterminer sa position de leader dans la production de médicaments génériques et de contribuer, ce faisant, à la concrétisation de la politique nationale du médicament mise en œuvre par les pouvoirs publics.

Ses filiales:

Antibiotical: spécialisée dans la production des antibiotiques, pénicilliniques et non pénicilliniques.

Pharmal: la production de sirops de l'insuline

Biotic: la production de sirops, comprimés et dragées, pommades.

Somedial: est le résultat d'un partenariat entre le Groupe SAIDAL, le Groupe Pharmaceutique Européen (GPE) et FINALEP, sirops, gélules et comprimés.

- Le groupe SAIDAL comprend plus de 4363 Salarié.

4.2 Nouvelle nomenclature qui vient d'être élaborée sur la base de 12 filières d'activité:

- Si les salariés de cette société arrivent à répondre aux critères imposés, la société exige un nouveau barème de cotation des emplois et leur évaluation.
- La nouvelle grille des salaires est alors composée de 21 catégories représentant la classification selon le niveau de qualification établi par l'évaluation de l'emploi.

4.3 La nouvelle grille des salaires par la collective du groupe 2012:

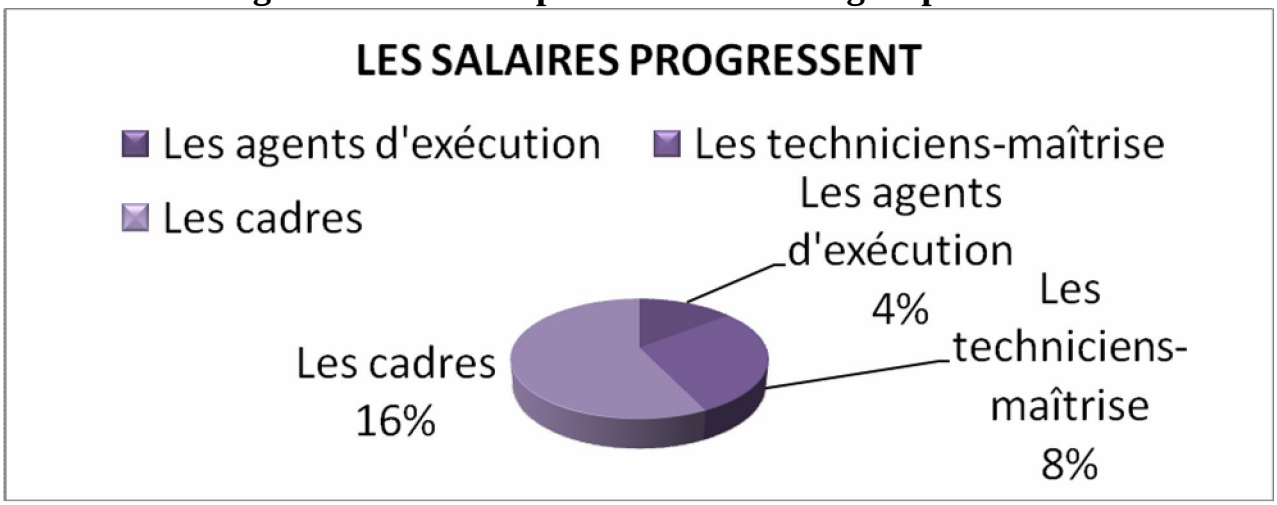

Synthèse :

Cette nouvelle classification incite le salarié à donner plus, à être plus compétent, cette théorie motive l'employé, le pousse à travailler encore et le rend plus performant, c'est une idéologie adopté par les américains auparavant et aujourd'hui elle est appliqué dans la société algérienne qui bénéfice l'économie algérienne et donne l'image fidèle de l'entreprise algérienne.

Conclusion :

En effet, Il est indispensable, dans ces périodes troublées, de trouver de nouveaux systèmes de rémunération capables de motiver les salariés. Les formules individualisées répondent à cet objectif de personnaliser les gains pour une motivation optimale de chaque acteur économique. Grâce à des études théoriques sur la motivation, les attentes des travailleurs, les besoins des employeurs et l'autodétermination, on confirme que la motivation est du d'une satisfaction d'équité, avoir l'envie de travailler, de bouger, de rapporter des idées, des résultats positifs à l'entreprise. Cette motivation est due d'un système de rémunération élaborée par l'organisation, si le gestionnaire arrive à motiver ses employés par son système de rémunération, il arrive à ses objectifs, tels que l'ambiance dynamique au travail, la compétitivité interne et externe, et la performance de l'organisation.

BIBLIOGRAPHIE

- Alary, A-M, (2006).Management des Organisations, édition Bekhti, Paris.
- Aubert N, Hoffmann-Herve M. (1996), « Mettre en Mouvement les Ressources Humaines: Outils et Moyens», in AUBERT, N. (dir.), Diriger et Motiver, Paris, Les Éditions d'Organisation.
- Autier, F (2009). l'Anti bible des Ressources Humaines, édition Pearson, Paris.
- Autissier, D,(2009), l'Atlas du Management, édition d'organisation EYROLLES, Paris.
- Barabel, Meier, « MANAGEOR les meilleures pratoques du management + dossier spécial Maghreb », 2ème édition DUNOD, Paris, 2010.
- Bender, A-F, Dejoux,C, MARBOT,E, THEVENET,M, (2007). Fonctions RH politique, métiers et outils des Ressources Humaines, pearson education, France, p. 261.
- Cadin L, Guerin F, Pigeyre F. (2007), « Gestion des ressources humaines », 3ème édition DUNOD, Paris.
- CARRICANO Manu, « Analyse de donnée avec SPSS », 2ème édition Pearson, Paris, 2010.
- Code de travail, (2006). Edition Berti, Alger, p. 25-27.
- Cohen-Hagel.A, (2010). Toute la fonction Ressources Humaines, 2ème édition DUNOD, Paris. p 308-311.
- Conyon M.J., Peck S.I. (1998), «Board control, remuneration committees, and top management compensation», Acad. Manage. J., Vol.42, N. 02.
- Core J.E., Guay W. (2001), « Stock option plans for Non Executive Employees », Journal of Financial Economics, Vol.69.
- D'Arcimoles C., Le Maux J. (2005), « Gouvernance d'entreprise et rémunération des dirigeants en France : variation sur la transparence et la performance», In Les cahiers du CERGOR, Vol. 2 (Ed, Amadieu, J. F.).
- DESCARTS, R,(2000). Discours de la méthode, Flammarison, Paris.
- Debski-Samier N. (1991), « Appréciation des Performances et Rémunérations : Une Vision plus Globale », in Actes du 2 e congrès de l'AGRH, Cergy-Pontoise.
- Donnadieu, G, (1997). Du Salaire à la rétribution : pour une nouvelle approche des Rémunérations », 3ème édition Liaisons, paris, p. 30-45.
- Dubois J. (1986), Les Salaires, Les Éditions d'Organisation, Paris.
- Fericelli-Pelletier A.M., J. Kahn (1994), « Stratégies de l'entreprise en matière de rétribution et utilisation des substituts aux salaires directs en situation d'incertitude portant sur le comportement des salariés », Actes du 5 ème congrès de l'AGRH, novembre.
- Finkelstein S., Hambrick D.C. (1989), «chief executive compensation: A study of the interaction of markets and political processes», strategic management journal, Vol.10.
- Gasbi.A, (2010). La norme comptable IAS 19 « avantage des personnel », IHEC Carthage.

- Ghiulamila A.L, (2001), « la rémunération des dirigeants : tendances récentes et pratiques du marché», in Gouvernement d'entreprise : débats théoriques et pratiques, sous la direction de Le Joly K., Moingeon B.
- Groupe Terence, (1994), Encyclopédie des Ressources Humaines, Tome 4, Les Éditions d'Organisation, Paris.
- GUERRERO, S, (2009). les outils des RH, 2ème édition DUNOD, Paris.
- Hartzell J., Starks L. (2003), « Institutional Investors and executive compensation », New York University Stern School of Business, Working Paper.
- Hearn B. (2011), « The determinants of director remuneration, executive tenure and individual executive disclosure in North African IPO firms», Res. Int. Business Finance, in press, doi:10.1016/j.ribaf.2011.11.002.
- Hounounou, A, (2005). 100 fiches pour comprendre l'organisation et la gestion des entreprises, édition bréal, Paris.
- Jensen M.C., Murphy K. (1990), « Performance Pay and Top Management incentives », Journal of Political Economy, Vol. 98, N.02.
- John R. Schermerhorn, James G, "Comportement humain et organisation », 3ème édition ERPI, Canada, 2006.
- Khiat, A, (2001). Guide méthodologique et épistémologique pour étudiants en graduation et en post graduation, texte inédit, Oran.
- Lethielleux, L, (2006). l'Essentiel de la Gestion des Ressources Humaines, Gualino éditeur, EJA – Paris, p. 35-37-68.
- Louart, P, (1986). Méthodologie générale de recherche en gestion, IAE de Lille.
- Martory B., Crozet D. (1988), Gestion des ressources humaines, Nathan.
- Martory, B, (2005). Gestion des Ressources Humaines, 6ème édition DUNOD, Paris,
- Mehran H. (1995), « Executive compensation structure, ownership and firm performance», Journal of Financial Economics Vol. 38.
- Peretti, J.M, (1999). Gestion des Ressources Humaines », 8ème édition librairie Vuibert, Paris.
- Peretti, J.M, (2004). Ressources Humaines, 9ème édition, Vuibert, Paris.
- POMPEI Catherine, « Accompagner la performance des managers », édition DUNOD, Paris, 2010.
- POUSSEL, P (1996). Rémunération, Motivation et Satisfaction, Economica, Paris.
- Roman, B, (2006). Bâtir une stratégie de rémunération, Dunod, Paris.
- ROBINE, N, (1982). Guide de présentation de mémoires et thèses universitaires, Aix en Provence.
- Scouarnec, A et Yanat, Z, (2005). Perspectives sur la GRH au Maghreb Algérie, Maroc, Tunisie»,Vuibert, Paris.
- SIRE B. (1993), en collaboration avec P. DAVID, «Gestion Stratégique des Rémunérations», Éditions Liaisons, Paris.
- S. St-Onge, R. Thériault, "gestion de la rémunération Théorie et pratique », 2ème édition Gaetan morin éditeur, Canada, 2006.

- Unite A.A., Sullivan M.J., BROOKMAN J., MAJADILLAS M.A., TANINGCO A. (2008), «Executive pay and firm performance in the Philippines», Pac.-Basin Finance J., Vol. 16.
- Yermack D. (1995), « Do Corporation Award CEO Stock Options Effectively? », Journal of Financial Economics », Vol.39.
- ZELLAL, N, (2009). Guide de Méthodologie de la Recherche post-graduée, Office des Publications Universitaires, Alger.

UNIVERSITE ZIANE ACHOUR DE DJELFA

FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DE GESTION

ET SCIENCES COMMERCIALES

REVUE

CAHIERS ECONOMIQUES

Périodique Scientifique Semestrielle Publiée Par la Faculté des Sciences Economiques, Sciences Commerciales et Sciences de Gestion _ Université de Djelfa

Issue No 08

Jumadi-al-awal 1435h / Mars 2014

ISSN: 2170-1040 **Dépôt légal: 2010-4844**